أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصدية

فرع :اقتصاد التنمية

اثر التضخم على التوازن الاقتصادي

دراسة وصفية لحالة الجزائر من سنة 1990- 2018

اعداد الطالب: **تحت اشراف :**

بن عطية محمد الاستاذ شعيب بونوة

اعضاء لجنة المناقشة

ا.د: شوام بوشامة	استاذ التعليم العالي	جامعة وهران	رئيسا
أ.د:شعيب بونوة	استاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفا
أ.د: مناقر نور الدين	استاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	عضو
أ.د زيرار سمية	استاذة محاضرة	جامعة تلمسان	ممتحن داخلي
أ.د: يقور احمد	استاذ محاضر	جامعة معسكر	ممتحن خارجي
أ.د: بن مسعود خديجة	استاذة محاضرة	جامعة وهران	ممتحن خارجي

الفهرس

مقدمة	
الفصل الأول: الإطار العام للتضخم و سوق العمل و سعر الصرف	15
المبحث الأول: التضخم	16
مفاهيم حول التضخم	16
أولا: التضخم في الأدبيات الاقتصادية	17
1 -التضخم حسب النظرية الكمية للنقود	18
2 -التضخم حسب مدرسة شيكاغو	20
ثانيا: تضخم الطلب	24
1 – تضخم الطلب حسب كينز	25
3 -التضخم حسب فالراس	26
ثالثا: التضخم بالتكاليف	28
1 -التضخم حسب العرض	28
2 -التضخم الهيكلي	30
رابعا: الفكر المؤسساتي للتضخم	32
1 -مدرسة التوقعات الرشيدة	33
2 -المدرسة المؤسساتية	34
3 -الفكر الكينزي الجديد	35
خامسا: انواع التضخم	36
- التضخم الزاحف	36
- التضخم المتسارع	37
- التضخم الجامح	37
- التضخم المكبوت	38
- التضخم المستورد	39
- التضخم الركودي	40
- التضخم المشترك	40
3 -انواع التضخم حسب قيمة الدرجة او النقطة	41
- التضخم بالخانة الواحدة	41
- التضخم بالخانتين	41
- التضخم بثلاث خانات	42
المبحث الثاني: توازن سوق العمل و التضخم	42

اولا: العمل و التضخم	
1 - الطلب على العمل	43
2- عرض العمل	46
ثانيا: العمل و التضخم بالنسبة لفيليبس و المدرسة النقدية	53
1 -منحنى فيليبس	53
2 -رفض النقديون لمنحنى فيليبس	57
3 -تصادم منحنى فيليبس مع الواقع	58
المبحث الثالث: الاستهلاك و التضخم	59
اولا: الاستهلاك في الادبيات الاقتصادية	59
1 -الاستهلاك في المدرسة الكلاسيكية و النيوكلاسيكية	59
2 -الاستهلاك حسب المبدأ الكينزي	61
3 -الاستهلاك عند كوزنات kuznets	62
4 -الاستهلاك عند ديزابري duesenberry	63
5 -الاستهلاك عند فريدمان	64
6 -الاستهلاك modigliani	65
7 -نظرية الدخل المطلق	67
8 -الاستهلاك عند كارل منجل	68
ثانيا: تصنيف السلع	68
1 -السلع القابلة للتبادل مع السلع غير قابلة للتبادل	68
2 -تصنيف السلع حسب الديوان الفرنسي للاحصائيات	69
المبحث الرابع : مؤشرات سعر الصرف و التضخم	70
اولا: فعالية سعر الصرف	72
1 -سعر الصرف الفعال	72
2 -مؤشرات سعر الصرف المعيارية	73
3 -العوامل المؤثرة على تخفيض قيمة العملة	77
ثانيا: تطور سعر الصرف في ظل تغير السياسة الاقتصادية في الجزائر	87
1 -سعر الصرف قبل سنة 1990	87
2 -سعر الصرف بعد سنة 1990	89
الفصل الثاني: ابعاد السياسة الاقتصادية و السياسة النقدية و السياسة المالية	
مقدمة الفصل	
المبحث الاول: السياسة الاقتصادية	95
اولا: عموميات حول السياسة الاقتصادية و الأداء	96
1 -مفاهيم حول السياسة الاقتصادية	96

2 -مفاهيم حول الاداء الاقتصادي	97
3 -معايير قياس الاداء الاقتصادي	98
ثانيا: اقسام السياسة الاقتصادية	100
1 -السياسة الاقتصادية وفق المبدأ التقليدي	100
2 -السياسة الاقتصادية وفق المبدأ الحديث	101
2-1 السياسة الاقتصادية الظرفية	102
2-2 السياسة الهيكلية	106
ثالثا: اهداف السياسة الاقتصادية الكلية	112
1 -استقرار الاسعار	112
2 -الية استقرار الاسعار	114
3 -دور الضرائب في خلق الاستقرار	117
4 -دعم الانتاج لخلق استقرار الاسعار	119
5 -مبدا تدخل الدولة	119
6 -عدالة توزيع الدخل و الثروة	125
المبحث الثاني: السياسة المالية	127
مفاهيم السياسة المالية	127
اولا: المقاربة النظرية للسياسة المالية	128
1 -السياسة المالية حسب المقاربة الكينزية	128
2 -السياسة المالية حسب المقاربة النقدية	129
3 -السياسة المالية حسب المقاربة التوقعات العقلانية	131
ثانيا: انواع السياسة المالية	131
1 -السياسة المالية التوسعية	132
2 -السياسة المالية الانكماشية	132
3 -السياسة المالية التقديرية	133
ثالثا: التاثير المتبادل بين السياستين المالية و النقدية	133
1 -تاثير السياسة المالية على السياسة النقدية	133
2 -السياسة المالية و سوق السندات	135
3 -تاثير السياسة النقدية على السياسة المالية	136
4 -السياسة المالية و ميزان المدفوعات	138
رابعا: سياسة الدين	139
1 -نظرية العجز المنظم	139
2 -انواع العجز	140
المبحث الثالث: أبعاد السياسة النقدية	142
1 -ماهية السياسة النقدية	142

اولا: التطور الفكري لادبيات السياسة النقدية	144
1 -السياسة النقدية وفق تصور الفكر الكلاسيكي	144
2 -السياسة النقدية في ظل التحليل الكينزي	145
3 -السياسة النقدية وفق تصورات المدرسة النقدية	145
ثانيا: اهداف السياسة النقدية	148
1 -الاهداف النهائية	148
2 -الاهداف الاولية	151
3 - الأهداف الوسيطية	154
ثالـثا: طريقة مراقبة العرض النقدي	157
1 -اختيار الاهداف العام	157
2 -معايير اختيار الاهداف الوسيطية	161
3 -ادوات مراقبة العرض النقدي المباشرة	163
4 -ادوات الرقابة غير المباشرة	165
الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لابعاد التضخم في الجزائر	166
المبحث الأول: تحليل مؤشر المربع السحري لنيكولاس كالدور على الاقتصاد الجزائري مع المقارنة ببعض الدول النامية.	168
أولا: ابعاد مؤشر نيكولاس كالدور	168
1 -تحليل مؤشر نيكولاس كالدور	168
2 -البعد الاقتصادي لمربع نيكولاس كالدور	168
3 -شرح مربع كالدور	168
4 -مميزات مربع كالدور	170
ثانيا: ادوات السياسة الاقتصادية الظرفية	170
1 -سياسة التحفيز	170
2 -سياسة الاستقرار	171
3 -مختلف نماذج المربع بالنسبة للجزائر	172
ثالثا: دراسة تحليلية لحالة الجزائر مع المقارنة ببعض الدول النامية	174
1 -بعض المؤشرات الداعمة للشرح المربع	174
2 -المخرجات الاربعة للاقتصاد الجزائري	176
رابعا: دراسة نماذج بعض الدول النامية	180
1 -مخرجات الاقتصادية الاربعة لكوريا الجنوبية	181
2 -مخرجات الاقتصادية الاربعة لتركيا	185
3 -مخرجات الاقتصادية الار بعة ماليزيا	189
المبحث الثاني: تطور الوردات و الصادرات في الجزائر	191

اولا: تطور حركة الوردات في الجزائر	192
1 -تطور حركة الوردات في الجزائر ما بين 2004 حتى 2017	192
2 -تطور الوردات حسب النشاط الاقتصادي في الجزائر	196
3 -تطور الوردات حسب القطاعات من سنة 2011 الى 2016	197
4 -تطور الوردات حسب الاستعمال من سنة 2011 الى سنة 2017	199
ثانيا: تطور الصادرات في الجزائر	199
1 -تطور الصادرات خلال السبعينات و الثمانينان	199
2 -استراتيجية تفعيل الصادرات	200
3 -تطور الصادرات ما بين سنة 2004 حتى 2016	200
المبحث الثالث: الانفاق العائلي و البطالة في الجزائر	202
اولا : دراسة النفقات في الجزائر	
1 -توزيع الكثافة السكانية حسب حجم افراد العائلة	202
2 -توزيع النفقات الاستهلاكية للمجتمع الجزائري	203
3 -تقدير مستويات الانفاق حسب ons في الجزائر	208
4 -توزيع النفقات الاستهلاكية للعائلات الجزائرية حسب تقدير ons	210
ثانيا: دراسة وصفية لواقع البطالة في الجزائر	212
1 -الدراسات السابقة	213
2 -تطور معدل البطالة في الجزائر	215
3 -تطور كتلة الاجور	216
4 -واقع الحد الادنى للاجر كعبد لسياسة التشغيل في الجزائر	218
5 -تحليل مقارنة ما بين تغير توزيع المعاش و الاجر الادنى	220
6 -تحليل الطبقة الشغيلة في الجزائر	221
المبحث الرابع: امكانية تطبيق سياسة استهداف التضخم في الجزائر	236
1 -المعايير النوعية	236
2 -دراسة تحليلية لدول شمال افريقيا	240
2-1تطور معدل التضخم لدول شمال افريقيا	240
2-2تطور الميزان التجاري لدول شمال افريقيا	242
3 -2 تطور ميزان المدفوعات لدول شمال افريقيا	244
4 -2 تطور تحويلات المهاجرين لدول شمال افريقيا	245
5 -2 تغير سعر الصرف لدول شمال افريقيا	246
4 -تغير معدل التضخم على حسب تصنيف الاقتصادي لدول العالم	249
الخاتمة	
فهرس المراجع	

فهرس الأشكال و الجداول و المنحنيات

الرقم	العنوان	الصفحة
الفصل الأول: الإطار العام للتضخم و سوق العمل و سعر الصرف		
المنحنى 1	التوازن الديناميكي بين العرض و الطلب على النقود	22
المنحنى 2	الارتفاع في الأسعار الناتج عن العرض	29
المنحنى 3	الطلب على العمل	44
المنحنى 4	عرض العمل	46
المنحنى 5	النظرة الوسطية ما بين النيوكلاسيك و الكينزية للعرض العام	49
المنحنى 6	المفاضلة بين الأجر و الوقت	50
المنحنى 7	منحنى فيليبس	54
الجدول 1	نماذج ما بين السلع قابلة للتبادل و غير قابلة للتبادل	68
الجدول 2	استهلاك العائلات على حسب طبيعة السلع لسنة 2018	69
الجدول 3	توزيع الاستهلاك العائلي للسلع على حسب تصنيف السلعة للمجتمع الفرنسي	70
الشكل 1	توازن سعر الصرف على حسب زمن التاثير	84
المنحنى 8	اثر تغير سعر الصرف على توازن IS–LM	87
الجدول 4	حجم الواردات و الصادرات 1986حتى 1990	89
الجدول 4	حجم الصادرات و الواردات ما بين 1991 حتى 1997	91
الجدول 5	تطور سعر الصرف للدولار و الاورو بالنسبة لبنك الجزائر	92
الفصل الثاني: أبعاد السياسة الاقتصادية و السياسة النقدية و السياسة المالية		
الشكل 1	المتغيرات النوعية للأداء الاقتصادي	99
الشكل 2	المربع السحري لكالدور	106
الشكل 3	اهداف السياسة الاقتصادية المعدلة	107
المنحنى 1	التوازن ما بين العرض و الطلب	119

الجدول 1	الطريقة الفعالة لمراقبة الأسعار	120
المنحنى 2	تاثير الضرائب على الاسعار و تغير العرض	122
الجدول 2	معالجة عيوب السوق	125
الجدول 3	اثار السياسة الاقتصادية بالنسبة لنموذج Mundell–Fleming	144
المنحنى 3	التحكم في العرض النقدي	163
المنحنى 4	الهدف الوسيط لسعر الفائدة	164
الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لابعاد التضخم في الجزائر		
الشكل 1	رسم توضيحي لمربع كالدور	175
الشكل من 2 الى 5	بعض نماذج مربع كالدور بالنسبة لحالة الجزائر	180–183
الجدول 1	المتغيرات الاحصائية لمخرجات نموذج كالدور من سنة 1991 حتى 2017 لدولة الجزائر	187
الجدول 2	المتغيرات الاحصائية لمخرجات نموذج كالدور من سنة 1991 حتى 2017 لدولة كوريا الجنوبية	194
الشكل 6	تمثيل بياني لابعاد مؤشر الحياة الرئيسية لكوريا الجنوبية	196
الجدول 3	المتغيرات الاحصائية لمخرجات نموذج كالدور من سنة 1991 حتى 2017 لدولة تركيا	198
الشكل 7	تمثيل بياني لابعاد مؤشر الحياة الرئيسية لتركيا	200
الجدول 4	المتغيرات الاحصائية لمخرجات نموذج كالدور من سنة 1991 حتى 2017 لدولة ماليزيا	202
المنحنى 1	تطور حركة الواردات من سنة 2004 الى 2017	205
الجدول 5	مخصصات البرنامج التكملي من سنة 2005 الى 2009	206
الجدول 6	مخصصات البرنامج التكميلي من سنة 2010 الى 2014	207
الجدول 7	اهم الواردات حسب النشاط الاقتصادي للفترة 2004 الى 2010	209

الجدول 8	اهم الواردات حسب النشاط الاقتصادي للفترة 2011 الى 2016	211
الجدول 9	تطور الواردات حسب الاستعمال	212
الجدول 10	نسبة الصادرات على مختلف المجاميع السلعية	215
الجدول 11	توزيع الكثافة السكانية حسب ععد افراد الاسرة	217
الجدول 12	توزيع الهيكلي لنفقات العائلات حسب المجمعات الاستهلاكية	218
الجدول 13	متوسط الاجر الشهري حسب نوعية القطاع	219
الجدول 14	مؤشر تغير التضخم ما بين سنة 2010 حتى 2018	221
الجدول 15	توزيع نفقات العائلات الكندية حسب المجمعات الاكثر استهلاك	222
الجدول 16	توزيع نفقات العائلات التونسية حسب المجمعات الأكثر استهلاك	223
الجدول 17	توزيع تقدير الانفاق الاستهلاكي وفق ONS و حد الفقر للبنك الدولي	226
الجدول 18	توزيع المجتمع على حسب النفقات السنوية للفرد لسنة 2011	227
الجدول 19	هيكل الانفاق لسنة 2011 وفق المجاميع السلعية و الفئات الخماسيات	228
الجدول 20	توزيع النفقات العائلية حسب عدد الافراد و المجمعات الغذائية لسنة 2011	230
الجدول 21	معدل البطالة في الجزائر حسب تقدير ONS	235
الجدول 22	تطور كتلة الاجور في الجزائر	237
الشكل 8	الابعاد الرئيسية للحد الادنى للاجر الفعال	239
الجدول 23	معايير الحد الادنى للاجور و نسبة البلدان التي تعتمدها	240
الجدول 24	تطور الحد الادنى للاجر في الجزائر	242

الجدول 25	معدل تغير منحة التقاعد و معدل التضخم	244
الجدول 26	توزيع الفئة النشطة الشاغلة على مختلف القطاعات الاقتصادية	247
الجدول 27	توزيع الأجر في الجزائر بالنسبة للقطاع المنظم	249
الجدول 28	توزيع حجم العمالة غير الرسمية بالنسبة للعمال الشاغلين	250
المنحنى 2	تغير معدل التضخم لدول شمال إفريقيا	257
المنحنى 3	تغير الميزان التجاري لدول شمال افريقيا	259
المنحنى 4	تغير ميزان المدفوعات لدول شمال افريقيا	261
المنحنى 5	تطور تحويلات المهاجرين لدول شمال افريقيا	262
المنحنى 6	تغير سعر الصرف لدول شمال افريقيا	263
المنحنى 7	تغير سعر الصرف لدول شمال افريقيا دون الجزائر	264
المنحنى 8	مؤشر التضخم للمستويات الثلاث لدول العالم	267

المقدمة العامة

التضخم ظاهرة قديمة جدا بدات منذ نشأة السوق حيث يعتبر السوق المحدد الاساسي لسعر السلع ، اما السعر مرتبط بشكل كبير باحوال المؤثرين عليه كما انه عنصر متغير سواء على المدى القصير او البعيد، اما احوال المستهلك تتحدد على حسب درجة الدخل و حجم الانفاق الذي يعتبر حلقة متكافئة بينهما فمتى عظم الدخل عظم الانفاق و العكس صحيح، و متى عظم الدخل و الخرج تحسنت احوال المجتمع.

كما نعلم بان الأسواق كلها تشتمل على حاجات المجتمع فمنها السلع الضرورية و السلع الكمالية، أما وفرة السلع تختلف على حسب الطلب عليها و درجة حاجة المجتمع إليها من ضرورية الى الكمالية، و ما يتميز به السعر هو انه متغير مع الزمن ومنه يمكن حساب مدى تغيره سواء ايجابيا أو سلبيا، لأنه يتأثر بالعديد من المتغيرات الاقتصادية فلا نستطيع ان نتوقع ثبات أو ارتفاع أو انخفاض الأسعار على المدى الطويل و حتى المتوسط أو القصير ،فرغم التطور الحاصل اليوم في الوقت الحالي إلا انه لا تستطيع أي دولة في العالم أن تحافظ على استقرار أو ثبات المتوسط العام للأسعار خصوصا في المدى الطويل، فرغم تحكم الدول المتطورة في المدى القصير لكن سياساتها تبقى ضعيفة في المدى الطويل ، أما التضخم فهو حالة ارتفاع الأسعار هذه الظاهرة تسمى بالتضخم أما حالة الانخفاض فتدل على حالة انكماش الأسعار و هي اشد خطورة من التضخم .

لكن عند دراسة حالة التضخم لبد من ان نفرق ما بين فترتين ما قبل السبعينات و ما بعد السبعينات اي مع بداية تطبيق اتفاقية بريتن وودز systéme de bretton woods ، التي ساهمت في استقرار الاقتصاد لجميع الدول خصوصا الدول المتطورة حيث اعتمدت على خطط الاستقرار من خلال انشاء المنظمات الدولية و الدفع بالحرية التجارية الدولية ، و كانت من بين أهدافها كذلك محاربة التضخم بطرق اقتصادية غير مباشرة و من خلال هذه الاتفاقية اصبح الاقتصاد يتمتع بحرية اكثر مما كان عليه سابقا، أما الطريقة المباشرة اعتمد على مبدا الفصل ما بين قيمة الذهب و قيمة العملة و بذلك ظهر شكل جديد للسياسة المالية و اليساسة النقدية فهنا نقول بأن ادوات السياسة الاقتصادية كذلك تطورت مقارنة على مكان سابقا و استمر هذا التطور مع مرور الوقت حتى الوقت الحالي.

اما بالنسبة للجزائر عند دراسة المواضيع الاقتصادية فيعتبر سنة 1990 هو الحد الفاصل ما الفترتين، ما قبل و ما بعد بسبب تحول في نمط السياسة الاقتصادية و الانتقال من النظام الاشتراكي الجزائري الى نظام اقتصاد السوق ذات الطابع الجزائري تدريجيا، كما بدات تدريجيا الاسعار تتحرر من نمط الاسعار المقننة الى نمط اسعار الحرة التي تعتمد على مبدا السوق ، لكن الحكومة الجزائرية لم تعتمد على مبدا التحرر الكلي و انما حافظت على سياسة تقنين السلع الاستراتيجية مثل حليب و خبر ، المواد الطاقوية، و الايجار، ..الخ، حيث استراتيجة تقنين السلع كانت تهدف اولا: التحكم في معدلات التضخم و من جهة اخرى اعانة للاسر الفقيرة، و بشكل عام الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن، و مازال الى يومنا هذا تعتمد الحكومة على

تقنين بعض السلع الاستراتيجية، و من جهة ثانية: الحفاظ على التكلفة الدنيا للمواد الاولية منها المواد الطاقوية التي تؤثر مباشر سعر السلع المنتجة سواء الفلاحية او الصناعية، ، لكن الواقع الصناعي من الناحية العملية لم يحقق النمو المطلوب منه على حسب ما كان مخطط له لهذا الصناعة الجزائرية اصبحت مرهونة باسعار الوردات لهذا السلع الصناعية يحمل اثر التضخم المستورد، اذن فالسعر الذي نقيس به درجة التضخم رغم انه سهل و بسيط في عملية حسابه الا ان تكوين السعر في حد ذاته يدخل في تركيبه العديد من العوامل الاقتصادية وفق الوضعية الاقتصادية في الجزائر ، فمثلا جهاز معين يكون مركب محليا الذي يستفيد من العديد من المزيا الجبائية نلاحظ سعره اكبر من نفس المنتج المستورد، لهذا فان التضخم في الجزائر هو عنصر معقد لانه تندرج من ورائه العديد من الاسباب ، و عليه فان معالجة الاسباب تؤدي الى التحكم في التضخم ، فسابقا كان الاعتقاد بان التضخم مرتبط بتكاليف اليد العاملة و بالتالي فان تسيير البطالة عن طريق الادوات الاقتصادية تؤدي الى التحكم في التضخم هذه هي جوهرعلاقة فيليبس التي اتى بها في فترة الستينات و بذلك حصلت المدرسة الكينزية على دعم لافكارها الاقتصادية ، لكن مع مرور الوقت لم تكن هذه الادات مجدية فظهرت العديد من الازمات التي ساهمت في تكوين الركود التضخمي ، لكن المدرسة النقدية جاءت بعكس المدرسة الكينزية و طرحت اشكالية التضخم هي حالة نقدية و يجب التحكم فيها عن طريق ادوات السياسة النقدية، لهذا نلاحظ تطور في الفكر الاقتصادي للتحكم في التضخم و تجنب حالة الانكماش الاقتصادي، فرغم تطور الافكار الاقتصادية التي تهدف الى محاربة التضخم سواء عن طريق ادوات السياسة المالية او عن طريق ادوات السياسة النقدية، لكن اليوم نتوجه نحو الاهتمام بالمتغيرات الاجتماعية من اجل خلق الاستقرار الاقتصادي و كذلك من اجل دفع عجلت النمو الاقتصادي، حيث صنفت السياسة الاجتماعية من بين ادوات

السياسة الظرفية في الوقت الحالي بالنسبة للدول المتطورة مثل فرنسا و امريكا و غيرها من الدول الاخرى.

كما يوجد الكثير من التجارب الدولية التي استطاعت ان تتحكم في التضخم و تقلل من الاثر السلبي له على المجتمع، فرغم الازمات الاقتصادية الحالية التي هي اكبر قوة من ازمة 1929 لكن نلاحظ دائما القدرة الاقتصادية للدول المتطور التحكم في هذه الازمات مع خلق ديناميكية اقتصادية التي تضمن النمو الاقتصادي، اما الدول النامية عكس ذلك فلا تستطيع تقاوم الازمات ، فمثلا الجزائر لم يتغير الحد الادنى للاجر المضمون منذ عشر سنوات اي خلال 2008 رغم تغير الاسعار كثير خلال هذه الفترة ، و رغم التكلفة الرخيصة لليد العاملة لم تساهم في جلب الاستثمارات الخارجية ، فالوضعية الجزائرية جد معقدة و لها اثر على مستوى الاسعار، حتى طريقة حساب التضخم في الجزائر تختلف عن باقي الدول ، لهذا نطرح الاشكال التالي:

طرح الاشكالية:

هناك الكثير من النماذج الاقتصادية في العالم التي تسعى الى محاربة التضخم و الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، لكنني اقسمه الى بعدين الاشتراكي و الراسمالي، و عليه فان طبيعة الاصلاحات و النماذج الاقتصادية تعكس هذا البعدين ، اما نجاح الاصلاحات الاقتصادية فحققه كلا الطرفين، لهذا فان ادوات محاربة التضخم تختلف على حسب الطبيعة الاقتصادية للدولة، اما بالنسبة للجزائر فكانت تعتمد على الية التقنين و التدعيم لمعظم السلع و الخدمات في الفترة ما قبل 1990 لكنها دخلت مرحلة التحرر الاقتصادي

الذي يعتمد على تحرر الاسعار بعد سنة 1990 ليتشكل المنافسة ما بين القطاع العام و الخاص و ما بين القطاع الخاص بذاته، لهذا نطرح التساؤل التالي:

الاشكالية:

طرح الاشكالية يعتمد على الاختيار ما بين الادوت السياسة النقدية و الادوات السياسة المالية من اجل التحكم في حركة التي يحدثها سواء سوق السلع و الخدمات و سوق العمل و سوق راس المالية ، و بما ان هذه الاسواق تتميز باستقلالية و حرية التغير و التاثير في جميع النماذج الدولية مع التفاوت الكبير ما بين المستويات الاقتصادية لكل دولة سواء كانت دولة نامية او ناشئة او متطورة، لهذا فعالية ادوات السياسة الاقتصادية هي التي لديها القدرة في التحكم و تسيير مؤشر التضخم.

هل التضخم في الجزائر تتحكم فيه الادوات السياسة النقدية ام ادوات السياسة المالية كعبد استراتيجي للسياسة الاقتصادية بعد سنة 1990 ؟

و يشتق من صميم هذا السؤال الرئيسي اسئلة فرعية اخرى تدور في صلب الموضوع

- كيف يؤثر سوق العمل على الاجر و كيف نحمي مستوى العام للاجور؟
- ما هي اليات السياسة الاقتصادية التي تعتمد عليها الجزائر لمحاربة التضخم ؟
- ما هي الاستراتيجة التي اعتمدتها الجزائر في تسيير معدلات التضخم في فترة الاصلاحات الاقتصادية ؟

- هل نستطيع الاعتماد على الية استهداف التضخم بالنسبة للاقتصاد الجزائري ؟

فرضيات الدراسة:

هناك العديد من الدراسات التي اهتمت بموضوع التضخم منذ زمن ظهور الازمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929، كما ادت هذه الابحاث الى معرفة كيف يتغير السعر و كيف نحافظ على استقراره، لكن اليوم نلاحظ العديد من الدول النامية غير قادرة بان تتحكم في التضخم، رغم وضوح اليات الاقتصادية التي تحارب التضخم فحسب نظرية فيليبس هناك علاقة عكسية ما بين التضخم و مستوى الاجور، لكن بالنسبة لفريدمان فان التضخم هو في الاساس مشكلة نقدية فيجب تفعيل ادوات السياسة النقدية للتحكم في التضخم، و تطورت هذا المفهوم حيث اصبح الان ما يسمي بسياسة استهداف التضخم التي تعتبر من احدث الاليات التي تعمل بها البنك المركزي خصوصا بالنسبة للدول التطورة .

لهذا نقسم الفرضيات الى قسمين

القسم الاول: كيف يؤثر السوق على السعر من خلال دراسة سوق العمل و سوق راس المال و سوق السلع و الخدمات؟

القسم الثاني: دور السياسة الاقتصادية في محاربة التضخم باعتماد على الية السياسة المالية و الية السياسة النقدية فقط ؟

اسباب اختيار الموضوع: اي برنامج حكومي يهدف الى تحقيق استقرار في الاسعار، حيث ينظر الى استقرار الاسعار على اساس فعالية السياسة الاقتصادية، كما يطمح الفرد الى تحقيق اقصى اشباع من خلال استقرار الاسعار، كما تهدف المؤسسات الى رفع مستوى الانتاج مع تخفيض مستوى التكاليف يتحقق هذا الهدف عن طريق استقرار الاسعار، فالسعر المستقر يطمح اليه كل شخص ، عون اقتصادي، مجتمع دولي، اذن هي اللغة الخفية التي يتكلم بها جميع الناشطين في الاقتصاد، لان اغلب فئات المجتمع يتكلم لغة واحدة تقريبا ليس لدية القدرة على الانفاق، بمعنى ان الانفاق هو في الاساس موجه من قبل من ، على اي اساس، كل هذه الاسباب تقود الى معرفة و البحث كيف يتحدد السعر في الجزائر.

اهمية البحث: هناك اهتمام دولي حول الفقر و توزيع الدخل على المستوى الدولي، فلما نتكلم على انخفاض الدخل فاننا نتكلم على مستويات الانفاق لدى الاسر، فاليوم الدول المتقدمة مستوى انفاقها على المواد الغذائية منخفض، فساعة عمل واحدة تكفي لسد جوع العائلة لذات اليوم من المواد الغذائية، اما الدول النامية فاليوم كله لا يكفي لسد حاجة العائلة من المواد الغذائية، كذلك هناك اسباب دينية فالله هو المسعر.

اهداف البحث

يهدف البحث الى الربط ما بين عنصر التضخم و الاستقرار الاقتصادي و بصفة ادق التوازن الاقتصادي، حيث تطرق كينز الى الفصل ما بين التوازن الكلي و التوازن الجزئي ، حيث قال بان نادرا ما يحدث توازن كلي نابع من التوازنات الجزئية هنا ابرز ان دور الدولة هو قوي و فعال في الاقتصاد، لكن فريدمان لم ينفي دور الدولة و انما قام بتقليل دورالدولة عن طريق تفعيل اليات السياسة النقدية، حيث كان يهدف الى ابراز نمط الحرية الاقتصادية بالتقليل من دور الدولة.

منهج و ادوات الدراسة

نعتمد في بحثنا على المنهج الوصفي مع تفسير و تحليل البيانات الاحصائية للاقتصاد الجزائري، من اجل الربط ما بين التوازن الاقتصادي و مستوى استقرار الاسعار.

محتويات الدراسة

تهتم عينة الدراسة على المقارنة ما بين التوازن الاقتصادي لبعض الدول النامية التي حققت نجاحا اقتصاديا، مع الاهتمام بالاقتصاد الجزائري للفترة ما بين 1990 حتى 2018، باعتماد على الدراسة التحليلية الوصفية على اهم الجوانب الاقتصادية التي ادت الى هذه النتائج، لان النماذج الاقتصادية التي تعالج التضخم بالنسبة للبلدان النامية لا تعكس الصورة الحقيقية للاقتصاد ، لان اثر تغير السعر بالنسبة للدول النامية له انعكاسات كبيرة مباشرة و غير مباشرة ، مثلا التضخم المكبوت يصعب ان يقاس بالادوات القياسية لانه متشابك و يؤثر مباشرة على المستوى العام للاسعار، لهذا نعتمد على الدراسة التحليلية، بدل الدراسة

الفصل الاول

الاطار العام للتضخم و سوق العمل و سعر الصرف

مقدمة الفصل الاول

في هذا الفصل اتطرق الى اهم العوامل المؤثر على التضخم كاطار نظري حسب الواقع الاقتصادي الجزائري ، حيث تتشارك الاسواق الثلاثة سوق العمل ، سوق السلع و الخدمات، سوق راس المال، في تحديد السعر الذي يظهر بالصورة البسيطة للمستهلك ، و بان الاسواق تتفاعل فيما بينها فهي دائما في حركة ديناميكية اما ارتفاع الاسعار فيكون سببه تاثير احد العوامل الاسواق على السعر ، ففي هذه الحالة لا نتطرق الى السياسة الاقتصادية التي تعتمد على تسيير و توجيه الاسواق الثلاثة التي تعتبر هي كذالك العنصر المؤثر على الاسواق و السعر معا ، لهذا نتطرق في هذا الفصل الى المفاهيم النظرية العامة للتضخم و العمل مع اليات تغير سعر الصرف في الجزائر.

المبحث الأول: التضخم

يوجد العديد من التعريفات للتضخم في الأدبيات الاقتصادية ولكن المثير فيها أنها لا تميز هذه التعاريف ما بين الأنظمة الاقتصادية السائدة فهي تعاريف تميل كثيرا إلى الأنظمة الرأسمالية التي تتميز باقتصاد سوق حر، أي عدم تدخل الدولة في الأسواق مباشرة .

آما إذا نظرنا إلى البلدان الاشتراكية و الشبه الاشتراكية فإننا نقول ان مؤشر تغير العام في الأسعار لا يعطي الوضعية الحقيقية لتطور الأسعار ، فمثلا إذا كان تدعيم لأسعار المواد الطاقوية من كهرباء أو بنزين أو غير ذلك ... فتعتبر في نفس مواد استهلاكية للأسر و كذلك مواد أولية للمؤسسات و النقل و غيرها من السلع ، فنستطيع أن نقول هنا أن جميع المنتوجات لديها علاقة مباشر بعنصر التدعيم فلا نستطيع الفصل بينهما ، فهي في طبيعة الحال متصلة. و أي تغير يحدث في الأسعار المدعمة يكون سلبيا على باقي السلع و الخدمات الأخرى، ومن اجل ذلك لبد وكإسهام من الباحث أن نعطي تعريف يتلاءم مع طبيعة الأنظمة الاقتصادية .

حيث نصدم دائما بتدخل الدولة المباشر في طبيعة مما يدل على خلل في قياس المؤشر و علية فإننا ننظر إلى تعريفات المختلفة للتضخم

تعريف التضخم في الفكر الاقتصادي:

تعريف التضخم : يعرف التضخم على انه نسبة التغير في أسعار المستهلكين خلال فترة زمنية معينة، يكون فيها اثر التذبذب في الطلب أساسيا وتنمو الأجور بنسب غير متساوية حيث يكون نمو الاجور المرتفعة اسرع من مثيله للاجور المنخفضة كما يقال ان التضخم هو حالة اقتصادية تضعف فيها القوة الشرائية بالنسبة للوحدة النقدية بسبب ارتفاع الأسعار إلى مستويات عالية ، و بموجب ذلك تزداد سرعة دوران النقود ، و

تتعطل وظيفة النقود كمخزن للقيمة و يقتصر دورها كوسيط للتبادل فقط [1] بسبب انخفاض تدريجيا او سريعا لقيمة النقود ، حيث اقتصر مفهوم التضخم وفق مبدأ اقتصاد السوق و بذالك نستثني الواقع الاقتصادي للدول الاشتراكية و كذالك تاثير الاقتصادي الموازي على الاسعار ، فحركة السلع تختلف عن حركة رؤوس الاموال رغم الترابط الكبير بينهما.

تعريف التضخم في الاقتصاد الاشتراكي و ما شبه

كما تطرقنا سابقا فان التضخم في الأنظمة الاقتصادية الاشتراكية و الشبه الاشتراكية، يعتبر مؤشر الأسعار جد معقد لقياس حركة تغيره. فتدخل الدولة المباشر في السوق يخل بتوازن السوق فجميع السلع متداخلة فيما بينها، لكنها تظهر فقط في الميزانية ولكن غير دقيقة، فالتضخم المكبوت لا يعطي الصورة الحقيقية لحركة تغير الأسعار كما لا يمكن تقديره، فهو عكس مفهوم السوق الذي يعبر عن توازن جميع السلع فيما بينها. التضخم هو الخلل المنشأ ما بين القوة الشرائية و الموارد.

أولا: التضخم في الأدبيات الاقتصادي

نقوم بتقديم مختلف النظريات التي قامت بتحليل التضخم و السلوك الإجمالي للأسعار، فالتضخم لا يقتصر على الدول عالية الدخل أو الدول النامية فإشكالية التضخم تمس جميع الدول منذ قدم نشأة المجتمعات و بروز السوق كعامل أساسي للتبادلات التجارية، لكن كاهتمام بدراسة التضخم على المستوى الأكاديمي و الحكومي

ككلبرز مع بداية القرن التاسع عشر و خصوصا مع الأزمة العالمية 1929.

[1] اياد عبد الفتاح النسور ، اساسيات الاقتصاد الكلي ، دار صفاء عمان 2014 ص 190

1- التضخم حسب النظرية الكمية للنقود :

رواد هذه المدرسة يتفقون على أن ظاهر التضخم بأنها نقدية بحتة حيث تطرقه إلى هذه النظرية لأول مرة في القرن السادس عشر من قبل جان بودان jean Bodin و كذلك ريتشارد كانتيلون إبراز ديفيد هيوم Richard Cantillon et David Hume في القرن الثامن عشر ، و افرينق فيشر Irving Fisher في منصف القرن التاسع عشر .

تعد نظرية الكمية للنقود من بين اوئل النظريات الاقتصادية المفسرة لمفهوم التضخم، و تعتبر من أهم نظريات الفكر الكلاسيكي الحديث، حيث ساد الاعتقاد خلال الفترة ما بين أواخر القرن الثامن عشر و بداية القرن التاسع عشر بوجود علاقة وثيقة بين كمية النقود و التضخم، و أن التضخم يعد نتيجة طبيعية للزيادة في كمية النقود، كما تعد علاقة فيشر الأكثر اعتراف في ذلك الفترة على النحو التالي

M : الكتلة النقدية المتداولة

V: سرعة دوران النقود

P : المستوى العام للأسعار

T: حجم الصفقات أو المبادلات

بافتراض ثبات سرعة تداول النقود V و كذلك ثبات حجم الصفقات او المبادلات T إذن تبقى المعنى الذي تدل عليه المعادلة بكل بساطة هو . تأثير كل من الكتلة النقدية M على المستوى العام للأسعار، العلاقة هنا

[2] PIERRE BEZBAK ; inflation et désinflation , collection économique repéres septieme édition la découverte paris 2011 ; page 35,

هو لما تكون نمو الكتلة النقدية يكون اكبر من نمو الإنتاج الحقيقي، ينتج عنه دائما ارتفاع في المستوى العام للأسعار حتى يتساوى مستوى الإنتاج مع مستوى الكتلة النقدية، في المدى المتوسط. كذلك ارتفاع مستوى الطلب يؤثر على المستوى العام للأسعار لكن تأثيره بشكل نسبي أو مؤقت بالنسبة للكتلة النقدية. هذه المسلمة تتكون من فرضتين مختلفتين[3]

الفرضية الأولى تشتمل على أن الاقتصاد يتكون من نمطين مختلفين، من جهة يعتمد على عنصر الإنتاج الذي يحدد مستوى الأسعار و كذلك الدخل لمختلف الأعوان الاقتصاديين ، ومن جهة أخرى يعتبر ظاهرة نقدية ، ومنه لا يوجد الارتباط بين القيمة و النقود معتقدين على أن النقود تعبر فقط عن وسيط للمعاملات التجارية و لا تحمل قيمة بذاتها ، هذا التصور كان من ضمن أهم رواد الفكر الكلاسيكي أمثال ادم سميث و كذلك ساي، دافيد ريكاردو واخرون ....

الفرضية الثانية تربط ما بين الأعوان الاقتصاديين و توازن العرض و الطلب للنقود ، فالطلب على النقود ليس لذاته و إنما لأجل المبادلات التجارية، أما النقود فلا تحمل قيمة بذاتها مثل ما افترضه الفكر الكلاسيكي، أما خلق النقود فهي نتيجة حاجة الأفراد و خصوصا الأعوان الاقتصاديين إليها. فتوازن العرض و الطلب للنقود لديه نفس خصوصية توازن السلع و الخدمات بالنسبة للعرض و الطلب ويتحدد من وراء هذا التوازن قيمة النقود[4]

وما توصل إليه Irving Fisher هو :

$$M = K * P * Q \qquad \text{et } m = k + p + q$$

حيث: m: معدل التغير في الكتلة النقدية Q : معدل التغير في الانتاج

[3] Pierre bezbakh inflation et désinflation ; op ; p26

[4] Traduction par **Elise tosi pierre dehez** ;principes de l'économie de boeck 2013 page 835

p : معدل التغير في الاسعار k : معدل التغير في الرصيد النقدي

اذا كان : $p > 0$: يوجد حالة التضخم في الأسعار.

$k > 0$: يوجد التضخم في الرصيد النقدي (حالة الوهم النقدي)

$k > 0$ و $p > 0$: تضخم مزدوج ما بين الحالتين السابقتين[5]

كما ساند الفرد مارشال MARSHALL و بيجو pigou أفكار المدرسة الكلاسيكية ، لكن الحكومة تلجا إلى خلق النقود من اجل تلبية الاحتياجات الأعوان الاقتصاديين.

2 – التضخم حسب مدرسة شيكاغو

لقد أدت ظاهرة التضخم ألركودي إلى عودة اقتصادي مدرسة شيكاغو إلى الواجهة و على رأسهم MILTON FRIEDMAN بنظرية الكمية للنقود ، حيث اقروا بعدم وجود العلاقة بين التضخم و البطالة في المدى الطويل ، "وان التضخم ظاهرة نقدية بحتة ترجع إلى نمو عرض النقود بكمية اكبر من نمو حجم الإنتاج ، وهو ما يعني أن التضخم ينشا بسبب الزيادة في متوسط نصيب وحدة الإنتاج من كمية النقود المتداولة "[6] ، وبالتالي فان خلق النقود بسبب الطلب عليها مرتبط مع الدخل الوطني و مستوى العام للأسعار فلم تختلف هذه النظرية عن سابقتها، و يؤكد أصحاب هذه المدرسة إلى أي الإفراط في " زيادة عرض النقود سيدفع الأفراد إلى التخلص من هذا العرض المتزايد عن طريق الزيادة في الإنفاق، وهو آمر بلا شك سيقود إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار"[7]

[5] François seurot ; inflation et emploi dans les pays socialistes ; collection libre échange France 1er édition 1983 pp 47

[6] اياد عبد الفتاح النسور ، اساسيات الاقتصاد الكلي ، دار صفاء – الاردن 2014 ص 192

[7] سميسم سلام عبد الكريم مهدي، التوازن الاقتصادي العام في النظام الاقتصادي الوضعي و النظام الاقتصادي الاسلامي ، دار مجدلاوي – عماالاردن 2010 ص 229

و ارتكزت على دور العلاقة بين الإنتاج الحقيقي و الكتلة النقدية حتى بعد نهاية الحرب العالمية الثانية أين طور MILTON FRIEDMAN النظرية الكمية للنقود و حدد العلاقة الجديدة للطلب على النقود

$\frac{M}{P}$

M^d الطلب على النقود p المستوى العام للأسعار

Y الدخل الدائم W معدل دخل رأس المال و معدل دخل الأفراد

RM,RB, RE معدل فائدة الأوراق المالية GP معدل التضخم

بالنسبة لميلتو فريدمان فان اتخاذ قرار إصدار النقود دائما يخضع و مراقب من طرف الحكومة ، حتى تتمكن من تحديد مختلف الآليات و الأنظمة البنكية المناسبة لها، الدولة يجب عليها أن تنفق أكثر دون زيادة العبء الضريبي أو القيام بعملية الإصدار الذي يحمل قليل من التضخم، فدائما الدولة تبحث عن رفع ايراداتها على حساب مختلف المداخيل ، و عليه فالحكومة تكون دائما هي المسؤولة عن طبيعة التضخم. [8] و عليه نقدم الشكل الموالي الذي يبين التغير ما بين العرض و الطلب على النقود حسب أدبيات مدرسة شيكاغو.

[8] Pierre bezbakh .inflation et désinflation :op.p29

المنحنى1: التوازن الديناميكي بين العرض و الطلب على النقود

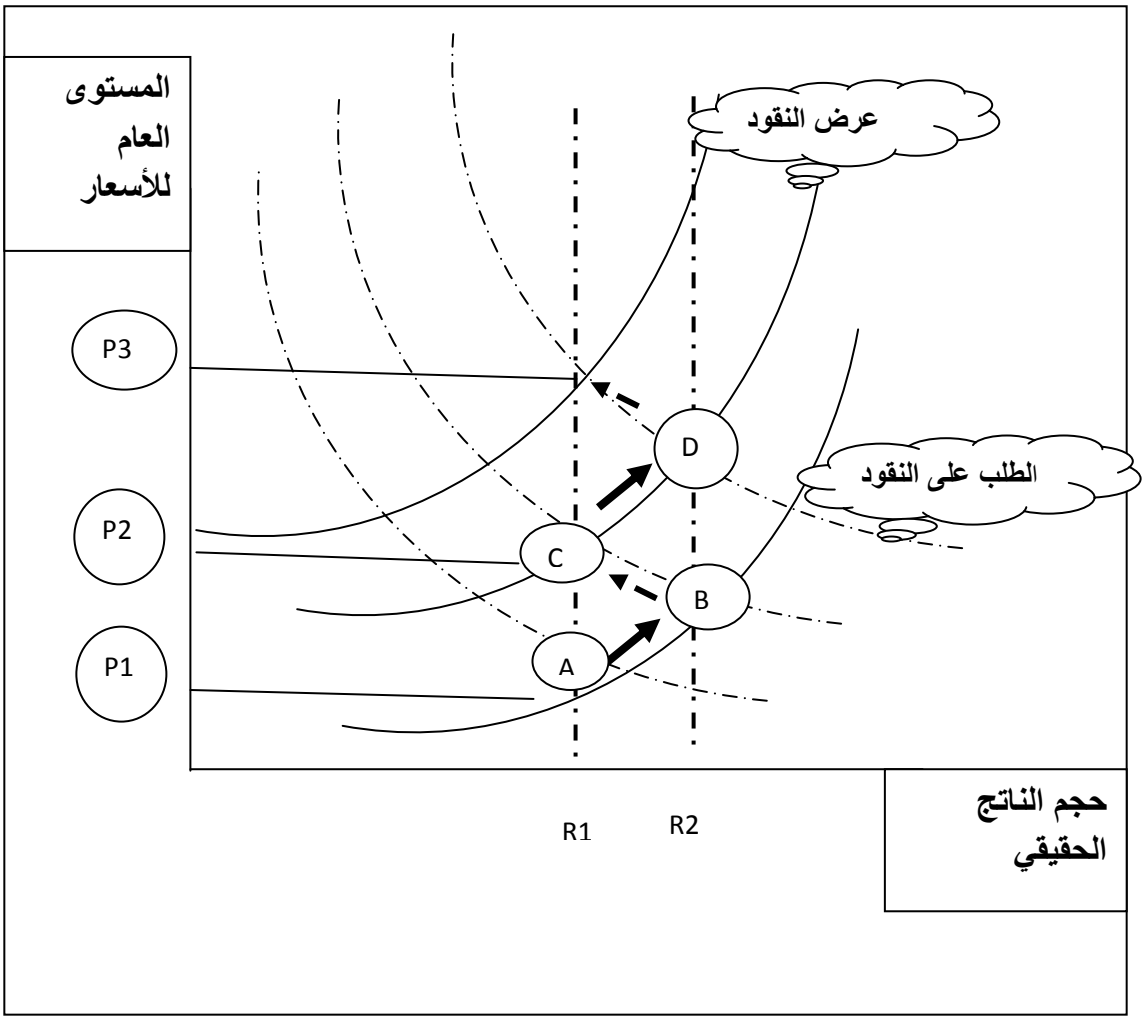

Source:Cyriac guillaumin; macroéconomie, collection openbook2020, page 329

نلاحظ من الشكل أن:

- يتحقق التوازن بين الطلب الكلي و العرض الكلي عندة النقطة A حيث مستوى الناتج R1 يتحقق مع المستوى الطبيعي للبطالة مما يعطي مستوى التوازني للأسعار P1، واذا ما قامت السلطات بزيادة كمية النقود فسوف تغير الوضع التوازني من النقطة A إلى الوضع الجديد النقطة B بحيث يرتفع مستوى الإنتاج من R1 إلى R2 و تزداد حجم الإنتاج بفضل زيادة مستوى العمالة مع انخفاض

مستوى الطبيعي للبطالة مما يطالبون العمال برفع الأجور فهنا تزداد تكاليف الانتاج مما تنعكس على أسعار المنتوجات و الخدمات و بذلك يتحقق المستوى الجديد بانخفاض حجم الناتج و ارتفاع الأسعار من P1 إلى P2، الفرق ما بين السعر الحالي و السابق ما هو إلا تغير في حركة الأسعار فقط و ذلك بفضل دافع رفع مستوى الكتلة النقدية المسبب الحقيقي، وقد تنتقل حركة الأسعار من مستوى P1 إلى P2 بدون أن يحدث تغير في حجم الإنتاج أو تغير في مستوى البطالة ، و عليه هناك حالتين على حسب فريدمان لارتفاع الأسعار الحالة العادية و الحالة الاستثنائية.

وهذا التحليل يتوافق مع الطرح الذي قدمه فريدمان مع شوارتز (schwartz et friedman) دراسة للمسار التاريخي للاقتصاد الأمريكي فقد شهد بروز ست فترات تميزت بالركود الاقتصادي، صاحبها انخفاض في مستوى العرض من النقود، ومن خلال دراسة ظروف الانكماش لاحظ انه في مرحلة يتغير فيها الكمية المعروض من النقود نحو الانكماش النقدي، يحصل التغير في الدخل و الأسعار الأمر الذي دفعه إلى استنتاج أن سبب الركود هو الانخفاض في كمية العرض النقدي [9]. و عليه فان الحكومة هي المسؤولة على الركود بسبب انخفاض قيمة الكتلة النقدية المتداولة في السوق.

ومن هذه الدراسة تحصلوا على بعض النتائج التالية:

- الحلقة ما بين الاستهلاك و الأجر هي الأكثر تأثير على حالة التضخم بنسبة تفوق 45% ، مما تسبب الارتفاع المباشر لتكاليف الإنتاج .
- الحالة الثانية هي الحلقة ما بين الفائدة و الإنفاق تأثر بنسبة 21% على حالات التضخم العام
- الاستهلاك الخاص يمثل 70% من الدخل الوطني الخام .
- الايرادات و النفقات العمومية دائما تكون سالبة مما يؤثر على تغير الأسعار

[9] اسامة بشير الدباغ، البطالة و التضخم ، الاهلية للنشر و التوزيع 2008 ، ص 225

ثانيـا: تضخم الطلب

لقد هيمنة الفكر الكلاسيكي على الوضعية الاقتصادية، و على صناع القرار ما بين القرن السابع عشر إلى بداية القرن التاسع عشر، كما تفاخروا بما حققوه من تطور اقتصادي من جانب التشغيل، التبادل التجاري، الإنتاج، ....، حيث تحليليهم يرجع الى "ربط مشكلة البطالة بالمشكلة السكانية و بتراكم راس المال و النمو الاقتصادي و بالطاقة الانتاجية للاقتصاد القومي " [10]،و عليه كان الاعتقاد سائدا بانه لا تستطيع أن تحصل أزمة بسبب فائض في الإنتاج، فقد امنو الكلاسيك بمبدا التوازن العام للاقتصاد بشكل تلقائي كما امنوا بقانون ساي للاسواق او بقانونن المنافذ " و ذالك على اساس ارتفاع السلع في الاسواق تتم بتادلها بسلع اخرى اما النقود فهي حيادية مقابل البيع و الشراء" [11]، كما ان الحركة التبادلية للمؤسسات بالنسبة للسلع و البضائع هو عبارة عن قيمة مضافة متداخلة فيما بينهم ، والقيمة المضافة موزع ما بين الأجراء و رأس الماليين على شكل مداخيل ، اذن حركة التوزيع المتداخلة بينهم يضمن استمرارية دائرة العمل ما بين الإنتاج و الادخار ، مما تندفع حركة التموين و التمويل الاستثمارات بطريقة مباشرة وغير مباشر ، كما كان يعتقد دائما أن فائض في النقود يخلق الطلب الخاص به، و عليه فحسب قاعدة ساي فان الإشكال ليس في الطلب و إنما في الإنتاج، فالسوق دائما متعطش لمختلف المتنوجات و الخدمات التي يقدمها العارضين، لان مسالة التوازن بين العرض و الطلب دائما محقق. و عليه على حسب قانون ساي أن حالات التضخم تنتج بسبب الطلب المرتفع فقط والخلل في الإنتاج مما يستنتج انه لا يوجد تأثير الكتلة النقدية على مسالة التضخم.

[10] رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لاخطر مشكلات الراسمالية المعاصرة،اكتوبر 1998، عالم المعرفة سلسلة كتب الكويت،ص 125

[11] رمزي زكي، الاقتصاد السياسي و البطالة، مرجع سابق ، صفحة 165

1 – تضخم الطلب حسب كينز

يقوم التحليل الكينزي على عدة افتراضات

- "ان الوضع التوازني بين العرض و الطلب يحقق دائما عندة مستوى التوظيف الكامل، فالتوازن يتحقق في جدميع الحالات و مع وجود موارد عاطلة
- النقود لا تستخدم من اجل تمويل المعاملات فقط فهناك طلب ذاتي عليها.
- الطلب الكلي الفعال هو المحرك الاساسي لمستوى النشاط الاقتصادي، ومنه فان أي زيادة في الطلب الفعال من خلال زيادة الانفاق الحكومي او الانفاق الاستثماري يؤدي الى زيادة الطلب الكلي الفعال"[12] ، *و بناء على الافتراضات السابقة فان تحليل* كينز يختلف عن التحليل الكلاسيكي لأسباب حدوث التضخم.
- " ينشا التضخم أو الانكماش نتيجة اختلال التوازن بين التدفقات النقدية و التدفقات الحقيقية، أو ارتفاع الطلب في قطاع معين يسبب زيادة الأسعار و بطريقة غير مباشرة تؤثر على باقي السلع الأخرى"[13].
- زيادة في كمية النقود قد لا يترتب عليها بالتأكيد زيادة في الطلب الكلي ، و من ثم لا يترتب عليها بالتاكيد ارتفاع في المستوى العام للأسعار اذا تم استخدام الزيادة في النقود لزيادة حجم الأرصدة النقدية العاطلة لدى الأفراد.
- قد يزيد الطلب الكلي مع ثبات كمية النقود اذا تم تمويل الزيادة في الطلب الكلي من خلال الأرصدة العاطلة

[12] ايمان عطية، النظرية الاقتصادية الكلية ، دار الجامعة الجديدة 2008 ، ص 268

[13] Pierre bezbakh ; Inflation et désinflation ; op ;p 37

- "زيادة في الطلب الكلي لا يترتب عليها ارتفاع في المستوى العام للأسعار حيث يتوقف تأثير الزيادة في الطلب الكلي على الأسعار على مرونة العرض الكلي في المجتمع"[14].

الطرح الذي قدمه كينز مخالف بالتمام للفكري الكلاسيكي، فقد تطرق إلى دور الطلب الفعال في تحديد قيمة الناتج الكلي، على حسب التحليل الكينزي" يحصل التضخم عندما يكون حجم الإنفاق الكلي (C+I+G) اكبر من قيمة الناتج (Q) مع مستوى الاستخدام"[15] ، فالنظرية الكينزية تقوم على تفعيل *الطلب الكلي الفعال عن طريق خطط الإنفاق في القطاعات المختلفة التي" تحدد مستوى كل من الانتاج و الاستخدام و الدخل، خاصة في الظروف التي لا يقع فيها الاقتصاد ضمن قيود تفرضها الإمكانيات المتاحة من الموارد على قوى العرض الكلي من السلع و الخدمات"* [16] ، *لنفرض أننا في اقتصاد مغلق فالطلب الفعال هنا متكون من الإنفاق الاستهلاكي* C *و الإنفاق الاستثماري* I*، هما المحددان لمستوى الدخل و الإنتاج و أي زيادة في مستوى الدخل سوف يأتي فقط كنتيجة إما لزيادة الإنفاق الاستهلاكي أو لزيادة الإنفاق الاستثماري ، إلا أن كينز ركز اهتمامه بشكل خاص على الدور الذي يلعبه تقلب الإنفاق الاستثماري في تفسير التقلبات على مستوى الدخل القومي و بذلك أعطى الدور الذي تلعبه سعر الفائدة في تحفيز الاستثمارات .*

2 - التضخم حسب فالراس:

يعد الأب الروحي لمدرسة التوازن الاقتصادي و مؤسسها، فقد اعتمد في تحليله الرياضي على العلاقة ما بين العرض و الطلب يرتبط من خلال بالثمن و الندرة هي التي تحددهما في النهاية، لكن يتحقق التوازن في سوق

[14] ايمان عطية، النظرية الاقتصادية الكلية ، دار الجامعة الجديدة 2008، ص 268
[15] ضياء مجيد الموسوي، اسس علم الاقتصاد، الجزء الثاني الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية 2014، ص 108
[16] سامة بشير الدباغ، البطالة و التضخم ، الاهلية للنشر و التوزيع 2008 ، ص 104

التنافسية عندما يتساوى العرض و الطلب 17 *فالراس قسم الأسواق إلى ثلاثة: 1 - سوق المنتجات المادية 2- سوق الخدمات الإنتاجية 3 - سوق رأس المال*

كما قام والراس بربط حركة الأسواق مع بعضها البعض مشكلة بذلك تفاعل ما بين العرض و الطلب و سمية بالتوازن الاقتصادي العام، رغم اختلاف كل سوق عن الأخر إلا أن المستهلك هو حلقة الربط بينهما، و يشترط حالة التوازن في المدى القصير أن فائض الطلب عن الأسواق دائما يحقق التعادل(الصفر) في ظل المنافسة الكاملة[18]

تغير حركة الأسعار: *يعتمد تحليل على وجود توازن ما بين العرض و الطلب، ولكن يتكون الفائض نتيجة وجود خلل في التوازن إما جانب الطلب أو العرض و عليه إما أن الفائض الطلب ايجابي أو سلبي. فالراس يعتمد على أن الفائض او العجز هو الذي يحقق حالة التضخم أو الانكماش.*

الفائض الايجابي للطلب: *إذا كان ارتفاع في الطلب اكبر من حجم العرض فان الأسعار ترتفع لتحقق التوازن و منه يشكل التضخم الناتج عن فائض في الطلب و ليس العرض.*

الفائض الايجابي للعرض: *ارتفاع في العرض مع استقرار حجم الطلب يتشكل من ورائه*

انخفاض في الأسعار: *يمكن أن نظر إلى السعر كمحدد للكمية المطلوبة على انه عبارة عن القيمة النقدية لكل وحدة مادية*[19] *، يمثل السعر نقطة الارتكاز في نظرية التوازن العام و يعبر عنها بتغير فائض النقود*

[17] عبد علي كاظم المعموري، تاريخ الافكار الاقتصادية، دار الحامد للنشر و التوزيع الطبعة الأولى 2012، ص419

[18] JEAN PASCAL BENASSY ; macroéconomie et theorie du déséquilibre ; dunod paris 1984 ; page28

[19] دونالدس واتسن، ماري هولمان،نظرية السعر و استخداماتها، ترجمة ضياء مجيد الموسوي، ديوان المطبوعات الجامعية 2007، الجزء الاول ص 41

فائض عرض النقود= *فائض الطلب على الأصول المالية + فائض الطلب على عوامل الإنتاج+ فائض الطلب على السلع*[20]

اهتم فالراس بتوازن الأسواق الثلاثة فان فائض الطلب يحدث نتيجة مرض أو خلل أي من هذه الأسواق الثلاثة بالارتفاع. سوق المنتجات المادية و سوق رأس المال و سوق الخدمات الإنتاجية. فأي ارتفاع يحدث في السوق من الأسواق الثلاثة يظهر هذا الخلل بارتفاع في أسعار السلع المادية و الخدماتية،

ثالثا: التضخم بالتكاليف و العرض

ينقسم التضخم حسب هذه الحالة الى التضخم في العرض و كذكك التضخم في التكاليف كما يوجد العديد من العوامل تدفع الى ارتفاع الاسعار او ارتفاع المواد الاولية التي تعتبر عنصر اساسي في تكوين السعر.

1 - **التضخم حسب العرض** يفسر أصحاب هذه النظرية إلى حدوث التضخم بانخفاض العرض الكلي نتيجة لارتفاع الأجور دون أن يقابلها الزيادة في الإنتاجية و يترتب على هذا الارتفاع في الأجور ارتفاع في نفقة الإنتاج ومن ثم انخفاض في العرض الكلي هذه الحالة تعرضت لها الدول الصناعية ما بين سنة 1965 و 1984 حين ارتفعت أسعار البترول و المواد الأولية، كما يحدث الارتفاع في الأجور لعددت أسباب منها النقابات العمالية ، تحسن بعض القطاعات على البعض الأخر ، الارتفاع في المستوى المعيشي ....، مهما يكن أسباب ارتفاع في التكاليف فان حتميا يؤثر على المستوى العام للأسعار و هنا يوجد حالتين، الارتفاع المؤقت و الارتفاع الدائم، في هذه الحالة لا نتحدث عن الارتفاع المؤقت، و إنما على الارتفاع الدائم لتكاليف الإنتاج و ما يترتب عليه.

[20] غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية 2000، ص72

"إذا ارتفعت تكاليف الإنتاج نتيجة أي ظرف من الظروف فيترتب عليه انخفاض في العرض الكلي نتيجة انخفاض حجم الناتج الكلي و من ثم ارتفاع في المستوى العام للأسعار حتى يحافظون أصحاب المنشات على أرباحهم و عليه ترتفع مستوى المعيشي لدى طبقة العمال مما يطالبون مرة أخرى برفع أجورهم"[21]

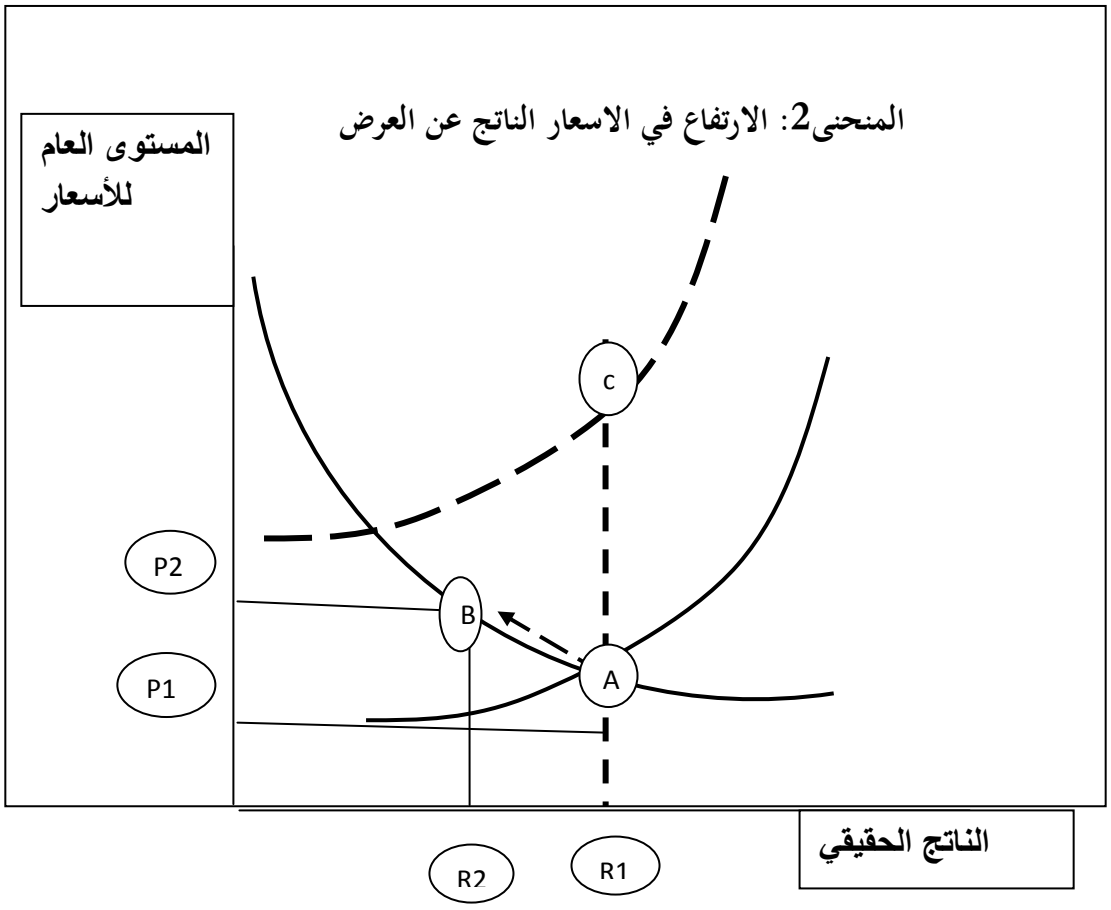

المصدر: عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية 2008، صفحة 277

ومما سبق فان تضخم العرض أو التكاليف يترتب عليه.

- ارتفاع في الاجور بشكل سريع و حتى أكثر من مستوى الإنتاجية.
- ارتفاع تكاليف الحماية الاجتماعية

[21] Viviem levy-garboua et bruno weymuller , macro économie contemporaine ; economica 1981 ; P443

- استنفاذ المواد الاولية
- انخفاض مستوى الاحتياطي من العملة
- ارتفاع الضغط الضريبي
- ارتفاع الدين العام [22]
- التضخم المستورد

يعرفه الدكتور رمزي زكي: مدى تأثير العوامل الخارجية على المستوى العام للأسعار ما.

نتطرق هنا على المبادلات التجارية ما بين الدول، و تأثير أسعار الأسواق الدولية على الأسواق الداخلية ، يعتبر حالة التضخم المستورد من بين الحالات الأكثر تعقيد فهي تمس الدول الصناعية و كذلك الدول النامية على حد سواء لكن هذا الأخير يؤثر كثير بالمقارنة، فهنا حالتين تدفعان الأسعار إلى الارتفاع أولا المضاربة و ثانيا ارتفاع مرونة الطلب في السوق العالمي فكلهما يؤثران سلبا على الميزان التجاري. مما ينعكس على الوضعية المالية للبلد المستورد خصوصا اذا اعتمد في صادرته على موارد اولية فقط في حين يستورد باقي المنتوجات الصناعية فهو في نفس الوقت ينتفع من ارتفاع في الاسعار في حين يستورد هذه السلع المصنعة و نصف مصنعة بتكلفة مرتفعة، هذه الحالة ظهرت كثيرا ففي سنة 1973 ارتفع سعر البترول ناتج عن الصراع العربي الإسرائيلي، فجميع السلع المشتقة من البترول ارتفعت مما خلقت أزمة في الدول الصناعية التي بطبعها قامت بتصدير هذه التكلفة إلى باقي دول النامية.

2- التضخم الهيكلي أو البنيوي:

يرى رواد هذا الاتجاه و على رأسهم شولتز ان التضخم ظاهرة اقتصادية اجتماعية، تعزي إلى الاختلالات الهيكلية المتأصلة في الاقتصاد ، و يرى شولتز ان الخلل الهيكلي ينشا عن عجز في بنيان العرض عن مواكبة

[22] Pierre bezbakh ; Inflation et déflation ; op ; page 28

بنيان الطلب و ذلك لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي، إضافة إلى عدم وجود بطالة، فالارتفاع الأسعار لا يقتصر على السلع التي زاد عليها الطلب و إنما تلك التي انخفض عليها الطلب أيضا ". [23] تفسر النظرية الهيكلية حدوث التضخم ترجع الى اختلالات في (هيكل الطلب أو العرض ، الطلب و العرض معا) في كل من الدول النامية و الدول المتقدمة على السواء.

2-1 النظرية الهيكلية للطلب : كما نعلم أن المؤسسات دائما فيما بينها تنافس ، إما أن تكون في حالة احتكارية أو تنافسية. لنفرض ظهور سلعة جديدة في السوق و كان الإقبال عليها كبير نتيجة التطورات التكنولوجية فإنها تشهدت إقبال كبير، و المؤسسة أو المنشأ هنا في حالة احتكارية، فبالطبع هذه الحالة تشهد ارتفاع في هذه السلعة مقابل السلع التقليدية الأخرى، لكن المهم هو حدوث ارتفاع في الطلب مما يدفع إلى رفع مستوى الإنتاج و بالتالي ارتفاع الطلب على المواد الأولية، و علية ترتفع السلع الأخرى نتيجة ارتباطها بهذه المادة. التغير الذي يحدث هنا كان سببه الاختلال في الطلب على المواد الأولية نتيجة التطور التكنولوجي و كذلك حاجة الأفراد إلى هذه السلع و يحدث هذا الخلل دائما عندما يستمر حدوث تغيرات دائمة في هيكل الطلب.

2-2 **النظرية الهيكلية للعرض** : تقوم غالبية الدول النامية في إنتاج و تصدير منتجاتها للدول المتقدمة، حيث تتركز هذه الصادرات كثير على مواد أولية و نصف مصنعة و حتى الإنتاج الزراعي، في حين تستورد باقي ألاحتياجاتها من الدول المتقدمة و تكون غالبا على شكل مواد مصنعة ، و عليه فان أي طفرة أو صدمة تحدث في الدول المتقدمة إنما تنعكس على باقي الدول النامية بالخصوص ." تشير النظرية الهيكلية للعرض أن حدوث التضخم في الدول المتقدمة أو النامية يرجع إلى اختلال هيكلية في جانب العرض "[24]، لا نستطيع

[23] اياد عبد الفتاح النسور، اساسيات الاقتصاد الكلي، دار الصفاء 2014، ص 193

[24] Jacques sapir ; inflation monitaire ou inflation struturelle ; un modele bétérodoxe bi sectoriel ; FMSH-WP-2012-14. JUIN2012;PP22 ; page 20

القول أن التضخم هو نتيجة خلل و اضطرابات عمل الآليات الاقتصادية وحدها فقط. فجميع الفاعلين هم أصل الخلل، و إذا قمنا بتقسيم الأطراف الفاعلة فنقسمها على النحو التالي

أ –**السلطة**: سواء استعمال باستعمال الأدوات السياسة المالية أو باستعمال الأدوات السياسة النقدية، فكلهما تمتلك على آليات سلطوية من اجل التدخل أو التوجيه أو المعالجة، و دائما ينتج عنه خلل ينعكس على الأسعار بظاهرة الارتفاع خصوصا في الدول النامية.

ب – **القوانين التنظيمية للأسواق** : لا نستطيع أن نتهم سوق السلع و الخدمات وحده فقط، على حالة الارتفاع في الأسعار أو الانخفاض، لان جميع الأسواق فيما بينها مترابطة و هناك حالة من التناوب في خلل كل سوق، فإذا ما تأثر سوق العمل فهو يؤثر على سوق السلع و الخدمات، و نفس التأثير بالنسبة لجميع الأسواق.

ت – **الهيكل الثقافي و الاجتماعي و التنظيمي للمجتمع** : تطور علم الاقتصاد في دراسة سلوك الفرد و اثر على المتغيرات الاقتصادية إلى حد كبير لكنه حتى اليوم الحالي لا توجد دراسات التي تربط الجانب الثقافي و الاجتماعي على تغير الأسعار، فقد ركزت الأدبيات الاقتصادية على العناصر الموضوعية فقط و كل التفاصيل، اما العنصر الثقافي و الاجتماعي يعتبر كمتغير غير موضوعي، و أصبح اليوم كعنصر تسويقي فقط.

رابعـــا: الفكر المؤسساتي للتضخم

يختلف الفكر المؤسساتي عن باقي المدارس الأخرى حيث يأخذ بعين الاعتبار سلوك الأعوان الاقتصاديين، و له دور في الحفاظ على معدلات منخفضة للتضخم.

1 – مدرسة التوقعات الرشيدة[25]

تقوم هذه المدرسة على فكرة مفادها أن السلوك الاقتصادي لكل وحدة اقتصادية ، يبني على أساس العلاقة بين الطلب و العرض، فالمدرسة السويدية رواد التوقعات الرشيدة" أن التوازن ما بين العرض الكلي و الطلب الكلي لا يتوقف فقط على مستوى الدخل، بل يجب التوقف على خطط الإنفاق من جهة، و خطط الإنتاج من جهة ثانية، و ترى هذه النظرية انه لا يوجد سبب لافتراض التعادل بين الادخار المحقق مع الاستثمار المخطط" [26]، كما يرى رواد هذه المدرسة تساوي الادخار مع الاستثمار هو نتيجة خلل حاصل، فمع ارتفاع الاستثمار الناتج من الادخار هو نتيجة طلب اكبر من العرض مما ينعكس على المستوى العام للأسعار.

الغرض الذي تقوم عليه نظرية توازن المستهلك، و نظرية توازن المنتج في التحليل الاقتصادي، تفترض أصلا أن هناك رشدا في السلوك يدفع الإنسان إلى تعظيم المنافع إلى أقصى حد ممكن، و إلى تقليل الخسائر إلى ادني مستوى لها. ومنه تفترض هذه المدرسة الافتراضات التالية.

- توقعات الأفراد و المنتجين عقلانية، أي أنها غير متحيزة إحصائيا لأنها تستند إلى معلومات وافية و كافية للحالة المنشات والوضعية الاقتصادية ولا تختلف هذه المعلومات عن تلك التي تستند إليها الحكومة في اتخاذ القرار.
- مرونة التغير في الأسعار و الأجور، على حسب ما افترضت إليه النظرية الكلاسيكية بخصوص التوازن بين العرض و الطلب.
- *السياسة المالية و النقدية المرنة لا يمكن استخدمها إلا لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.*

[25] أهم رواد هذه المدرسة wallace; lucas : sargent ;john muth ;robert lucas .

[26] حازم البني ، الاقتصاد الكلي ، المؤسسة الحديثة للكتاب 2006، ص 274

- يوجد تبادل بين التضخم و البطالة، يمكن الحصول على أدنى مستوى للبطالة على حساب معدل أعلى للتضخم.
- "السياسة النقدية التوسعية هي سبب لارتفاع الأسعار، و خاصة السياسة النقدية المفاجئة و أن التضخم الركودي يحدث بواسطة المفاجأة السعرية التي تحدث صدمات العرض أو الطلب"[27].

2- المدرسة المؤسساتية[28] institutionalism

تعد هذه المدرسة إحدى أهم روافد الكر الاقتصادي الرأسمالي المعاصر، وانتقدت المدارس الأخرى مع إعطاء حلول ومقترحات إصلاحية ، حيث بروز دول الدولة و الشركات الكبرى و النقابات العمالية أهمية خاصة و محورية في تحليل واقع الرأسمالية و مشكلاتها الراهنة، ولئن الاقتصاد اهتم بتحليل المتغيرات المختلفة من الادخار و الاستهلاك و الدخل و معدل البطالة و معدل التضخم و اهتم كثير بعنصر الإنتاجية و التقدم التكنولوجي مع دراسة العلاقة القائمة بينهما و اثرهم على النمو الاقتصادي و بالخصوص التوازن الكلي و الجزئي، و لعل ما يميز أنصار هذه المدرسة هو دراسة و تحليل المؤسسات و التنظيمات التي يتكون منها هيكل المجتمع الراسمالي، عن التركيز على سلوكيات هذه المؤسسات و التنظيمات و علاقتها مع يبعضها البعض ، وتوصل الى نتيجة معينة مفادها أن الدولة تعتمد في تأثيرها على النمو الاقتصادي و التوازن ما بين العرض و الطلب، تعتمد على سياسة الإنفاق العام و السياسة النقدية و المالية، و هذا غير كافي لمواجهة مشكلات الرأسمالي و خصوصا التضخم و البطالة، و علية يجب على الدولة الاعتماد على سياسات أكثر فاعلية تتبنها الدولة و تقوم على التعاون المستمر و الشامل

[27] رجاء الربيعي، دور السياسة المالية و النقدية في معالجة التضخم الركودي، مرجع سابق ص 43-44
[28] سيميسم سلام عبد الكريم مهدي، التوازن الاقتصادي العام في النظام الاقتصادي الوضعي و النظام الراسمالي ، دار مجدلاوي سنة 2010 ص 235

بين الأجزاء المختلفة للكيان الاجتماعي، و بالذات جهاز الدولة و الشركات المساهمة و النقابات العمالية.

و تتميز هذه المدرسة إلى تفعيل دور المؤسسات لمواجهة التضخم، فالاقتصاد الرأسمالي المعاصر يتكون من جهاز الدولة و المؤسسات و نقابات العمال ، و كل واحد منهما يستطيع أن يحدث تضخم، فهذه المدرسة تنتقد الفكر الكلاسيكي و دور الكتلة النقدية في إحداث ارتفاع في الأسعار، لكن الارتفاع ينتج عن طريق الصراعات ما بين المؤسسات سابقة الذكر و هذه نتيجة طبيعية، ومن هنا يكون العلاج ليس فقط الاعتماد على سياسة نقدية صارمة كما يقول النقديون، و لكن عن تدخل الدولة بتطبيق نظام ملائم على الأجور و الأسعار و الاعتماد على التخطيط الاقتصادي و التعاون الدولي بين الدول الرأسمالية

3- الفكر الكينزي الجديد

تضم المدرسة عددا بارزا من الأسماء الكبيرة في الاقتصاد العالمي مثل روبرت سولو، جيمس توبن، فرانكو موديلياني، الذين دافعو عن سياسات الاستقرار الكينزية التي كانت سائدة في الولايات المتحدة و البلدان الصناعية الأخرى، فحالة الاقتصاد كانت تتميز بعدم الاستقرار(التضخم، البطالة، الركود)

خامسا: أنواع التضخم

تختلف أنواع التضخم حسب الارتفاع الذي يحدثه، وحسب طبيعة النظام الاقتصادي للدولة، هذا الارتفاع يعبر عن حركة في مستوى العام للأسعار، فاذا نظرنا لجميع السلع على حدة فلا نستطيع القول انه يعبر عن الارتفاع جميع السلع و الخدمات، فمؤشر العام يقيس حركة الارتفاع و الانخفاض لجميع السلع لكن النتيجة العامة لهذه الحركة تتجه نحو الارتفاع.

1 **التضخم الزاحف:** تعاني منه معظم دول العالم كونه ينتج عن زيادة حاجات و متطلبات السكان، بسبب الزيادة في حجم السكان، " فتضطر الدولة إلى تمويل جانب من الإنفاق الاستثماري لتلبية حاجاتها عن طريق إصدار نقود بلا غطاء، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار. و يكون هذا النوع من التضخم بمعدلات منخفضة نسبيا و لكنه مستمر"[29] ، و هو يختلف في فترات المناسبات و الأعياد و السياحة عن فترات الاعتيادية الأخرى التي ينخفض فيها الاستهلاك . و" يرى بعض الاقتصاديين على انه حالة اعتدال في الطلب الكلي و يعتبر بأنه غير ضار للاقتصاد بل مفيد في بعض الأحيان حتى يمكن تحريك الاقتصاد القومي و إبعاد عن حالة الجمود(stagnation) ومنهم يرى مراقبته فيمكنه ان يتحول إلى أنواع أخرى خطيرة حيث يرى كينت (kent) أن ارتفاع معدل الأسعار بمعدل لا يزيد عن 3% سنويا يعد تضخما زاحفا و لا يؤدي إلى اختلال التوازن الاقتصادي"[30].

عموما يمكن تلخيص اسباب التي تؤدي الى ظهور التضخم الزاحف فيما يلي:

- الزيادة الطبيعية للسكان وتطور احتياجاتهم، دون أن يواكب ذلك زيادة في عرض السلع و الخدمات لتلبية هذه الاحتياجات.
- تمويل قسم من الإنفاق العام عن طريق إصدار النقود بدون غطاء من الإنتاج، أو رصيد من الذهب و المعادن الثمينة الأخرى.
- عدم مرونة الطاقة الإنتاجية للزيادة في حجم الطلب الكلي الفعال.

ملاحظة: كل هذه المتغيرات المذكورة سابقا ضعيفة التأثير بالنسبة للطلب على السلع و الخدمات

[29] اياد عبد الفتاح النسور، أساسيات الاقتصاد الكلي ، دار الصفاء 2014 ص 196
[30] رجاء الربيعي، دور السياسة المالية و النقدية في معالجة التضخم الركودي، مرجع سابق، صفحة 14

2 التضخم المتسارع

يشبه التضخم الزاحف من حيث درجة الارتفاع لكنها تكون مستمرة و متفاوتة الارتفاع قليل، كما تكون فترات التغير خلال السنة كبيرة و لكنه يحدث في الفترات التي تشهد انخفاضا في الإنتاج، حيث تبدأ أسعار السلع و الخدمات بالارتفاع قليلا و قد تستمر في ذلك بشكل يثير القلق لى المستهلكين ، مما يندفعون إلى محالة التخلص مما بحوزتهم من النقود السائلة، لصالح شراء السلع و الخدمات التي تفوق حاجاتهم خاصة شراء سلع معمرة أو السلع الثمينة و الملموسة حتى يحافظون على قيمة النقود الحالية بسبب توقعاتهم بارتفاع معدل التضخم أكثر في المستقبل، تظهر هذه الحالة في حالة عدم الاستقرار السياسي، ثورات شعبية.....

3 التضخم الجامح[31]:

يحدث هذا النوع من التضخم في فترات الانتعاش الاقتصادي، أو عند الانتقال من نظام اقتصادي الى اخر، او الانتقال من مرحلة اقتصادية إلى أخرى، و بخاصة الفترات التي تعقب الحروب و الثورات و الاحتلال العسكري ، يتجاوز الارتفاع في هذا النوع نحو 50% في الشهر الواحد، أو أكثر من ذلك، لذلك فهو يعتبر من اسوا انواع التضخم التي قد تعصف بالاقتصاد، كونه يتلف قيمة العملة الوطنية و يفقد الناس الثقة بهذه العملة، وقد يؤدي هذا النوع الى انهيار النظام النقدي بالكامل أو تغيير العملة المستخدمة في الدولة كما حصل في ألمانيا بين عامي 1921-1923 .

4 التضخم المكبوت:

هذا التضخم لا يظهر على البيانات الرسمية للأسعار "و إنما يظهر بصورة ضمنية خلال نشاط السوق السوداء و كذلك يظهر للتدخل الحكومي و الرقابة على أسعار و إتباع سياسات التقنين و نظام

[31] اياد عبد الفتاح النسور ، اساسيات الاقتصاد الكلي، مرجع سابق صفحة 197

البطاقات و ترشيد الاستهلاك و السيطرة على الأسعار "[32]. إذن في حالات التي تضع الدولة قيود "حكومية مباشرة على الأسعار، قصد التحكم في الأسعار، مستعملة في ذلك عددت طرق كالتسعير القانوني أو التقنين ، أو على شكل كوبونات أو قسائم، مما يدفع إلى وجود السوق السوداء نظرا لقلة أو ندرة العرض من السلع و الخدمات مما يشكل سوقين، السوق المقننة و السوق الحرة و هذه الأخير يحدث بسبب تدخل الدول" [33].التدخل المباشر للحكومة دائما يتشكل من وراءه التضخم المكبوت، لكن "تتدخل الدولة للحد من الارتفاعات المستمرة يسبب ارتفاع في معدلات الأسعار دون ارتفاع التداول النقدي، ومنه تتدخل السلطة في سير حركة الائتمان بالتحكم في الجهاز الائتماني بالبلاد" [34]، و يعتبر من اكبر أسباب الذي يخلق عجز في الموازنة العامة بالنسبة للدول النامية، لان السلع المدعمة هي في الحقيقة سلع مستوردة او سلع محلية الصنع، لكن التدعيم يؤثر على التوازن الداخلي و لا يدفع إلى تحقيق نمو اقتصادي و بالتالي يؤثر على سعر الصرف بدون أحداث نمو اقتصادي حقيقي.

5 التضخم المستورد:

ينتج هذا النوع من التضخم نتيجة التبادل التجاري ما بين الدول، فكل بلد لا يستطيع أن يعيش منفصل عن العالم الخارجي، فالتبادل التجاري يعبر على التكامل الاقتصادي فيما بين الدول، فحسب ريكادو التبادل التجاري يعود بالفائدة لكل الدول على حسب تخصصها، التخصص وفق ريكادو يدل على القوة الاقتصادية التي تتحكم في إنتاج السلع تحت مبدأ التحكم في التكاليف. "عندما يكون اقتصاد الدولة يعتمد بشكل كبير على السلع و الخدمات المستوردة فانه يكون عرضة للإصابة بالتضخم المستورد" ، فهنا نتكلم عن العلاقات الاقتصادية من زاوية نظام نقدي بالدرجة

[32] رجاء الربيعي، دور السياسة المالية و النقدية في معالجة التضخم الركودي، مرجع سابق 15
[33] الاقتصاد الكلي ، حازم البنى، الحديثة للكتاب 2006، ص 280
[34] غازي حسين عناية، التضخم المالي ، مؤسسة شباب الجامعة 200- الإسكندرية-، ص 58

الأولى. فنتيجة العلاقات بين الدول المتقدمة و النامية ، فظهور تضخم في المجموعة الأولى يأخذ طريقه إلى الدول النامية بكل سهولة و هذا لعددت أسباب:

- "يعتبر الدولار على عرش العملات بحيث يساهم بأكثر من 80% من وسائل دفع العالمية "[35]، و نفس الشيء بالنسبة لليورو. و اقل بالنسبة لباقي العملات مثل الين....
- التطور التكنولوجي الذي تملكه الدول المتقدمة منها الولايات المتحدة الأمريكية و منطقة اليورو، تجعل دائما الدول النامية سوق لها.
- الهيمنة الغير المباشرة على شعوب دول النامية
- ضعف تركيبة النظام الاقتصادي للدول النامية
- اعتماد دول النامية على صادراتها من المواد الأولية و الزراعية.

6 -التضخم ألركودي:

"يتميز هذا التضخم بارتفاع في البطالة مسحوب بارتفاع في الأسعار "[36] كما يحث هذا "التضخم في فترات الركود الاقتصادي ، حيث ينخفض مستوى الطلب الكلي عن المستوى الطبيعي بشكل واضح و ملموس، و فيه ينخفض مستوى التشغيل و تزداد معدل البطالة. و في ظل وجود مؤسسات محتكرة، لا يوجد هناك ما يشير إلى تخفيض أسعار بيعها بسبب الحالة الاقتصادية السائدة، و هو ما يعني ارتفاع كلا من الأسعار و معدلات البطالة، بسبب قيام المؤسسات المحتكرة بتصريح العمال مع رفع الأسعار"[37] .

7 -التضخم المشترك

[35] حازم البنى، الاقتصاد الكلي .مرجع سابق ص 281

[36] John sloman et alison wride ; principes d'économie ;7 ieme edition ; collection eco gestion ; peason 2013 ; page 574

[37] اياد عبد الفتاح النسور ، ، اساسيات الاقتصاد الكلي ، مرجع سابق صفحة 198

ينتج هذا النوع من التضخم بسبب ارتفاع حجم النقود المتداولة (ارتفاع السيولة) لدى الأفراد مع بقاء حجم السلع و الخدمات المنتجة ثابتاً مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي مع بقاء العرض الكلي ثابتاً. فهنا حركة الاسعار تنعكس على حسب سلوك الافراد، فاذا فضلو الاحتفاظ بالنقود من اجل الاستثمار تنخفض معدلات الفائدة و ترتفع معدلات الاستثمار اما اذا ارادو الاستمتاع بالرفاهية السلع فهنا تحدث ارتفاع مضاعف في حركة السلع بسبب محدودية السلع مع انخفاض مستوى العرض النقود .

8 التضخم الدوري[38]:

يرتبط هذا النوع من التضخم بالتقلبات الاقتصادية التي تتعلق بالطلب الكلي أو العرض الكلي و التي تنعكس تأثيرها على ارتفاع المستوى العام للأسعار كلما قارب الاقتصاد من حالة الاستخدام الكامل.

9 التضخم الكامن: *يتمثل هذا النوع من التضخم بارتفاع ملحوظ في الدخول النقدية دون أن تجد لها منفذ للإنفاق، بفضل تدخل الدولة حيث حالت بإجراءاتها المختلفة دون إنفاق هذه الدخول المتزايدة فيبقى التضخم كامنا، وخفيا لا يسمح له بالظهور و في شكل انكماش في الإنفاق على السلع الاستهلاكية و الغذائية و الاستثمارية، و غالبا ما تتدخل الظروف الاقتصادية لإجبار الدولة على الحد من ظهور الظواهر التضخمية بالحد من الإنفاق في الحروب مثلا حيث يتمثل الإنتاج المدني بالتخفيض لصالح الإنتاج الحربي فتقل المعروض من السلع الغذائية و الاستهلاكية، بل تعتد الدولة على أسلوب التقنين*[39] من التحكم في الاستهلاك، حتى حجم السلع و السلع الجديدة و الابتكارات تكون غائبة بفضل هذه التوجه.

[38] رجاء الربيعي، دور السياسة المالية و النقدية في معالجة التضخم الركودي، مرجع سابق 17
[39] غازي حسين عناية، التضخم المالي ، مؤسسة شباب الجامعة 200- الإسكندرية-، ص 59

أنواع التضخم حسب قيمة الدرجة او النقطة

تطرقنا إلى أنواع التضخم على حسب العوامل المؤثرة فيه، لكن هنا نتطرق إلى طبيعة درجة التضخم، آو حسب نسبة قيمة العديدية لمعدل التضخم.و نميزها في ثلاث خانات أو درجات.

1 -**تضخم للخانة الواحدة او الرقم الواحد**: هو نسبة مئوية ما بين 0 و 9 بالمائة، حيث درجته دائما خانة واحدة، هذا التضخم هو تضخم معدل، و يتسم بالارتفاع ببطء للأسعار و بشكل يمكن توقعه، في هذه الحانة الأشخاص يثقون بالنقود و يكون على الاستعداد للاحتفاظ بها، فحسب الدول المتقدمة يستهدفون التضخم بان لا يتجاوز 3% سنويا، و تضع جميع الخطط و البرامج بتحفظ .

2 -**تضخم للخانتين او الرقمين**: هو نسبة مئوية تحمل رقمين فقط من المئة، في بعض الحالات يتحول التضخم المعتدل إلى تضخم سريع، مما يفسد الخطط و شكل الإنفاق و تسود حالات لعدم الثقة بالنقود، و غالبا ما يحدث هذا التضخم لما يتجاوز نسبة التضخم 10% و كلما ارتفع يزيد تعقيدا، فسلوك الافراد و المؤسسات يتغير مما يدفع الى تسارع معدلات التضخم.

3 -تضخم الثلاث خانات او لثلاث ارقام : يتشكل من نسبة مئوية ثلاثة أرقام أي 200%، 300%..... في هذه الحالة الوضعية الاقتصادية تكون في حالة رهيبة، بحيث لا تستطيع السياسة النقدية و المالية أن تتحكم في هذا النوع من التضخم، فالمستوى المعيشي يكون بشكل رهيب، و يسمى بسرطان الاقتصاد،انظر ماذا قال ساموبلسون عن هذا النوع من التضخم ،*" اعتدنا أن نذهب*

إلى المتاجر و النقود في جيوبنا، و نعود و نحن نحمل الطعام في سلاتنا، الآن نذهب إلى المتاجر و النقود في سلاتنا و نعود و الطعام في جيوبنا كل شيء شحيح ماعدا النقود"[40].

المبحث الثاني: توازن سوق العمل و التضخم

لقد ساد في الأدبيات الاقتصادية الربط ما بين توازن سوق العمل و توازن سوق السلع و الخدمات، و كانت النتيجة أن سبب تغير في أسعار السلع و الخدمات هو نتيجة ارتفاع في قيمة الأجر، و لكن لا نستطيع أن ننظر إلى العمال على أنهم مجرد ماكينة عمل فقط، بل هم أفراد لديهم عائلات يتكفلون بها، و في ظل ترابط العلاقة ما بين سوق السلع و سوق العمل يظل سوق العمل يشهد اضطرابات و نزاعات اجتماعية، فالعمال لا ينظرون إلى قيمة الأجر الذي يحصلون عليه إن ارتفع أم لا، بل يهتم العامل بما يحققه أكثر من وراء هذا الأجر، فاليوم أصبح عنصر التشغيل من الخطابات السياسية و يتفاءلون به المواطنين، فالمواطن اليوم أصبح ذكي لا يهتم فقط بعنصر التشغيل، و إنما يبحث كذلك على استقرار الاسعار و منه نحاول تقديم أهم محددات سوق العمل .

1: الطلب على العمل

النموذج الكلاسيكي في تحليله للطلب على العمل يفترض المنافسة الكاملة في سوق السلع و الخدمات و كذلك المنافسة في سوق العمل، *الطلب على العمل في النموذج الكلاسيكي هو تابع متناقص لمعدل الأجر الحقيقي، بمعنى أن أصحاب المؤسسات لا يطلبون عمالا جدد إلا في ظل انخفاض الأجور الحقيقية ، مما يعني بان الطلب على العمل من المنتجين ذو علاقة عكسية مع معدل الأجر الحقيقي* [41]. الطلب على اليد العاملة

[40] بول ساموبلسون ، ويليام د.نور دهاس، الاقتصاد ، ترجمة هشام عبد الله، دار الاهلية2006 عمان ، ص612

[41] بريش السعيد، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر و التوزيع2007، 81

يشبه إلى حد كبير الطلب على إي سلعة، بحيث تعبر عن العلاقة العكسية بين الطلب على اليد العاملة(حجم العمل) و سعر العامل الذي يمثل الأجر، فالعامل ليس له علاقة طردية مع الإنتاجية، بل علاقة متناقصة بين وحدة واحدة من العمل مع وحدة واحدة من الإنتاج.

نظرية الإنتاجية الحدية: *فان كل وحدة من مدخل العمالة سيضيف قدرا يصغر أكثر فأكثر من المخرجات* [42] فالمؤسسات تسعى إلى تحقيق أقصى ربح ممكن باستخدام عوامل الإنتاج، فطالما الإنتاج الحدي للعامل يفوق التكلفة الحدية له، فالمؤسسة ترفع من مستوى الطلب على اليد العاملة لأنها تحقق عائد من وراء كل عامل، لكن لبد أن نفرق ما بين عنصرين أساسين عوامل الإنتاج و إنتاجية العامل،لنأخذ مثال بسيط تريد مؤسسة أن تقوم بحفر أساس لبناء عمارة فلديها طريقتين، إما أن تعتمد على كثافة يد العاملة مع الأدوات البسيطة أو تقوم بإدخال آلات للحفر و النقل مع عدد قليل من اليد العاملة، فالطريقة الأولى إنتاجية العامل ضعيفة، أما الطريقة الثانية فإنتاجيته مرتفعة جدا بالمقارنة مع الأولى، فحسب نظرية الحد للإنتاج التي تعتمد على تناقص إنتاجية العمل الواحد، فانه في نفس الوقت ترتفع إنتاجيته باستعمال عوامل مساعدة في العملية الإنتاجية، فلا تستطيع آلة حفر أن تقوم بالعمل في ظل غياب العامل، فالعامل هو الذي يحرك هذه الآلة فمن هو الأفضل العامل أم الآلة.

لكن زيادة الإنتاج الكلي أو تخفيضه على المدى القصير يعتمد على زيادة الأيدي العاملة أو تخفيضها، و بناءا على ذلك فان تكلفة الإنتاج المترتبة على استخدام العمل هي التكلفة الوحيدة التي يمكن لها أن تتغير مع تغير مستوى الإنتاج نفسه، زيادة أو نقصانا ، فالتكاليف الأخرى ذات الارتباط بالتكوين الرأسمالي من (الآلات، أدوات الإنتاج، .....) تبقى ثابتة على المدى القصير، و عليه باقي العناصر الأخرى التي تدخل في عناصر

[42] ساموبلسون، الاقتصاد، مرجع سابق ، صفحة 245

الإنتاج تكون معطلة جزئيا أو كليا، فالعنصر المحدد في المدى القصير التكلفة الحدية فقط [43]. في حالة المنافسة الكاملة، توجد العديد من المؤسسات التي تقوم بإنتاج هذا المنتج أو مماثل – شبيه له في السوق ، فلا تستطيع التأثير على أسعار المنتج لان جميع السلع المتواجدة في السوق تكون متماثلة و متجانسة، فيصبح المحدد الوحيد هو التفاعل ما بين الطلب و العرض العمال، وفق الزيادة أو النقصان في الإنتاج. فالمؤسسة هنا لا تستطيع رفع الإنتاج أو رفع الأجور.

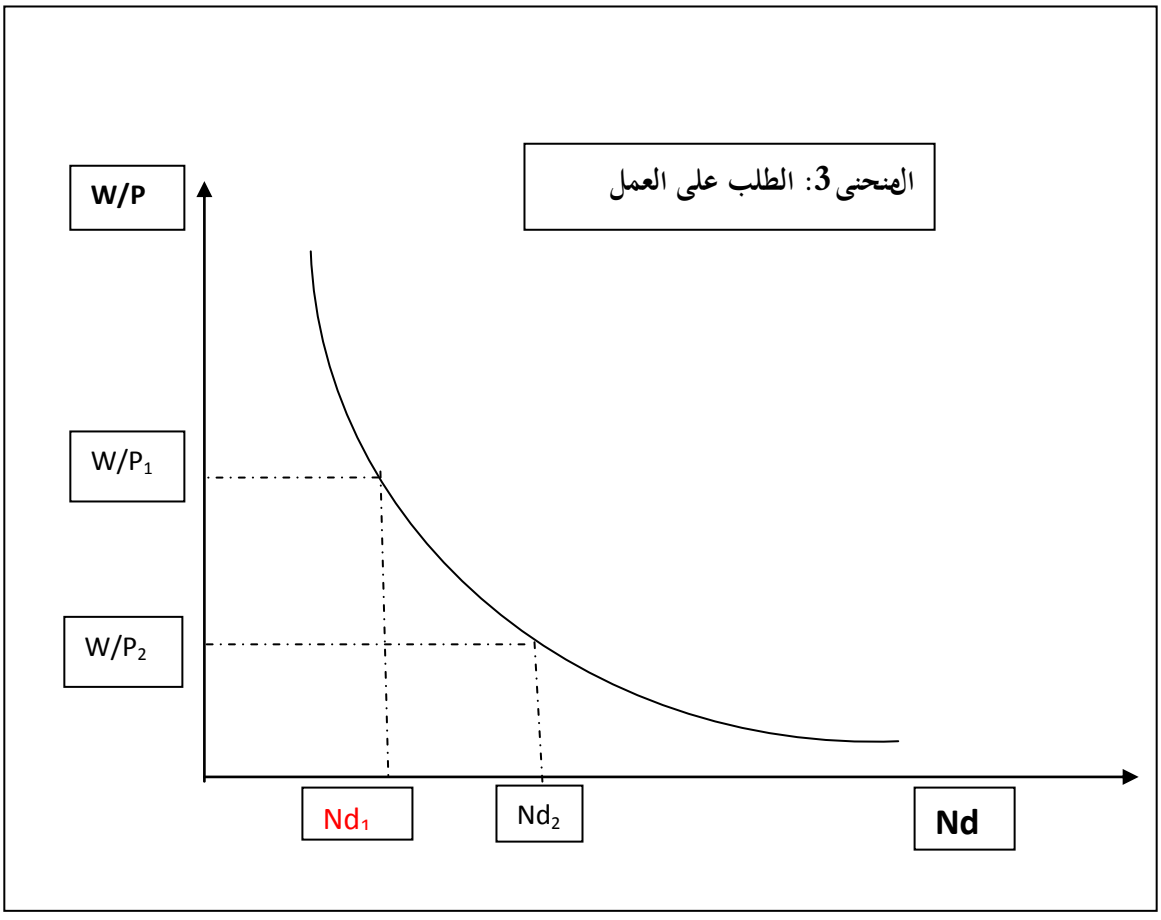

SOURCE : John sloman et alison wride ; principes d'économie ;op ; page 480

[43] اسامة بشير الدباغ، البطالة و التضخم، الاهلية للنشر و التوزيع- عمان-الاردن 2008 ص 37

نلاحظ أن منحنى الطلب على اليد العاملة يشبه منحنى الطلب على أي سلعة و هو يعبر عن العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة من العمال(Nd) و سعرها (w/p) أي معدل الأجر الحقيقي للعامل أو لساعة عمل. حيث يستند الفكر الكلاسيكي على :1- المنافسة الكاملة

2- الناتج الحدي للعامل متناقصة. حيث يندفع نحو زيادة الطلب على عنصر العمل، في الحالتين:

1 -إما تخفيض في الأجر الاسمي (W) مع بقاء سعر البيع (P) ثابت.

2 -ارتفاع في الأسعار (P)مع بقاء الأجر الاسمي (W) ثابت[44].

الفكر الكلاسيكي يستند إلى شرط انخفاض الأجور أو الارتفاع في الأسعار من اجل زيادة الاستخدام، و هو شرط ضروري لمحاربة البطالة.

كينز لم يعترض التحليل الكلاسيكي و محددات الطلب على العمل، لكنه وجه الأنظار إلى حقيقة أن انخفاض الأجر النقدي لا يشكل حافزا على زيادة الطلب على العمال، و هذه الحالة تسمى البطالة الإجبارية[45].

2: عرض العمل

عرض العمل في النموذج الكلاسيكي هو تابع متزايد بالنسبة لمعدل الأجر الحقيقي، *باعتبار انه التعويض الحقيقي للعمال مقابل تخليهم عن بعض من وقت فراغهم، و بذل هذا الوقت في أداء الأعمال الإنتاجية، و المعنى المستفاد من العلاقة الدالية بين العرض من العمال، و بين الأجر الحقيقي هو زيادة الأجر* الحقيقي هو *الأسلوب الوحيد الذي يمكن عن طريقه إقناع العمال بفائدة التخلي عن وقت الفراغ، و تكون الزيادة في الأجر النقدي وقف الفكر الكلاسيكي على حالتين:*

[44] بريش السعيد، البطالة و التضخم، مرجع سابق 82 - 83
[45] اسامة بشير الدباغ، مرجع سابق ، ص42

زيادة الأجر النقدي(W) مع بقاء مستوى العام للأسعار(P) ثابت

تخفيض مستوى العام للأسعار(P) مع بقاء الأجر النقدي (W)ثابت[46]

لقد اشتد الخلاف بين الفكر الكينزي و الفكر النيوكلاسيكي حول عرض العمل، فكينز ينظر الى

المنحنى4: عرض العمل

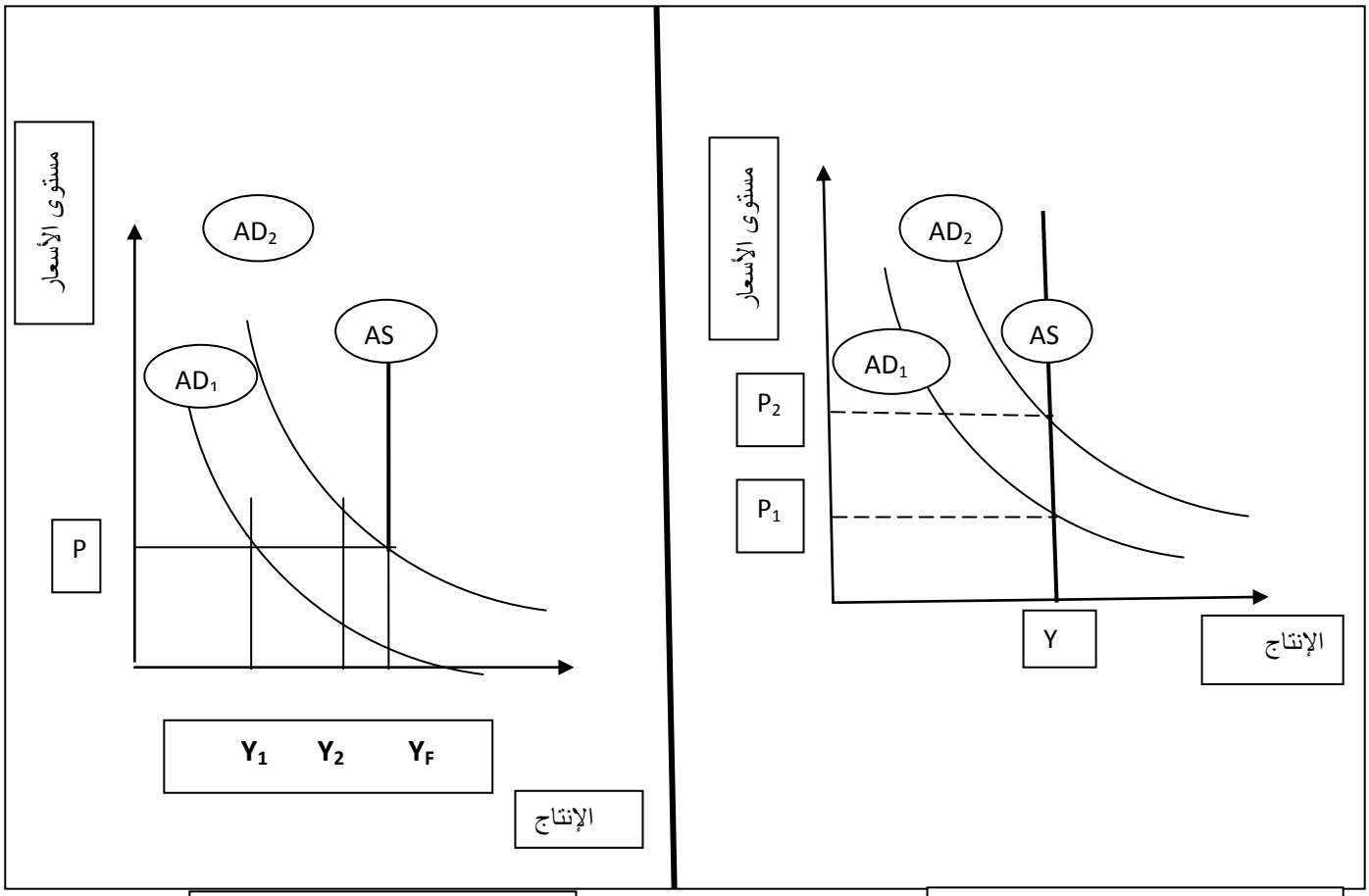

التصور النيوكلاسيكي لعرض العمل **التصور الكينزي لعرض العمل**

SOURCE : Cyriac Guillaumin ; macroéconomié, dunod collection openbook2020 ; page 364

[46] اسامة الدباغ، مرجع سابق ص43-44

نستخلص من المنحنى أن التصور الكينزي للعلاقة ما بين عرض العمل و الأسعار تبقى ثابتة في المدى القريب ،حيث زيادة العمالة من (Nd_1) إلى (Nd_2) يرتفع مستوى الإنتاج من (Y_1) إلى (Y_2) لان المتغيرات الأخرى تبقى ثابتة، مع عدم التغير في مستوى العام للأسعار لكن لما تصل حالة التشغيل الكامل الذي يتحقق معه مستوى الإنتاج (Y_F). تتغير العلاقة ما بين مستوى الأجور و مستوى الأسعار عند مستوى التشغيل الكامل حيث يوضح المنحنى الانتقال من الحركة الأفقية إلى الحركة العمودية التي تدل على العلاقة الطردية بين مستوى الأسعار و مستوى الأجور، *لان العرض الكلي يتحدد تماما وفق محددات الطلب الكلي حتى نقطة التشغيل الكامل، في هذه النقطة لا تحقق الفائدة لكلا الطرفين سواء من جانب العرض أو جانب الطلب، و عليه لبد أن تتدخل الحكومة حتى لا تتحقق نقطة التشغيل الكامل باستعمال أدوات السياسة النقدية و السياسة المالية*[47] . لكن استعمال السياستين معا لبد أن يتميز بنوع من المرونة في التطبيق حتى لا ينحرف الاقتصاد إلى حالات لا تستطيع التحكم فيه.

التصور النيوكلاسيكي إذا نظرنا إلى منحنى الفكر النيوكلاسيكي نلاحظ انه يشابه التصور الكلاسيكي أهم روادهم (ساي 1803، ريكاردو 1818، جون اسطوان ميل 1848، مارشال 1890) حيث كان الاعتقاد أن *فائض في العرض غير ممكن حدوثه، فحركة الأسعار و الأجور مرنة بما يكفي أن تجعل سوق العمل و سوق السلع متوازنة، و إذا حدث خلل ما فانه سيود بسرعة إلى حالة التوازن(المدى القصير)، و ينص التصور النيوكلاسيكي على تغير في الأجور على المدى القصير لا يمكن حدوثه في حين أن أسعار السلع و الخدمات هي التي تمتص صدمات التغير في المدى القصير بالانخفاض مما تعود بالفائدة على العامل* [48]. لكن التصور الكينزي ينظر مخالف للتصور النيوكلاسيكي، حيث يفترض أن تغير في حركة الأسعار لا تغيير فقط في ألمدي

[47] John sloman et alison wride ; principes d'économie ; pearson 2011 ; page 559

[48] بول ساموبلسون، الاقتصاد، مرجع سابق 633

الطويل، و إنما يمكنها أن تتغير في ألمدي القريب، *وبالتالي تؤثر على مستوى الإنتاج و الأسعار في آن واحد،كما يمكن أن يحدث تغير في مستوى الأسعار بدون تغير في مستوى الإنتاج،ولكي نتفادى هذه الوضعية، لبد من مراقبة الطلب الكلي(Y) وفق معيار تغير حركة الأسعار من اجل تحقيق تطور في الإنتاج و التشغيل معا، باستعمال سياسة تستهدف التحكم في المخرجات حتى لا يتحرك العرض باتجاه العمودي* [49] ، لاحظنا أن التصور الكينزي و النيوكلاسيكي متناقضين في المدى القريب ، حيث يستند النموذج الكينزي على استخدام سياسة حكيمة (المالية و النقدية)التي تتحكم في العرض ، حتى لا يتحقق مستوى التشغيل الكامل. لكن التصور النيوكلاسيكي يعتمد على استعمال سياسة حكيمة(المالية و النقدية) من اجل التحكم في مستوى التضخم. لكن من الناحية العملية يجب البحث عن نموذج الذي يتحكم في مستوى التضخم و مستوى البطالة معا، وهذا التصور وسطي ما بين المدرستين"[50]

[49] John sloman et alison wride ; principes d’économie ; pearson 2011 ; page 559

[50] John sloman et alison wride ; principes d’économie, op,page 560

المنحنى5: النظرة الوسطية ما بين النيوكلاسيكية و الكينزية للعرض العام

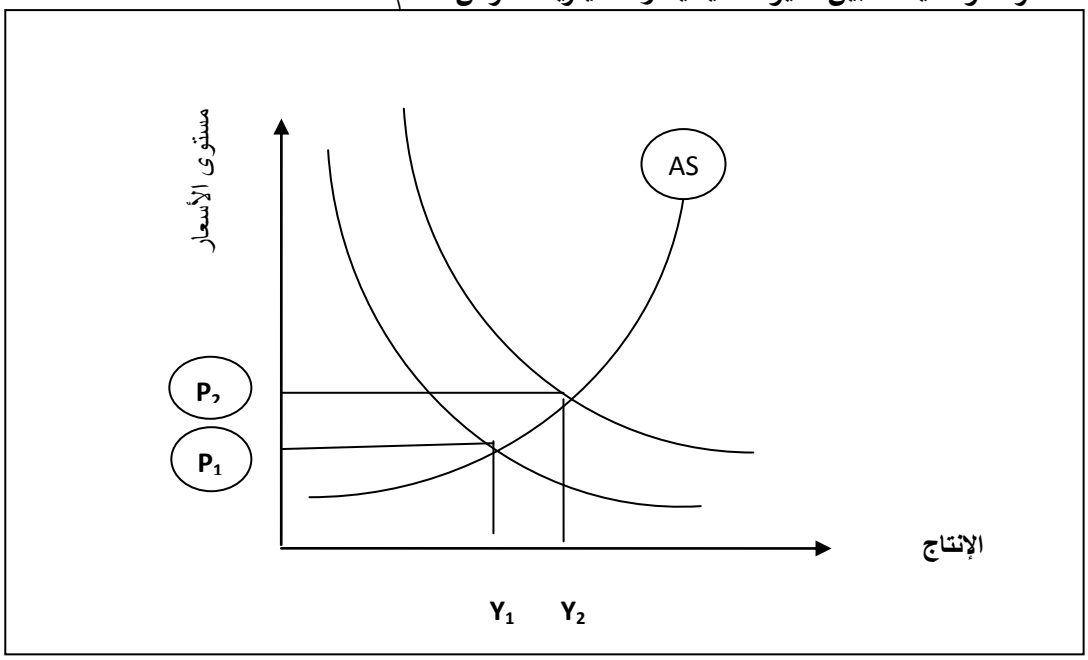

المصدر: السيد محمد احمد السيتسي، علي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية الاسكندرية مصر 2008، صفحة 165

تهتم كل من المدرسة الكينزية و المدرسة النيوكلاسيكية التحكم في التضخم من خلال عرض الانتاج، فالمدرسة النيوكلسيكية تهتم بالتحكم في العرض يؤدي الى التحكم في الاسعار، اما الكينزية تفعيل العرض يؤدي الى التحكم في التضخم و البطالة معا عن طريق ديناميكية توجيه الطلب ، مما يدل المنحنى على قبول بمستوى معين لارتفاع الأسعار، حتى تتحفز الشركات على رفع الإنتاج و يندفعون إلى زيادة الإنتاج الذي يحقق في نفس الوقت ارتفاع الطلب على اليد العاملة، لكن ارتفاع في المستوى العام للأسعار يكون في معياره الطبيعي ، و لهذا لا توجد اليات تحكم في التضخم مستويات دنيا سواء بالنسبة للفكر الكينزي او النيوكلاسيكي.

وجهة نظر المدرسة الكلاسيكية الحديثة: تتميز أعمال (روبرت لوكاس و ليونارد رابينج) باختصار لتحليل العرضالكلي، أن العمال في مسعاهم إلى تعظيم المنافع التي تعود عليهم من العمل، أن يقرروا كم من الوقت يجب بذله في العمل المنتج، وكم منه يجب أن يخصص للتمتع بوقت الفراغ، هو عنصر المفاضلة بين الأجر

الحقيقي و التمتع بالفراغ، فإذا كان الأجر يزيد عن ألمستواه الطبيعي عمد العمال إلى البذل المزيد من الوقت في العمل على أمل التمتع مستقبلا بمزيد من الوقت "[51]، و على العكس لما ينخفض الأجر الحقيقي يفضلون العمال التمتع بالوقت بدل العمل. يستند هذا التصور على عنصر الاستبدال ما بين مستوى الأجر و وقت التمتع.

عامل الاستبدال: هو تأثير قيمة الدخل (الأجر)على حساب قيمة وقت الفراغ، و من اجل شرح هذه العلاقة نوضحها في الشكل الموالي:

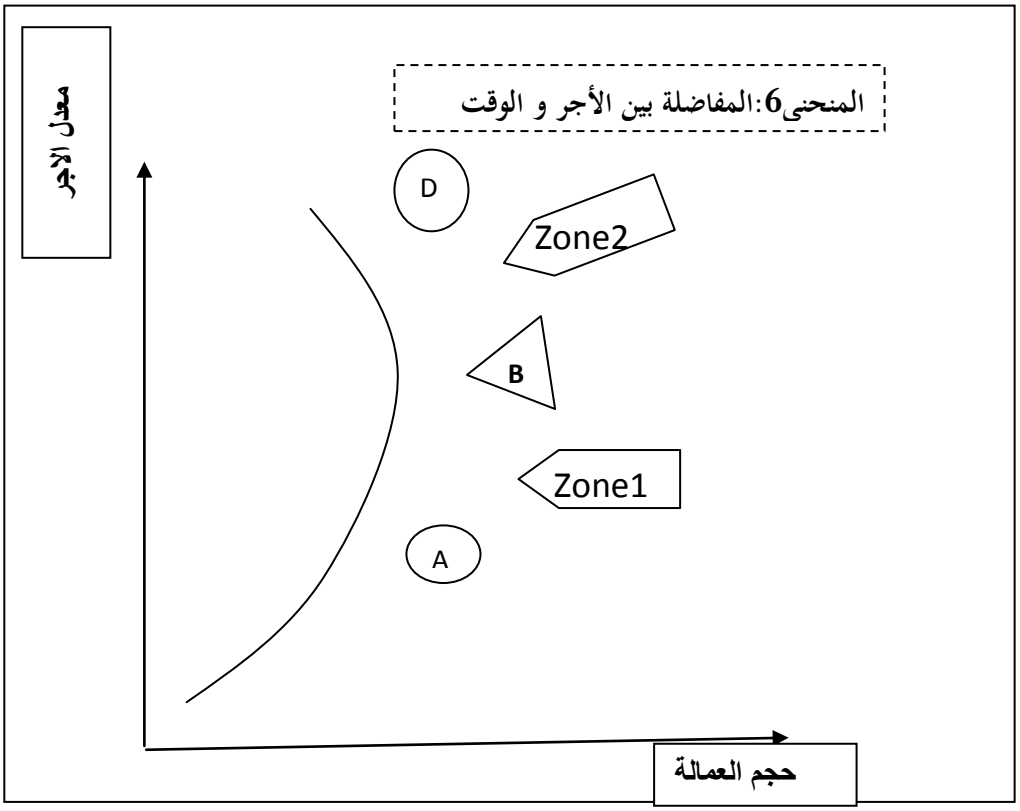

المصدر:بول ساموبلسون، الاقتصاد ،مرجع سابق ص 266

[51] أسامة بشير الدباغ، مرجع سابق، ص 315 - 316

نقسم هذا المنحنى إلى منطقتين، المنطقة الأولى يكون فيها عنصر تأثير استبدال الدخل اقوي من التمتع،و بالتالي أي زيادة في الأجر" ترتفع عرض العمل بالنسبة إلى جميع معدلات الأجور حتى النقطة B و ترجع كفة تأثير الاستبدال على تأثير الدخل. لكن بعد النقطة B ترجع كفة تأثير الدخل على تأثير الاستبدال و تتراجع العمالة المعروضة مع ارتفاع معدلات الأجر"[52]، و العنصر الذي يحدد عرض العمل

- ساعات العمل
- الهجرة
- الكثافة السكانية و النمو الديموغرافي

المدرسة الكينزية تعتمد على فكرة جمود الأجور و الأسعار في المدى القريب، لكن في المدى البعيد تدخل عدة عوامل منها: درجة استقلالية المؤسسات فيما بينها، حجم الاستثمارات، درجة التوقع

- *درجة استقلالية المؤسسات فيما بينها : لما ترفع مؤسسة سعر منتجوها ،ترفع باقي المؤسسات أسعرها أيضا، مما يضغط العمال على رفع الأجور و هذا ما يحصلون عليه.*
- *حجم الاستثمارات: في حالة وجود مناخ يساعد على الاستثمار، يتشجع الأفراد في إنشاء شركات (منشآت) جديدة، و يرتفع الطلب على اليد العاملة وفق حجم الاستثمارات. و حتما يرتفع حجم الإنتاج.*

[52] بول ساموبلسون، مرجع سابق ص 267

- *درجة التوقع: يؤثر الطلب الكلي على الإنتاج و الأسعار معا، حيث السعر مرتبط بالأساس على درجة توقعات الأعوان الاقتصاديين ككل. اذ تعتمد المؤسسات على طبيعة الوضعية الاقتصادية ثم تتخذ قرار الاستثمار أو الزيادة في الإنتاج*[53]

لكن التصور النيوكلاسيكي يرى عكس الفكر الكلاسيكي و الكينزي حيث الزيادة في الأجور لديها عتبة يجب ان لا تتعدى الحد الامثل للارباح، اما اقل من هذه العتبة تكون علاقة الأجر مع عرض العمل طردية، فوق هذه العتبة تكون عكسية ،التي تمثل النقطة B يفضل العامل الاستمتاع بالوقت أكثر من العمل في ضل ثبات الأسعار.

اما في حالة التي تكون فيها فائض في العمالة، فان التوازن ما بين العرض و الطلب يتجه نحو انخفاض في الاجور ، لكن في حالة العكس نقص العمالة فان المؤسسات تلجأ الى عرض العمل بمستويات اجور مرتفعة ، هذا التوازن يحدد وفق نمط العمالة الانتاجية، اي اكبر حجم من العمالة النشطة تنشط في المؤسسات الانتاجية، لكن النقابات لا تفضل انخفاض في الاجور من اجل المحافظة على القدرة الشرائية لهذا فان المؤسسات الانتاجية تلجأ دائما الى رفع مستوى الاسعار من اجل تحقيق فائض من الارباح.

3-العمل و التضخم بالنسبة لفيليبس و المدرسة النقدية

العلاقة ما بين الاسواق و العمل تطرق اليها اولا المدرسة الكلاسيكية حيث حدد بان العمل كفيل بخلق التوازن ما بين الاسواق، لكن حيث ازمة سنة 1929 مما ساهمت في البحث عن العوامل المؤثر على توازن الاسواق فكانت اول النظريات التي تطرقت الى العلاقة ما بين العمل و التضخم هي نظرية فيليبس، كبعد استراتيجي للسياسة الاقتصادية من اجل تحقيق التوازن في الاقتصاد.

[53] John sloman et alisson wride ; principes d'économie ;pearson 2011 page 561-563

1-3 توازن سوق العمل

لما نتكلم عن العمل فإننا نتطرق إلى الأجر النقدي و كذلك مستوى التشغيل و حجم الناتج كذلك مستوى البطالة و العلاقة ما بين قيمة العمل و قيمة السلع و الخدمات، و كذلك نستهدف السياسات الاقتصادية منها سياسة الإنفاق و السياسة الاجتماعية

1-1-3 منحنى فيليبس

فيليبس[54] ، يشهد التاريخ انه اشتد الصراع في الفكر الاقتصادي ما بين المدرسة الكلاسيكية و النيوكلاسيكية و فكر مناهض لهم يدعى بالفكر الاشتراكي، وما تميز في هذا الصراع هو الاهتمام الأكبر لموضوعات العمالة، توازن ميزان المدفوعات، التضخم ، رسم مبادئ السياسة النقدية و السياسة المالية (تدخل الدولة، العدالة ، ...)، *لكن كان مهملا و طي النسيان العلاقة بين التضخم و البطالة حتى عام 1958 عندما قام فليبس بنشر بحثه حول العلاقة بين معدل البطالة و معدل تغير الأجور النقدية، فكانت عبارة عن مجرد استطلاع لقراءة ما بين المتغيرين فقط*[55]. لكن النتائج التي توصل إليها أثارت الاهتمام الكبير من قبل علماء الاقتصاد و صناع القرار فقد ربط ما بين البطالة و التضخم كعامل استقرار للوضع الاقتصادي و وفقا لمبدئه يمكن *للدولة شراء مستويات ادني من البطالة إذا كانت مستعدة لدفع ثمن مستوى اعلي من التضخم، ما يهتم بدراسة و تحليل التحركات قصيرة المدى ما بين البطالة و التضخم* [56] .

فالعلاقة التي توصل إليها فليبس جاءت معاكسة للفكر الكلاسيكي الذي يعتمد على مبدأ التشغيل الكامل الموافق لحركة توازن سوق السلع و الخدمات اما البطالة فكانت ينظر اليها على عدم رغبة الفرد في العمل في

[54] Phillips قام بدراسة العلاقة ما بين البطالة و الأجر الاسمي لمجتمع المملكة المتحدة لسلسلة ما بين(1861-1957)، و سمية بدالة فيليبس.
[55] اسامة بشير الدباغ، البطالة و التضخم، ص 196
[56] ساموبلسون، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، دار الاهلية 2006 ص620

ظل الظروف المتاحة و بالتالي ليس بطالة (سمية بالطالة الاختيارية)، لكن فيليبس اكد على وجود البطالة و لها علاقة بالحالة العامة للاقتصاد حيث برهن بان نمو التضخم يكون اكبر من نمو التشغيل الكامل [57] ، إذن حالة التوافق غير موجودة في ارض الواقع على حسب ما كان معتقد في الفكر الكلاسيكي. لكن كينز جاء مناهض للفكر الكلاسيكي الذي نفى استراتيجة التشغيل الكامل و علاقته بتوازن الأسواق و خصوصا سوق السلع و الخدمات، إذ قام بربط مستوى الإنتاجية مع الطلب الكلي الفعال و حدده باستهلاك و الاستثمار و الإنفاق الحكومي الذي يحقق مستوى التشغيل مع وجود مستوى من البطالة[58].

شرح منحنى فيليبس

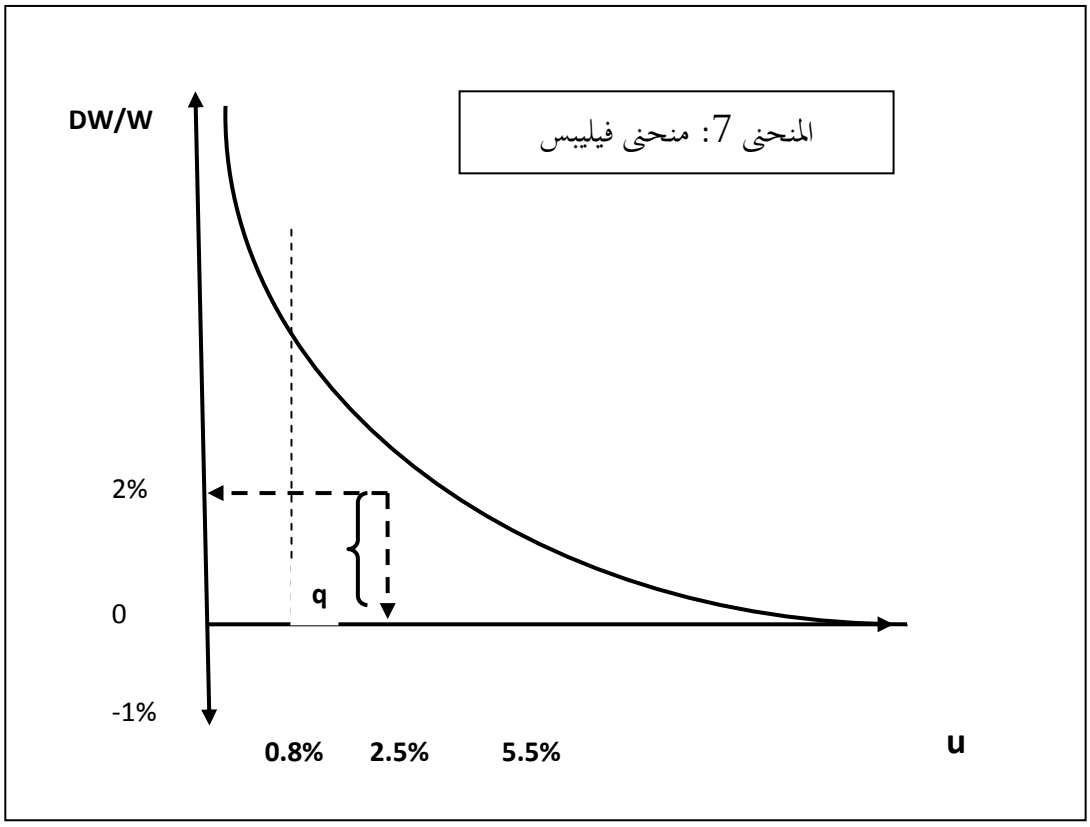

المصدر: أسامة بشير الدباغ،البطالة و التضخم، مرجع سابق ص 197

[57] Pierre bezbakh ;inflation et désinflation ; op page 41

[58] Gean pascal benassy ; macroéconomie et théorie du déséquilibre ;dunot paris 1984 page 53

يدل $\mathbf{DW/W}$ معدل تغير في الأجور النقدية، $\mathbf{U}$ معدل البطالة

يوضح المنحنى العلاقة العكسية بين معدل التغير في الأجور بالنسبة لمعدل البطالة، و يمكن ملاحظة من الرسم "كلما كانت نسبة البطالة مرتفعة كان معدل التغير في متوسط الأجور يتجه نحو الانخفاض و بالعكس عندما تكون الزيادة في نسبة التغير في معدل الأجور عالية تكون نسبة البطالة منخفضة "[59] ومن خلال التغير في الأجور نستطيع أن ندرج تغير في الأسعار بالنسبة للأجور

"المستهلك يقوم باستهلاك قيمة من السلع و الخدمات محددة بـ C، و يبيع قوة عمله بـ L ، كما يدخر كمية من النقود بـ m، لكنه يحقق مستوى دخل يخضع للضرائب و يستهلك سلع و خدمات تخضع هي الأخرى للضرائب، و عليه فان دالة الاستهلاك تحدد على حسب المعادلة التالية : $\tilde{c} = f(y \quad p \quad t)$"[60]

حيث تمثل المتغيرات Y: الدخل p: الاسعار t: الضرائب

تشير دالة الاستهلاك ارتباطها بثلاثة محددات: السعر السلع و الخدمات التي هي عرضة لصراع ما بين العرض و الطلب، و الدخل العامل أو أجره الذي هو الأخر في صراع ما بين عرض العمل و الطلب عليه، و مستوى الضرائب التي تمثل إيرادات الدولة.

كما نستطيع أن نعكس العلاقة السابقة بحيث تصبح تابع للدخل $W = f(c \quad p \quad t)$ بإضافة إلى ما توصل إليه فيليبس للعلاقة العكسية بين البطالة و معدل تغير الأجر تصبح الدالة على النحو التالي

$$W = f(c \quad p \quad t \quad u)$$

حيث تمثل المتغيرات w: الاجر p: الاسعار t: الضرائب u:معدل البطالة c: الاستهلاك

[59] رجاء الربيعي، دور السياسة المالية و النقدية في معالجة التضخم الركودي، مرجع سابق ص 58
[60] Pierre bezbakh ;inflation et désinflation ; op ; page 54

و اعتمادا على ما قدمه فيليبس،" قام كل من بول ساموليسون و روبرت سولو، بدراسة العلاقة بين التضخم و البطالة و توصلوا إلى ما وصل إليه فيليبس، و سرعان ما أصبحت هذه العلاقة معروفة على نطاق واسع في ضوء متانة المنطق، بان البطالة هي الثمن الذي يجب أن يدفعه المجتمع من اجل تحقيق التوظيف الكامل لذلك أصبح هدف السياسة الاقتصادية في البلدان الرأسمالية هو خلق توليفة مثلى بين معدل البطالة المقبول و معدل التضخم المعتدل" [61].لكن صناع السياسة يرغبون في معرفة كم تكلف برامج سياسة تخفيض التضخم بالضبط." خفض التضخم سيتطلب زيادة كبيرة في البطالة، فدراسات إزالة التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية أعطت إجابة متناسقة بقدر معقول، بينت تلك الدراسات أن رفع البطالة لخفض معدل التضخم بمقدار1% سيكلف الدولة ما يقارب 4% من الناتج المحلي الإجمالي للسنة الواحدة"[62]. و عليه أصبح اليوم الدول المتقدمة تتحكم في التضخم و البطالة مع قدرت القياس و التنبؤ، ومن بين المعايير التي توصلوا اليها:

معدل التضخم= *معدل زيادة الأجور- معدل نمو الإنتاجية*

نمو الكتلة النقدية=3%+(معدل البطالة- 6%) [63]

2-1- 3 رفض النقديون لمنحنى فيليبس

أدى ظهور الأزمة الاقتصادية في السبعينات إلى طرح جديد حول مصداقية علاقة فيليبس، فقد تميزت هذه الفترة بأزمة مخالفة للازمات الماضية، فتزاوجت بين البطالة و التضخم و عرفة هذه الحالة باسم الركود التضخمي(stagflation)، فالمدرسة النقدية بزعامة milton Freidman عارضت بشدة الفكر

[61] رجاء الربيعي، دور السياسة المالية و النقدية في معالجة التضخم الركودي، مرجع سابق ص 59

[62] ساموليسون، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، دار الاهلية2006، مرجع سابق 626

[63] GREGORY N ;MANKIW ; macroéconomie ;traduction de la 7e édition américaine ;op page565

الكينزي و علاقة فيليبس، و أيدت الفكر الكلاسيكي الذي ينص على مبدأ حرية التجارة و الصناعة و حياد الدولة وفق شعار ساي اتركه يعمل اتركه يمر.

النقديون رفضوا وجود أي ارتباط بين البطالة و تغير الأجر الاسمي على المدى البعيد

"الارتفاع في الدخل أو الأجر ليس بالشرط أن يكون سبب في التضخم حالة الارتفاع في عرض العمل مع الارتفاع في الأجر الاسمي يمكن يكون نتيجة الوهم النقدي ليس إلا فقط."[64]

أعمال (*robert boyer et jacques mistral*[65]) كانت حول تأكيد دور سرعة ضبط العمل على العلاقة بين البطالة و التضخم، فكانت النتائج على النحو التالي:

- غياب فعالية الحركة ما بين القطاعات بالنسبة لليد العاملة التي تؤثر على معدل التضخم.
- الطلب الكلي ينمو بوتيرة منتظمة خلال فترة الدراسة
- المؤسسات الاستثمارية التي تتميز بالتقدم التقني تتكيف بسرعة مع الحالة الاقتصادية السائدة، كما تساهم المؤسسات بانخفاض مستوى الأسعار بـ (- 0.5%) في حالة استعمالها شروط النجاح (التطور التقني).

في حالة ارتفاع البطالة مع السرعة الهيكلية لتنظيم العمال مثلا(تقليص أو التحويل) هي حالة مرافقة لطرق تقنية جديدة في خطوط الإنتاج.

معدل التضخم يشرح سلوك العامل فقط[66]

[64] Michel piteau ; illusion monétaire histoire et geographies ; cairn info/ economique et sociales 2011,pp48-58, page 49-50

[65] Mistral jacques , Boyer robert , le temps : la crise d'une analyse historique a une vue prospective in : annales economies ; societes, civilisation 38 année 1983 pp 483-506,

[66] Pierre bezbakh ; inflation et désinflation. Op ;cit ;pp 42-43-44

3-1-3 تصادم منحنى فيليبس مع الواقع :

ساد الاعتقاد لدى الكثير من الاقتصاديين الكينزيين بوجود علاقة عكسية بين التضخم و البطالة بشكل تبادلي في المدى القصير، و ساد الاعتقاد في الدول الرأسمالية و خصوصا المتطورة أن البطالة تلعب سبيل بان تحقق استقرار الأسعار، لكن عند حدوث أزمة الركود التضخمي في السبعينات مصحوب بمعدلات مرتفعة للتضخم، فكنزيون يرون بوجود التبادل بين التضخم و البطالة في المدى القصير و عدم فعالية العلاقة في المدى الطويل، الاستناج بان هناك علاقة عكسية ما بين البطالة و التضخم تحولت الى الية للسياسة الاقتصادية عن طريق المفاضلة ما بين التشغيل و البطالة من اجل التحكم في مستوى الاسعار عن طريق " استعمال السياسة المالية و النقدية التوسعية الرشيدة هو الحل المنطقي المقبول،لكن استعمال السياسة المالية و النقدية الانكماشية لتخفيض معدل التضخم فان معدل البطالة سوف يكون فوق المعدل الطبيعي له بكثير، لذا يرفضون استخدام الأجور و الأسعار من اجل تخفيض التضخم"[67].

المبحث الثالث: الاستهلاك و التضخم

تعريف الاستهلاك: يعرف الاستهلاك على انه الاستغلال المباشر للسلع و الخدمات، او الاستغلال التدريجي لهذه السلع، الاستهلاك هو نمط لتلبية الاحتياجات لغرض اشباع الرغبات الذاتية للفرد، الاستهلاك هو سلوك اقتصادي للفرد او العون الاقتصادي، كما ينقسم الى العديد من الفروع، الاستهلاك النهائي، الاستهلاك الوسيطي، الاستهلاك الفوري، الاستهلاك التدريجي، الاستهلاك المعمر ، الاستهلاك غير المعمر، الاستهلاك المادي و الاستهلاك غير المادي، كل هذه تعتبر اقسام للاستهلاك و تاخذ بعين الاعتبار في تقدير قيمة التضخم.

---

[67] رجاء الربيعي، دور السياسة المالية و النقدية في معالجة التضخم الركودي، مرجع سابق ص 60-61

اولا : الاستهلاك في الادبيات الاقتصادية

1 - **الاستهلاك في المدرسة الكلاسيكية و النيوكلاسيكية :** كان موضوع الاستهلاك الحجز الزاوية لكل الادبيات الاقتصادية فالنسبة لادم سميت لقد تطرقة الى الاستهلاك على اساس قيمة تبادلية و قيمة استعمالية، " مشكلة القيمة عند سميت هي سؤال جوهري للفكر الكلاسيكي الذي تدور حوله، مع اهتمامه بالعناصر الموضوعية فقط " [68] و ان اساس محور الاقتصاد هو القيم التبادلية و اهملا القيمة الاستعمالية على اساس قيمتها تنتهي مع استعمالها، كما قام بربط القيمة الاستعمالية مع حجم العمل الذي يعبر عن اجر العامل، و انه توجد عدالة في توزيع الثروة في المجتمع بسبب حرية الاسواق، كما اعتبر ان العمل هو المحدد الاساسي للاسعار و الاختلاف في الاسعار ناتج عن اختلاف مستويات المهارة لدى العاملين و ان الاسواق تتوازن تلقائيا نتيجة تفاعل اليد الخفية، كما دافيد ريكاردو الى اعمال ادم سميت حيث تطرقة الى عنصر الندرة و التجارة الدولية و علاقتها بالاسعار ، و كانت اسهامات دفيد ريكاردوا حاسمة و لقيت صدى واسع لها، لكن لوجود خلل في تشكيل السعر و علاقته بالعمل جاءت اسهامات المدرسة النيوكلاسيكية معتمدة على التحليل الرياضي لسلوك الفرد و الجماعة، مقسمة الاسواق الى ثلاث مجمعات مستقلة فيما بينها لكن متكامل في العمل الاقتصادي (سوق السلع و الخدمات، سوق العمل، سوق راس المال)، و اهم روادها

(éon walras(1834-1910), vilredo pareto(1848-1923),Alfred marshall(1842- 1924)

لقد طور Alfred marshall" الرفيد مالرشال" نظريته من خلال التوازن الجزئي حيث اخذ بعين الاعتبار سوق واحدة فقط. ، موضح كيفية توازن العرض والطلب ، بشكل مستقل عن الأسواق الأخرى. لكن التوازن الجزئي لسوق ما له بالضرورة آثاره على الأسواق الأخرى. في الواقع ، يؤدي التغيير في الأجور في سوق العمل إلى تغييرات في سوق السلع الاستهلاكية ، لهذا يعد الاب الروحي للمدرسة النيوكلاسيكية ، و اتت من بعد اسهامات اخرين مثل léon waras "والرس" وجود ترابط ما بين الأسواق. و اهتم كثيرا بالتوازن الكلي انطلاقا من التوازن الجزئي لفهم هذه الظاهرة الاقتصادية ككل معتمد على توازن العرض و الطلب لكل سوق

[68] Alain samuelson , Les grands courant de la pensée économique , edition ebook 2013, page 58-59

مؤكد على ان تواجد الخلل في السوق يؤدي الى حتما الى خلل التوازن العام، فالتوازن العام هو نتيجة توازن الاسواق الثلاثة، لكن كانت اسهامات باريتو vilredo pareto أن هناك أمثل ما يمكن أن يؤدي رضا شخص ما بالضرورة إلى عدم رضاء شخص آخر. معتمد على دراسة رفاهية الافراد باسلوب رياضي.

فكانت من اهم اسهاماتهم **المنفعة الحدية** : هو عنصر ذاتي قابل للقياس من خلال السعر و الدخل يختلف عن مفهوم القيمة للمدرسة الكلاسيكية متعبرين ان العمل من ضمن تكاليف الانتاج.

الرفاهية: هي ترتيب البدائل المختلفة ثم اختيار البديل الافضل في هذا الترتيب على حسب الموارد التي يمتلكها الشخص. يتم الترتيب على حسب المعلومات التي يمتلكها الشخص و كفاءة الاسواق.

الامثلية: هي متناقصة و تعبر عن اقصى منعفة يحصل عليها الفرد. و رياضيا هي عبارة عن عدد الوحدات المستهلكة.،

رغم التقدم في الافكار بالنسبة للمدرسة الكلاسيكية و النيوكلاسيكية الا انه حدث ازمة اقتصادية، نتيجة للعنصر المشترك ما بين المدرسة الكلاسيكية و النيوكلاسيكية هي حرية الاسواق و ان الاسواق تتعادل تلقائيا، لكن واقع ازمة سنة 1929 اثبت عكس ذالك، مما ساهم في تجديد الافكار من قبل المفكر كينز بان الاسواق غير فعالة حتى تتوازن تلقائيا.

2 – الاستهلاك على حسب المبدأ **الكينزي**

اختلف كينز مع النظرة الكلاسيكية في تحليل العلاقة ما بين (الطلب و الانتاج و العمل و الدخل)

التحليل الكينزي

- قيمة الاستهلاك تتحدد وفق الدخل الجاري

النموذج الكينزي[69]

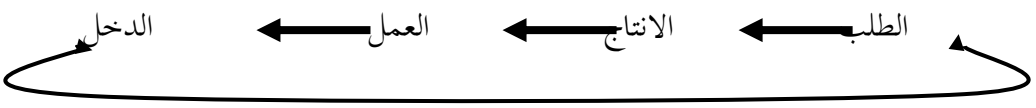

حيث حدد كينز ديناميكية تفعيل الطلب على النحو التالي:

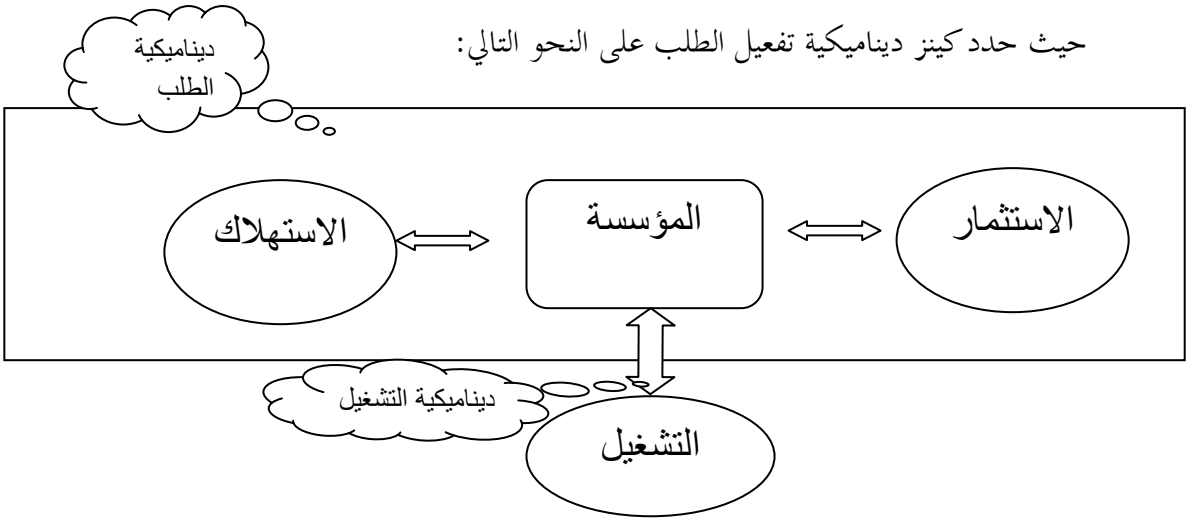

ديناميكية تفعيل الطلب تعتمد على عنصر الاستهلاك اولا ثم الاستثمار، اما المؤسسة فهي حلقة الربط ما بين سوق الاستهلاك و سوق راس المال، ومن ناحية اخرى هناك ارتباط ما بين ثلاث مستويات التشغيل و مستوى الاستهلاك السلع و الخدمات و سوق راس المال، حيث يبقى مستوى التشغيل سوق ثانوي امام اهمية سوق السلع و الخدمات بالنسبة لكينز، باعتبار ان مستوى الاستهلاك هو الذي يحدد مستوى الاستثمار و بذالك يتحسن مستوى التشغيل، اذن مستوى التشغيل يتحسن بفضل تحسن العوامل المؤثرة على الطلب.

أهم الأفكار المناهضة للفكر الكينزي

شهدت أفكار كينز حول الاستهلاك من المنظور الكلي و الجزئي انتقادات عديد على يد أهم المفكرين (kuznets، duesenberry، friedman، modigliani). حيث *تشير الدلائل إلى أن المستهلك بشكل عام يختارون مستوياتهم الاستهلاكية بعين على الدخل الحالي و عين على الدخل المتوقع على المدى البعيد*[70]، نظرا للاختلاف ما بين جوهر الفكر الكينزي و الواقع المعاشر فطرحت أفكار كينز للاختبار الميداني فكانت النتائج على النحو التالي:

[69] Jean-pierre delas ; économie contemporaire fait ; concepts ; theories ; edition ellipses 1991 ; page 149

[70] بول ساموبلسون ، الاقتصاد مرجع سابق ص 464

3 - دالة الاستهلاك عند لكوزنات kuznets

قام kuznets[71] بتقدير دالة الدخل الوطني و الانفاق الاستهلاكي في الولايات المتحدة الامريكية عن الفترة ما بين 1869 الى 1938، محاول بذلك اختبار افترضات كينز. ومن نتائجة مايلي:

الميل الحدي للاستهلاك يساوي الميل المتوسط للاستهلاك في المدى الطويل عكس كينز الذي بان $PMc \leq Pmc$[72] .اذن الميل(الحدي و المتوسط) متساوي في المدى خلال الحياة لان إنفاق المستهلكين يتجه نحو التزايد و لكنهم ينفقون دائما نفس النسبة من دخولهم مهما كان مستوى الدخل.

تدل هذه النتيجة ان شكل دالة الاستهلاك تصبح $C = ay$ على المدى القصير و المتوسط و الطويل و الاستهلاك التلقائي معدوم C_0 .

الميل المتوسط للاستهلاك اكبر من الواحد بالنسبة لأصحاب الدخول الضعيفة $PMC \geq 1$

، أما أصحاب الدخول المتوسطة و القوية يكون الميل المتوسط للاستهلاك اقل من الواحد $PMC \leq 1$. لان الاستهلاك مستقر بالنسبة لهذه الطبقات.

الاستهلاك يتأثر بالدخل على المدى الطويل، ولا يتأثر في المدى القريب ومنه فان الاستهلاك ليس له علاقة بالدخل في المدى القريب. عكس كينز.

4 - دالة الاستهلاك عند duesenberry

تسمى أيضا بنظرية الدخل النسبي، قدم هذا الطرح سنة 1949 من قبل الاقتصادي

duesenbery بدراسة العلاقة بين الاستهلاك و الدخل النسبي.

الفرضيات

الفرضية الأولى: *الفرد له ترابط مع ما يستهلكه و يفرق ما بين الإنفاقات الخاصة به مع الآخرين*[73] تنص على أن الأفراد اجتماعيين بطبعهم يقوم بمقارنة ما ينفقونه على الاستهلاك بالنسبة للمستهلكين الآخرين وفق

[71] KUZNETS متحصل على جائزة نوبل سنة 1971

[72] بريبش السعيد ، الاقتصاد الكلي ،دار العلوم للنشر و التوزيع 2007 ، ص118

[73] Bernard bernier ; yves simon ; initiation a la macroéconomie ;dunod 9e édition2007 paris ; page 110

الطبقات الاجتماعية، فالأفراد الذين لديهم دخل منخفض يعانون من ضعف الإنفاق عكس الأفراد ذات الدخل المرتفع.

الفرضية الثانية:الاستهلاك يعتمد على الدخل النسبي الذي تحصل عليه العائلة في سلم توزيع الدخول. التغير في الدخل النسبي يؤثر على تغير في حجم الإنفاق على الاستهلاك

الفرضية الثالثة: القيم الاجتماعية تلعب دور في رفع مستوى الإنفاق، فالعائلات تتأثر بالمحيط أو الجيران بحيث أن العائلات ذات الدخل المنخفض أو المتوسط إذا كانت تعيش في وسط أغنياء نسبيا فانه سيؤدي إلى بهذه العائلة إلى التقليد أو محاكاتهم ولو تطلب الأمر الاقتراض.

الفرضية الرابعة: انتقد duesenberry فرضية كينز التي تنص على وجود استقلالية بين الاستهلاك الحاضر مع الاستهلاك السابق أو الماضي، و توصل إلى العلاقة التالية

$C_t = bY_0 + \tilde{c}Y_t$ حيث C_t يمثل الاستهلاك الحالي، Y_0 يمثل الدخل الماضي

Y_t الدخل الحالي. حيث الميل الحدي للدخل الماضي اكبر من الميل الحدي للدخل الحالي.

" تنص نظرية الدخل النسبي على أن الاستهلاك ليس دائما لديه علاقة نسبية للدخل، لان تغير في الاستهلاك و الادخار يكون إما اكبر أو اقل من تغير في الدخل، لكن في بعض الأحيان ينخفض الاستهلاك من اجل تحسين المستوى المعيشي، كما تميل العائلات إلى الادخار في حالة ارتفاع الدخل الحالي عن الدخل السابق"[74].

5 – دالة الاستهلاك عند friedman

قدم هذا الطرح ميلتو فريدمان سنة 1957 حيث *ربط دالة الاستهلاك بالدخل الدائم و الدخل العابر* [75] تسمى كذلك بنظرية الدخل الدائم،لقد شكك فريدمان حول العلاقة بين الاستهلاك و الدخل حيث قام بتقسيم الدخل إلى قسمين، *دخل دائم الذي يمثل النفقات العادية للمستهلك و دخل عابر أو مؤقت*

[74] [74] Bernard bernier ; yves simon ; initiation a la macroéconomie ; op ; page 118
[75] Bernard bernier ; yves simon ; initiation a la macroéconomie ; op ; page 114

الذي يمثل جميع الدخول غير الثابتة أو غير متوقعة [76]، حيث استهدف في دراسته سلع غير معمرة أو نصف معمرة فقط، مستبعد في ذلك السلع المعمرة لان استعمالها يتطلب فترة طويلة جدا، كما يرى فريدمان بان العلاقة بين الاستهلاك و الدخل في المدى الطويل لها علاقة تناسبية(طردية)، حيث يتحدد الاستهلاك في المدى الطويل وفق توقعات الأفراد لدخولهم المستقبلية.

Y_p : يمثل الدخل الدائم ، Y_{TR}: الدخل العابر

حيث يرى فريدمان أن دالة الاستهلاك هي تابعة للدخل الدائم $C = KY_p$، حيث تمثل K الميل الحدي للاستهلاك و تحدد وفق عدة عوامل منها معدل الفائدة ، العمر، الذوق، الجنس، العادات، الممتلكات المادية(العقارات، ميراث...) و غير المادية (المعرفة، المستوى العلمي...) ، لكن الاستهلاك ككل مقسم إلى قسمين على حسب المعادلة التالية

$C = C_p + C_{tr}$ ، لكن الاستهلاك الدائم و الاستهلاك العابر مستقلين فيما بينهما، كما يستطيع أن يؤثر الدخل العابر على الاستهلاك الإجمالي إذا كانت توقعاته ايجابية.

ومن نتائج الذي توصل اليها:

- الميل الحدي للاستهلاك يساوي الميل المتوسط له $PMC = Pmc$.
- في الفترة القصيرة الميل المتوسط للاستهلاك اقل من الميل الحدي للاستهلاك $PMC \leq Pmc$.
- عدم تأثير الميل الحدي للدخل العابر على الاستهلاك ككل.
- عدم تأثير الميل الحدي للاستهلاك العابر على الاستهلاك ككل.

[76] بريش السعيد، الاقتصاد الكلي، مرجع سابق ص124
[77] عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، مرجع سابق ص155

❖ *الاستهلاك دالة ثابتة بالنسبة للدخل الدائم، حيث العائلات تستهلك نسبة محددة من الدخل*[78]

6 – دالة الاستهلاك Modigliani[79]

يسمى كذلك بنموذج دور الحياة: تنص هذه النظرية الذي قدمها على أن " المستهلك يرغب في توزيع موارده بشكل يمكن أن يحافظ على نفس المستوى تقريبا من استهلاكه في سنة من سنوات حياته "[80]، و بالتالي يجمع هذا النموذج بين الزمن، الاستهلاك، الدخل، الادخار، تراكم رأس المال. حيث ابسط النظريات تستخدم فقط دخل السنة الحالية للتنبوء بالنفقات الاستهلاكية، لكن الدراسات المعمقة الذي قدمها *friedman et modigliani* " أظهرت أن الناس يبنون نفقاتهم الاستهلاكية على أساس اتجاهات الدخل بعيدة المدى علاوة على دخل الإنفاق الجاري"[81].

افتراضات

"الأفراد يدخرون تحسبا لأية مشاكل أو إخطار قد تعترض استهلاكهم طيلة حياتهم تحسبا لأي مشاكل قد تعترض استهلاكهم طيلة حياتهم، و احد أهداف هو الحصول على تقاعد مناسب " [82]، إذن الأفراد يفضلون عمل يحقق يضمن لهم تقاعد على عمل لا يضمن لهم تقاعد.

عقلانية المستهلك دائما يبحث على تحقيق أقصى رغباته وفق تطورات الدخل خلال مراحل حياته[83].

---

[78] [78] Bernard bernier ; yves simon ; initiation a la macroéconomie ; op ; page 118

[79] موديغلياني متحصل على جائزة نوبل سنة 1990 عن عمل قدمه
la valeur de marché d'une entreprise cotée en Bourse ne dépend pas de la structure financière de son passif.

[80] عمر صخري ، التحليل الاقتصادي ، مرجع سابق ص 160

[81] بول ساموبلسون، الاقتصاد مرجع سابق ص 462

[82] بول ساموبلسون، الاقتصاد، مرجع سابق464

[83]Françoise Charpin ،Département d'économétrie de l'OFCE et université de Paris ، www.ofce.sciences-po.fr

تعتمد نظرية دور الحياة على أن الأسر تقرر استهلاكها الحالي وفق نمط زمني ، بمعني أن المستهلك يوازن بين الاستهلاك الحالي و المستقبلي على حسب الدخل.

إدراج عنصر السن (عمر المستهلك)مع متغير الادخار و بذلك قد أضاف عنصر جديد مخالف للفكر الكينزي الذي يربط الادخار بعنصرين الاستهلاك و الدخل فقط مع إهمال المتغيرات الباقية.

$$u(C) = \frac{1}{1-a} c^{1-a}; \quad a > 0; \quad a \neq 0$$

تدل هذه المعادلة على دالة المنفعة لـ Modigliani المرتبطة بمعدل الفائدة.

أما دالة الاستهلاك الفردية على النحو التالي:

$$C_t = a_1 y_t + a_2 v_t + a_3 w_t \qquad a_1>0 \qquad ;0<a_2<1 \qquad 0<a_3<1$$

النتائج المتحصل عليها.

- الميل الحدي للاستهلاك ينخفض حين يرتفع الدخل
- الميل الوسطي للاستهلاك في المدى القصير يعتمد على الثروة النقدية الاسمية أو الدخل الجاري الاسمي مثل فريدمان.
- الميل الحدي للاستهلاك يساوي الميل المتوسط للاستهلاك في المدى البعيد، لان المستهلك يميل إلى الادخار بدل الاستهلاك و بذلك يتفق مع كينز.

7 – نظرية الدخل المطلق

تتوقف نظرية الدخل المطلق على العلاقة بين الاستهلاك و الدخل، حيث تنص على أن زيادة الاستهلاك يتوقف على زيادة معينة في الدخل، بمعنى ان التغير في الاستهلاك أما أن يعود إلى تغير في الدخل مع ثبات

الميل إلى الاستهلاك و أما أن تعود إلى تغير في الميل الاستهلاك مع ثبات الدخل، لكن من المعروف أن ميل إلى الاستهلاك يتوقف على عوامل متعددة منها العوامل الذاتية كالطبيعة الإنسانية، العادات و التقاليد، ....وغيرها، لكن العوامل الموضوعية كالتغير في مستوى الدخل، تغيرات في قيمة الثروة، تغير في معدلات الفائدة، تغيرات في السياسة المالية و النقدية للدولة و غيرها[84].

كينز اهتم بالعناصر الموضوعية فقط معتبر بذلك أن العناصر الذاتية لها تأثير على المدى الطويل و بالتالي اعتبارها ثابتة، ومنه ميل الاستهلاك يتأثر في المدى القصير وفق العوامل الموضوعية، حتى الدخل يصبح ثابت بالنسبة لكينز و يتغير وفق العوامل الموضوعية. الدخل الذي يؤثر على الاستهلاك هو الدخل المطلق أما الدخل النسبي و الدخل المؤقت و الدخل الغير المتوقع لا يؤثر على ميل الاستهلاك.

8 – الاستهلاك عند كارل منجل

تطرق انجل إلى تطور مختلف الأصناف الاستهلاكية، الاستهلاك الكلي(العائلي) و تغير في الدخل الوطني و تسمى هذه العلاقة بقانون انجل[85] ، حيث يرى بان تفضيلات المستهلك هي التي تحدد السعر ثم يحث التوازن ما بين العرض و الطلب، اما التضخم فيدل على الزيادة في الكتلة النقدية بدون الزيادة في الانتاج.

ثانيـــا: تصنيف السلع

لما نحدد مؤشر العام لتطور الاسعار فان الديوان الوطني ياخذ بعين الاعتبار مجموعة كبيرة من السلع فحسب الديوان الوطني للاحصائيات فاكثر من 300 سلعة تندرج ضمن الدراسة، و يختلف مؤشر الاسعار من بلد الى اخر ،كما يتحدد من خلال دراسة مؤشر الاسعار الغرض الرئيسي منه هل يتكيف مثلا مع الدخل

[84] عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية2008 الجزائر، ص 150

[85] Bernard bernier et yves simon ; initiation a la macroéconomie ; 9e dunod ; paris 2007

النقدي، تغطية نفقات الاسر، كما يتحدد طبيعة المؤشر هل هو مدعم من طرف الحكومة كالجزائر مثلا هناك سلع مدعمة، ام خاضع لمبدأ العرض و الطلب، اذن يوجد العديد من الاهداف في تحديد و تصنيف السلع .

1 – السلع القابلة للتبادل مع السلع غير القابلة للتبادل

نفترض أن كل السلع الدولية قابلة للتبادل، لكن في الحقيقة يوجد سلع غير قابلة للتبادل مثل السكن ، الطرقات، .... هذه السلع تمثل سلع مادية، و هناك سلع غير مادية كذلك غير قابلة للتبادل مثل خدمات الشركات(المحاسبة، الإدارة)، خدمات الصحية، نميز هذه الخدمات على نوعين خدمات مالية و غير مالية.

الجدول1 : نماذج ما بين السلع قابلة للتبادل و غير قابلة للتبادل

	سلع قابلة للتبادل	سلع غير قابلة للتبادل
الإنتاج	$\mathbf{Y_t^T = F(K_t^T \quad K_t^N)}$	
الاستهلاك		
رأس المال		
الاستثمار	$\mathbf{i_t^T = \Delta K_{t+1}^T + \delta^T K_t^T}$	
السعر		

Source :michael wickens ;analyse macroécomique approfondie ; 2010 page 183

يدل الجدول على محددات سلع لكل من السلع القابلة للتبادل و غير قابلة للتبادل، كما أن دالة الإنتاج و الاستثمار و رأس المال تختلف ما بين هذه السلعتين، لكن المستهلك يقوم بعملية التوازن في ظل الأسعار السائدة و نكتب منفعته على الشكل التالي: $U(C_t^T \quad C_t^N)$ *إذن المستهلك يقوم باستهلاك سلع وسطية و سلع نهائية على اختلاف شكلها و طبيعتها.الإنفاق الكلي للمستهلك يصبح على النحو التالي:*

$$P_t\, C_t = P_t^T C_t^T + P_t^N C_t^N$$

ارتفاع أسعار السلع التبادلية يخفض استهلاك السلع غير قابلة للتبادل حتى تؤول مرونة هذه السلع إلى الصفر.

86

2 – تصنيف السلع حسب الديوان الفرنسي للاحصائيات.

هناك العديد من التصنيفات،فإذا صنفنا السلع على حسب الاحتياجات، فنقسمها الى السلع الضرورية و الغير الضرورية، أما إذا صنفناها على حسب مدة استعمالها فنقسمها إلى سلع دائمة و سلع نصف دائمة و سلع غير دائمة و يعتبر هذا التقسيم أكثر شيوع و استعمالا في الدراسات الاقتصادية، و هناك بعض التقسيمات التي تستثني الخدمات من السلع.

الجدول2: استهلاك العائلات على حسب طبيعة السلع لسنة 2018[87]

الاستهلاك السلع	النسبة
السلع الدائمة	86.9
السيارات	33.2
السلع نصف دائمة	113.3
السلع غير الدائمة	276.4
الخدمات	651.9

Source : insee 2018 ; france , base 2014

[86] michael wickens ;analyse macroécomique approfondie ;boeck bruxelles 2010 page 183-184-185

[87] الجدول يدل على دراسة تصنيف السلع على حسب الاستعمال، قدمها المعهد الفرنسي للإحصاء و الدراسات الاقتصادية، دراسة قام بها سنة 2005 .

يدل الجدول على ان الاستهلاك الحالي هو استهلاك السلع الخدماتية بنسبة كبيرة تقدر بـ 65%، و التصنيف الثاني هو استهلاك السلع غير الدائمة التي تقدر بـ 27% من نسبة الاستهلاكالكلي، اما السلع نصف الدائمة و الدائمة تقدر بـ 23% و هي الاضعف مع باقي السلع الاخرى، حيث الاقتصاد الحديث مبني على السلع الخدماتية اكثر من باقي السلع الاخرى اما السلع الدائمة انخفضت ، يتنج هذا نط الاستهلاك عن طريق توجيه للسياسة الاقتصادية.

الجدول3: توزيع الاستهلاك العائلي للسلع على حسب تصنيف السلع للمجتمع الفرنسي

	2012	2013	2014	2015	2017	2018
السلع الدائمة	-3.8	-2.3	1.5	4.5	3	1.5
السلع نصف الدائمة	-2.2	-0.7	1.4	2.0	2.5	0.7
السلع غير الدائمة	0.6	0.4	-0.8	1.4	00	-0.8
الخدمات	0.5	1.3	1.8	1.1	1.7	1.6

Source : insee ; comptes nationnaux ; base 2014, page 145 France, edition 2019.

معطيات الجدول: تدل على معدل تغير كمي لحجم الاستهلاك حسب السعر السابق

يدل الجدول() على نمط توزيع سلوك الاستهلاكي للعائلة الفرنسية على مختلف السلع حيث تنقسم السلع على مجملها الى اربع مجمعات سلعية، السلع الدائمة و السلع نصف الدائمة و السلع غير الدائمة، و اخيرا السلع الخدماتية ، باعتبار نمط سلوك الاستهلاك عقلاني حسب النظرية الاقتصادية لسلوك الفرد ، فان توزيعه لنمط الاستهلاك على مختلف المجمعات السلعية بالسلوك لعقلاني للفرد و العائلة ، و بفرض ثبات المتغيرات

الذاتية للمجتمع كعادات و التقاليد و مستوى رفاهية المجتمع ...الخ لتي تؤثر على نمط توزيع الاستهلاك ، فالجدول رقم () نلاحظ تذبذب استهلاك المجمعات السلعية للسلع الدائمة و نصف الدائمة و غير الدائمة لكنه السلع الخدماتية هي في تطور مستمر خلال الفترة ما بين 2012 حتى 2018 ، كما ان نوعية الحياة تؤثر على نمط التوزيع الاستهلاكي ما بين الدول و كذالك على الكمية المستهلكة لمختلف المجمعات السلعية، و هنا تؤثر " المعالم المؤسساتية في نمط توزيع الاستهلاكي وفق قواعد توزيع الثروة في المجتمع على شكل علاقة نسبة ما بين الاستعمال و الثروة التي تندرج ضمن البعد التوجيه المؤسساتي للاقتصاد" [88] ، فالتوزيع النمط الاستهلاكي على مختلف المجمعات السلعية يخضع الى رقابة مؤسساتية من اجل تحقيق الاستدامة بالنسبة للدول المتطورة مثل فرنسا و تؤثر هذه القوانين على نمط توزيع الاستهلاك العائلي ما بين المجمعات السلعية، لكن الملاحظة في الجدول هو التطور في استهلاك السلعية الخدماتية التي تعكس بدورها مستوى الرفاهية للعائلة و المجتمع في ظل دخول العالم في اقتصاد المعرفة و الذي يسميه الاقتصادين بالاقتصاد الحديث.

كما يتضح من الجدول ان توزيع الدخل حسب درجة حجم الانفاق يوزع اكثر على المجمع السلعي للسلع الدائمة بفترات متذبذة ثم السلع نصف الدائمة و السلع الخدماتية اما السلع غير الدائمة فنسبة التغير الكمي لحجم الانفاق عليها يبقى اقل نسبة عن باقي المجمعات الاخرى، و لهذا فان السلوك الاقتصادي للفرد يتوجه نحو السلع الخدماتية ما بين سنة 2012 حتى 2018.

المبحث الرابع: مؤشرات سعر الصرف و التضخم

سعر يعتبر من اهم عنصر الذي يحدد العلاقة ما بين السوق المحلي و السوق الدولي، فالسلع و الخدمات تتافس محليا كما نها تتنافس دوليا، و هذا الترابط يظهر كمعيار لسعر الصرف، فالتضخم المستورد اساسه

[88] Patrick mardellat ; qualité de vie et consommation soutenable : une perspective pratique ; développement durable et territoires décembre 2010 vol1 n^0 3 ; pp 20 ; page 13-14

ارتفاع الاسعار في الاسواق الدولية، لكن في الكثير من الاحوال تلجأ الدول النامية لتخفيض قيمة عملتها مقابل العملات الاخرى، لخلق التوازن ما بين السوق الخارجي و السوق الداخلي و كذلك من اجل تغيير السلوك الاقتصادي الداخلي للاعوان الاقتصاديين و كذلك للمستهلك.

1-مؤشرات سعر الصرف:

كثيرا ما تلجأ حكومات البلدان النامية عند معالجة خلل ميزان المدفوعات إلى إعادة تخفيض(dévaluation) العملة المحلية، وكأنه حل عبقري تلجأ إليه الحكومات من اجل تحسين الوضعية الاقتصادية، فإذا كان قرار dévaluation قيمة العملة من اهم القرارت التي يعتمد عليها صندوق النقد الدولي عند طلب الاستدانة ، بهدف تحسين الوضعية الاقتصادية عن طريق ربط التوازن الاقتصادي الداخلي مع التوازن الخارجي ، و من جانب اخر المحافظة على قدرة التسديد (الديون) عن طريق تصحيح اليات السياسة النقدية التي تعتمد بدرجة كبيرة حرية حركة سعر الصرف ، لكن اليات السياسة الاقتصادية الظرفية تعتمد على اليتين حيث الالية الأولى يستعمل فيها أدوات السياسة النقدية التي تحددها البنك المركزي ، أما الادات الثانية يستعمل اليات السياسة المالية و تحددها الحكومة ، فكلا الاداتين هي ادوات قصيرة المدى ، لكن يمكن ادراج ادوات اخرى للتحكم و توجيه سعر الصرف و تندرج بصورة عامة ضمن ادوات السياسة الهكلية لكن العنصر الاهم فيها هي السياسة الاجتماعية ، فهناك طرق مختلفة لمعالجة الوضعية الاقتصادية، فحسب أدبيات الفكر المؤسساتي، فان أدوات السياسة النقدية والسياسة المالية غير كافية لوحدها من اجل تحسين الوضعية الاقتصادية، فإذا كانت الوضعية الاقتصادية للدول النامية تتميز بالعديد من المتناقضات، فرغم انها تمتلك مواد أولية متوفرة، يدل عاملة رخيصة، مساحات كبيرة،إلى غير ذلك، فإنها تحتاج إلى آليات مؤسساتية من اجل تحسين الوضعية الاقتصادية من اجل استغلالها بأحسن الطرق، منها التسيير الأمثل للمؤسسات، الشفافية و غيرها حتى

تستطيع الحكومة أن تتماشي وفق نمط يساعدها على تحقيق نمو اقتصادي و في النهاية تحقيق تنمية اقتصادية شاملة. و عليه نحاول تقديم العلاقة النظرية بين تغير في سعر الصرف و التغير في الاسعار. حيث يعد سعر الصرف احد العوامل المؤثرة على التضخم و أن العلاقة بينهما تأتي من عدت قنوات:

اولا: مؤشرات سعر الصرف

يلعب سعر الصرف حلقة وصل ما بين الاقتصاد الخارجي و الاقتصاد الداخلي، ففي بعض الاحيان يكون دافع لتحقيق النمو الاقتصادي اما في بعض الاحيان الاخرى يكون حاجز امام تحقيق الاستقرار الاقتصادي، فسعر الصرف يتماشى مع طبيعة السياسة النقدية و كذالك طبيعة السياسة المالية، بدون ذكر دور السياسة الهكلية و اثرها على سعر الصرف .

1 سعر الصرف الفعال[89]:

إن تحديد سعر الصرف الفعال الاسمي و الحقيقي تتم بواسطة طرق رياضية كون السعر الاسمي هو متوسط مرجح لأسعار الصرف الاسمية الثنائية مقارنة بفترة أساس و الذي لا يأخذ في الاعتبار اتجاهات الأسعار إذ يكون هذا موضوع السعر الحقيقي حيث يعدل السعر الاسمي بحركات الأسعار في البلد المعني و شركائه التجاريين، لقد تم اشتقاق سعر الصرف الفعال الاسمي و الحقيقي من قبل rhomberg (1976) et maciejewski(1983) بطريقة مشابهة لاشتقاق مؤشر لاسبير.

E

X_0^p : قيمة الصادرات للشريك التجاري p في الفترة الأساس 0 معبر عنها بعملة ذلك الشريك.

[89] عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، سعر الصرف و إدارته، دار الصفاء عمان 2011، ص55

$(e_1^{\mathrm{p}} \quad e_0^{\mathrm{p}})$: قيم العملة C لوحدة واحدة من العملة B عملة الشريك التجاري p في الفترتين(0،1) على التوالي.

$(e_1^{r} \quad e_0^{\mathrm{r}})$: قيم العملة C لوحدة واحدة من العملة A عملة البلد أو القطر المعني r في الفترتين(0،1) على التوالي.

هذه المعادلة تهتم كذلك بقيم التضخمية التي تحصل في كلا البلدين و نستطيع تعميمه على عدة بلدان في آن واحد، كما استخدم (varoudakis te sekkat 1999) نموذج على النحو التالي:

s_{j} : وزن القطر j في الصادرات الوطنية.

e_{j} : سعر الصرف الاسمي الثنائي في مواجهة القطر j.

w_{pj} : الرقم القياسي لأسعار الجملة للقطر J.

c_p : الرقم القياسي الوطني لاسعار المستهلك.

N : عدد الشركاء التجاريين.

2 مؤشرات سعر الصرف المعيارية

المؤشرات (NATREX; BEER; DEER; FEER) تفترض أن سعر الصرف الحقيقي يضمن التوازن الخارجي لميزان المدفوعات(التوازن الداخلي)، كما يحافظ على تدفقات للأصول المالية الخارجية(التوازن

الخارجي)، في حين يتحقق استقرار التوازن الداخلي بين مختلف الأسواق منها سوق العمل، استقرار الأسعار في سوق السلع و الخدمات ، الاستثمارات.... و ذلك عن طريق السياسة المالية التي تساهم في هذا الاستقرار، فسياسة سعر الصرف وحدها لا تضمن استقرار مؤشرات للأسواق على الصورة المعيارية التي تضمن معدلات الطبيعية للأسواق كمعدل منخفض للبطاقة، معدل منخفض للتضخم، تحسن مستوى الرفاهية في المجمع إلى غير ذلك، كما تساعد هذه المؤشرات

- ✓ **مؤشر FEER**: *يعود الفضل إلى ويليام سون ما بين سنة(1985 و1994)*، حيث يفترض التوازن الداخلي مع اختلاف في سعر الصرف الحقيقي، و يأخذ بعين الاعتبار حركة سوق العمل، إذن تعتبر أساس نظرية سعر الصرف الحقيقي، و تعتمد في تركيبته الرياضية على بعدين متناقضين، البعد الأول الأسعار الثابتة أم الثاني متغيرة[90]. و يستند إلى:
  - التوازن المخرجات (الداخلية و الخارجية)على حد سواء، و الأخذ بعين الاعتبار توازنات بعض الدول الداخلية و الخارجية أيضا.
  - يتميز التوازن الداخلي بعمالة شبه الكاملة، مستوى منخفض للتضخم (بيئة منخفضة للتضخم)
  - يتميز التوازن الخارجي على: قدرة تحمل الديون الخارجية، القدرة السداد على المدى القريب و المتوسط، الأخذ بعين الاعتبار استقرار التوازن الخارجي.
  - القدرة على مواجهة الصدمات، و كذلك محاربة المضاربة الداخلية و الخارجية.
  - النموذج يعتمد على سعر الصرف المدار[91]

  نقدم معادلة feer على الشكل التالي:

[90] Antoine Bouveret et Henri Sterdyniak ; www.ofce.sciences-po.fr; LES MODÈLES DE TAUX DE CHANGE Équilibre de long terme, dynamique et hystérèse

[91] The Concepts of Equilibrium Exchange Rate ; www.seacen.org ; 2011

$$q^{\text{FEER}} = \text{f}\left(\overline{\text{kA}} \quad \text{Y}_\text{d} \quad \text{Y}_\text{f}\right) \qquad \cdots$$

$\overline{\text{kA}}$: مؤشر الأصول المالية المتوسطة

Y_d : الرصيد الجاري للنشاط المحلي(الداخلي)

Y_f : مخرجات الأرصدة للأجانب (ليس كل دول لكن بعض فقط)

- ✓ **مؤشر BEER**

هذا المؤشر اقترحه (Clark et MacDonald (1997 برمز BEER، عبارة عن معدل سلوكي لتوازن سعر الصرف ، كعنصر تقييمي و نظري ، يأخذ بعين الاعتبار تطور معدل الصرف الفعلي للحساب الجاري (مؤشر الأوراق المالية المتوسطة، إنتاجية العمل، سعر البترول، الأوراق المالية لصافي الأصول الأجنبية، معدل البطالة.....)، حيث يبحث عن التكامل بين سعر الصرف و المتغيرات الاقتصادية، على المدى العاجل و المتوسط و الطويل.

يتغير سعر الصرف على حسب المتغيرات الاقتصادية الأساسية التي تؤثر فيه، لكن في المدى القصير يلعب سعر الفائدة دور مهم،فاختلاف سعر الفائدة ما بين عملتين يساهم في تغيير معدل الصرف، كما يهتم مؤشر BEER بالعوامل الدورية التي تساهم بتفعيل سعر الصرف على المدى المتوسط و الطويل.و هذا هو نقطة الاختلاف ما بين BEER وFEER .

$$BEER = f\left((r$$

$\left(\frac{\text{gdedt}}{\text{gdedt}^*}\right)$: *النسبة بين ديون الحكومة الداخلية والخارجية*

$(r - r^*)$: *(سعر الفائدة الحقيقي المحلي- سعر الفائدة الأجنبي الحقيقي)*

tot : *معدل التبادل التجاري*

tnt : *السعر النسبي للسلع الغير المتداولة على السلع المتداولة*

nfa : *صافي الأصول الارصدة الأجنبية*[92]

مثالية أرصدة الاقتصاد الكلي الداخلية و الخارجية على حد سواء

✓ مؤشر NATREX

كغيره من نماذج الذي يدرس توازن سعر الصرف الحقيقي، لكن يهتم كثيرا بادخار و الاستثمار و دورهم في ديناميكية سعر الصرف الحقيقي، كما يأخذ سعر الصرف الحقيقي لـ NATREX بعين الاعتبار شرط التوازن ما بين سوق السلع و الخدمات و توازن ميزان المدفوعات، فالمتغيرات الأخرى من المضاربة و الدورية يمكن إزالتها والبطالة بالمحافظة على معدلها الطبيعي، باستعمال الأدوات الاقتصادية اللازمة، ومنه المعادلة التالية توضح: $J-S+ca=0$

حيث j : تمثل معدل الاستثمار (العام و الخاص) على PIB.

S : معدل الادخار الاجتماعي (العام و الخاص) على PIB.

Ca : معدل رصيد الحساب الجاري على PIB .

مؤشر NATREX يدرس ثلاث أبعاد لسعر الصرف، القريب، المتوسط، الطويل

(المدى القصير : متعلق بحركة رؤوس الأموال المتوسطة.

[92] The Concepts of Equilibrium Exchange Rate ; www.seacen.org ; 2011

المدى المتوسط: متعلق بحركة رؤوس الأموال المتوسطة و الطويلة.

المدى الطويل: متعلق بالعوامل الداخلية قيمة الإنتاج الكلي المحلي و الأجنبي و كذلك التفضيلات المستقبلية. العوامل الخارجية(الاحتياطي من رأس المال، الديون الخارجية)[93]

3 -العوامل المؤثرة على تخفيض قيمة العملة

تخفيض قيمة العملة هو نتيجة عدم مرونة سعر الصرف حسب مبدا السوق الطلب و العرض على العملة، و في بعض الاحيان تتجه العملة الى الارتفاع الناتج عن العرض و الطلب فيتدخل البنك المركزي بخفض قيمة العملة بسبب الحفاض على الميزة التنافسية للتصدير، اذن مبدا تخفيض قيمة العملة له وجهين مختلفين، يعد سعر الصرف من بين الأدوات السياسة النقدية، المتمثلة في دور البنك المركزي على اتخاذ قرار إعادة تقييم العملة المحلية مقابل سلة العملات الأخرى التي يعتمد عليها، بالنسبة للدول النامية فان قرار إعادة التقويم ينهي دائما بتخفيض قيمة العملة بسبب دور حماية البنك المركزي للعملة الوطنية بعيد عن مبدا السوق، انخفاض سعر الصرف يؤدي دائما إلى رفع الأسعار نتيجة ارتفاع السلع المستوردة بالعملة المحلية و لا يقف عند هذا الحد بل يتعداه التأثير إلى الأجور و التي تؤثر على فاعلية سياسة سعر الصرف من خلال جمودها، " إن أثار تخفيض قيمة العملة (رفع سعر الصرف) على المتغيرات الاقتصادية الكلية تتوقف بشكل كبير على كيفية استجابة الأجور الاسمية و الأسعار لذلك التخفيض، فكلما ارتفعت الزيادة في الأجور الاسمية كنتيجة لتخفيض قيمة العملة كلما قل التغير في الأجور الحقيقية، و هذا نتيجة ربط درجة التأثير بالمستوى العام للأسعار و في ظل اقتصاد يميل إلى الانفتاح سيكون اثر تغير سعر الصرف الاسمي على الأجور الحقيقية و

[93] Serge rey ; www.erudit.org/apropos/utilisation.htm; L'apport du NATREX à la modélisation des taux de change d'équilibre : theorie et application au dollar canadien, 2009, page 135-139

بالتالي على مستوى الناتج قليلا، و عليه ربط *الأجور بمؤشر* السعر العام يتطلب مرونة في سعر الصرف "[94] هناك عددت أسباب يلجأ من ورائها البنك المركزي إلى إجراء تخفيض العملة.

1-3مبدأ تعادل القوة الشرائية

القناة التي تؤكد سريان مفعول نظرية تعادل القوة الشرائية نرمز لها بـ *PPP* ،" وضع أسسها العالم الاقتصادي السويدي كوستاف كاسل ، حيث توصل إلى أن سعر الصرف للعملة المحلية مقابل العملات الأخرى يميل إلى الهبوط بنفس النسبة التي يرتفع بها مستوى الأسعار، فإذا تضاعفت الأسعار في الدولة A بينما لم تتغير الأوضاع السعرية في غيرها من البلدان، فان قيمة التعادل لعملتها سوف تصبح نصف ما كانت عليه من قبل"[95] لكن تعتمد هذه النظرية على عدة مميزات منها:

- الحرية التجارية ما بين الدول و كذلك حرية انتقال الأفراد خصوصا بالنسبة للدول المجاورة.

- تكاليف النقل لم تندرج في هذه النظرية بحث تؤول إلى الصفر و هذا غير ممكن.

- اعتماد كلا الدولتين على سعر الصرف المرن.

- تجانس السلع و البضائع فيما بينها مثلا الحذاء أو ملابس تؤثر على الحاسوب أو على السيارات.

- إهمال دور الذي تلعبه الأسواق المالية في حركة رؤوس الأموال، و التركيز فقط على دور السلع و البضائع.

أما العنصر المهم الذي لم تتطرق إليه نظرية القوة الشرائية هو الميزة النسبية للسلع و البضائع، فإذا أخذنا مبدأ الميزة النسبية للتبادل التجاري ما بين الدول وخصوصا الدول المجاورة فان الميزة النسبية للسلع تلعب دور مهم

[94] عبد الحسين جليل الحسن الغالبي، سعر الصرف و ادارته، ذدار الصفاء للنشر و التوزيع 2011– عمان- ص 69
[95] عبد الحسين جليل الحسن الغالبي، سعر الصرف و ادارته، ذدار الصفاء للنشر و التوزيع 2011– عمان- ص 68

في المبادلات التجارية، فاذا كانت الدولة A تعتمد على سلع ذات التكنولوجية العالية و البلد الأخرى يعتمد على سلع ذات كثافة اليد العاملة فرغم انخفاض مستوى الأسعار في البلد الأخر B، لا يؤثر على مستوى سعر الصرف و لا يتعادل سعر الصرف على حسب درجة الاختلاف في القوة الشرائية. أما إذا كان الوضعية الاقتصادية للبلدين متساوية فهنا مبدأ الاختلاف في القوة الشرائية يؤثر على سعر الصرف في حالة سعر الصرف المرنة فقط لأنهما يعتمدان على نفس طريقة الإنتاج و التخصص، في حين نستطيع القول أن الميزة النسبية تستفيد منها *الدولة إذا تخصصت في إنتاج و تصدير السلع التي يمكنها إنتاجها بتكلفة منخفضة نسبيا و التي هي أكثر كفاءة نسبيا من الدول الأخرى في إنتاجها، و بعكس ذلك تستفيد كل دولة إذا ما استوردت السلع التي تنتجها بتكلفة أعلى نسبيا و التي هي اقل كفاءة نسبيا في إنتاجها من الدول الأخرى* [96].

في هذه الحالة نقول اختلاف في الأسعار لا يؤثر على سعر الصرف و إنما يرفع من مستوى التبادل ما بين الدول و تعود الفائدة على جميع الدول التي تنشط حركة التبادل الدولي. لكن هذه الحالات نادرا ما تحدث، فهنا نحاول أن نطرح تأثير تعادل القوة الشرائية على سعر الصرف في المدى (القصير و المتوسط و الطويل)، فإذا افترضنا مبدأ

التعادل القوة الشرائية لا تؤثر على سعر الصفر على المدى القصير فان يحدث

2-3 اختلال ميزان التجاري

يعتبر سعر الصرف من اهم الادوات التي يسعملها الحكومة عن طريق البنك المركزي من اجل المحافظة على الاقتصاد الداخلي، اما السعر الصرف الذي يحقق التوازن الاقتصادي مع النمو الاقتصادي نسميه بسعر الصرف الفعال.

[96] بول ساموبلسون، الاقتصاد ،ترجمة هشام عبد الله، دار الاهلية ص707

يتكون ميزان المدفوعات من الميزان التجاري و كذلك التحويلات، لكن الميزان التجاري هو المكون الأساسي لميزان المدفوعات،و عليه يلعب سعر الصرف دورا مهما في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ففي حالة "العجز يندفع البلد في اتجاه زيادة الطلب على العملات الأجنبية مقابل انخفاض طلب الأجانب على عملته و هذا يعني انخفاض قيمة عملة هذا البلد و بالتالي زيادة سعر الصرف الأجنبي الذي يجعل السلع المحلية رخيصة للأجانب مقارنة بالسلع في الخارج مما يشجع على زيادة التصدير و في الوقت نفسه تصبح السلع الأجنبية أكثر غلاء من السلع المحلية من وجهة نظر المقيمين مما يؤدي إلى تخفيض الاستيراد و عليه فان زيادة الصادرات و تخفيض الاستيراد تؤدي إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ، ولكي يتمكن سعر الصرف من إعادة توازن لميزان المدفوعات يجب أن لا تتغير الأسعار الداخلية بنفس نسبة تغير أسعار الصرف أي عدم تغيير أسعار الصادرات بالعملة المحلية لان تغير سعرها لا يشجع الأجانب على زيادة استيرادها "[97] و يتحقق من وراء هذه العملية معالجة عجز في الميزان التجاري فيتحول من حالة العجز إلى حالة فائض. و إذا قمنا بمعالجة خلل الميزان التجاري فبالطبع نعالج ميزان المدفوعات، تطرقنا هنا إلى دور التبادل التجاري ما بين الدول و كيفية معالجة الخلل، لكن إذا نظرنا إلى الدول النامية فهي تعتمد على صادرات من المواد الأولية في حين احتياجاتها تكون من الدول المتقدمة على شكل مواد نصف مصنعة أو نهائية، مما نستطيع القول انه لا توجد قاعدة للمنافسة ما بين السلع المحلية و السلع الأجنبية، فحسب ما توصل إليه ادم سميت فان المواد الأولية تعتبر من مكونات الأسعار فقط وليس لها قيمة بذاتها، فقيمتها في الطبيعة معدومة، فتحقق القيمة حين يحولها الإنسان إلى مختلف السلع، و عليه فان اغلب السلع المستوردة عبارة عن احتياجات السوق المحلية، فإذا قام البنك المركزي بتخفيض قيمة العملة فهو يستهدف بالدرجة الأولى إضعاف مستوى الطلب الداخلي على السلع

[97] عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، مرجع سابق، ص 71

الأجنبية بالتأثير على سعرها، فالمستهلك كما معروف في الأدبيات الاقتصادية يفاضل ما بين السعر و منعة السلعة، أما عنصر إحلال السلع المحلية أمام السلع الأجنبية.

تخفيض قيمة العملة الناتجة عن اختلال في ميزان المدفوعات هو حالة عامة تقوم بها السلطة النقدية، أو تكون بأمر من المنظمات الدولية مثل بنك الدولي. و هذا في حالة اللجوء إلى المديونية من اجل تصحيح الخلل، و كما قلنا سابقا فان هذا الإجراء يكون فعال و غير فعال في نفس الوقت، بحث تختلف فعالية هذا التخفيض على حسب الوضعية الاقتصادية للبلد، و نحصرها في حالة السوق فقط.

اختلال في ميزان التجاري في حالة وجود المنافسة

هذه الحالة تتصف بوجود العديد من المؤسسات و تتنافس فيما بينها، و الأهم هو المنافسة للسلع المنتجة داخليا مع السلع المستوردة، ففي حالة اختلال ميزان المدفوعات يقوم البنك المركزي بتصحيح العجز عن طريق سياسة الصرف و ذلك بخفض العملة الوطنية بالمقارنة مع العملات الأجنبية الأخرى، من اجل تحقيق استقرار سعر الصرف، لكن نادرا ما تقوم الدول المقدمة بهذا الإجراء بسبب عجز في ميزان التجاري لذاته، فالميزان التجاري يدل فقط على حركة السلع و البضائع، فهناك حركة لرؤوس الأموال تسجل في ميزان المدفوعات، فإذا كان هناك عجز في الميزان لا يعطي طبيعة الحركة في الشكل العام، فإذا نظرنا إلى قيمة عملتها دائما في حركة الصعود و النزول على حسب الوضعية الاقتصادية فهناك أهداف أخرى:

- *الصراع الداخلي للوضعية الاقتصادية و حالة الركود الاقتصادي التي تعيشه و ضعف النمو الاقتصادي*
- *خفض سعر الصرف للعملة الوطنية من اجل دفع وتيرة التصدير بدل الاستيراد*

- *خفض الفوائد التسليفات البنكية ، وهذا الإجراء يمكن أن يؤدي إلى هجرة رؤوس الأموال من البلد*[98].

– *إعادة تفعيل توازن ما بين الصادرات و الواردات، يؤثر على مستوى الأسعار بالارتفاع على حسب مرونة الطلب المحلية على السلع و الخدمات المستوردة. حسب شرط مارشال و ليرنر.*

– هناك علاقة ما بين سعر الصرف الاسمي و سعر الصرف الحقيقي وارتباطهم بكتلة النقود، " ففي حالة التأثير على عرض النقود نغير في قيمة سعر الصرف الاسمي، إذا كان العرض مرن فقيمة السندات و الأسهم الاسمية تتغير بنفس درجة ارتفاع الأسعار"[99].

كما قدمنا سابقا فان سعر الصرف له تأثير غير مباشر على الوضعية الاقتصادية، و عبر الزمن كذلك و كأداة و حدها تعتمد عليها الحكومة، فإنها غير فعال خصوصا في المدى القصير و المتوسط. و من اجل توضيح نقدم الشكل التالي، الذي يربط ما بين سبب التغير و مدى استجابة الوضعية الاقتصادية لهذا التغير.

[98] د: حازم البنى ، الاقتصاد الكلي، المؤسسة الحديثة للكتاب 2006، ص 111

[99] Agnes bénassy-quéré ;pierre jacquet ; politique économique ;groupe de boeck2009 page 374

الشكل1: توازن سعر الصرف على حسب زمن التأثير

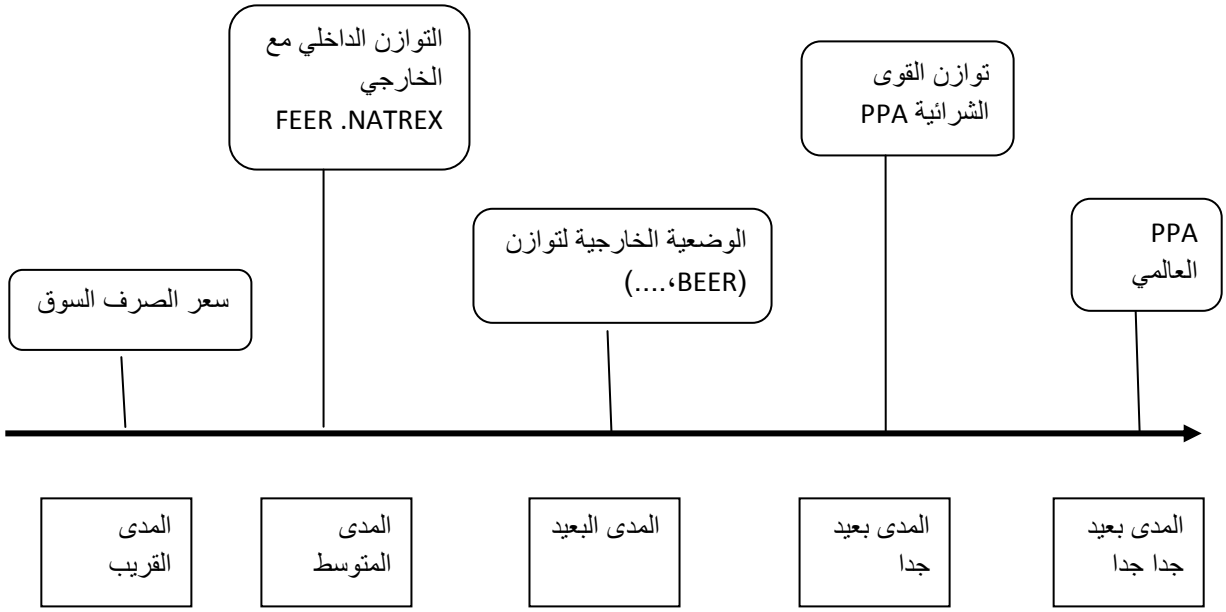

source :Agnes bénassy-quéré ;pierre jacquet ; politique économique ;groupe de boeck2009 pag384

يوضح الشكل البياني اثر طبيعة التغير على الوضعية الاقتصادية، لكن لبد أن نميز هنا ما بين الاستثمارات المالية و الاستثمارات الحقيقية مع طبيعة التكامل بينهما، إذن نتطرق هنا إلى تغير في سعر الصرف الناتج عن حركة الوردات و الصادرات و حركة رؤوس الأموال معا. ومن الملاحظ من الشكل أن استجابة حركة

[100] bulletin de la Banque de France • N° 190 • 4ieme trimestre 2012
BEER BEHAVIORAL EQUILIBRIUM EXCHANGE RATE
BEER : Il cherche à identifier des relations de long terme (cointégration) entre le TCER et des variables fondamentales de l'économie (les actifs extérieurs nets, la productivité relative, les dépenses du gouvernement...) afin de déterminer son niveau d'équilibre.
FEER : fundamental equilibrium exchange rate proposé par john willamson en 1983
FEER : explicitement compatible avec l'équilibre interne et externe de l'économie. À moyen terme, l'économie est supposée être au plein emploi (équilibre interne) et le solde des échanges extérieurs se caractérise par un niveau soutenable de la balance courante
NATREX :défini par jérome stein (1994) ;le concept de taux de change réel naturel ;de même études de feer mais cible compte conrant corresponb exante à un équilibre épargne -investissement

رؤوس الأموال للتغيرات التي تحدث في سعر الصرف سريعة بينما بطيئة لحركة البضائع و الاستثمارات، فمعالجة سوق الاستثمارات الداخلية عن طريق سعر الصرف ضعيفة.

اختلال في الميزان التجاري في حالة غياب المنافسة الداخلية

غياب المنافسة الداخلية داخل إقليم البلد يدل على حالات معينة منها (عدم وجود الشركات التي تنتج هذا المنتج، أو الاحتكار الكامل أو احتكار القلة)، إذن يوجد ثلاث حالات كلها تدل على غياب عنصر المنافسة. في حالة تخفيض قيمة العملة المحلية، ترتفع أسعار السلع المستوردة مما يميل المستهلكين إلى استهلاك المنتجات المحلية و بالتالي يترفع مستوى الطلب عليها. و بما أن مستوى العرض يبقى مستقر للحالات المذكورة سابقا، فانه حتما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، نظرا لوجود حالة الاحتكار أو حالة الغياب. ، وعليه فان السياسة النقدية لا تحقق هدفها في المدى القريب و المتوسط وإنما يكون على المدى البعيد، بحيث ينعكس هذا الإجراء فقط على مستوى الأسعار المستوردة بالارتفاع، و يؤثر على السلع المنتجة محليا و المستوى العام للأسعار بدرجات مختلفة على حسب تبعية البلد للخارج، فعملية التحول من الاستيراد إلى التصدير أو تحفيز الصادرات على الواردات للسلع و البضائع ، هو الهدف النهائي لسياسة سعر الصرف، هذا الهدف لا يتحقق في حالة وجود الاحتكار أو حالة غياب سياسة واضحة للتصنيع، و منه تبقى حالة الارتفاع للأسعار هي السائدة في معظم الحالات، بالنسبة للدول النامية و السائرة في طريق النمو، لان الهدف من تخفيض العملة بالنسبة للدول المصنعة هي تحفيز الصادرات على الوردات، أما الدول التي تعتمد على تلبية معظم حاجاتهما من الأسواق الدولية و تقوم بتخفيض العملة، فإنها تقوم بإضعاف القدرة الشرائية المحلية على السلع المستوردة، فإذا تزامن هذا الارتفاع مع ارتفاع في كتلة الأجور، فحتما يتحقق مستوى التضخم بأكثر من درجة انخفاض قيمة العملة.

. فنستطيع القول هنا أن سياسة سعر الصرف هو السبب وراء التضخم الحاصل، بسبب عدم فعالي تها مع السياسة النقدية مع الوضعية الاقتصادية.

3 3 معيار نموذج مندل و فعالية سعر الصرف

(مندل- فلاميق[101]) يعتمد هدف مندل بالدرجة الأولى على كيفية تأثير السياسة النقدية و السياسة المالية على الاقتصاد الذي يتميز بخصوصية الانفتاح سواء انفتاح كلي أو انفتاح جزئي، ومنه فان مندل يربط ما بين طبيعة تغير سعر الصرف(المرن أو الثابت) و حركة رؤوس الأموال و السياسة الاقتصادية، و عليه تسمى *بالثلاثية المستحلية لمندل*[102]

الانفتاح الاقتصادي في ظل سعر الصرف الثابت

لا تستطيع أي دولة مهما كانت أن تكون منعزلة عن العالم الخارجي، فالدول فيما بينها تكامل بعضها البعض، إذن طبيعة الاقتصاد مهما كان فانه منفتح على التبادل الخارجي و عليه نموذج مندل يعتمد على ربط ما بين المتغير الخارجي المتمثل في معدل الفائدة الدولي و سعر الصرف، أما المتغير الداخلي مشتق من توازن سوق السلع و الخدمات و توازن السوق النقدي.

$Y =$

$NX(e)$ دالة الصادرات الصافية متعلقة بمتغير عكسي مع سعر الصرف.

[101] نموذج مندل فلاميق(mundell-fleming) متحصل على جائزة نوبل سنة 1999 عن عمل قدمه حول (le paradigme dominant pour étudier les politique monétaires et budgétaires en économie ouverte) ، نموذج مندل شبيه لنموذج IS-LM لكن يختلف عنه في دراسة تأثير التوازن الداخلي و الخارجي على الطلب الكلي (يقوم بدراسة الاقتصاد المفتوح)،و الدور الذي يلعبه سعر الصرف(كمتغير خارجي)

[102] لحول موسى بخاري ،سياسة الصرف الأجنبية و علاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة الحسين، 2010 ص120

$I(r)$ دالة الاستثمار متعلقة بسعر الفائدة.

ينص مفهوم مندل على *عدم التوافق بين زيادة التكامل المالي الدولي في حركة رأس المال و أسعار الصرف الثابتة و سياسة نقدية مستقلة إذ يتعين على البلدان الدخول في خيار ثنائي القطب و دون نظام وسيط بما يعني انتهاج أسعار صرف معومة أو الانتقال إلى الربط الجامد، و مع زيادة التكامل المالي الدولي فالخيار هو الحقيقة بين الاستقلال النقدي و استقرار الصرف* [103]، و لتوضيح اثر سعر الصرف الثابت على كل من السياسة النقدية و المالية نقدمها في المنحى الموالي:

المنحى8: اثر تغير سعر الصرف على توازن IS-LM

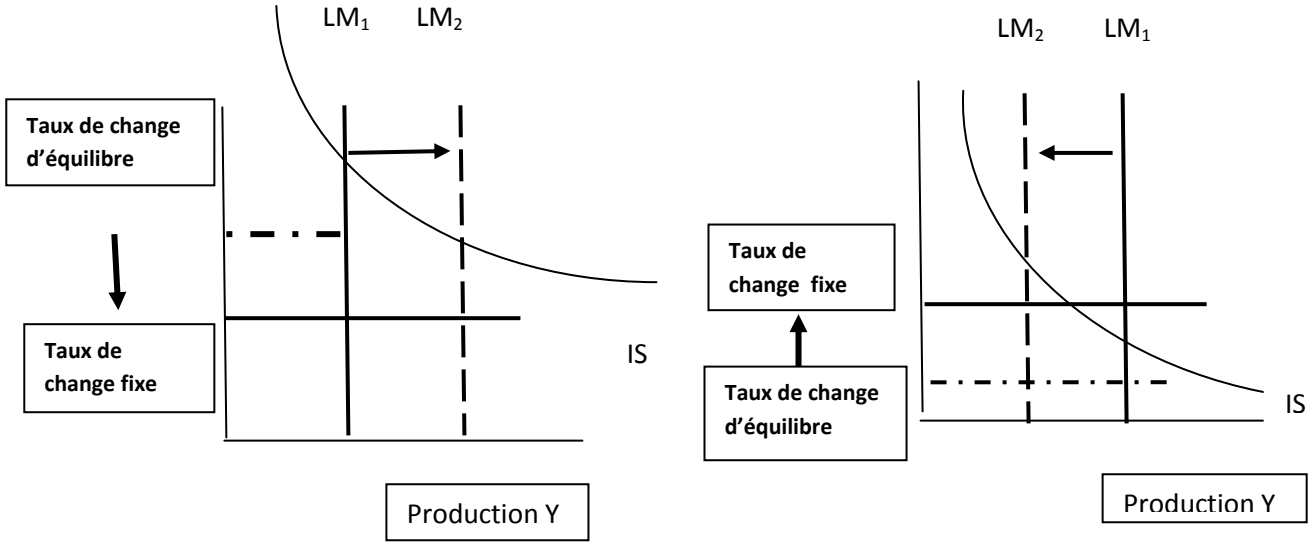

SOURCE :gregory N.mankiw ; trauction de la 7[e]édition américaine ;de doeck ;2011 page 445

(IS-LM)، الذي يمثله المنحنى LM للسياسة النقدية .

[103] لحول موسى بخاري، سياسة الصرف الأجنبية و علاقتها بالسياسة النقدية ، مرجع سابق، ص138

نظام سعر الصرف الثابت يحدد مستوى سعر الصرف الاسمي لكن سعر الصرف التوازني نقول بأنه سعر الصرف الحقيقي أيضا، إما يكون اكبر أو اقل من سعر الصرف الاسمي، لكن مع طبيعة الأسعار المرنة فان منحى (LM) الذي يمثل السياسة النقدية يندفع إلى اليمين أو

اليسار إلى أن يتساوى سعر الصرف الحقيقي مع سعر الصرف الاسمي في المدى الطويل، نقول هنا أن سعر الصرف الاسمي اثر على حجم تغير الكتلة النقدية ومنه السياسة النقدية هي التي لعبت دور الموازن ما بين سعر الصرف الحقيقي مع الاسمي[104].

ثانيـــا: تطور سعر الصرف في ظل تغير السياسة الاقتصادية في الجزائر

شهدت الجزائر العديد من التغيرات في السياسة الاقتصادية فتقسما الى فترتين ما قبل سنة 1990 و ما بعد حسب نمط تغير في السياسة الاقتصادية، فبعد سنة 1990 توجهة الحكومة الى تطبيق اليات اقتصاد السوق مع تغير الهيمنة الاقتصادية للدولة الى المشاركة ما بين القطاع الخاص و العام في النشاط الاقتصادي.

1- سعر الصرف قبل سنة 1990: شهدت هذه المرحلة عدم استقلالية البنك المركزي، كاداة لضبط الاستقرار الاقتصادي، فكان الاتجاه نحو سياسة سعر الصرف الثابت، يتمثل في سياسة البنك المركزي بتثبيت سعر الصرف مقابل سلة من العملات الاجنبية، لكن قبل سنة 1971 كان يحدد سعر الصرف على اساس قاعدة الذهب، ثم جاءت اتفاقية بريتون وودز سنة 1971 لتتخلى أمريكا عن قاعدة الذهب و تعتمد على قاعدة الإنتاج، في هذه المرحلة بدأت تسيطر الدولار على عشر سوق العملات بارتفاع حجم مبادلاتها الخارجية ، كما تم إنشاء الصندوق النقد الدولي و البنك الدولي لضبط التعاملات الدولية، في هذه الفترة تقريبا كان يسيطر على سوق العملات الفرنك الفرنسي "بالاعتماد على 14 عملة أجنبية على أساس توجه

[104] Gregory n mankiw op; page 444-445

الصادرات و الواردات و من ثم يحدد سعر الصرف للدينار الجزائري" [105] ، كانت تهدف الحكومة باعتمادها على آلية سعر الصرف الثابت خلق استقرار اقتصادي و توازن اقتصادي من جهة و من جهة أخرى خلق توازن اجتماعي، فرغم اعتمادها على التثبيت كان الدينار فترة بعد فترة ينخفض حيث كان في فترة يتشكل فيها الخلل، تعتمد على مراجعة قيمة الدينار.

بعد سنة 1986: اثر انهيار أسعار البترول تسبب في انخفاض حجم الصادرات مع ارتفاع لحجم الوردات، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول4:حجم الواردات و الصادرات 1986 حتى 1990

Unité: millions DA

السنوات	1986	1987	1988	1989	1990
الواردات	43394	34153	43427	70072	87018
الصادرات	34935	41736	45421	71937	122279

source : ons , rétrospective statistique 1962-2011 ; page 249

نلاحظ عجز المسجل في الميزان التجاري لسنة 1986، أما بعد ذالك تحسن طفيف لكن لا يساهم في استقرار قيمة العملة الجزائرية، العجز الذي سجل دفع الحكومة الجزائرية إلى الاستدانة الخارجية

لهذا نقول بان بداية الأزمة الاقتصادية نشأة مع سنة 1986، و كانت بسبب عجز في الميزان التجاري، أما إذا أدرجنا حركة ميزان المدفوعات فنلاحظ عجز مستمر خلال أربع سنوات في المبادلات التجارية الدولية و قبل سنة 1986 .

[105] سي محمد كمال، عدم مساعرة الصرف في الجزائر، مجلة روئ اقتصادية الوادي، العدد 10 جوان 2016 صفحة 33

فالبنك المركزي و الحكومة الجزائرية كانت تحدد سعر الصرف الرسمي الذي يكافئ فائض في ميزان المدفوعات للعملة الصعبة، لكن الفائض المسجل لا يساهم البنك المركزي بتسييره، نظرا لعدم الفصل ما بين السياسة المالية و السياسة النقدية و عليه فان البنك المركزي لم يتمتع بكامل استقلاليته من اجل تفعيل أدوات السياسة النقدية ، حيث الحكومة كانت تعتمد على مبدأ اتخاذ القرار في جميع القطاعات الاقتصادية منها القطاع المالي، لهذا البنك المركزي الجزائري لم يجد صعوبة في تثبيت سعر الصرف، لان الحكومة كانت تعتمد على هيمنة القطاع العام على جميع الأنشطة الاقتصادية، لكن بداية الأزمة دفعت إلى الإصلاحات الاقتصادية فكان البداية من القطاع ألفلاحي الذي شهد إعادة تسيره ثم قطاع البناء ثم باقي القطاعات الأخرى تدريجيا، أما على مستوى البنك المركزي بدأت تنخفض قيمة الدينار تدريجا بدايتا من سنة 1987 إلى غاية سنة 1991 حل لازمة عجز العملة الصعبة ، حيث انخفض الدينار أمام الفرنك الفرنسي من 4,95 إلى 17,7 أي بانخفاض قدره 103 بالمائة، و نظرا للعجز المسجل بالنسبة للعملة الصعبة تلجأ الحكومة إلى الاعتماد على الصندوق النقد الدولي و البنك الدولي لتسديد العجز المسجل بالنسبة للعملة الصعبة، فكانت بداية سنة 1990 هي بداية جملة جديدة من الإصلاحات الاقتصادية واسعة النطاق تتميز بإعادة توجيه الاقتصاد باعتماد على آليات تخفيض هيمنة الدولة على قطاع التجارة الخارجية، و جملة من الاصطلاحات الاقتصادية منها البنكية بارتفاع مستوى معدل الفائدة .

2-سعر الصرف بعد سنة 1990: تعتبر هذه السنة بداية الإصلاحات الاقتصادية ، ففي نوفمبر 1990 وصل قيمة الدينار 12,1 = 1 دولار هذا الانخفاض في قيمة الدينار تماشى مع جملة من الإصلاحات الاقتصادية التي حددها الحكومة، أما فيفري 1991 وصل 16,5 دينار = 1 دولار مع تحرير التجارة الخارجية أمام القطاع الخاص، لهذا نقدم الجدول الموالي لفترة التسعينات

الجدول4: حجم الصادرات و الواردات ما بين 1991 حتى 1997

Unité: millions DA

السنوات	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
الواردات	139241	188547	*205035*	340142	*513198*	*498326*	*55365*
الصادرات	*233549*	*249010*	*239552*	*324338*	*498451*	*740811*	*79548*

source : ons , rétrospective statistique 1962-2011 ; page 249-250

بعد سنة 1990 اعتمدت الحكومة على مبدأ تحرير التجارة الخارجية، حيث نلاحظ العجز المسجل لسنة 1993 و 1995، تميزه الفترة ما بين 1990 حتى 1996 الانزلاق الكبير لسعر الصرف، الناتج عن تذبذب الصادرات و نظرا لـلتحولات الإقتصادية والسياسية التي اعتمدها الجزائر في هذه الفترة أجبرت على التوجه نحو الاقتصاد الرأسمالي، وأصبح الحديث صراحة عن خوصصة المؤسسات العمومية والتنافس الاقتصادي ...إلخ ، مع تصحيح بعض آليات للبنك المركزي بحيث يتماشى مع التوجه الذي حددته الحكومة ففي سنة" 1990 تم تأسيس مؤسسة القيم المنقولة و هي شركة مساهمة (*SPA*) رأسمالها مملوك من طرف ثمانية صناديق مساهمة وكان رأسمال هذه المؤسسة في حدود 32000 دج، قبل أن يصل إلى 9,6 مليون دج سنة 1992 ، على غرار هذا الإصدار تم إنشاء بورصة القيم المنقولة لكنه لم يتمكن من النشاط في ظل غياب القوانين الخاصة به"[106] ، و في أكتوبر 1994 أعلنت السلطات الجزائرية تخليها عن نظام الصرف الثابت و التحول نحو النظام المعوم، و أصبح الهدف الرئيسي لسياسة سعر الصرف الجديدة هو الحفاظ على استقرار الميزان التجاري مع التحكم في الواردات عن طريق آليات السياسة الجبائية، و هنا نلاحظ بان السياسة الجبائية هي التي حافظت على تحرر سعر الصرف تحت اطار سعر صرف معوم، اما خلال الفترة ما بين سنة 1994 و 1998 قام البنك المركزي ببرامج التعديل الهيكلي بمجموعة من الاصلاحات من اجل تفعيل أدوات السياسة النقدية ، مع فتح الاستثمارات البنكية للقطاع الخاص حيث تم إنشاء بورصة الجزائر سنة

[106] أ.د الشريف ريحان و د. الطاوس حمداوي، بورصة الجزائر - رهانات و تحديات التنمية االقتصادية، التواصل في العلوم اإلنسانية واالجتماعية، عدد45
-جوان 3104، صفحة 50

1997، ثم تم فتح قطاع البنوك للقطاع الخاص مع بداية سنة 1998، و عليه تم فتح 15 بنكا خاصا ما بين فترة 1998 و 2003 ، لكن لضعف الهيكل القانوني و التنظيمي و الرقابي تم إعادة الأرضية السابقة التي كان يعمل بها البنك المركزي، حيث تشكل ضعف القوانين التنظيمية و غياب الشفافية لدى البنوك الخاصة، و التصريح الخاطئ للمعاملات التجارية، ...الخ، أما بعد سنة 2000 ارتفاع أسعار المحروقات أبقت الحكومة و البنك المركزي على الإصلاحات الاقتصادية السابقة و التوجه نحو برامج الإنعاش الاقتصادي، كما استفادت منه كذلك جميع البنوك الخاصة مع إعادة تفعيل قطاع البنوك التجارية الخاصة من جديد مع بداية سنة 2004، نقول بان اسعار الصرف بعد سنة 2000 مستقر تقريبا و للتوضيح نقدم الجدول الموالي:

الجدول5 : تطور سعر الصرف للدولار و الاورو بالنسبة لبنك الجزائر من سنة 2000-2018

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الدينار مقابل الدولار	75,31	77,26	79,68	77,37	72,06	73,36	72,64	66,82
الدينار مقابل الاورو	69,43	96,2	75,34	87,47	89,64	91,3	91,24	94,99
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الدينار مقابل الدولار	71,18	72,64	74,4	72,85	77,55	79,38	80,56	93,24
الدينار مقابل الاورو	95,86	101,29	99,19	102,61	102,16	105,43	106,3	105
السنوات	2016	2017	2018					
الدينار مقابل الدولار	110,06	113,2	117,45					
الدينار مقابل الاورو	121,17	125,32	138,01					

المصدر: النشرة الاحصائية الثلاثية لنبك المركزي الجزائري، جوان 2019، صفحة 21

تراوحت نسبة تغير في سعر الصرف ما بين – 7% الى 22.33% خلال الفترة ما بين سنة 2000 الى سنة 2018، كما نلاحظ بان فترات بدا انهيار اسعار البترول هي مرحلة ارتفاع في معدلات سعر الصرف، بعدما حافظ على استقراره قبل سنة 2014 لهذا نقول بان سعر الصرف يتماشى اولا مع حركة الميزان التجاري كما توجد اليات تنخفيض من حجم الوردات اما عن طريق منع الاستيراد بعض المنتوجات المصنفة لى اساس سلع كمالية، او رفع من قيمة التعريفة الجمركية من اجل انخفاض القدرة الاستهلاكية للمستهلك، و من جانب اخر التحكم في مستوى الاجور عن طريق تحديد مستوى ادنى للاجر المضمون، فخلال عشر سنوات لم يتحسن مستوى الاجر الادنى المضمون في الجزائررغم ارتفاع مستوى الاسعارمما ادت الى انخفاض القدرة الاستهلاكية للعامل ، اما عن تغير سعر الصرف فسوق الصرف الجزائري يتكون من السوق الرسمي الذي وصل بالنسبة للسوق الرسمي واحد دولار = 117.45 دج اما واحد اورو= 138.01 لكن سعر الصرف غير الرسمي تجاوز 200دج لواحد اورو في الوقت الحالي، فقبل سنوات 2014 تقارب سعر الصرف الرسمي مع

سعر الصرف غير الرسمي ، لكن مع بداية العجز المسجل في الميزان التجاري اخذت البنك المركزي و الحكومة الجزائرية تدابير جديدة حول استراد السلع من الخارج مما ساهم في رفع مستوى السعر غير الرسمي في الجزائر، فحسب تقدير البنك الدولي لتحويلات المهاجرين الجزائريين قدرت 2.1 مليار دولار في القنوات الرسمية لسنة 2014 و هو ما يقابل اكثر من 1% من الناتج الداخلي الخام بدون ذكر تحويلات المهاجريين غير الرسمية، و من جهة اخرى تقدر الحكومة الجزائرية بان تهريب لعملة من اجزائر الى الخارج يتم عن طريق تضخيم الفواتين، فحسب تقدير الوزير الاول السابق عبد المجيد تبون بان حجم تهريب العملة قدر باكثر من 10 مليار دولار بالنسبة لبعض المتعاملين الاقتصاديين الخواص فقط، فاشكالية التحكم في العملة الصعبة مازالت اليات البنك المركزي بعيد عنها رغم ثراء القوانين التنظيمية الا انها اصبحت عائق امام تسيير الكتلة النقدية و التحكم في العملة الصعبة من جهة اخرى،

خاتمة الفصل الأول

جاءت علاقة فليبس كحل استراتيجي للتاثير على التضخم حيث قامت بالربط ما بين معدل البطالة و معدل تغير الاجور و اهتموا بها علماء الاقتصاد و صناع القرار بوجود العلاقة العكسية ما بين التضخم و البطالة و بالتالي فان البطالة تعمل على الاستقرار الاقتصادي و في نفس الوقت تحارب التضخم ، اما الركود التضخمي في السبعينات نفى منطقية هذه العلاقة في ظل الحرية الاقتصادية التي تعتمد عليها الدول الراسمالية ، و لكن مع بداية الفصل قيمة الدولار عن الذهب سنة 1971 من قبل الولايات المتحدة الامريكية و كان الهدف منه محاربة التضخم بالاضافة الى المزايا الاقتصادية الاخرى تشكل بدات تتضح اليات السياسة الاقتصادية منها السياسة النقدية و السيسة المالية حيث يلعبو دور في تحقيق استقرار الاسعار، اما مع بداية التسعينات بدات تتشكل دور السياسة الهكلية في المحافظة على استقرار الاسعار ، اما الجزائر فان الفترة الممتدة ما بين سنة 2000 حتى سنة 2018 نلاحظ تدهور في قيمة العملة الوطنية رغم الوفرة في الاحتياطي الصرف ، اذن عدم استقرار في سعر الصرف ليس هو بالطبع ضعف في السياسة النقدية و لكن يجب ان ننظر الى الالية الاقتصادية في تسيير جميع المؤسسات، فحسب léon waras الذي ربط ما بين التوازن الجزائي و التوازن الكلي و ارجع الخلل الذي يتشكل في التوازن العام مصدره الخلل الموجود في السوق بالطبع يتطابق مع الاقتصاد الجزائري .

فرغم ان السعر يتحدد على حسب الية العرض و الطلب لكن توجد عوامل اقتصادية تتحكم فيه على المدى القصير و الطويل، و من بين هذه العوامل هي بشكل عام تسمى باليات مؤسساتية ، و لها تاثير على طبيعة السياسة الاقتصادية و منه فان البعد المؤسساتي و البعد الاستراتيجية الاقتصادية المعتمدة تؤثر على السعر بشكل مباشر و غير مباشر مما ينعكس على المستوى العام للاسعار، فمستوى الاجور مرتبط بالمستوى العام للاسعار كما انه مترتبط بالامكانيات المادية للمؤسسة و الحكومة و مرتبط كذالك بمستوى التشغيل و البطالة فرسم مستوى الاجور له العديد من الانعكاسات الاقتصادية ذات الطابع السياسي .

الفصل الثاني

ابعاد السياسة الإقتصادية و السياسة النقدية و السياسة المالية

مقدمة الفصل الثاني

النمو الاقتصادي لايحدث صدفة و انما يعتمد على الاليات الاقتصادية التي تعتمد عليها كل دولة ، اما التضخم فهو دائما موجود لانه دائما يعتمد على الية العرض و الطلب و هذه الالية تعتمد بكل بساطة على الفرد و المجتمع، الالية التلقائية للعرض و الطلب لا تستطيع ان تحقق استقرار الاسعار في المدى المتوسط و البعيد و انما هي دائما تحدد المدى القصير جدا، اذن التكامل ما بين التوازن الكلي و التوازن الجزئي مستحيل ان يتحقق فهو دائما في تفاوت بينهما نتيجة الخلل الموجود في الوحدات الاقتصادية التي تؤثر على المخرجات الكلية، فالتضخم اعتبره لينين بانه أفضل "طريقة لتدمير النظام الرأسمالي هي إفساد العملة. وعن طريق تضخم المستمر" [107]، لكن التطور الحاصل في السياسة الاقتصادية منها السياسة الهيكلية و السياسة الظرفية حافظ على الاستقرار الاقتصادي كما ساهم في خلق النمو الاقتصادي بشكل كبير جدا بالنسبة للدول الراسمالية خلال الفترة ما بين السبعينات حتى نهاية التسعينات، و في نفس الوقت قضى على الانحرفات القوية للازمات الاقتصادية و المسبب لجميع حالات التضخم، فاستراتيجة الاقتصادية للدول الراسمالية المتطورة ساهمت في تقوية المفاهيم الراسمالية وفق مبادئ اقتصاد السوق في الوقت الحالي، اما الجزائر شهدت تحول من النظام الاشتراكي الى نظام اقتصاد السوق وفق البعد الاقتصادي الجزائري ذات البعد الاجتماعي المستمد من النظام السابق و لهذا لم تتحرر جميع الاسعار وفق الية العرض و الطلب. و عليه نقسم الفصل الثاني الى ثلاث مباحث المبحث الاول نقدم فيه السياسة الاقتصادية ككل، اما المبحث الثاني فنقدم السياسة المالية و البحث الثالث نتعرض الى السياسة النقدية. و ليس من السهل ان تنتقل اي دول من النظام الاشتراكي الى النظام الراسمالي، فهناك صعوبة اجتماعية، ثقافية، اقتصاديا..، لكن العنصر الذي نريد ان نقدمه كامانة علمية هو تقديم المفاهيم الاقتصادية على حسب الواقع الاقتصادي الجزائري.

[107] بول ساموبلسون و وليام نوردهاوس ترجمة هشام عبد الله .الاقتصاد الاهلية للنشر و التوزيع ، ص 608

المبحث الأول: السياسة الاقتصادية

أولا: عموميات حول السياسة و الاء الاقتصادي

1-مفاهيم حول السياسة الاقتصادية :" السياسة الاقتصادية هي مجموع توجيهات كل التصرفات العمومية و التي لها انعكاسات على الحياة الاقتصادية : نفقات الدولة، النظام النقدي، العلاقات الخارجية، السياسة المالية....الخ"[108]، كما اتعتبرها كينز بان السياسة الاقتصادية هي سياسة معالجة للدورات الاقتصادية من اجل المحافظة على النمو و الاستقرار الاقتصادي، فالدورة الاقتصادية هي "امر لا يمكن تجنبه مثل المد و الجزر" [109]، كذلك (masson,1977) "نستخدم الاقتصاد الكمي عموما لتفسير العلاقة ما بين المتغيرات الاقتصادية من اجل فهم اكثر الواقع و ذلك بتحديد النموذج العام للعلاقات الاقتصادية الهيكلية، و من الناحية التحليلية نقول ان المتغيرات الاقتصادية عشوائية، و يبدا الاقتصاد الكمي بوضع الافترضات و الوصول الى تحليل النتائج، سواء المتغيرات الكلية او الجزئية" [110] ، اما بخصوص السياسة الاقتصادية كبعد نوعي (politique qualitative) فهي قديمة في الادبيات الاقتصادية لكن ظهرت كعلم اقتصادي تحت اطار فلسفي بدات مع كتابات ادم سميت في القرن 17، كما لم يتطرق الادبيات القديمة على الاداء النوعي للمعايير الاقتصادية، الا في الادبيات الحديثة و لا يزال حتى اليوم البعد النوعي للسياسة الاقتصادية يلعب دور مهم في الاداء الاقتصادي ككل تحت اطار فكر مؤسساتي، للتوضيح نقدم الشكل التالي

[108] عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية- دراسة تحليلية تقييمية-، ديوان المطبوعات الجامعية 2006، ص 29
[109] بول ساموبلسون، وبليام نوردهاوس، الاقتصاد، مرجع سابق، صفحة 418
[110] Van Peeterssen, A. (1977). De l'économie qualitative à l'économie quantitative : pour une méthodologie de l'approche formalisée en science économique, par LUIGI SOLARI. — MASSON ÉDITEUR, Paris, 1977, XII + 313 p491

الشكل1: المتغيرات النوعيه للاداء الاقتصادي

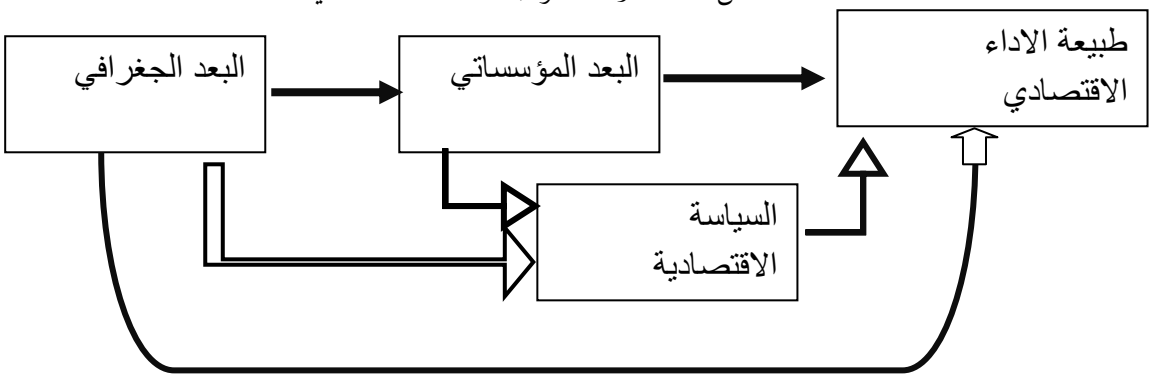

Source : michael goujon[111], séminaires du CERDI ; année 2009

يوضح الشكل اعلاه دور الذي يلعبه كل من البعد الجغرافي و كذلك المؤسساتي في السياسة الاقتصادية، و علاقته بفعالية الاداء الاقتصادي، اليوم لا نستطيع ان نقول السياسة الاقتصادية تعتمد فقط على السياسة المالية و السياسة النقدية و رغم فعاليتهم كقوة اقتصادية لكننا نحتاج الى فعالية الاداء الاقتصادي ذات البعد المؤسساتي على المدى القصير و الطويل كما نستطيع ان نميز ما بين السياسة الاقتصادية و الاداء الاقتصادي.

2-مفاهيم حول الاداء الاقتصادي: الاداء الاقتصادي ليس شعار لأمة بل هو علاقة ما بين اداء المؤسسات و اداء السياسة الاقتصاديةككل بما فيه اداء مؤسسات الحكومة، ليس هناك شك في أن السياسة الاقتصادية تحتاج إلى مؤشرات الأداء الاقتصادي على المدى القصير و المتوسط على حد سواء، حيث حدد معايير الاداء بالنسبة للاتحاد الاوروبي لسنة 2009 على النحو التالي" نمو ذكي (اقتصاد قائم على المعرفة و الابتكار) ، اقتصاد مستدام (اقتصاد أكثر اخضرارًا و أكثر تنافسية باستخدام الموارد بشكل أكثر كفاءة)، الشمولية (الاقتصاد مع معدلات توظيف عالية ، مما يخلق التنسيق الاقتصادي ذات البعد الاجتماعي و الوطني"[112] ، نستطيع القول بان الاداء الاقتصادي هو الحصول على نفس النتائج لكن باقل التكاليف، او هو عبارة عن قوة التصدي للدورات الاقتصادية داخليا و خارجيا، و يتميز بالقدرة التنافسية للمؤسسات داخليا و خارجيا،

[111]Michaël Goujon, Les indicateurs de politique économique révélée : une présentation générale de la méthode, séminaires du CERDI. L'atelier du 29 mai 2009, www.ferdi.fr, page 6

[112] Évaluer la performance économique, le bien-être et la soutenabilité, Paris, 2010 - ISBN : 978-2-11-008437-8, www.cae-eco.fr, page 17-18

كما تدل على كفاءة الاداء المؤسساتي، اذن هناك العديد من الابعاد النوعية التي نستطيع قياس بها الاداء الاقتصادي، فبعد توزيع الرفاهية ما بين افراد المجتمع يعد من بين ادوات قياس الاداء الاقتصادي....الخ.

في الشكل1 سابقا البعد الجغرافي و البعد المؤسساتي يلعب دور مباشر في طبيعة الاداء الاقتصادي اما السياسة الاقتصادية فهي مجرد تنسيق بينهما من اجل رفع مستوى الاداء المؤسساتي حتى نحصل في النهاية على مستوى جيد للاداء الاقتصادي الكلي، اما البعد الجغرافي فهو يلعب دور مهم في الاقتصاد لكنه يحتاج الى استراتيجية سياسية لتفعيل الموقع الجغرافي من اجل رفع مستوى الاداء، اما القدرة التنافسية للمؤسسات تساهم في استقرار السياسة الاقتصادية لان يعبر عن قوة التصدي، حيث استراتنيجية القدرة التنافسية تنقسم الى عنصرين هامين قدرة التحكم في التكاليف سواء تكاليف المواد الاولية او تكاليف اليد العاملة، اما العنصر الثاني فهو قدرة التحكم في التكنولوجيا و يلعب العنصر الثاني دور اكثر منه الاول من حيث قوة التصدي، لانه يعتمد على البعد الثقافي داخل المؤسسة و خارج المؤسسة و البعد التعليمي، التكوين، الابتكار، التحكم...الخ.

3- معايير قياس الاداء الاقتصادي

يعد قياس الاداء الاقتصادي من المواضيع الجديدة و الهامة على مستوى العلمي و العملي فلا يوجد معايير محددة في هذا الموضوع، فحسب الشكل 1 ينقسم الى ثلاث معايير البعد الجغرافي، البعد المؤسساتي، طبيعة السياسة الاقتصادية

1 - **البعد الجغرافي**: هذا البعد ليس حديث و انما قديم حيث كان يتميز على اساس سياسة حماية الحدود و اساس تبادل تجاري ما بين الدول، لكن اليوم هو معيار هيكلي يدخل في قياس الاداء الاقتصادي، لان من "المرجح ان المسافة تؤثر على كفاءة الاعمال التجارية، فترفع من قيمة تكلفة السلع، كما تفعل التعريفة الجمركية نفس الشيء رفع قيمة التكلفة و اضعاف القدرة التنافسية، كما يلعب التوزيع السكاني دور مهم في القدرة التنافسية ما بين الدول، و في تحديد حجم السوق، و العنصر المهم الذي يلعب دور مهم في البعد الجغرافي هو وفرة الموارد الطبيعية، وجود الموارد الطبيعية تؤدي الى نتيجتين اما الى المرض الهولندي او النمو الحقيقي للاقتصاد على

حسب كفية الاستغلال" [113] ، كذلك يندرج ضمن هذا المعيار الاداء الصحي مثل "(ملاريا، الحمى القلاعية، و فياة الاطفال، وفياة النساء الحوامل، ...) تعد من بين معايير البعد الجغرافي للبلد و قدرة التنمية المحققة" [114]، مع بداية الثمانينات بدات تظهر التكتلات الدولية التي تعتمد في ميزاتها البعد الجغرافي من اجل دفع التكامل الاقتصادي، و في طياتها التنافس الاقليمي الدولي، التي تهدف الى " زيادة عدد الدول المنتمية، تقوية و تطوير المؤسسات، خلق الاسواق المشتركة معتمدة ةعلى مجموعة من التسهيلات (تدول : السلع، راس المال، الافراد، المعلومات،..الخ)، وضع التكامل ما بين السياسة الوطنية و السياسة الاقليمية" [115] ، نذكر مثلا اهم القضايا الاقتصادية التي علجت من اجل بناء الاتحاد الاوروبي هي (السياسة الفلاحية، السياسة القطاعية، السياسة الجهاوية، السياسة البنيوية، السياسة البيئية، السياسة النقدية).

2 – **البعد المؤسساتي**: يعتمد البعد المؤسساتي بالنسبة للسياسة الاقتصادية و الاداء الاقتصادي على اهم العناصر متمثلة في اقتصاد المعرفة، الشفافية و الديموقراطية، اصبح اليوم عنصر ضروري تبادل المعلومات و شفافيتها من اجل رفع اداء التنسيق ما بين الاسواق، فقوة السياسة النقدية و المالية مرتبطة بقوة التحكم في البيانات الاسواق (سوق العمل، سوق السلع و الخدمات، سوق راس المال) داخليا و خارجيا، حيث صناعة القرار بالنسبة للاسواق المالية مرتبطة كثيرا بـ "درجة الائتمان و درجة كفاءة الأسواق المالية و مؤسساتية" [116] ، لكن البعد المؤسساتي او ما يعرف في الادبيات الاقتصادية بالبيئة المؤسساتية هو " طريقة تنظيم العلاقات المتاحة ما بين الاجهزة او المؤسسات الدولة و القدرة على كيفية الاستغلال الموارد بالطريقة المثلى، علما محيط المؤسساتي للدولة نقسمه الى خمس مؤسسات (المؤسسات التشريعية و التنفيذية، قدرات المؤسسات الادارية، المؤسسات القضائية، تضارب المصالح و المنافع ما بين اجهزة الدولة، صعوبة تنظيم و تحليل المؤسسات بالطرق التجريبية) هذه العناصر تدل على نوعية المؤسسات و

[113] Économie géographique et PIB par habitant , ISSN 1813-2731, Editions de l'OCDE n04, 2008, page 111

[114] Évaluer la performance économique, le bien-être et la soutenabilité, Paris, 2010 , op , page 7

[115] Catherine Baumont. Economie géographique et intégration régionale (quels enseignements pour les pays d'Europe Centrale et Orientale ?). [Rapport de recherche] Laboratoire d'analyse et de techniques économiques(LATEC), may 2017, page

[116] Jean Pisani-Ferry, « Politique économique : avons-nous appris ? », Revue économique 2008/3 (Vol. 59), p. 387-412, page 391

بصورة عامة تدل على نوعية السياق السياسي لمحيط المؤسسات" [117]، تنظر الادبيات المؤسساتية على ان السياسة الاقتصادية ككل هي عبارة عن مجموعة من اليات المؤسساتية الجزئية التي تتكون بها الدولة و العلاقة التي ترتبط بين هذه المؤسسات، و من اجل الوصول الى الدرجة العالية للكفاءة الاقتصادية نقوم بتحليل البيئة الداخلية و الخارجية للمؤسسات الدولة، لكن هناك علاقة نوع ما مستقلة ما بين الاداء الاقتصادي و طبيعة المؤسسات او مستوى اداء المؤسسات الاقتصادية و الادارية، فرغم ان الاداء الاقتصادي او ما نسميه بضعف السياسة الاقتصادية لكن لما تتميز المؤسسات الاقتصاد بقوة التنظيم و الاداء و تبادل المعلومات تحمي ضعف الاداء الاقتصادي ككل، حيث قدمت دراسة حول فعالية السياسة الاقتصادية بالنسبة للاتحاد الاوروبي لسنة 2007 فكانت "النتيجة ان المؤسسات قوية لكن السياسة الاقتصادية ضعيفة" [118]، هنا نقول ان متانة الاقتصاد الاوروربي مستمد من قوة الاسواق و بالتالي قوة الاسواق مستمد من قوة المؤسسات فهنا يكون واضعي الاستراتيجية السياسية الاقتصادية على المدى القصير و الطويل سهل نوع ما مقارنة بالدول التي تتميز بضعف الاسواق و المؤسسات، اذن في حالة اندماج الضعف ما بين الاداء الاقتصادي و اداء المؤسسات فهنا تكون من الصعب تصحيح المسار الاقتصادي و تصحيح اداء المؤسسات الاقتصادية معا و في أنى واحد، "كذلك هيمنة المصالح السياسية على المصالح الاقتصادية بمعنى السعي الى تحقيق الاستقرار السياسي و الاجتماعي يؤدي الى ضعف الكفاءة و الانتاجية و القدرة التنافسية مما يبطىء النمو بسبب هيمنة مصالح قصيرة الاجل على المصالح طويلة الاجل" [119] ، فالتباطئ النمو ليس فقط انعكاسات الدورة الاقتصادية و انما يمكن ان يكون اسباب اخرى متمثلة في عدم كفاءة الاداء الاقتصادي لدى بعض الدول، لهذا تسعى اليوم الدول المتطور الى تحسين الوضع الاقتصادي بالنسبة للدول الافريقية من اجل تحسين النمو الاقتصادي العالمي كما تتنافس العديد من الدول المتطور بالدخول في الاسواق الافريقية.

[117] Rabah BELAID, Farid GASMI, Laura RECUERO VIRTO, La qualité des institutions influence-t-elle la performance économique ? Le cas des télécommunications dans les pays en voie de développemen,tsewp septemdre 2009, page 5

[118]Jérôme Creel, Éloi Laurent et Jacques Le Cacheux, POLITIQUES ET PERFORMANCES MACROÉCONOMIQUES DE LA ZONE EURO Institutions, incitations, stratégies, Revue de l'OFCE 102,2007 page 252

les institutions sont bonnes, ce sont les politiques qui sont mauvaises

[119] Vladimir Mau, Lessons in stabilization and prospects for growth: Russia's economic policy in 2016, Russian journal of economic 3 année 2017, pp(109-128), page 112-113

ثانيا: اقسام السياسة الاقتصادية

1 – السياسة الاقتصادية وفق المبدا التقليدي.

يمكن التمييز بين الانواع التالية للسياسة الاقتصادية

- ✓ "**سياسة الضبط**: تتعلق سياسة الضبط بالمحافظة على التوازن العام بخفض التضخم، المحافظة على توازن ميزان المدفوعات، استقرار العملة، البحث عن التوظيف الشامل، هذا بالمفهوم الضيق، اما بالمفهوم الواسع فتعني مجموعة التصرفات الهادفة الى المحافظة على النظام الاقتصادي في وضعه(تقليص الضغوط الاجتماعية، السياسات المضادة للازمة).
- ✓ **سياسة الانعاش**: يهدف الانعاش الى اعادة اطلاق الالة الاقتصادية، مستخدما العجز الموازني، حفز الاستثمار، الاجور و الاستهلاك، تسهيلات القرض.....الخ، و هي مستوحات من الفكر الكينزي، و نلجأ في بعض الاحيان الى التمييز بين الانعاش عن طرق الاستهلاك و الانعاش عن طريق الاستثمار.
- ✓ **سياسة اعادة هيكلة الجهاز الصناعي** : و تعبر عن سياسة اقتصادية تهدف الى تكييف الجهاز الصناعي مع تطور الطلبالعالمي، و تتميز باعطاء الاولوية للقطاعات المصدرة، تفضيل التوازن الخارجي كعامل محفز للنشاط الاقتصادي و التشغيل.
- ✓ **سياسة الانكماش**: سياسة تهدف الى ارتفاع الاسعار عن طريق وسائل تقليدية مثل الاقتطاعات الاجبارية على الدخل، تجميد الاجور، مراقبة الكتلة النقدية، و تؤدي هذه السياسة في العادة الى تقليص النشاط الاقتصادي.
- ✓ **سياسة التوقف ثم الذهاب** : هي سياسة تم اعتمادها في بريطانيا و تتميز بالتناوب المتسلسل الانعاش الانكماش حسب الية كلاسيكية تعكس بنية الجهاز الانتاجي"[120].

هذه الانواع من السياسات الاقتصادية لا تميز ما بين المدة الزمنية و ليست لديها القدرة على التقييم و القياس حسب الجدول الزمني و لا تتعتمد عليها معظم دول المتطورة في وضع استراتيجية السياسة الاقتصادية في الوقت الحالي و خصوصا الدول المتطورة، فهناك خلط في استراتيجية السياسة الاقتصادية ككل بالنسبة للسياسة التقليدية فهناك عدم الفصل ما بين السياسة الهيكلية (المدى الطويل) و السياسة

[120] عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، صفحة 32

الظرفية (المدى القصير)، فعدم وظوح الاولويات يؤدي حتما الى فشل اداء السياسة الاقتصادية، فاذا اخذنا ما بين سياسة الانكماش التي تعتمد على تجميد في الاجور المستمدة من علاقة فيليبس التي انتقدها ميلتو فريدمان بشدة موضح في الاصل ان التضخم هو ظاهرة نقدية، فاذا كان استراتيجية تجميد الاجور هي استراتيجية لسياسة الانكماش السؤال الذي نطرحه اي اجور تجمد هل هو اجور القطاع العام ام اجور القطاع الخاص؟، اما اليوم فمحاربة التضخم هي استراتيجة تعتمد عليها السياسة النقدية بدرجة كبيرة و لا تميز ما بين القطاع الخاص و القطاع العام، فكتلة النقدية تعني طريقة تداول راس المال اي طريقة الاستغلال و سرعة دوران فجميع تجارب الدول المتطورة تحكمت في مستويات التضخم عن طريق سياسة نقدية و سياسة اجتماعية.

2 – السياسة الاقتصادية وفق المبدأ **الحديث**.

تعتمد السياسة الاقتصادية الحديثة على مبدا الزمني، حيث نستطيع ان نفرق ما بين السياسات الاقتصادية على حسب البعد الزمني فهناك سياسة اقتصادية ظرفية (politiques économique conjoncturelles) قصيرة الاجل، جميع اجراءاتها ظرفية و تنقسم الى سياسة مالية و سياسة نقدية(نقدمها في المبحث 2 و 3 التالي بالتفصيل)، اما السياسة الاقتصادية الهيكلية (politiques économique strucurelle) طويلة الاجل، رغم تقسيم السياسة الاقتصادية على حسب البعد الزمني الا انه يوجد ارتباط و تكامل بينهما فالسياسة الظرفية هي التي تدعم السياسة الهكلية في المدي الطويل، اما على المستوى البعيد السياسة الهكلية هي التي تدعم السياسة الظرفية، هذا التنسيق هو على مستوى مؤسسات الدولة، و بصورة اقل على مستوى المؤسسات الخدماتية و الانتاجية، فابتكار مثلا هو في الاصل استثمار طويل الاجل، لكنه ينعكس ايجابيا على الحالة الاقتصادية في المستقبل، هذا التنسيق يعتمد على وضع استراتيجية بينهما، لكن التغيرات الاقتصادية تحتاج في الاصل سياسة سريعة تتلائم مع طبيعة التغيرات التي تحدث على مستوى المحلي و الاقليمي و الدولي، و تتمثل هذه بقدرة السياسة الظرفية التي تهتم بالاصل بالمدى القصير و تنقسم الى سياستين 1: السياسة مالية، 2 : السياسة نقدية، هذهين الادتين هما في الاصل ادوات قصيرة الاجل.لا تتعدى سنة واحدة او على اكثر تقدير ثلاث سنوات.

اما السياسة طويلة الاجل تتعدى ثلاث سنوات الى خمس او عشر سنوات معتمد في ذلك الوضعية الاقتصادية الحالية مع الامكانيات المتوفرة و تتمثل في السياسة الاقتصادية الهيكلية تنقسم هي كذالك

الى العديد من الفروع لها، 1- سياسة بيئية، 2- سياسة اجتماعية، 3- سياسة صناعية، 4- سياسة طاقوية، 5- سياسة البحث و التكوين، 6- تهيئة المنافع العامة، ...الخ.

2-1 السياسة الاقتصادية الظرفية : هي "مجموعة الإجراءات و التدخلات السلطات العمومية على المدى القصير من اجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي و تجنب التقلبات الظرفية" [121]، كذلك السياسة الظرفية هي" خليط ما بين السياسة النقدية و السياسة المالية للتأثير على مختلف المخرجات الاقتصادية من اجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي"[122]، حيث الاستقرار الاقتصادي "هو عبارة عن التنسيق ما بين السياسات المعتمدة من قبل السلطات الحكومية المتمثلة في (السياسة المالية، السياسة النقدية، سعر الصرف، التجارة الخارجية...) من اجل خلق ديناميكية اقتصادية متوازنة تهدف إلى نمو اقتصادي" [123]، أما الخبير الاقتصادي نيكولاس كالدور (Nicholas Kaldor 1908-1988) المعتمد على الفكر الكينزي يحدد الاستقرار الاقتصادي على أربع مؤشرات (النمو الاقتصادي، مؤشر البطالة، مؤشر الميزان التجاري، مؤشر التضخم) هذه المؤشرات تعتمد على مخرجات السياسة الظرفية اهدافها قصيرة المدى و لها تأثير على التوازن الاقتصادي في المدى الطويل.

[121] Joseph deiss, philippe gugler, politique économique et social, groupe de boeck 2012, bruxelles, page 17

[122] بول ساموبلسون، وبليام نوردهاوس، الاقتصاد، ص 675

[123] Hamid a temmar, la transition de l'économie émergente, opu-2011- page 550

الشكل2 : المربع السحري لكالدور

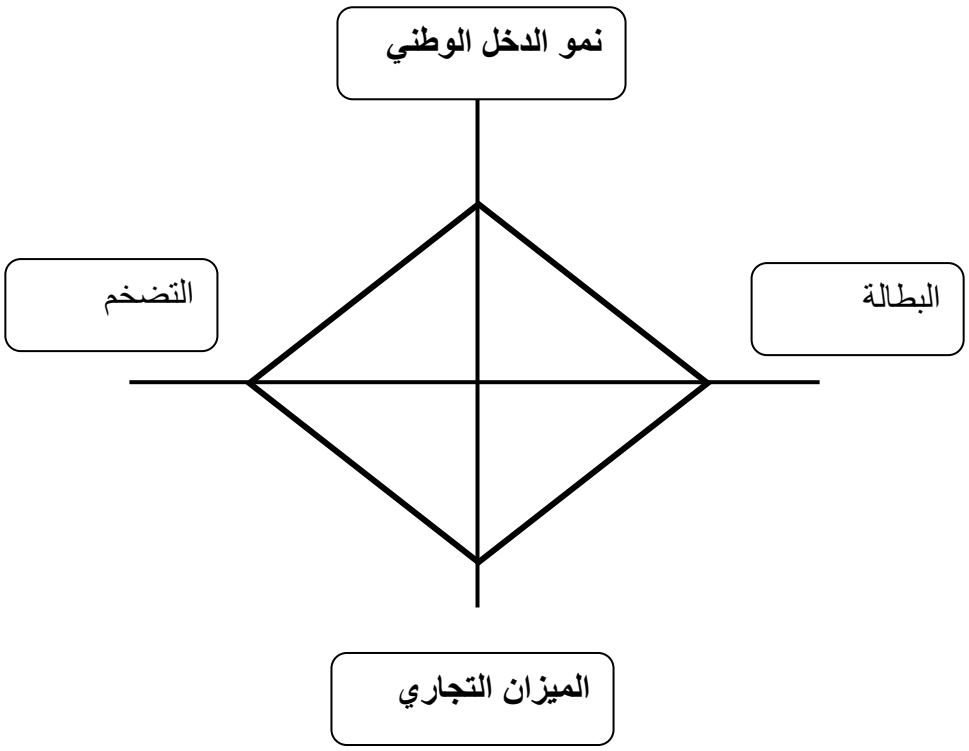

المصدر: عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية- دراسة تحليلية تقييمية- ديوان المطوعات الجامعية بن عكنون 2006، صفحة 34

لما نتكلم عن أهداف السياسة الاقتصادية ، غالباً ما يتم الإشارة إلى المربع السحري المعتمد على الافكار المدرسة الكينزية، و المطور من قبل نيكولاس كالدور (1908-1988)، فالمربع السحري هو نتيجة عمل نيكولاس كالدور من اجل تحديد ابعاد السياسة الاقتصادية و تعزيز النظام الراسمالي حيث قال أن

" الرأسمالية كنظام كان غير مستقر للغاية ، لكنه قابل للسيطرة والتنظيم في صالح تعزيز رفاه الإنسان. و اعتمد في طرح فكرته على اساس السعر الحالي CP و السعر المتوقع EP في المستقبل وفق المعادلة التالية EP- $CP = i + c - q + r$"[124]،

i : معدل الفائدة ، c: التكلفة الحدية q: العائد المتوقع r: المخاطرة

[124] Amiya Kumar Bagchi, KEYNES, KALDOR AND DEVELOPMENT ECONOMICS, OCCASIONAL PAPER July 2004, idsk.edu.in, pp19, page 7 et 8

تقوم فكرته بربط اربع عناصر التي تستند اليها السياسة الاقتصادية الظرفية التي تهدف في النهاية تحقيق الرفاهية العامة من خلال الاسواق الثلاثة (سوق راس المال، سوق السلع و الخدمات، سوق العمل) ، تفاعل هذه الاسواق يؤثر على مخرجات الاقتصاد الكلي كما يوضحه التمثيل البياني اعلاه الذي يدل على توازن المؤشرات الاربعة، اما اذا كان انحراف مؤشر او اكثر عن الوضع التوازني تدل على اخلال السياسة الاقتصادية ككل، كما يمثل الشكل اعلاه بالمربع السحري لكالدور و يقوم بقياس مخرجات الاربعة من اجل الحصول على توازن المضلع اما الاشكال الاخرى كلها تدل على اختلال التوازن لهذا هناك صعوبة تحقيق المخرجات الأربعة في أني واحد ، و نظرا لاهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في تصحيح اخفاقات السوق مع تدعيمه في الاوقات الصعبة و المحافظة على عدالة التوزيع و تعزيز القدرة التنافسية للشركات من اجل تحقيق النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة، فعدلت علاقة نيكولاس كالدور بالأهداف الخمسة من اجل الحصول على الاستقرار الاقتصادي.

الشكل 3: أهداف السياسة الاقتصادية المعدلة

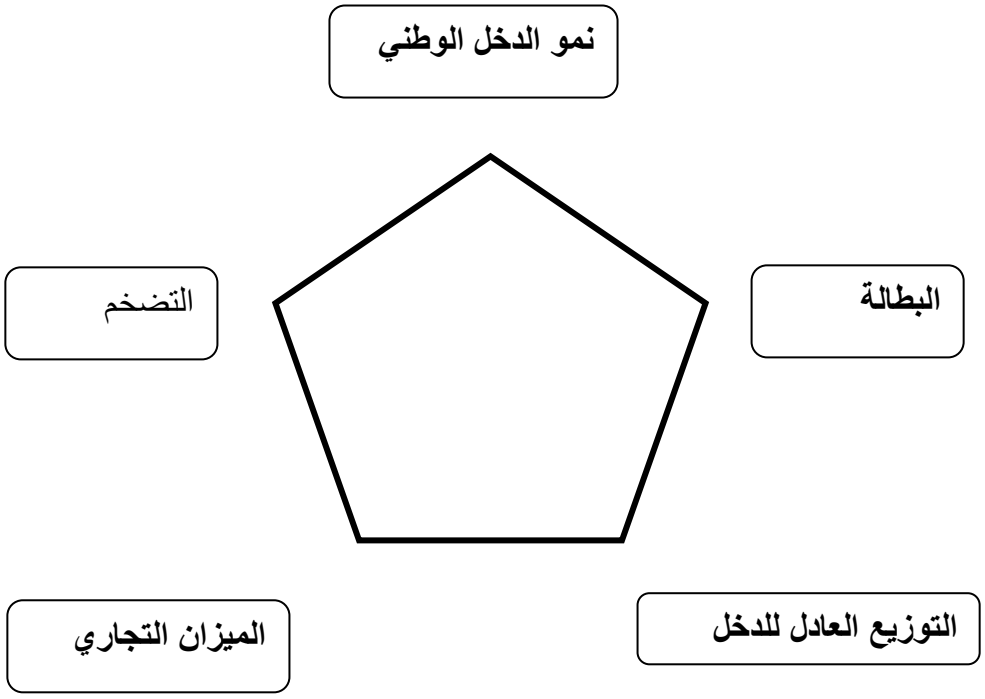

Source :Joseph deiss, philippe gugler, politique économique et social, groupe de boeck 2012, bruxelles, page 16

لصعوبة تحقيق المربع السحري من قبل صانعي القرار الاقتصادي أضيف مؤشر أخر للسياسة الاقتصادية الظرفية يتمثل في عدالة توزيع الثروة في المجتمع حتى يتحقق التوازن داخل المجتمع و كذلك من اجل ضمان نمو الاقتصادي قوي بدون اختلال يعيقه و القدرة على مواجهة الصدمات الاقتصادية الداخلية و الخارجية، طبقا للنموذج الاقتصادي لكالدور و المعدل دائما النمو الاقتصادي يعتمد على القوة السياسة الاقتصادية الظرفية، حتى يضمن نمو اقتصادي قوي مستقبلا، يجب أن تكون جميع الإجراءات المتخذة من قبل السلطات لديها بعد النظر أنيا و مستقبلا، اما التوزيع العادل للدخل يخلق التنسيق و يصحح الانحرافات و النتائج الناجمة عن طريق ادوات السياسة المالية و ادوات السياسة النقدية، فالاساس هو استجابة الاسواق لتنظيمات النشاط الاقتصادي، غالبا لما كنا نتكلم في السنوات الماضية عن السياسة الظرفية نتكلم بشكل خاص عن اهمية السياسة المالية المستندة الى الفكر الكينزي التي تتعلق باستخدام النفقات الحكومية و الايرادات لتفعيل النشاط الاقتصادي و بشكل خاص نتكلم عن سياسة الايرادات، اما السياسة النقدية فقد تطرقة اليها ميلتون فريدمان و اعطى اهميتها بسبب تكرار ظهور حالة التضخم الركودي، و خلاصته في ذلك ان النقود في حد ذاتها تحمل قيمة و بالتالي الرجوع بالفكر الكلاسيكي لادم سميت بشكل جديد معتمد على مراقبة النقود من طرف البنك المركزي و بالتالي تطورت مفاهيم السياسة النقدية بفعل مفكري مدرسة شيكاكو و اذا ما قرنا بين السياسة المالية و النقدية في المدى القصير فان بول ساموليسون يضيف هنا بالان السياسة الظرفية " لم تعد السياسة المالية اداة رئيسية لسياسة تحقيق الاستقرار في الولايات المتحدة الامريكية، فالسياسة النقدية هي اكثر فعالية في المدى القصير"[125]، فالنسبة للمدى القصير تلعب السياسة النقدية اهمية اكبر من السياسة النقدية من اجل تحقيق استقرار الاسعار و الاستقرار الاقتصادي، لكن في المدى الطويل فهنا تلعب السياسة المالية دور مهم، فرغم الفصل بين السياسة النقدية و السياسة المالية بالنسبة للدول المتطور الا انه دائما كان يحدث اختلال يظهر على شكل ازمات اقتصادية منها ازمات السبعينات و الثمانينات، و النتيجة دائما كان المطالبة برفع الاجور نتيجة اتفاع الاسعار،حيث"نادرا ما تكون السياسة الاقتصادية قائمة على اعادة توزيع التي تشمل تدابير توزيع الثروات فهناك اشكال بتعزيز الضرائب و التحويلات المباشرة من اجل الحد من عدم المساوات في الدخل في السوق من اجل استقرار الدخل المتاح فمنذ مطلع الالفية تؤكد الحاجة الى زيادة الانفاق الاجتماعي خصوصا على التعليم و الصحة" [126]، فقد اصحبت السياسة الاجتماعية صمام امان امام الصدمات

[125] بول ساموليسون، ويليام نوردهاوس، الاقتصاد، مرجع سابق، ص 674

[126] Pierre Kohler, DESA Working Paper No. 139 ST/ESA/2015/DWP/139, www.un.org/en/development, page 4-5

الاقتصادية بالنسبة للاتحاد الاوروبي و تعزز الاستقرار الاقتصادي بها و ادرجت كسياسة ظرفية تتغير مع الظروف الاقتصادية و يستجيب لها السوق الاقتصادي و خصوصا سياسة التوزيع و اعادة التوزيع، مثلا الولايات المتحدة الامريكية قامت باصلاحات ضريبة لكنها اثر على النمو الاقتصادي فكانت النتائج" ازدياد دخل الاسر ذات الدخل المرتفع على حساب الاسر من الطبقة العاملة و الطبقة المتوسطة، اذن كان هناك تركيز على الانتاج بدل التركيز على التوزيع الاقتصادي لكن الاقتصاد الرفاهي يدفع السياسيين على التركيز الى كيفية توزيع الثروة بين الطبقات الاجتماعية برفع مستوى الطبقات المتوسطة و العاملة عن طريق اعادة النظر في السياسة الضريبة " [127] ، فاهداف السياسة الاقتصادية تركز بشكل خاص على طبيعة الاقتصاد الرفاهي، اذن لا نستطيع تحقيق اقتصادي مستقر الا في حالة وضوح السياسة الاجتماعية و عدالة توزيع الثروة في المجتمع، فعدالة توزيع الثورة في المجتمع تدفع المجتمع الى زيادة الاستهلاك مما ينعكس ايجابيا على النمو الاقتصادي.

2-2 السياسة الهيكلية:

تعد السياسة الهكلية الرئى التي تتنفس بها السياسة الظرفية فالوضوح السياسة الهكلية يساعد على تحسين اداء السياسة الظرفية لانها تهتم باستراتيجية المدى الطويل، في حين السياسة الظرفية تهتم باستراتيجية المدى القصير، فالسياسة الهكلية لديها العديد من الاهداف لبد ان تكون واضحة، و تنقسم الى العديد من الفرع لسياساتها العامة. او ما تسمى بالسياسات الفرعية.

1 - **سياسة مراقبة الاسعار**: رغم ان الاسعار تتحدد وفق حرية الاسواق، الا ان سعر السوق يتكون اساس من تكاليف و كذلك هامش ربح، و تعد التكلفة عنصر اساسي و من اهم العناصر التي تتشارك جميع المؤسسات، لكن يوجد هناك سلع هي العنصر المشترك لجميع السلع و الخدمات و تعتبر من اهم تكاليف المؤسسات منها " الكهرباء، الغاز، الاتصالات، تحدد السلطات تكاليف الانتاج السلع الطاقوية" [128] من اجل ضمان الحركة الاقتصادية و النمو الاقتصادية، فتستطيع الدولة ان تتحمل الخسائر في هذه السلع الاساسية اذا استطاعت ان توعوضها من المداخيل

[127] Greg Leiserson, If U.S. tax reform delivers equitable growth, a distribution table will show it, September 2017, The Washington Center for Equitable Growth, cdn.equitablegrowth.org, page 4-5
[128] Khaled Abdel-Kader, Qu'entend-on par politiques structurelles?, L'ABC de l'économie, www.brainternet.net, mars 2013, page 46

الاخرى(السياسة الضريبية؟ مثلا)، فاذا لم تستطيع تعويضها فانها تؤدي الى مشاكل في الاستقرار الاقتصادي.(تسبب في تفاقم عجز الميزانية)، فاذا كانت المؤسسات ضعيفة و غير قادرة على المنافسة هي بالطبع تشكل عائق مستقبلا بالنسبة للاقتصاد.

2 – **السياسة الطاقوية:** تعد السياسة الطاقوية محور اهتمام جميع الدول، و خصوصا الدول المتطورة لانها بكل بساطة هي السلع الاكثر اهمية في الانتاج و الاستهلاك، حيث يعد "الاستهلاك العالمي للطاقة 81.4% مقسمة على النحو التالي: 20% غاز طبيعي، 34% بترول، 20% كاربون (الفحم)،

6% طاقة نووية" [129]، فرغم ارتفاع الانتاج في المواد الطاقوية مقارنتا مع السنوات الماضية الا ان الطلب العالمي هو ازدياد مستمر، نتيجة زيادة النسيج الصناعي و ارتفاع الكثافة السكانية و تحسن مستويات التنمية لدى الدول النامية و المتقدمة، مما دفع الى خلق سياسات اقليمية و دولية تهتم كثير بالسلع الطاقوية و خصوصا البترول و الغاز و النووي، السياسة الطاقوية العالمية ساهمت في طرح العديد من الانعكاسات المتعلقة بانتاج الطاقة، حيث انعكست على البيئية التي هي محور اهتمام جميع الدول و خصوصا الان بسبب انبعاث ثاني اكسيد الكاربون "حيث يقدر انبعاث ثاني اكسيد الكاربون co_2 للصين و شمال امريكا بـ 45% من المستوى العالمي "[130] في حين تعد انبعاثات القارة الافريقية بـ 4% من حجم الاجمالي للانبعاث، اذ ان السياسات الدولية و الاقليمية تساند السياسة الطاقوية من اجل التقليل من انبعاثات الكاربون و تتمحور سياساتها حاليا على سياسة الطقة الصديقة للبيئة دورين:

– السياسة الطاقوية الحالية المتعلقة اساسا بسياسة استهلاك الطاقة.

– السياسة الدولية للطاقة المتعلقة اساسا بحركة الاسعار و البيئة.

حيث انشاة الاتحاد الاوروبي سوق للانبعاث الكاربون ما بين دول الاتحاد من اجل تقليل الانبعاث و المساوات في حق الانبعاث بين اعضاء الاتحاد، اذ اصبح الانبعاث سلعة خاضعة لمبدأ العرض و الطلب، لكن على مستوى العالمي تبني الدول التالي سياساتها الطاقوية على استغلال الفحم

[129] Barnard multon, gael robin , hamid ben ahmed ; situation énergetique mondiale a l'aube de 3ieme millenaire ; perspectives offetes par les ressources renouvelables ; la revue 3E l'électricite de l'électronique et des technologies de l'information et de la communication 2004 ; pp20-33, page 6/141

[130] Perspectives énergétiques mondiales Les politiques d'efficacité énergétique dans le Monde , world energy concil, www.ademe.fr, page 12

الحجري لكل من الصين و الهند و الولايات المتحدة الامريكية يعرقل مسار السياسة الطاقوية الصديقة للبيئة على المفهوم العالمي بسبب التكاليف المرتفعة للبدائل الموجودة، اما الجزائر فسياستها الطاقوية معتمد على استغلال البترول و الغاز الطبيعي الذي يعد من بين المنتوجات الصديقة للبيئة و كذلك في تدعيم استهلاك هذه المنتوجات بالنسبة للسوق المحلي اما بالنسبة للطاقة الشمسية يوجد ضعف في استغلال الطاقة الشمسية رغم الامكانيات الهائلة المتوفرة.

السياسة الصناعية: السياسة الصناعية تمثل روح الاقتصاد لانها ساعدت على ظهور المبادئ الاقتصادية اولا، ثانيا ساهمت في تطوير الفكر الاقتصادي بدا من الفكر الكلاسيكي حتى الوقت الحالي، فسابقا كان هناك احتكار الصناعة للدول المتطورة فقط لكن اليوم الصناعة اصبحت مرتبطة اكثر بالمناخ الصناعي الملائم لها فقد انتشرت على مختلف دول العالم وفق هذا المبدأ، المناخ الصناعي يعتمد بدرجة كبيرة على النظام السياسي و السياسة الاقتصادية التي تنتجها الدولة بسبب ان الحكومة تعتبر هي الراعي التي تحمي الصناعية بشكل عام اما على مستوى السوق فيجب ان تتميز بالعادلة امام جميع المنتجين الصناعيين هذه النقطتين الهامتين هما محور السياسة الصناعية فاذا ما لاحظنا المؤشرات الدولية المتعلقة بمناخ الاستثمارات و الاعمال تعطي العديد من الترتيبات مثلا "مؤشر coface الذي يعتمد على محاور (l'indice de conflits , le risque terroriste, indice de fragilité politique et social)"[131] هذه المؤشرات كلها تساعد على تفعيل الاستثمار الاجنبي المباشر ، فالصناعة اليوم هي القلب النابض للاقتصاد "فالفشل السياسة الصناعية او نجاحها يعتمد بصورة كبيرة على طبيعة النظام السياسي و الادق النظام الاقتصادي، لانها تؤثر على الاستثمارات في راس الملل المادي و البشري و التكنولوجي و تنظيم الانتاج، فالسياسة الاقتصادية تؤثر على الدخل و كيفية توزيع الدخل" [132] ، لكن التجارب الدولية اظهرت ان بعض الدول نمت بها الصناعة و اخرى فشلت الصناعة فيها، و من بين الدول التي فشلت فيها الصناعية تشابهة فيها البيئة الاقتصادية فيما بينهم ، "يشير الواقع الى ان فشل السياسة الصناعية يدل على فشل السياسة السيئة بشكل عام منها السياسة

[131] Fearon james d, fragilité des états indicateurs de gouvernance et risque de guerre civil, state fragility governance indicators and the risk of civil conflict, revue d'économie du développement ; 2001 vol 19 pp 153-186 page 163-164

[132] James A. Robinson, « Politique industrielle et développement : analyse en termes d'économie politique », Revue d'économie du développement 2010/4 (Vol. 18), p. 21-45, p 36

الاقتصادية، فمثلا نجاح دول شرق آسيا يعكس التوازن السياسي المختلف تماما والمستمد من تاريخ المنطقة، مخالف للفشل في امريكا اللاتينية و افريقيا" [133]، فالعديد من الدول قامت بتصحيح سياساتها الاقتصادية معتمد في ذلك على استقرار القوانين و اللوائح التنظمية العامة، فالنجاح السياسة الصناعية يعتمد بالدرجة الاولى على ازالة و تصحيح حواجز البيئة الخارجية للمؤسسات وفق العدالة و الشفافية و التعاون...الخ

3 – **سياسة التكوين و البحث و التجديد:** لم يعتقد احدا ان اليابان و المانيا بعد الحرب العالمية الثانية تعود مجددا لصف الدول العظمى، فسياسة التكوين و البحث و التجديد هي في الاصل عنصر مزدوج ما بين سياسة المؤسسة و سياسة الدولة، اذن تاخذ الشكل كسياسة حكومية و شكل خاص كسياسة المؤسسة و الافراد و المجتمع هناك درجة التكامل بينهما، فمجميع الدول العظمى تخصص ما قيمته 3% من الناتج المحلي الخام لقيمة البحث و التجديد، و في بعض الدول تتعدى هذه النسبة كما تخصص المؤسسات كذلك نفقات البحث و التكوين من اجل النهوض بالقطاع الصناعي و تحقيق تنافسية قوية، فحسب "تقرير الوزيرة الاولى لمقاطعة و وزير التعليم العالي و البحث العلمي لـ québec ان البحث و التكوين هو القلب النابض للتنمية حكومة québec حيث خصص ما قيمته 3% من ميزانية الحكومة" [134]، فسياسة الابتكار كانت غير معرفة لدى "العديد من الدول منها الجزائر لكن في السنوات الاخيرة فقد تم تطوير سياسات الابتكار من قبل الحكومات لدول شمال افريقيا مدعومة من قبل التعاون الاوروبي المتوسطي"[135]،كما تم تطوير الافكار لجذب الانشطة الصناعية الصغيرة و المتوسطة لكنها تبقى ضعيفة و تحتاج الى تجديد في افكار سياسة التكوين و البحث و التجديد من اجل النهوض بالاقتصاد ككل، و اذا ما حظنا الى الدول الاسياوية فسياسة التكوين و الابتكار و التجديد هي التي ساعدتها على تحسن السياسة الصناعية و الاجتماعية و نعكس ايجابيا على افراد المجتمع و

[133] James A. Robinson, « Politique industrielle et développement : analyse en termes d'économie politique »,op, page 42

[134] POLITIQUE NATIONALE DE LA RECHERCHE ET DE L'INNOVATION 2014-2019, www.economie.gouv.qc.ca, Octobre 2013, page 2-3

[135] RIGAS ARVANITIS and HATEM M'HENNI, Monitoring Research and Innovation Policies in the Mediterranean Region, DG Research for ESTIME project, contract n°INCO-CT-2004-510696 under Framework, journals.sagepub.com, p 234-269, page

اعطتها القدرة على منافسة الدول المتطور فمثلا حجم الابتكارات للدول الاسيوية هي اكبر من الدول المتطور بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

4 – **السياسة الفلاحية**: لما نتكم على السياسة الفلاحية نطرح سؤالين ماذا ننتج؟ و كم تكلف؟، في اي دولة كانت فاذا لم نستطيع ان نجيب على هذين السؤالين بكل وضوح فالسياسة الفلاحية كلها لا تستجيب لاي توجيه كان، فالسياسة الفلاحية تدعمها منذ الزمن البعيد المستوى الصناعي و التكنولوجي و بشكل خاص المستوى البحثي (الزراعة العضوية)، فتختلف السياسة الفلاحية لدى" البلدان النامية بحث لا تدعمها في حين الدول المتطورة تحمي و تدعم القطاع الفلاحي و المزارعين عن طريق تدابير السياسة الحمائية التجارية و يمكن تفسير سياسة الدعم بسبب ضغوط المنافسة الخارجية و نتيجة ارتفاع تكاليف الانتاج الداخلي فالسياسة الاقتصادية هنا تقدم دعم كبير للمزارعين من اجل المنافسة، و هنا نفاضل ما بين الدعم و الفوائد كما نقيم سياسة التدعيم"[136]، فالقطاع الفلاحي يشهد منافسة من قبل جميع الدول النامية التي تعتمد على التكلفة الرخيصة لليد العاملة اما الدول المتطورة تعتمد على التكنولوجيا الصناعية و كثافة الانتاج.

5 – **السياسة الاجتماعية**: مبدا السياسة الاجتماعية هو ان يسير في قالب اعادة توزيع من الاغنياء الى الفقراء و ليس العكس، فالسياسة الاجتماعية هي في الاصل حماية للطبقة الضعيفة، لان اطار المنافسة ينصف القليل و يضعف الكثير من الافراد، تنقسم السياسة الاجتماعية الى العديد من الفروع، سياسة التعليم، السياسة الصحية و الضمان الاجتماعي و اشتراكات التقاعد، سياسة السكن، سياسة التوزيع و اعادة توزيع الدخل عن طريق الضريبة عن الدخل و الممتلكات، سياسة التشغيل و البطالة، الاعانات الاجتماعية، لكن في بعض الاحيان تكون عبئ على الحكومة و ليس حافز للافراد، فالعديد من الدول الراسمالية اليوم تطبق نظام اجتماعي فهل هو انهيار النظام الراسمالي و الدخول في النظام الاشتراكي كما اعتقدها كارل ماركس حول العلاقة ما بين النظام الراسمالي و النظام الاشتراكي، لكن اليوم نلاحظ تطبيق اليات السياسة الاجتماعية تعتمد على مبادئ اقتصاد السوق، " ان العمل بنظام السوق الاجتماعي يعني استخدام اليات السوق المنبي على التفاعل المتجدد بين العرض و الطلب في ظل المنافسة و بهدف الربح و المحور الثاني تحقيق

[136] Sanoussi Bilal, The Political Economy of Agricultural Policies and Negotiations, WTO, citeseerx.ist.psu.ed, page 2- 5

نظام الرفاه و التنمية الاجتماعية باعتباره غاية النشاط الاقتصادي و الاجتماعي من اجل الحد من الفقر و الاضطربات الاقتصادية" [137]، فمصطلح الاقتصاد السوق الاجتماعي هو "التوازن بين الفعالية الاقتصادية و العدالة الاجتماعية " [138]فالسياسة الاجتماعية اصبحت ضرورة لكل بلد لكنها يجب ان تكون واضحة المعالم و تهدف الى تحقيق نمو اقتصادية حتى لا تكون عبئ على الاقتصاد و بالتالي تخلق ازمات اقتصادية ذات طابع اجتماعي ارتفاع مستويات الفقر، انتشار الجهل، انتشار الامراض و خصوص الامراض المعدية، ارتفاع البطالة، انخفاض مستوى التغذية لدى الاسر و الافراد،...الخ، اذن نستطيع ان نقول ان السياسة الاجتماعية هي الصورة العكسية عن واقع الاقتصادي التي تتميز به البلد.

6 – **السياسة السياحية**: تعد السياحة لبعض الدول عبئ عليها لانها تدل على حركة خروج العملة الصعبة من بلدها في حين البلد المستقبل للسياح يعبر عن فعالية استراتيجيته من الناحية السياسية و خطته المستدامة، اما انعكاسات السياحة على الوضع الاقتصادي ففي بعض الدول تؤدي دور اكبر من الدور الذي تؤديه البورصة، فمثلا حجم السياح الذين يتوجهون الى فرنسا يقدر سنويا بـ 80 مليون سائح، اما الولايات المتحدة الامريكية فيقدر بـ 250 مليون سائح، فالسياسة السياحية هي انعكاس العديد من الوقائع منها الجغرافية، ثقافية، اجتماعية، سياسية، اقتصادية،..الخ، لكن كرؤية سياسة اقتصادية هي "طويلة الأجل وباستراتيجية شاملة وهنج شمولي وجامع مسألة أساسية لتطوير قطاعات السياحة المستدامة" [139] لكن السياسة السياحية من" الناحية االتشريعية هي توفير الأمن السياحي على مستويين إثنين :اولا على مستوى أمن السائح ، ثانيا على مستوى تأمين المنشآت السياحية" [140] و كذلك هي عبارة عن حق التنقل، ففشل السياحة لا يعني السياحة بذاتها و انما نقص مقومات السياحة فاليوم السياحة هو عنصر تنافسي

[137] عصام الزعيم، اقتصاد السوق الاجتماعي بين محددات العولمة و التحديات الوطنية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، صفحة 5-6

عصام الزعيم: رئيس جمعية العلوم الاقتصادية السورية، المدير للمركز العربي للدراسات الاستراتيجية و زير الدولة لشؤون التخطيط و وزير الصناعة ، استاذ و باحث اقتصادي و خبير.

[138] عائشة سالمي ، محمد سمير عياد، اقتصاد السوق الاجتماعي و العدالة الاجتماعية ، اية علاقة، المجلة الجزائرية للامن الانساني جانفي 2020، ص ص 43-57، صفحة 48

[139] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، اجتماع الخبراء بشأن مساهمة السياحة في التنمية المستدامة، جنيف مارس 2013، unctad.org، صفحة 5

[140] عيسى على ، مبطوش الحاج، مكافحة الاجرام السياحي و اثره على السياحة المستدامة في الجزائر ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية العدد 3 السنة 2019 جامعة تيارت، ص ص 24، صفحة 5-6

ما بين الدول و تختلف الاطار التنافسي من الدول المتطورة الى الدول النامية و كل دولة تضع سياستها السياحية الخاصة بها.

7 – **السياسة البيئية** : محور السياسة البيئية ينحصر في العناصر التالية:" ادارة الموراد الطبيعية، حماية الطبيعة و الوقاية منها، التلوث و المخاطر، المواقع الخضراء" [141] ، اما الجزائر تضيف اليها سياسة محاربة التصحر، كما اضيف في السنوات الاخيرة سياسة الطاقة النظيفة و محاربة انبعاثات غاز الكاربون على المستوى المحلي و الدولى بشكل متقدم فيه بسبب اكتشافات العلمية للمخاطر التي تسبب فيها هذا المستوى العالي للانبعاث، فرغم تقدم الاتحاد الاوروبي سياسيا و علميا و كسلعة اقتصادية لها تكلفة، الا انه مازال في اطار النظري. بسبب تجاهل الولايات المتحدة الامريكية و الصين لها.

8 – **سياسة المنافسة**: عكس المنافسة هو الاحتكار، فاذا لم نحمي السوق وفق اطار يضمن المنافسة فاننا نقع ضمن سياسة الاحتكار، فالحكومة تضع مجموعة من "اللوائح التنظيمية من اجل مكافحة الاحتكار حتى لا يحدث سوء استغلال الاسواق لان مستوى التقدم التكنولوجي بطيئ، و الاسعار هي اكبر من التكلفة الحدية" [142]، حتى ندفع المؤسسات الى مستويات تكنولوجية افضل من اجل الحفاظ على المنافسة الداخلية و الخارجية.

ثالثا : أهداف السياسة الاقتصادية الكلية

سواء السياسة الظرفية او السياسة الهكلية فان اهدافها مشتركة و متكاملة فيما بينهما، فاذا لم تكن اهداف السياسة الهيكلية تنسجم مع السياسة الظرفية، مثلا ارتفاع في الاسعار او سوء توزيع الثروة عن طريق سوء التدعيم او طرق الانفاق او غير ذلك فانه يؤثر سلبا على ادوات السياسة الظرفية بحيث تصبح لا تستجيب لها جميع الاسواق، و عليه فان معيار السوق هي في الاساس المحدد الرئيسي للسياسة الظرفية و الهكلية.

[141] Aline Brochot, « Territorialiser la politique de l'environnement en France », Strates [En ligne], 8 | 1995, mis en ligne le 20 décembre 2005, Consulté le 01 octobre 2016. Page 2

[142] بول ساموبلسون، وبليام نوردهاوس، الاقتصاد، مرجع سابق، صفحة 363

عند تطرقنا دائما الى السوق نطرح تساؤل كيف تتشكل الاسعار ؟ الذي يعتبر محور الذي تدور عليه السياسة الاقتصادية، فالسعر يظهر على شكل سعر سلعة او سعر العامل او سعر هامش الربح او سعر الفائدة فرغم اختلاف مواقع الاسواق الا ان السعر بطبيعته له ميزة المرونة و المنافسة و ميزة التكامل، فمثلا سعر السيارة هو عبارة عن مجموع اسعار السلع التي يتكون منها السيارة اضافة الى هامش ربح و يظهر على شكل سعر واحد هو سعر اليسارة كما تتنافس اسعار اليسارات فيما بينها، فحركة الاسعار هي الاكثر تغير منذ القديم حتى الان و في المستقبل.

1-استقرار الاسعار

تطمح كل سياسة اقتصادية الى الحصول على استقرار في اسعار لانه يساعدها على تحقيق البرامج و الاهداف، لكن طبيعة تغير الاسعار سواء صعودا او نزولا تكون العائق امام اتزان مخرجات الاقتصاد الكلي.

استقرار الأسعار

معظم الدول تسعى لتحقيق تنمية اقتصادية سريعة، و عمالة كاملة و استقرار للأسعار، لكن ما المقصود بالضبط باستقرار للأسعار [143]. المحافظة على استقرار الأسعار لا يعني عدم تغيرها، فالأسعار دائما في حركة متناوبة بين الارتفاع و الانخفاض، فهذا التناوب يجب أن لا تعيق القدرة الشرائية مما يتسبب في انخفاض الطلب الكلي، فالدول المتقدمة اليوم تستهدف معدل منخفض للتضخم في حدود أقصاه 3%، فإذا ما ارتفع كثيرا فوق هذا المعدل مثلا إلى حدود 3 أو 4% فيذهب طاقم الحكومي للمساءلة مع تحملهم في تقصير الأداء، لان استقرار الأسعار يحافظ على مستوى القدرة الشرائية للمستهلكين بحيث يجب أن يكون الزيادة في متوسط دخل الفرد السنوي اكبر من معدل التضخم، فإذا حدث العكس

[143] بول ساموبلسون، مرجع سابق ص 616

سيؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية للمستهلكين ومنه انخفاض الطلب ومن ثم الركود الاقتصادي [144]، لكن عمليا اقتصاد السوق لا يتمتع بالحرية التامة بل مختلط، ما بين تأثير قوة السوق و التدخل الإداري، حيث يوجد العديد من الآليات التي تستطيع أن تتدخل بها الحكومة، حتى في حالة المنافسة الكاملة.

- تسقيف الحد الأعلى و الأدنى للأسعار
- تقنين أو تدعيم بعض المنتوجات
- تقوم بإنتاج و توزيع سلع ذات طابع عمومي مثل الحدائق، الصحة، التعليم.....

تعالج خلل الموجود بين الأعوان الاقتصاديين [145] (دعم تكامل العلاقة ما بين الأعوان الاقتصاديين)

توحي الدراسات أن في وسع الدولة أن تخفض معدل عطالة التضخم عن طريق تخفيض الإنتاج و زيادة البطالة لفترة من الوقت،و هذا حسب الطرح الذي جاء به فيليبس في محاربة التضخم على حساب البطالة، فدرس علماء الاقتصاد الكلي في الولايات المتحدة الأمريكية تكلفة تخفيض التضخم في حدود 1%، بينت تلك الدراسات أن رفع البطالة لخفض معدل التضخم يكلف ما يقارب 4% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة واحدة [146]، لكن لا ندرس العلاقة ما بين التضخم و البطالة و إنما نستهدف فقط الجوانب المحددة (التسقيف، التقنين، التوزيع).

[144] الدكتور بريش السعيد، مرجع سابق 24

[145] John sloman et alison wride, politique économique et sociale ;op, page 71

[146] بول ساموليسون، مرجع سابق ص 626

2-الية استقرار الاسعار

هناك العديد من الاليات التي تعتمد عليها الحكومة من اجل التحكم في الاسعار، فهي تنقسم الى ادوات المباشرة و اخرى غير مباشرة، فطبيعة التدخل يكون على حسب البنية الاجتماعية و كذلك الاسلوب الذي يعتمد عليه متخذي القرار.

2-1 تسقيف الحد الأعلى أو الأدنى للأسعار

لما نتكلم عن مراقبة الأسعار لبد من البحث عن الكيفية التي نراقب بها الأسعار، و الطريقة التي تتدخل بها الدولة وفق مبدأ اقتصاد السوق، سعر التوازني هو القيمة التعادلية بين السلع المعرضة و السلع المطلوبة، لكن يوجد حالات مختلفة منها فائض في العرض أو فائض في الطلب، إذن سعر التوازني الأمثل هو السعر الذي لا يعكس حالة وجود فائض إما في (الطلب أو العرض). لأن الأسعار تعتبر من أهم المؤشرات الحقيقية لدراسة العلاقة بين الأعوان الاقتصاديين، و لهذا يجب على السلطات العمومية مراقبة حركتها. وتتم المراقبة المثالية للأسعار عن طريق تحديد ، الحد الأدنى للسعر (prix plancher) أو الحد الأعلى للسعر(prix plafond) للسعر). كما يوضحه الشكل

المنحنى 1 : التوازن ما بين العرض و الطلب

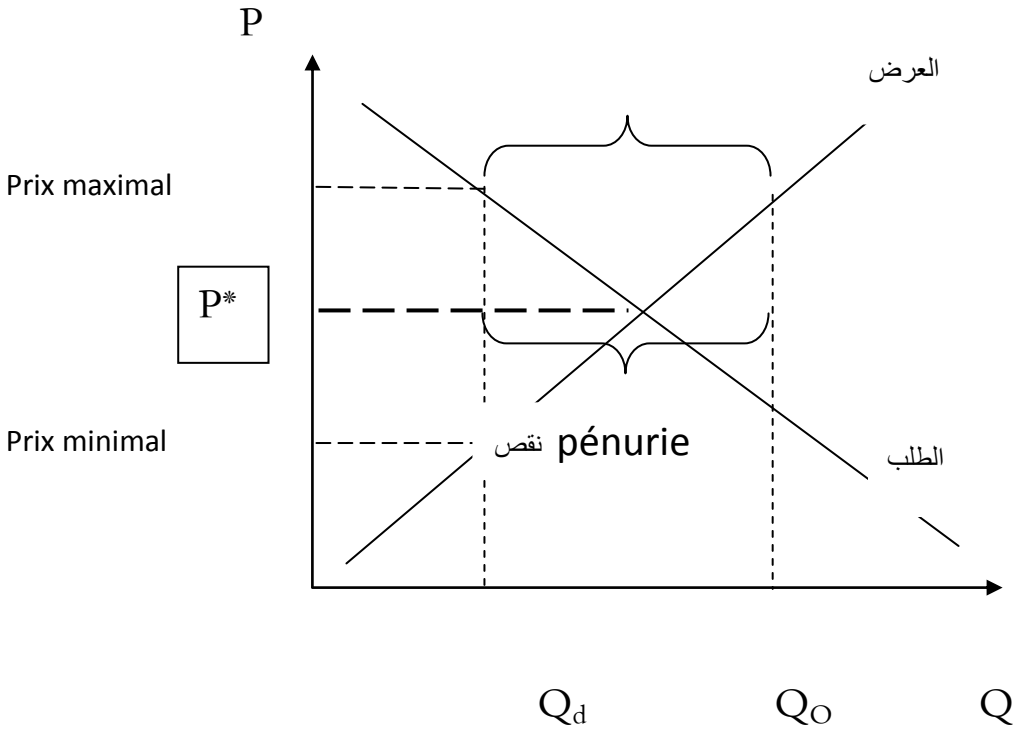

Source : john sloman et alison.op.cit.pp 71-72

يمثل P2 الحد الأعلى للسعر، أما P1 الحد الأدنى للسعر .

ملاحظة: *p يمثل سعر توازني، وعمليا لا يتحقق داخل السوق، لكن لبد من السلطات أن تستبدله بسعر افتراضي، لان السعر التوازني يعود بالفائدة لكل من المنتج و المستهلك.

في حالة تحديد الحد الأدنى للسعر، في هذه الحالة نعطي أهمية للعرض اكثر من الطلب، يسمح بزيادة العرض، لان السعر الحقيقي P1 اكبر من السعر التوازني *P ، إذن ارتفاع في العرض يدفع إلى تحقيق السعر التوازني

تحديد الحد الأعلى للسعر في هذه الحالة نعطي أهمية للطلب أكثر من العرض، بحيث لا يسمح بيع أكثر من الحجم المسموح به، لان السعر الحقيقي p2 اقل من السعر التوازني p*147 ، إذن بانخفاض العرض يدفع بارتفاع سعر p2 إلى مستوى السعر التوازني. نوضح طريقة التدخل في الجدول الموالي:

الجدول 1: الطريقة الفعالة لمراقبة الأسعار

	سعر أعلى prix plafond	سعر أدنى prix plancher
سعر التوازني	سعر الافتراضي أكبر من السعر الحقيقي.	سعر الافتراضي أصغر من السعر الحقيقي.
حركة الطلب	ارتفاع في الطلب	انخفاض في الطلب
طريقة التدخل	انخفاض في العرض (تسقيف حجم العرض)	ارتفاع في العرض تحفيز على زيادة العرض
طريقة تفعيل التوازن	تفعيل العجز	تفعيل الفائض

Source : Valentin Petkantchin ; collection réglementation ; avril 2006 ; www.iedm.org

طريقة المراقبة الموضحة في الجدول تعتمد على مبدأ عدم تدخل الدولة في السوق فالدولة لديها طريقتين، طريقة مباشرة و طريقة غير مباشرة، يدل الجدول على طريقة تدخل الحكومة في السوق بطريقة غير مباشرة التي تتم على حالتين، الحالة الأولى تفعيل العجز بمعنى تحديد مستوى العرض عن طريق تسقيف الإنتاج، أو يتم كذلك بتصدير الفائض من العرض. حالة التصدير تكون على حسب قاعدة السعر المحلي و السعر الدولي بمعنى الميزة

[147] john sloman et alison wride ; op, page 72

النسبية للمنتوج، اما الطريقة الثانية هي تفعيل الفائض في هذه الحالة تحفز الحكومة المؤسسات على زيادة الإنتاج حتى ينخفض السعر و يتقارب مع السعر التوازني.

2-2 تقنين أو تدعيم بعض المنتوجات

طريقة تتدخل الدولة يختلف عن النقطة الأولى، فهنا تتدخل بطريقة مباشرة باستعمال أدوات غير مباشرة، و تنحصر في أدوات الضريبة الغير المباشرة، أما العنصر الثاني يتمثل في تدخل الدولة المباشرة عن طريق مختلف أشكال التدعيم من اجل المحافظة على توازن السوق السلع و الخدمات، و الأهم المحافظة على القدرة الشرائية للمستهلكين، لكن يجب أن نأخذ بعين الاعتبار الجوانب الفعالة للضريبة غير المباشرة (taxes indirectes) و تأثيرها على الأعوان الاقتصاديين[148] ،

لان الدولة هي المكلفة لوحدها برعاية و محافظة على التفاعل ما بين الأعوان الاقتصاديين.

الإعفاء الضريبي: نعني بالإعفاء الضريبي عدم فرض الضريبة على دخل معين، إما بشكل مؤقت أو بشكل دائم وذلك ضمن القانون، و تلجأ الدولة إلى هذا الأمر باعتبارات تقدرها بنفسها و بما يتلاءم مع ظروفها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية[149].

3 - دور الضرائب في خلق الاستقرار :

الضرائب غير المباشرة تعتبر من بين طرق التي تتدخل بها السلطات العمومية في السوق، هذه العملية تعبر عن تدخل غير مباشر للحكومة لكي تخلق توازن في سوق السلع و الخدمات، بالاعتماد على دور الضرائب فقط، تؤثر الضرائب على دالة العرض بالارتفاع أو الانخفاض، فهنا تلعب الضرائب دور مهم

[148] Baude john, les effets des politique sociale sur les écarts de revenu entre ménages ultramarins et métropolitains, revue poltique sociale et familiales n^0 106 ; 2011, pp 65-81, page17-19

[149] صادق الحاج ، المالية العامة، دار صفاء للنشر و التوزيع 1999 ص 75

في تحديد العرض و بالخصوص ضريبة الوحدة(taxes unitaire)، و النتيجة التي تحققها التحكم في السعر بالارتفاع و الانخفاض و كذلك قيمة(حجم) المبادلات التجارية 150. و نوضح هذا الطرح في المحني الموالي:

المنحى2: تأثير الضرائب على الأسعار و تغير العرض

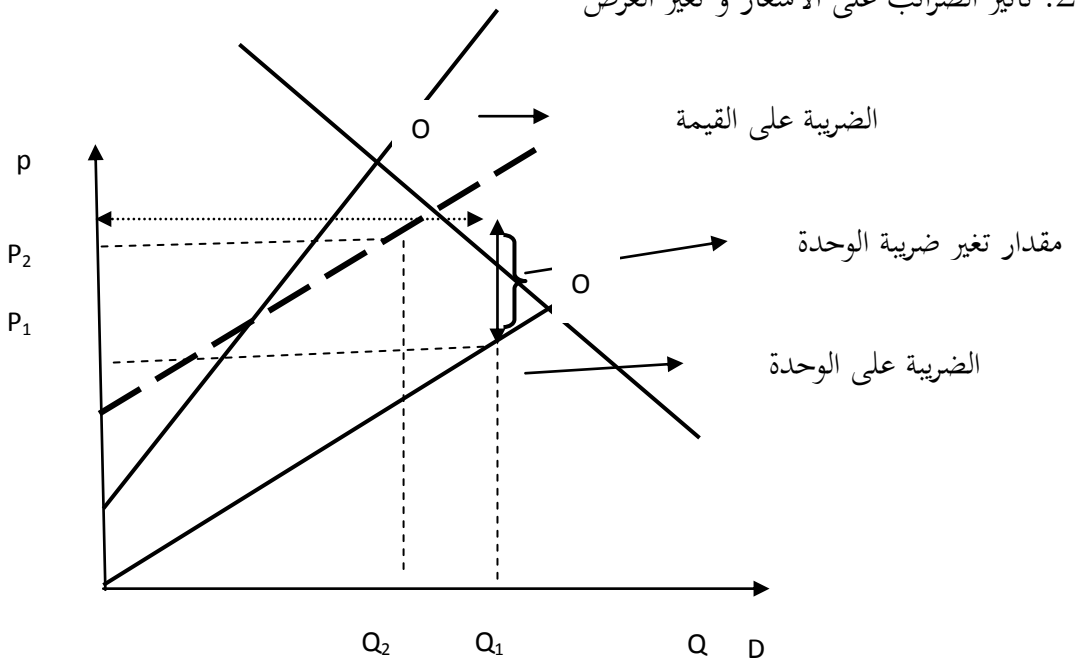

Source : micael castanheira , christian valenduc, économie politique de la taxation, de boeck supérieur 2006, pp 19-37 ; page 28

يدل المنحنى على تغير طردي ما بين ضريبة الوحدة و سعر السلعة، و لكن قيمة الضريبة لا تبقى بصورة طردية مع حجم الانتاج او حجم المبيعات و انما تتضاعف وفق الكمية المنتجة ، لكن التغير في السعر أو الإنتاج ليس بنفس قيمة تغير الضرائب، و هنا لبد أن نتكلم عن مرونة تغير الضريبة مع مرونة تغير في السعر.

لنفرض حالة توازن ما بين الكمية و السعر في ظل ضريبة الوحدة (T1) فالمستوى التوازني هو (Q2

150 john sloman et alison wride ;op, page 76-77

(T2 et P2) و أرادت الدولة أن تشجع الإنتاج و الاستهلاك معا فقامت بخفض ضريبة الوحدة إلى (T2) فيصبح التوازن هو (Q1 et P1)، فمع مستوى إنتاج (Q1) وقيمة الضريبة (T1) يحدد مستوى توازني للسعر(*p1) اكبر من سعر (p2)، فالمستهلك يتحمل سعر مقداره (*p1+taxe=p1).

4 – دعم الإنتاج لخلق استقرار الأسعار :

تستفيد المؤسسات الاستراتيجة على دعم مباشر من طرف الحكومة، بغرض تخفيض سعر المنتوجات على حسب السعر المحدد الذي تقننه الدولة، فالحكومة لما تقوم بتحديد سعر سلعة ما إما أن يكون(يساوي ، يرتفع ، ينخفض) قليلا عن سعر التكلفة، فتصبح هذه السلعة غير مشجعة من طرف المستثمرين و عليه تتدخل الدولة من اجل ضمان إنتاج هذه المنتوجات و حتى لا ترتفع أسعارها في السوق، بسبب (انخفاض مستوى الانتاج او انعدامه) تضمن هامش الربح من اجل تشجيع الاستثمار و في بعض الأحيان المؤسسة تتحمل الخسارة مع الانتاج املا ان تتحسن الاسعار مستقبلا لكن اذا استمر هذا الحال لمدة طويل فحتما المؤسسات تقوم بغلق أبوابها، ومنه فان الأسعار ترتفع إلى مستويات معقولة التي تحقق من وراءها أرباح فالشركات منذ قدم الزمن تعمل على مبدأ تحقيق الأرباح، فحسب ادم سميت الأرباح هي التي تحقق تراكم الثروة، الحالة الطبيعية هنا هي ارتفاع الأسعار فقط، لكن الحكومة في هذه الحالة أمام خيارين إما أن تترك عمل توازن السوق يعمل وفق مبدأ حرية السوق، أو تشجع المؤسسات على الاستمرار بضمان هامش ربح تتحمله الدولة مع مبدأ عدم ارتفاع في الأسعار.

5- مبدأ تدخل الدولة:

تدخل الدولة المباشر في السوق يكون وفق مبدأ الاحتكار أو التنافس، إذن يوجد طريقتين.

- ✓ **حالة الاحتكار** و **حالة المنافسة:** تتكفل بإنتاجها بصفة محتكرة للسوق، أو بطريقة الدعم المباشر وفق مبدأ اقتصاد السوق أي دخول قطاع خاص في العملية الإنتاجية، وحتى تشجع استثمار القطاع الخاص يجب أن تسمح بتحقيق هامش ربح بالنسبة للسلع المدعمة، هنا نحاول إعطاء المفهوم النظري حول الطرق الممكنة لتدخل الدولة.

بالمقارنة مع حرية التجارة، وفي ظل تطبيق سياسة الدعم على بعض المنتوجات، فان المنتجين المعنيين كلهم يحددون نفس السعر على مستوى السوق المحلي، أما سلوك المستهلكين بالنسبة لهذه المنتوجات لا يتغير لأنه يدفع دائما نفس الثمن في حين تمثل قيمة الدعم بأنها قيمة مفقودة(ضائعة) بالنسبة لحجم الإنتاج [151] ، هنا تتحمل الدولة نفقات استهلاكية لبعض الاحتياجات

[151] Lehsen abdelmalk ; rené sandrerro ; politiques commerciales des grandes puissances ; boek 2011 page 143

الجدول2: معالجة عيوب السوق

اليد الخفية	تدخل الحكومة	مثال عن دور الدولة
عدم الكفاءة الاحتكار المؤثرات الخارجية السلع العامة	تدخل الدولة في الأسواق تدخل الدولة في الأسواق تشجيع الأنشطة النافعة	قوانين مكافحة الاحتكار قوانين مكافحة التلوث الدفاع الوطني
عدم المساواة عدم المساواة في الدخل الثروة لا يمكن قبولها	اعادة توزيع الدخل	ضرائب تصاعدية على الدخل و الثروة. برامج لدعم الدخل
مشاكل الأداء الاقتصادي الدورات الاقتصادية تباطؤ التنمية الاقتصادية	تحقيق الاستقرار تحفيز التنمية	سياسات نقدية. سياسات مالية. الاستثمار في التعليم. خفض عجز الموازنة.

المصدر: بول ساموبلسون، الاقتصاد، مرجع سابق ص61

(مصدار حول اثر الضرائب على الأسعار و كذلك تدعيم الأسعار و تقنين)

(طريقة توزيع السلع ذات الطابع الاجتماعي)

- ✓ **السلع العامة**: les biens collectifs

تعبر عن سلع أو خدمات التي تمتلك خاصيتين أولا غير قابلة للتجزئة أو التقسيم و تستهلك من قبل عدد كبير من المستهلكين في نفس الوقت، و من جهة أخرى لا يستطيع المستهلك أن يضيف ميزته الخاصة

عليها[152]. عموما السلع العامة ذات طابع رفاهي و في اوقات اخرى يكون اساسي فالطريق مثلا هي سلعة اساسية رغم انها تستعملها السيارات المصنفة في الجزائر على اساس سلعة رفاهية، فحتى السلع العامة لديها ثمن و تصنف على حسب الاحتياجات الضرورية، فثمن استغلال الحديقة الخضراء ليس كثمن كحديقة تسلية او متحف او غيرها.

- ✓ **سياسة التحكم**: من اجل التحكم في تكاليف الانتاج وفق النظريات الكمية يجب تفعيل هذه النظريات على الأرضية، سياسة الدخل تعتمد على التنسيق بين المنظمات العمالية (syndicat)، مع معايير ارتفاع الأجر و أسعار السلع و الخدمات، هذا التنسيق يكون على أساس نمو الإنتاجية الوطنية. بهذه الطريقة نضمن نمو الأجور يكون اقل من نمو الإنتاجية [153] و هنا الضرائب توازن ما بين السوق و المنافسة و عدالة التوزيع. فالضرائب التصاعدية تضمن معالجة السوق و تفعيل التنافسية ما بين المؤسسات الاقتصادية.

- ✓ **الوعاية الآلية لعمل السوق**

إن إلية العرض و الطلب لها أهميتها التي تكتسبها من خلال المساعدة على فهم القوى الموجودة في العالم الواقعي ومع ذلك يميل الاقتصاديون أحيانا إلى التركيز على هذه الآلية دون شرح أهميتها على نحو تام. و لا يخفي أن الأنظمة الاقتصادية تتم إدارتها عن طريق الإنسان صانع القرارات [154]، فمنذ الستينات من هذا القرن اخذ استخدام مفهوم المنفعة بشكل الضمني و الصريح يدخل بشكل متزايد في الدراسات

[152] Philippe deubel ; analyse économique et historique des sociétés contemporaines ; pearson 2008 page 206

[153] pierre bezbakh, inflation et désinflation ; op ; page 40

[154] بن عصمان محفوظ، مدخل في الاقتصاد الحديث، دار العلوم للنشر و التوزيع 2003، ص 40

التحليلية لإعداد البرامج الحكومية، كما استخدم مفهوم المنفعة في توضيح مشاكل الاقتصاد الكلي[155]، و إذا تكلمنا عن المنفعة فانه نتكلم بشكل عام عن منفعة التي تتشكل من الأسواق الثلاثة ما بين العرض و الطلب، فلبد على الحكومة أن تحدد الإجراءات الصحيحة من نفقات و قرارات حتى يكون هناك تنسيق بين الإنتاج و الاستهلاك و الاستثمار حيث نحصل مستوى الاستخدام الافضل له، فان لم تكن تنسيق في الاستخدام فسوف نصل الاقتصاد إلى مرحلة الركود.

- ✓ **التحكم في مرونة الاسواق** : يدل على مؤشر التنسيق ما بين السواق الثلاث و هو مؤشر نوعي يدل على خصائص السوق المثالي ،كما يعتبر السوق مؤشر هام للوضعية الاقتصادية لأي بلد كان فهو مرآة عاكسة للوضعية الاقتصادية الحالية و المستقبلية، "لكن مهما يكن السوق فان السوق المثالي الذي يعمل بالوظائف الثلاثة 1-التوصيل ، 2-التنسيق،3- التحفيز، فجميع الأسواق تعمل معا و في الوقت نفسه على تقرير توازن عام للأسعار و الإنتاج" [156]

- **التوصيل**: يعتبر توصيل المعلومات احد أهم الوظائف الهامة لسعر السوق، تقوم الأسعار بالعمل على تنسيق قرارات المنتجين و المستهلكين في السوق، فالأسعار الأعلى تميل إلى خفض مشتريات المستهلكين و تشجيع الإنتاج و الأسعار المنخفضة تشجع الاستهلاك و لا تشجع الإنتاج، الأسعار هي عجلة التوازن في آلية عمل السوق [157]،فالأسعار تخبر صانع القرار بالأهمية النسبية لعناصر الإنتاج (المهارات المختلفة للعمال، الموارد الطبيعية، الآلات....) التي تمثل مدخلات الإنتاج أو أسعار عوامل الإنتاج و بين المخرجات الحقيقية، فنظرية اليد الخفية تفترض أن لدى المشترين و البائعين معلومات كاملة عن السلع و الخدمات التي يبيعونها أو يشرونها [158]،

[155] دونالدس واتسن، ماري ا هولمان، نظرية السعر و استخدماتها، ترجمة ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 179
[156] بول آ ساموبلسون، ويليام د نوردهاوس، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، مرجع سابق ص 51
[157] بول آ ساموبلسون، ويليام د نوردهاوس، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، مرجع سابق ص51
[158] XAVIER GREFFE ET MATHILDE MAUREL ; économie globale ; dalloz paris 2009 ; p 293

لكن في الوقت الحالي لبد كذلك من توفر معلومات كاملة على طبيعة السياسة و الوضعية الاقتصادية و تعتبر من أهم عامل للاستثمار.

- **التنسيق:** تقوم الأسعار بالتنسيق بين اختيارات المشتركين و البائعين و من ثم تحقق التوافق بين قراراتهم، فإذا عرض العارضون من سلعة ما كمية اكبر من الكمية التي يطلبها المستهلكون عند سعر السوق، فان هذا السعر سوف ينخفض، و مع انخفاض السعر ينخفض المنتجون إنتاجهم و قد ينسحب البعض من العملية الإنتاجية [159]، لكن درجة تنسيق السوق تكون خاضعة لطبيعة الأنظمة الاقتصادية فاليوم يوجد نظام اقتصادي يعتمد على مبدأ اقتصاد السوق الحر يحدد نوع الإنتاج و حجمه بشكل أساسي طبقا لمعطيات السوق و كل فرد يحقق مصلحته و في النهاية تتحقق المصلحة العامة للمجتمع بفضل المنافسة الحرة و أنظمة أخرى تعتمد على الاقتصاد الموجه تدير بناء على الأهداف العامة التي تحددها قيادة الدولة لاقتصاد الوطني بكامله طبقا للخطط الحكومية. أما الاقتصاد المختلط هو نتيجة محاولة لتعديل نقاط ضعف أنظمة الاقتصاد الموجه، دون أن يكون لذلك اثر على النظام السياسي [160] ، حتى يتحصل السوق على الفعالية المثالية لبد من التنسيق بين أفعال جميع المشاركين في السوق و العلاقة ما بينهم فإذا كانت درجة التنسيق عالية فقول في هذه الحالة أن السوق يعتمد على درجة عالية من المرونة سواء في الإنتاج أو الاستهلاك أو الاستثمار، كما يمتلك هذا السوق على درجة كبيرة في جلب العملة الصعبة مثلا السوق الأمريكي.

[159] بن عصمان محفوظ، مدخل في الاقتصاد الحديث، دار العلوم للنشر و التوزيع 2003، ص 43

[160] مايرز ليكسيكوفريق المعهد البيبلوغرافي المانيا، ترجمة هاني صالح، الاقتصاد اليوم كيف يعمل، مؤسسة العبيكان السعودية 2008 ، 48

- **التحفيز**: إن احد الميزات الهامة للنظام السعري هي مقدرته على تحفيز الناس، ذلك أن الأسعار تنشئ نظاما للثواب و العقاب يدفع المشاركين في السوق إلى العمل و التعاون مع الآخرين [161] و الاستثمار للمستقبل،لكن ليس هناك أي اقتصاد ينسجم بشكل كامل مع عالم مثاليات اليد الخفية، التي تجعل كل شيء يعمل وفق مبدآ اقتصاد السوق الحر، من اجل هذا لا تستطيع أي حكومة كانت أن ترفع يدها عن الاقتصاد، و عليه لبد على الحكومة أن تحقق العدالة، محاربة الاحتكار، دعم الاستقرار الاقتصادي الكلي [162] وفق مبدأ اقتصاد السوق مع محاربة جميع أشكال الفساد. التحفيز لا يعني أن نترك المنتج أن ينتج ما يشاء أو المستهلك يستهلك ما يشاء، بل وفق مبدأ المنفعة الفردية و الجماعية و القيم الاجتماعية و الدينية مع رعاية المنافسة فيما بينهم وحماية المنتج و المستهلك معا، فالسوق يمرض مثل الإنسان، و ما على صانع القرار إلا توجيه السوق إلى بر الأمان.

6- عدالة توزيع الدخل و الثروة

توزيع الدخل و الثروة في المجتمع من بين اهداف السياسة الاقتصادية الهكلية، و كذلك تاخذ السياسة الظرفية طريقة توزيع الثروة عند اعداد الميزانية التقدير لكل سنة، اما اهداف توزيع الدخل و الثروة في المجتمع ياخذ العديد من الابعاد الاقتصادية و الاجتماعية و حتى السياسية، من بينها:

[161] بن عصمان محفوظ، مرجع سابق ص 50
[162] بول آ ساموبلسون، ويليام د نوردهاوس، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، مرجع سابق ص58

أ–عدالة التوزيع الدخل

قبل أن نتطرق إلى مفهوم التوزيع و إعادة التوزيع الدخل في المجتمع، نتطرق إلى العلاقة بين السوق و النظام الاقتصادي، و السبب بسيط قبل اتخاذ أي إجراء لبد أن يتوافق مع مبدأ السوق لان الحكومة هي التي تحمي و تعالج الخلل الذي يتعرض إليه السوق، فالتوزيع و إعادة التوزيع الدخل القومي إذا ما كان مخالف لمبدأ عمل السوق فبطبيعة الحالة يشهد فشل هذا الإجراء أو القرار، و هنا نتكلم على عنصر التكيف ما بين طبيعة السوق و طبيعة النظام الاقتصادي

توزيع الدخل في دولة ما يبين كيفية توزيع الدخل القومي (الناتج الاجتماعي) المكتسب في عملية الإنتاج على أصحاب عوامل الإنتاج، التي هي الأرض و العمل و رأس المال كما نستطيع أن نميز بين دخل أولي الذي يعكس مدى استطاعة أرباب العمل الحصول على دخل باستعمال عوامل الإنتاج الأجر، الإيجار ، الآلات و المعدات، الفائدة، من اجل الحصول على ربح [163] ، الدخل الشخصي يمثل جميع المكتسبات التي يحصل عليها الأفراد من أجور و ميراث و مستحقات الإيجار، فوائد الأسهم و السندات، إعانات حكومية، منح التقاعد، كما يحتاج توزيع الثورة استقرار القاعدة التشريعية و وضوح مبادئها وفق العوامل الاقتصادية.

نظرية الإنتاجية الحدية هي نواة نظرية التوزيع النيوكلاسيكية تقدير موجه بناء على العرض[164]

ب –إعادة توزيع الدخل: اهتم الأدبيات الحديثة و معظم حكومات العام بكيفية توزيع الثروة في المجتمع، فهناك برامج و سياسات إقليمية و دولية مناهضة لمحاربة الفقر، و لما نتكلم على إعادة التوزيع الدخل فهنا

[163] مايرز ليكسيكوفريق المعهد البيبلوغرافي المانيا، ترجمة هاني صالح، الاقتصاد اليوم كيف يعمل، مؤسسة العبيكان السعودية 2008 ، 227

[164] مايرز ليكسيكوفريق المعهد البيبلوغرافي المانيا، ترجمة هاني صالح، الاقتصاد اليوم كيف يعمل، مرجع سابق ، صفحة228

نعطي الاهتمام الأكبر باليات إعادة توزيع الدخل الأولي أكثر من الدخل الشخصي، فالدخل الشخصي لا نقوم بإعادة توزيعه و إنما يكون وفق نمط إعادة تنظيمه فقط، أولا يجب تحديد السياسة المالية و السياسة الاجتماعية المناسبة قبل كل شيء مع تحديد العماليات الفعالة لإعادة التوزيع، لان الضرائب و الرسوم الاجتماعية هي خصومات من الدخل الأولي.

ج–التنسيق ما بين الضرائب و الانفاق: تعد اليوم السياسة الضريبية و السياسة الانفاقية كالية لاعادة توزيع الثروة في المجتمع، "فالسياسة الضريبية تتماشى تصاعديا مع مستويات الدخل بشكل متجانس، اما سياسة الانفاق فانها تحمي الطبقات الهشة و الضعيفة و الفقيرة، و من مظاهر الحماية تحديد الاجر الدني، سياسة التعليم و الصحة، الاسكان.. " [165]، سياسة اعادة التوزيع الدخل تعد من ضمن السياسة الظرفية و السياسة الهكلية للحكومة، فاليات سياسة اعادة التوزيع تختلف من بلد الى اخر.

المبحث الثاني: السياسة المالية

تعمل السياسة المالية على تعديل مسار الاقتصاد في حالة صدمات الانكماش او التوسع الاقتصادي، تظهر حالات الانكماش او التوسع في حركة السلع و البضائع ففي حالة ارتفاع مؤشرات التضخم نطبق سياسة الانكماش أما حالات انخفاض الأسعار نطبق سياسة التوسع، هذه الإستراتيجية مشتقة من الفكر الكينزي ، لكنها من الناحية العملية تعمل على أساس سياسة التحصيل و سياسة الإنفاق، لكن بالنسبة للدول المتطور فان السياسة المالية تقريبا هي مستقرة خلال الفترة القصيرة عكس الدول النامية التي تتميز بكثرت التغيير فمثلا من بين أسباب النمو الاقتصادي الأسيوي هو استقرار في السياسة المالية.

[165] John sloman et alison wride, principes d’économie, op, page 278

مفاهيم حول السياسة المالية

تعرف السياسة المالية" على انها مجموعة السياسات المتعلقة بالايرادات العامة و النفقات العامة بقصد تحقيق اهداف محددة، بينما يعرفها البعض بانها سياسة استخدام ادوات المالية العامة من برامج الانفاق، و الايرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي كالناتج القومي، التشغيل، الادخار، الاستثمار و ذلك من اجل تحقيق الاثار المرغوبة فيها مع تجنب الاثار غير المرغوبة فيها" [166] كما يعرفها (bernard landais , 1998) على انها قبول حالة عجز الموازنة او الاستمرار في العجز في نهاية تقييم السياسة الظرفية.

السياسة المالية: هي مجموع التدابير التي تستخدمها الحكومة من الموازنة ما بين(النفقات، الايرادات، الديون) من اجل التاثير و توجيه الحالة الاقتصادية للبلد، و هي طريقة فرض الضرائب و الانفاق العام للمساعدة في تخفيف تذبذب الدورة الاقتصادية (paul-Samuelson, 2006) كما عرفه milton friedman على انها مجموع التدابير التي تتماشى مع سياسة التشغيل الكامل على حساب التوازن الاقتصادي

اولا: المقاربة النظرية للسياسة المالية

يوجد اختلاف ما بين المفكرين الاقتصاديين حول فعالية السياسة المالية مع سرعة استجابة الأسواق لها، و حول آليات التي تطبيقها السياسة المالية، فخلال الأزمة العالمية 1929 أول من دعا إلى تدخل الحكومة من اجل حل الأزمة الاقتصادية هو كينز عن طريق تفعيل الطلب، فالبعض الأخر كان يرى نهاية الرأسمالية كما تطرق إليها كارل ماكس حول نهاية الأنظمة الرأسمالية نحو النظام الاشتراكي، عدم تدخل الدولة كان من بين أسس النظام الرأسمالي، لكنه عجز في الاستمرار بمبدأ الحيادية أي عدم التدخل في النشاط الاقتصادي، من هنا بدأت تظهر العديد من الآليات التي تعتمد على طرق كيفية تدخل الدولة، أي الأدوات التي تستعملها في

[166] اياد عبد الفتاح النسور، اساسيات الاقتصاد الكلي، دار صفاء 2014– الاردن، صفحة 152

طريقة خلق استقرار اقتصادي و خلق نمو اقتصادي، فالسياسة المالية أصبحت توافق ما بين سياسة التحصيل و سياسة الإنفاق من اجل تفعيل الاستهلاك و الاستثمار و الصادرات.

1- السياسة المالية حسب المقاربة الكينزية: اشار كينز الى ان السياسة المالية هي اكثر ادات لمحاربة البطالة و الكساد، منافيا مبدآ التوازن التلقائي الذي اعتقده الفكر الكلاسيكي من اهم (ساي، مارشال،...) و بذلك طبيعة النشاط الاقتصادي يمر باختلالات دورية تارتا رواج و اخرى انكماش، "لان جوهر العلاقة بالنسبة لكينز تزايد الميل الحدي للادخار و انخفاض الميل الحدي للاستهلاك مما يستدعي زيادة الميل الحدي للاستثمار حتى يتحقق التوازن، و لكن مع زيادة مستوى الدخل تنخفض الكفاية الحدية لراس المال (الارباح و معدلات الفائدة) و هنا يلوح في الافق مخاطر عدم التوازن بين الادخار و الاستثمار و تظهر بذلك شبح البطالة و الركود" [167] و اهم ما تطرقة اليه كينز لمعالجة الدورات الاقتصادية التوجه نحو دور السياسة الاقتصادية و بالخصوص المالية و بذلك تتحول الدول من نمط الحارسة الى المتدخلة في السوق الاقتصادي عن طريق ادواتها التقليدية التحصيل الضريبي و الانفاق العام، لان التوازن لا يتحقق تلقائيا، "كينز تطرق الى السياسة المالية التوسعية و اثرها على الاقتصاد حيث تحقق ارتفاع النفقات العامة، ارتفاع المستوى الاستهلاك بزيادة الانفاق بسبب ارتفاع الدخل و بذلك ينتعش الاستثمار، في ححالة اتجاهنا الى تعديل التوجه الاقتصادي نحو السياسة التوسعية يجب مرعات طريقة الانفاق الحكومي حتى نحقق الاهداف باقل التكاليف " [168] في هذه المرحلة يتحسن نشاط القطاع الخاص اذ يجب على الحكومة مرعات جوهر المنافسة و عدالة توزيع الدخل بسب الاثار السلبية للتوسع في الدين الداخلي.

[167] عباس كاظم الدمي، السياسات النقدية و المالية و اداء سوق الاوراق المالية، دار صفاء عمان 2009، ص 52-55

[168] Munir sheikh, patrick grady et paul lapointe, efficacité de la politique bugétaire en économie ouverte, 1980 page

2- السياسة المالية حسب المقاربة النقدية : لم يدم طويلا الفكر الكينزي لاحتواء الأزمات الاقتصادية منها حالة البطالة و التضخم، الا انه فشل في احتواء ظاهرة التضخم الركودي (stagflation)، ارتفاع معدلات البطالة و كذلك ارتفاع معدلات التضخم، فقد تطرقة " أصاحب المدرسة النقدية إعطاء الروح للمدرسة الكلاسيكية (ملتن فريدمان، كارل برونزو، فليب كادجان و غيرهم) تحت تأثير دور اليد الخفية في المعاملات الاقتصادية، ومنه برز دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي كادات فعالة تعمل جنب الى جنب مع السياسة المالية، لان السياسة المالية ليس لها اثر على المستوى العام للأسعار في الأجل القصير تزامنا مع السياسة المالية التوسعية كعجلة لتحقيق التوازن و النمو الاقتصادي، لانه يؤدي الى منافسة القطاع العام للقطاع الخاص مما يؤثر سلبا على الانفاق الاستثماري الخاص و تسمى هذه الحالة بأثر المزاحمة (crowding out) نتيجة تزايد العجز الحكومي و من ثم التضخم و البطالة" [169] .

نموذج mundell- fleming " يعتمد هذا النموذج على ثلاث ابعاد التي تمثل محور الاقتصاد المفتوح، سوق السلع و الخدمات، سوق النقدي، سوق الصرف،لكن ادوات السياسة الاقتصادية تخضع الى صانعي القرار و لاسباب سياسية و مؤسساتية فانهم لا ينسقون سياستهم بشكل عقلاني و عليه يجب التفريق ما بين الاهداف الداخلية (برسم سياسة مالية واضحة) و بعدها للاهدف الخارجية (برسم سياسة النقدية واضحة قصيرة و طويلة الاجل)، و اخيرا سياسة سعر الصرف(ذات معالم سياسية خارجية)"[170].

- نحدد اولا الاهداف، لان الاستقرار الداخلي يعتمد على ديناميكية السياسة الاقتصادية ما بين السياسية المالية (التوازن الداخلي)و السياسة النقدية (التوازن الداخلي) اما في حالة ضعف الديناميكية ما بين السياستين تسود حالة عدم الاستقرار.

[169] عباس كاظم الدمي، السياسات النقدية و المالية و اداء سوق الاوراق المالية، مرجع سابق

[170] Gerard duthil et william marois, politique économiques,ellipses1998 ; page 44-45

- سعر الصرف المرن مرتبط بنوعية السياسة المالية المعتمد(درجة المخاطرة في السياسة التوسعية) و على سعر الفائدة الداخلي، اما في حالة العجز المعلن فتكون هناك مقارنة بين قيمة العملة الوطنية بالنسبة الى سعر الصرف.
- يجب ان تستعمل كل ادات من ادوات السياسة الاقتصادية على حسب الهدف الذي تؤثر عليه تاثيرا مباشرا، فالسياسة المالية تؤثر على التوازن الداخلي في حين غير مباشر بالنسبة لميزان المدفوعات.

مقاربة modigliani : يهدف modigliani الى استعمال السياسة المالية التوسعية لانها بصورة مباشرة تقوم برفع مستوى الطلب الاجمالي للنفقات العمومية اما بصورة غير مباشرة تحسن في مستوى الاستهلاك الناتج عن ارتفاع في المداخيل للاعوان الاقتصاديين على حسب الية التضاعف المرتبطة بحجم الاستهلاك و توازن سوق السلعة. اما الاستثمار يتوسع على حسب محرك الطلب و الارباح لكن تنعكس على المستوى العام للاسعار بارتفاع، و المستوى العام للرفاهية يتحسن عن طريق ارتفاع ممتلكات الاعوان و كذلك ارتفاع حجم الادخار الذي يستعمل في شراء اذونات الخزينة العمومية الناتج عن عجز في الموازنة [171]

3- السياسة المالية حسب المقاربة التوقعات العقلانية

يبحث اصحاب المقاربات المؤسساتية و كذلك اصحاب التوقعات العقلانية على العلاقة ما بين طبيعة القرار التي تعتمد عليهم الحكومة بالنسبة لمحيط المؤسسة، مثلا اليات المنافسة ما بين المؤسسات، كيف تقوم الحكومة بمراقبة المؤسسات و كيف تحافظ على المنافسة ، التحليل المؤسسات يدرس طبيعة العلاقة ما بين الشركات، السواق، العلاقات التعاقدية، و يهتم كثيرا بالبعد التعاقدي حيث يربطه مع السعر و المنافسة و ادارة التعاقد (يهتم بالهيكل التنظيمي الذي ينضم التعاقدات ما بين الشركات و الافراد)، "حيث تفترض نظرية التوقعات العقلانية ان توقعات الافراد – الشاركات تعتمد على العقلانية، اي انها غير متحيزة احصائيا لانها تستند الى

[171] Bernard landais ;lecons de politique budgetaire, boek universite 1998 bruxelles, page 26

معلومات وافية و كافية عن الحالة الاقتصادية و لا تختلف هذه المعلومات عن تلك التي تستند اليها السياسة الاقتصادية، مثلا اذا تقرر زيادة كمية النقود في حالة الركود الاقتصادي او حالات التضخم فان الافراد و المنشاة سوف يتصرفون على وفق توقعاتهم" [172]، كما تعتقد المرونة في الاسعار و الاجور الذي يتنافى مع التحاليل الرياضية المستقبلية فسلوك الافراد و المؤسسات غير ثابت بل مرن، لهذا يجب ان تاخذ الحكومة بعين الاعتبار كيف تستجيب الاعوان الاقتصادية، للقرارات التي تعتمدها الحكومة في تسيير العجز المالي و كذالك الازمات الاقتصادية.

ثانيــا: انواع السياسة المالية

سواء سياسة مالية توسعية او انكماشية فانها تبحث في الاساس على استمرارية النمو الاقتصادي، مما يجب ان تتوافق السياسة المالية مع السياسة النقدية من اجل استجابة السوق للاجراءات المتخذة، كذلك لبد من ان نفرق ما بين "عجز الميزانية و الدين العمومي، عجز الميزانية يدل على حالة الافراط في الانفاق مقارنة بحجم الايرادات المتحصل عليها، اما الدين العمومي فينقسم الى حالتين الدين الداخلي و الدين الخارجي"[173] .

1- السياسة المالية التوسعية

"عندما يعجز الطلب الكلي عن امتصاص العرض الكلي المتاح من السلع و الخدمات في الاقتصاد عند مستوى اقل من التشغيل الكامل يعني ذلك ضرورة تحفيز الطلب لسد الفجوة القائمة و هنا تقوم الحكومة برفع حجم الانفاق العام الى مستوى الطلب عليه، هذا التحفيز قد ينتج عنه اقامة المشروعات العامة و شق الطرق الجديدة و انشاء المدارس و الجامعات و المستشفيات و اعانات اجتماعية لشرائح المجتمع منها البطالة و الشيخوخة و اعانات السكن، هذه الاجرءات تزيد من القوة الشرائية للافراد و لقطاع الاعمال و هو ما يرفع

[172] عامر كمال، نظرية التوقعات الرشيدة و كفاءة اسواق المال، مجلة الاقتصاد الجديد ، العدد 11 المجلد 02-2014، صفحة 134
[173] John sloman et alison wride, principes d'économie, op,page 532

من حجم الطلب الكلي، و بالتالي يزداد حجم الاستثمار وينعكس على مستوى العاملة بالارتفاع عموما" 174، فالسياسة المالية التوسعية تستخدم زيادة في الانفاق الحكومي او تقليل من الضرائب كلهما تحت استراتيجية سياسة مالية توسعية،فحسب نموذج " solow-swan الهدف من النمو هو تحسين مستوى الأفراد باستعمال معدل نمو الفرد عن طريق السياسة الإنتاجية الصناعية" [175] ، اذن في حالة تحديد سياسة مالية توسعية أولا يجب تحديد أهدافها القريبة و البعيد للنمو الاقتصادي. فنماذج التطور في العديد من البلدان النامية و المتقدمة ترجع بالأساس إلى الأهداف المسطرة التي تتوافق مع الإمكانيات المتاحة.

2- السياسة المالية الانكماشية : "عندما يكون مستوى الطلب الكلي اكبر من مستوى العرض الكلي، و يكون الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل، عندها يتولد في الاقتصاد ضغوط تضخمية ترفع من المستوى العام للأسعار نحو الأعلى، و هنا تقوم الحكومة بامتصاص الضغوط عبر ادوات السياسة المالية" [176] أما في حالة انكماش اقتصادي مصحوب بارتفاع مستوى البطالة، تقوم الدولة بزيادة النفقات وتقلص من حجم الضرائب حتى تسمح ببعث النشاط الاقتصادي من خلال أدوات السياسة المالية.

3- السياسة المالية التقديرية: "سياسة تغير فيها الحكومة معدلات الضريبة او برامج الانفاق عن طريق تمرير تشريعات جديدة، و تهدف الاستقرار الاقتصادي على المدى القصير لمواجهة الدورات الاقتصادية، ومن اهم ادواتها الضرائب و الانفاق العام" [177]، تلعب الضرائب دور هام ما بين المستثمرين و المستهلكين، حين تنخفض الضرائب تنخفض مباشرة الاسعار، لكن حين تقرر الحكومة برنامج الانفاق فانه يتطلب فترة زمنية من اجل الانجاز الخاصة باعداد التخطيط ، التهيئة، الرسومات، شراء الاراضي ، حتى يتم الانجاز و يوظف العاملين.

---

[174] اياد عبد النسور، اساسيات الاقتصاد الكلي، مرجع سابق 163

[175] Michael wickens, analyse macroéconomique approfondie,page 56

[176] اياد عبد النسور، اساسيات الاقتصاد الكلي، مرجع سابق 164

[177] بول ا ساموبلسون، ويليام نوردهاوس، دار الاهلية –عمان-2001، صفحة 656

ثالثـا:التاثير المتبادل بين السياستين المالية و النقدية

اهم حجر الزاوية بالنسبة للسياسة الاقتصادية هما السياسة المالية و السياسة النقدية مترابطين و متكاملين فيما بينهم لهذا يجب الوضوح في رسم السياسة النقدية و السياسة المالية، حتى لا تتصارع فيما بينهما. فالكينزيون يرون بالان السياسة المالية التوسعية فعالة في حالة الركود الاقتصادي، لكن النقديون يرون عكس ذالك انما هي ارتفاع في الناتج المحلي الخام، فهنا التضخم يعمل على اعادة توازن الاسواق

من جديد.

1-تأثير السياسة المالية على السياسة النقدية :" تؤثر السياسة المالية تأثيرا مباشرا على قدرة البنك المركزي في تحقيق هدف استقرار الأسعار كهدف أولي للسياسة النقدية، فإذا قررت السلطات النقدية أن تحقق استقرار الأسعار يجب على الحكومة مساندتها على هذه المهام فقد وضح (taylor,1995) أن العلاقة المباشرة ما بين السياستين المالية و النقدية من خلال قيد الموازنة الحكومية الذي يشير إلى تغير في عجز الموازنة العامة لابد أن يؤدي بالضرورة إلى تغير حجم السندات الحكومية لأغراض تمويل العجز المالي" فالحكومة تسعمل إستراتيجيتين من اجل خلق النمو الاقتصادي أو كبح عجز الموازنة فالأولى تستعمل السياسة المالية التوسعية بزيادة الإنفاق العام أو التخفيض من الضرائب او معا، اما الحالة الثانية تستعمل تخفيض من مستوى الانفاق العام او زيادة الضرائب او معا، لكن سواء في الحالة التوسعية او الانكماشية اذا لم ينعكس على مستوى الافراد فكلا الحالتين استهدفت حالة سوء توزيع الثروة في المجتمع مما ينعكس مباشرة على النمو الاقتصادي.

نقسم اليات السياسة المالية و النقدية على حسب درجة تطور الصناعي للدول.

الدول المتطورة: الية عمل السياسة المالية و النقدية في الدول المتطور تخلف عن باقي مختلف الدول الاخرى، لانها تمتلك دورة اقتصادية حقيقية و ليست وهمية، الحالة الاقتصادية تستجيب لادوات السياسة النقدية والمالية، قدرة التحكم في سياسة الدين

- "حجم السندات الحكومية له علاقة بعجز الموازنة العامة و يستجيب لتغيرات السياسة المالية و النقدية.
- امكانية تمويل العجز عن طريق خلق النقود حسب قدرة التحكم في العائد المرتبط بالسندات"[178].
- "امكانية اعادة التوازن التلقائي في حالة الانكماش أو التوسع حسب نظرية المعدلات الالية، في حالة انكماش اقتصادي سوف الإيرادات الضريبة تتقلص تدريجيا و هذا دون إحداث أي تخفيض في معدلات الضرائب، آما الحالة التوسعية ستظهر زيادة في الإيرادات الجبائية دون الزيادة في معدلات الضرائب مما سيحدث فائضا ميزانيا" [179].

الدول النامية: تعد السياسة المالية اهم عنصر بالنسبة للسياسة الاقتصادية و تفوق درجه اهميتها السياسة النقدية، دائما تبحث البلدان النامية تجنب حالة عجز في الموازنة لانه يتسبب في حالة عدم استقرار و طرد للاستثمارات الخاصة مما يتسبب في فقدان ثقة المستثمرين، ففي حالة العجز يصعب تمويل الانفاق العام عن طريق الدين لانه قد يتحول من حالة مؤقتة الى حالة الدين المفرطة التي تعجز الحكومة عن تسديدها.

[178] John B , taylor, monetary policy implications of greater fiscal discipline in dudget deficit and debt issues and options , federal reserve bank of kansas 1995,150-154

[179] محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية 2012، صفحة 24

و يبقى الحل الامثل للبلدان النامية هو الحد من الانفاق العام، و تعبئة المثلى للموارد العامة نحو تقوية الاردات الداخلية على المدى المتوسط و الطويل[180].

2- السياسة المالية و سوق السندات : "تنشا العلاقة ما بين السياسة المالية الحكومية و اسعار الفائدة من خلال السوق المالي، اذ تستطيع الحكومة من خلال التاثير في سعر الفائدة في السوق ان توجه الاقتصاد وفق السياسة المرسومة لها، فاذا ما كان الاقتصاد يعاني من الركود او الكساد تستطيع ان تستخدم ادوات السياسة المالية للضغط على اسعار الفائدة و تنشيط الانفاق الاستثماري و السلع الاستهلاكية من خلال توفير القروض الحكومية باسعار منخفضة وهنا تفاضل الحكومة مابين العجز الحالي و الفائض المتوقع المستقبلي، و يبدو ان العجز او الفائض في الموازنة الحكومية دليل على ان السياسة المالية في حالة توسعية او انكماشية "[181] كما يبدو ظاهريا انه من استطاعة الحكومات ان تتوجه الى السوق المالي من اجل دفع حركة النمو الاقتصادي لكنه يعتمد على معايير أخرى لم تأخذ بعين الاعتبار بالنسبة للفكر الاقتصادي من بينها

- مستوى التطور التكنولوجي
- حجم السوق
- حجم تبادلات العملة في السوق العالمي
- مرونة السوق النقدي
- مرونة التفاعل ما بين التوازن الخارجي و الداخلي

[180] Shari spiegel, politique macroéconomique et politique de croissance, UNDESA 2007, page 18-19

[181] عباس كاظم الدمي، السياسات النقدية و المالية و اداء سوق الاوراق المالية، دار صفاء عمان 2009، 82-84

3-تأثير السياسة النقدية على السياسة المالية

تتضمن وسائل السياسة النقدية السيطرة على عرض النقود بواسطة البنك المركزي، في هذه الحالة تبرز قوة السياسة النقدية لمعالجة حالة التضخم مستعملة في ذلك سعر الفائدة نحو الارتفاع و كذلك تبيع الاذونات الخزينة في السوق المفتوحة، المبدا هنا هو الدولة تتحمل دفع نفقات عن الدين العام على شكل فائدة يحصل عليها الجمهور عن قروضهم مع تحمل الحكومة للخسارة [182]، كما أشارة (dahan 1998 [183]) قد تؤدي السياسة النقدية الضيقة إلى ارتفاع التضخم و ارتفاع أسعار الفائدة و النتيجة هي تباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي و انخفاض الدخل القومي مما يؤدي الى ارتفاع عجز الموازنة و من ثما ارتفاع الدين العام،

اثر الدين على السياسة الاقتصادية: لكي نتطرق الى مسالة سياسة الدين المعتمدة من قبل الحكومة لبد أولا من معرفة المصطلحات المتعلقة بسياسة الدين.

نميز هنا نوعين من الدين(الداخلي، الخارجي)، و يعرف الدين الداخلي على انه ما تدين به الدولة لمواطنيها، اما الدين الخارجي فهو ما تدين به دولة لجهات خارجية،

- **الموازنة الفعلية**: تتمثل في النفقات النقدية و الإيرادات الفعلية، و العجز خلال فترة معينة.
- **الموازنة الهيكلية**: كيف ستكون إيرادات الحكومة و نفقاتها و العجز لديها اذا كان الاقتصاد يعمل حسب مخرجاته الممكنة.

الموازنة الدورية : هي الفارق ما بين الموازنة الفعلية و الموازنة الهيكلية، و هي تقيس تاثير الدورة الاقتصادية على الموازنة، و تاخذ بعين الاعتبار تاثير الدورة على الايرادات و النفقات، و العجز.كما

[182] ضياء مجيد الموسوي، اسس علم الاقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية 2014، صفحة 118-120

[183] Momi dahan, the fiscal effects of monetary policy, IMF1998,14-16

يعرف العجز على انه الفارق بين الاستقرار التقديري و التلقائي" [184] الفارق ما بين الموازنة الهيكلية و الفعلية يوازي الفارق ما بين ادوات تحقيق الاستقرار التقديرية و التلقائية

السياسة المالية التوسعية: حين تكون الطاقة الإنتاجية غير مستغلة بالكامل تستطيع تستطيع الحكومة ان تقوم بسياسة مالية توسعية بزيادة المخرجات قصد تشجيع الاستثمارات للموارد الغير المستغلة مع التشدد النقدي برفع أسعار الفائدة لهدف تنخفيض حجم الاستثمارات لكن في بعض الحالات يحدث عكس ما هو متوقع فحركة الميزان التجاري تحل الواردات أمام الصادرات. في هذه الحالة تتحسن قيمة العملة مع تحسن في مستوى الاستثمارات الناتجة عن توجيه للسياسة المالية بسبب السياسة الراشدة في توجيه الاستثمارات نحو الموارد الغير المستغلة. فمثلا الولايات المتحدة في سنة 2008 قد خفضت من قيمة الضرائب من اجل كبح ظاهرت الازمة لكن في نفس الوقت كان الاقتصاد يعاني من انخفاض في اسعار المنازل مما ادى الى انخفاض الثقة و نقص الائتمان بسبب رد فعل السوق كانت السياسة المالية التوسعية غير فعالة نسبيا في تعزيز النمو الاقتصادي.

السياسة المالية الانكماشية: في حالة السياسة المالية الانكماشية لبد من تحديد طبيعة العجز المسبب للدين هل هو عجز دوري ام عجز هيكلي، من اجل رسم معالم السياسة المالية و النقدية الصحيحة، فاي اقتصاد لديه حركتين حرك فعل التي تعتمد على معالم السياسة الاقتصدية اخرى هي رد فعل للاسواق الاقتصادية، لهذا يجب نحدد الاليات السياسة المالية الانكماشية و اليات تصحيح المسار للانحرافات التي تدفع الاقتصاد الى حالة عدم الاستجابة، لان رسم اليات السياسة المالية الانكماشية اصعب من السياسة المالية التوسعية، لانه لبد ان ناخذ بعين الاعتبار رد فعل الاسواق و سرعة الاستجابة على المدى القصير و الطويل، فمثلا في حالة السياسة المالية الانكماشية تكون هناك

[184] Paul A Samuelson, economique, page 658-662

صعوبة في تحديد المفاضلة شدة البطالة الناتجة عن البطالة الهكلية و حجم العجز الناتجة عن الانفاق العام، اما بالنسبة للسياسة النقدية نفاضل ما بين التشدد في درجة الائتمان و نموالاستثمارات. يؤثر ارتفاع الدين العام على الناتج المحلي الاجمالي سلبيا على مصداقية و فعالية السياسة النقدية و هو في نفس الوقت ضعف استراتيجية السياسة المالية. يدفع حجم الدين العام الى عدم استجابة ادوات السياسة المالية و النقدية لاليات معالجة الاقتصاد، فتكون النتيجة هي اثار تضخمية.

4- السياسة المالية و ميزان المدفوعات

هناك علاقة قوية يبن توازن ميزان المدفوعات (التوازن الخارجي) و توازن الميزانية العامة(التوازن الداخلي)، فحركة التوازن الداخلي و التوازن الخارجي تدل على حركة تدفق السلع و الخدمات و تدفق راس المال، فهنا تعمل السياسة المالية و السياسة النقدية جنبا الى جنب حتى تصحح اختلالات التوازن، و تختلف درجة تطبيق هذه الادوات على حسب نوعية الاقتصاد.

نموذج ماندل فلاميق (Mundell-Fleming,1963) اهتم بالعلاقة ما بين سعر الصرف الاسمي و علاقته بتوازن الداخلي و الخارجي، من خلال ادوات السياسة المالية و السياسة النقدية.

الجدول 3:أثار السياسة الاقتصادية بالنسبة لنموذج Mundell-Fleming

السياسة الاقتصادية	سعر الصرف المرن			سعر الصرف الثابت		
	الدخل	سعر الصرف	الحساب الجاري	الدخل	سعر الصرف	الحساب الجاري
توسع مالي	0	+	-	-	0	0
توسع نقدي	+	-	+	0	0	0
قيد الواردات	0	+	0	+	0	+

المصدر: تومي صالح، مدخل التحليل الاقتصاد الكلي، درا اسامة للطباعة و النشر، 2004، صفحة 126

في ظل ثبات سعر الصرف تكون السياسة النقدية غير فعالة مقارنة بفعالية السياسة المالية، كما هو معروف نظريا ان ادوات السياسة المالية بطيئة الاستجابة في تفعيل النشاط الاقتصادي اذن تعمد على المدى المتوسط و الطويل، اما في ظل اسعار الصرف العائم تقل حدة فعالية السياسة المالية أمام دور فعالية السياسة النقدية التي تتميز بسرعة الاستجابة و التأثير على التدفقات الرأسمالية مع معالجة التصحيح بين التوازن الخارجي و الداخلي، لكن بالنسبة للدول الضعيفة السياسة المالية التوسعية لبد عليها من تحديد الإستراتيجية الثلاثية ما بين سعر الصرف، التوازن المستقبلي، التضخم.

رابعـا:سياسة الدين

1- **نظرية العجز المنظم** : "هذه النظرية هي تعبير عن أفكار ليندال(lindal) كينز(keyns) ميردال(myrdal) مفادها ان زيادة النفقات العامة في أوقات الأزمات خاصة الكساد يحدث تأثير مباشرا بالزيادة في الدخل القومي" [185] ، وفق لمبدأ نظرية العجز المنظم " لم يعد ينظر الفكر الحديث للمالية العامة

[185] عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية 2006،ص 205

على أن عجز كارثة مالية محققة ، ولكن هناك عملية استبدال فكرة التوازن المالي بفكرة أوسع منها هي فكرة التوازن الاقتصادي حتى و لو أدى هذا إلى حدوث فكر عجز مؤقت في الميزانية، و تتمثل هذه النظرية أن فترة الركود و الكساد تنتشر البطالة، وهذه البطالة هي في الحقيقة العجز الحقيقي الذي يتعرض له الاقتصاد و ليس العجز بمفهومه المحاسبي"[186] من اجل تخفيف هذا العجز يرى الكينزيون برفع حجم الاستثمارات حتى تنشط الحالة الاقتصادية لان القطاع الخاص غير قادر في هذه الحالة أن يحقق نمو اقتصادي، إذن يجب على الدولة أن تتدخل من اجل أن تخلق عجز منظم قابل للتحكم فيه عن طريق إعانات البطالة، تخفيض الضرائب مؤقتا، زيادة الاستثمارات، استغلال الموارد.

- هي عبارة عن حالة انتقال العجز الحالي الى التوازن المستقبلي لاخراج الاقتصاد من حالة الكساد
- طبيعة العجز مؤقت و غير دائم
- التضخم مقصود للوصول الى حالة التوازن الجديدة
- التحكم في اصدار النقود
- تطبق نظرية العجز المنظم على الدول متقدمة اقتصاديا لتوفر رؤوس الاموال، التقنية، الموارد المتاحة.

2-انواع العجز

- ✓ **العجز الجاري**:" يعبر عن صافي مطالب القطاع الحكومي من الموارد و والذي يجب تمويله بالاقتراض و يقاس بالفرق الاجمالي بين مجموع انواع الانفاق و الايرادات لجميع الهيئات الحكومية مطروحا منه الانفاق الحكومي المخصص لسداد الديون المتراكمة من سنوات سابقة.

[186] محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، 2012، مرجع سابق

- ✓ **العجز الاساسي**: يتضمن العجز الجاري وفقا للمفهوم الاول فوائد الديون، الا ان الديون هي في الواقع تصرفات تمت في الماضي مما يعني ان الفوائد مصدرها تصرفات ماضية و ليست حالية، لكن مبدا العجز الاساسي يستبعد هذه الفوائد ليتمكن من اعطاء صورة عن السياسات المالية الحالية.

العجز الاساسي= العجز الجاري – فوائد الديون السابقة

- ✓ **العجز التشغيلي**: يعبر العجز التشغيلي عن ذلك العجز الناجم عن ربط الديون و فوائدها بالاسعار الجارية لتلافي اثار التضخم، حيث يطالب الدائنون في العادة بتغطية خسائر انخفاض القيمة الحقيقية للديون بربطها بتطور الاسعار، مثل هذا الدين يعمل على رفع القيمة النقدية لفوائد و اقساط القروض المستحقة، و منه يرتفع حجم العجز مع اثار اعادة تصحيح فوائد الدين، ومنه العجز التشغيلي هو وعبارة عن العجز الاساسي مستبعد فوائد التصحيح"[187]

العجز التشغيلي = العجز الاساسي – فوائد التصحيح

- ✓ **العجز الشامل**:" يعبر العجز الشامل عن ذلك العجز الذي يتعلق بالحكومة المركزية و المجموعات المحلية و مؤسسات القطاع العام، حيث يحتوي القطاع الحكومي على الحكومة المركزية و حكومات الولايات و الاقاليم و مشروعات الدولة

- ✓ **العجز الهيكلي**: يعبر عن العجز الشامل مصححا بازالة العوامل الظرفية المؤقتة لانحرافات المتغيرات الاقتصادية الايرادات و النفاقات دون ان تعكس اهدافه في المدى الطويل" [188]

[187] عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق ص 207

[188] دردوري لحسن، عجز الموازنة العامة للدولة و علاجه في الاقتصاد الوضعي، مجلة ابحاث اقتصاديو و ادارية، العدد الرابع 2013،ص 105

المبحث الثالث: ابعاد السياسة النقدية

ماهية السياسة النقدية

إن السياسة النقدية أحد أهمصور سياسات الاستقرار التي تبنتها الدول من أجل مواجهة الأزمات الاقتصاديةالمختلفة التي صاحبت التطور الاقتصادي، حيث تمثل السياسة النقدية فيه الجانب النقدي للسياسة الاقتصادية العامة، فإن ذلك يتطلب درجة عالية من التنسيق مع أدوات السياسة الاقتصادية الأخرى، من جهة أخرى فإن درجة فاعلية السياسة النقدية وأهميتها النسبية كإحدى سياسات الاستقرار الاقتصادي تختلف من اقتصاد إلى آخر في ضوء تفاوت طبيعة الهياكل الاقتصادية السائدة والتفاوت في درجة تطور الأسواق النقدية والمالية من دولة إلى أخرى،وبالتالي تفاوت درجة التقدم الاقتصادي،وإذا كانت السياسة النقدية تمارس آثارها التمويلية بطريق مباشر أو غير مباشر إلا أنها لا تلعب نفس الدور في النواحي التمويلية والاستثمارية في الدول المتخلفة نظراً لتخلف الجهاز المصرفي وتخلف الوعي المصرفي لدى الأفراد وعدم وجود سوق للنقد بمعنى الكلمة ولكن مع ذلك فإن تأثيرها يبدو ناتج من قيام الحكومات بتمويل الكثير من مشروعاتها عن طريق عجز الموازنة وزيادة الإصدار النقدي أي أن كمية النقود تلعب دوراً هاما في تلك الناحيةولعل علاقة السياسة النقدية بعجز الموازنة يتمثل في عدم قدرتها على تحفيز الاستثمارات وتوظيفها لمصلحة المجتمع أي عدم مقدرتها على توفير مصادر تمويل واستثمارات لعملية التنمية مما يؤدي إلى ظهور فجوة بين إيرادات الدولة ونفقاتها.

كما إن التطرق لدراسة السياسة النقدية كجزء من السياسة الاقتصادية العامة، وكجزء من عملية التخطيط الشاملة، يتطلب يجرنا الى الوقوف على هيكل السياسة النقدية ضمن إطار عمل يتكون من مجموعة الأهداف، والأدوات، وقبل أن نتطرق إلى هذه المحاور، نرى أنه من المفيد أن يسبق ذلك تعريفًا موجزا للسياسة النقدية

أولا تعريف السياسة النقدية و أهدافها

-تعريف السياسة النقدية

لقد اختلفت تعاريف السياسة النقدية وتعددت فقد عرفها الاقتصادي Einzing أن السياسة النقدية تشمل جميع القرارات والاجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية ، وكذلك جميع الاجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي [189].

كماعرفها الاقتصادي (G.L.Bash) على أنها ما تقوم بها به الحكومة من عمل يؤثر بصورة فعالة في حجم وتركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي سواء كانت عملة أو ودائع أو سندات حكومية [190].

كما تعرف السياسة النقدية بأنها العمل الذي يستخدم لمراقبة عرض النقود من البنك المركزي، وذلك كأداة لتحقيق

أهداف السياسة الاقتصادية [191]. كما تعرف السياسة النقدية بأنها تلك الإجراءات التي تقوم بها السلطة النقدية للتحكم في عرض النقود ومعدلات الفائدة وحجم الائتمان المصرفي وذلك لتحقيق بعض الأهداف الاقتصادية الكلية. السياسة النقدية هي تلك السياسة المرتبطة بالنقود والجهاز المصرفي، أو التي تتحكم في عرض النقود وبالتالي في حجم القوة الشرائية لبلد ما[192].

189Einzing , "monetary policy Means and End ", penguin Book Harnonsdworth Midlesex,1964 P 50

190G.L Bash , « federal reserve policy making »,(N.Y Alfred A Knopf 1950) p35 .

191J.Pierre.Pattat, « Monnaie , Institution Financière Et Politique Monétaire » ,4éme ed, economica paris , 1987 , p277

192شعيب بونوة ،زهرة بن يخلف، "مدخل إلى التحليل الاقتصادي الكلي "، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2010،ص90

المعنى الضيق للسياسة النقدية:عرفت السياسة النقدية بأنها الإجراءات التي تستخدمها السلطات النقدية لمراقبة عرض النقد و تحقيق أهداف اقتصادية معينة أو هي مجموعة الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد بقصد تحقيق هدف اقتصادي معين كالاستخدام الكامل تبعا للاقتصادي ، في حين عرفها shaw بأنها أي عمل واع تقوم به السلطات النقدية لتغيير حجم النقد أو التأثير في كلفة الحصول عليه.[193]

المعنى الواسع للسياسة النقدية : تعني جميع الإجراءات النقدية و المصرفية التي تستهدف مراقبة حجم النقد المتيسر في الاقتصاد القومي وهي بذلك تعني العمل الذي يوجه للتأثير في النقد و الائتمان و كذلك الاقتراض الحكومي اي حجم و تركيب الدين الحكومي[194].

وخلاصة هذه التعاريف أن السياسة النقدية هي مجموعة القرارات والإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية لتحقيق الاستقرار اقتصادي بشكل متوازن من اجل احداث تنمية شاملة و مستدامة.

اولا:التطور الفكري لأدبيات السياسة النقدية:

1-السياسة النقدية وفق تصورات الفكر الكلاسيكي قبل الكساد

فتن علماء الاقتصاد الأوائل بالثورة الصناعية وما حققوه من وراء تقسيم العمل، تراكم رأس المال، تنمية التجارة الخارجية(الدولية)، و كان هؤلاء العلماء على علم بالدورات الاقتصادية، لكنهم كانوا يعتبرونها انحرافات مؤقتة تعتدل من تلقاء نفسها، و كان قانون ساي في الأسواق يعتبر شعار عام للفكر الكلاسيكي.

- ✓ **افتراضات الفكر الكلاسيكي:**

الفكر الذي كان مهيمن قبل الكساد الكبير هو الفكر الكلاسيكي الذي ندى بمبادئ:

الحرية الاقتصادية، عدم تدخل الدولة(مبدأ حياد الدولة)، الملكية الخاصة ، المنافسة التامة، سيادة الأسواق(حرية الأسواق)، مبدأ الربح(تراكم رأس المال). و عليه نقوم بعملية الربط هذه المبادئ بأهم عناصر السياسة النقدية.

[193] عباس كاظم الدعمي، السياسات النقدية و المالية، دار صفاء للنشر و التوزيع – عمان- 2010 ، ص 24

194

– الإنتاج الزائد عن الحد مستحيلا بطبيعته مستعين بفكرة أن العرض يوجد طلبه الخاص به و عليه العرض النقدي يتوازن مع عرض السلع و الخدمات دائما. و العلماء الذين أيدو هذه الفكرة منهم ريكاردو، جي اس ميل، ا مارشال[195] . يدل على توازن العرض النقدي مع حجم المبادلات التجارية.

– مرونة الأجور و الأسعار كفيلة بجعل الأسواق دائما تميل إلى التوازن بسرعة. لأنه يتميز سوق السلع و الخدمات و سوق العمل بالمنافسة الحرة والتامة. و أن حالة الاقتصاد تتوجه نحو العمالة الكاملة دائما و هي السائدة.

– التغير في الطلب الكلي يؤثر على مستوى الأسعار و لا يؤثر على المخرجات أو العمالة. و لا يمكن للسياسة المالية و النقدية أن تؤثر إلا على مستوى الأسعار، لان مرونة الأجور و الأسعار تضمن الانتقال التوازن من نقطة إلى نقطة أخرى، أو من القديم إلى الجديد بشكل امن أو تناسبي ، هذا الانتقال لا يؤثر على التفاعل ما بين الأعوان الاقتصاديين و النشاط الاقتصادي ككل.

.مبدأ حيادية النقود : و هذا يعنى أن النقود ما هي إلا أداة للتبادل و لا تغير التوازن في الاقتصاد مادام حجم الإنتاج يتحدد بعوامل حقيقية ، لذلك فهي ليست إلا عربة لنقل القيم أو هي مجرد حجاب لغطاء الحقيقة بمعنى أن السلع تبادل بالسلع و النقود ليست إلا وسيط لذلك.

مبدأ مرونة جهاز سعر الفائدة : في هذا المبدأ يتعلق الأمر بتحقيق التوازن بين الادخار و الاستثمار، فإذا زادت المدخرات فإن القوي الاقتصادية تعمل عملها بحيث تخفض من سعر الفائدة و بالتالي يقل الحافز على الادخار، إذا فإن الفائدة في نظر التقليديين هي جزاء الادخار أو ثمن الاستثمار[196]

2– السياسة النقدية في ظل التحليل الكينزي

قام كينز بإضافات فعالة في الفكر الاقتصادي، فانتقل من أهمية العرض عند الكلاسيك إلى أهمية الطلب الفعال، وكذلك من حيادية النقود إلى أهميتها ، ومن نتائجه أن التوازن ما بين الطلب و العرض يتحقق دائما في ظل عدم التشغيل الكامل عكس الفكر الكلاسيكي الذي يشترط حالة التشغيل الكامل ، كما قام كينز

[195] بول ساموبسون، مرجع سابق ص 634

[196] اكن لونيس ، رسالة ماجستير السياسة النقدية و دورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر، جامعة الجزائر 3، سنة2011 ص 13

بفك الرابط بين القيمة و نظرية النقود و الأسعار التي أشار إليها في كتابه النظرية العامة في التشغيل و الفائدة و النقود. و تقوم النظرية الكينزية على عدم مرونة الأجور و الأسعار مؤكد بان العرض لا يخلق طلبه الخاص و بالتالي يمكن للمخرجات(العرض) أن تنحرف عن حدود إمكانياتها لفترة طويلة [197]، و تقوم النظرية الكينزية على أهمية دور النقود بالنسبة للاقتصاد القومي، بمعنى أن تغير كمية النقود يؤثر على المتغيرات الاقتصادية سواء العمالة و الإنتاج و الاستهلاك و الادخار و الاستثمار و بالتالي يؤثر على الوضع الاقتصادي ككل، كما اقر كينز فعالية السياسة النقدية كدور مساعد للسياسة المالية حتى تتحكم في المشكلات الاقتصادية، ويرتكز التحليل الكينزي على اثر التغير في المعروض النقدي على المتغيرات الاقتصادية الكلية، و عليه فان يفترض ان الكمية المعروضة تعتبر متغير خارجي في حين الطلب على النقود يتحدد وفق(دافع المبادلات، دافع المضاربة، دافع الاحتياطي أو الاحتفاظ) [198].

- زيادة الاستثمار يتحدد وفق الطلب الكلي الفعال، حسب خصوصيات دالة الاستهلاك و الاستثمار، الارتفاع في الاستثمار يؤثر مباشرة على سوق السلع و الخدمات و غير مباشر على سوق المالي .

- ارتفاع عرض النقود مع ثبات الدخل، يدفع الأفراد بزيادة الطلب على السندات لغرض المضاربة.

- تتناسب أسعار السندات عكسيا مع سعر الفائدة، بسبب محدودية العائد السنوي على السند، و بسبب التفضيل النقدي لغرض المضاربة

- تذبذب الوضعية الاقتصادية و حالة البلد، مؤشر على عدم اليقين بالمستقبل تدفع الأفراد و المؤسسات بالاحتفاظ بأرصدة نقدية[199].

- انخفاض معدل الفائدة يحرض الفرد على الاستهلاك و المستثمر على الإنتاج.

كينز قام بربط الاقتصاد الحقيقي بالاقتصاد النقدي، و الدور الذي تلعبه النقود؟ في التأثير على الإنتاج، و يتم التحكم في سعر الفائدة قصير المدى عن طريق دور البنك المركزي.

---

[197] بول ساموبلسون، ترجمة هشام عبد اله للطبعة الخامسة عشر، مرجع سابق، ص 634

[198] عباس كاظم الدعمي، السياسات النقدية و المالية،، مرجع سابق ص30 -31-32

[199] ضياء مجيد الموسوي، اسس علم الاقتصاد، الجزء الاول، ديوان المطبوعات الجامعية 2013 ص 334-335

ارتفاع في الكتلة النقدية يجب أن يعكس نمو القروض ومنه نمو استثمارات الأعوان الاقتصاديين التي تحرك هذه القروض، وبذلك يؤكد أن الكتلة النقدية و الإنتاج يجب أن تنمو مع بعض بهذا الشرط ارتفاع في النقود لا يحقق التضخم، و إنما ارتفاع الطلب هو الذي يحفز التضخم [200]. لكن لم يحدد درجة التوافق بين نمو الكتلة النقدية و نمو الإنتاجية. بل أعطى تصور بان زيادة كمية النقود يترتب عليها حدوث زيادة في الدخل، و يمكن أن نتصور الحالة العكسية عند تخفيض كمية النقود.

3 – السياسة النقدية وفق تصورات المدرسة النقدية:

على عكس المنهج الكينزي الذي يحدد مفهوم الطلب الإجمالي مع إعطاء تصورات حول تفعيل الطلب عن طريق العوامل المحدد له، إذن جل اهتمامات الفكر الكينزي كانت تصب حول فعالية السياسة المالية، لكن ينص المنهج النقدي على أن العرض النقدي هو المحدد الرئيسي للحركات قصيرة المدى، و بالتالي فان العامل الوحيد الذي يؤثر على الطلب الإجمالي و يحدد تقلبات كل من المخرجات و الأسعار هو العرض النقدي، انتقد فريدمان عمل كينز الذي افترض ثبات تداول النقود، حيث اثبت فريدمان ان الاموال المتداولة بشكل او اخر لها تاثير على التضخم فقط و ليس على الاقتصاد الحقيقي، و من ضروري محاربة التضخم عن طريق ادوات النقدية للبنك المركزي

فحسب فكر المدرسة النقدية "ان سرعة تدوال النقود غير ثابتة في المدى القصير بسبب الاحتفاظ المؤسسات و العائلات للنقود من اجل المضاربة، فان النقود في هذه الحالة لا تعمل على اساس انها قيمة تبادلية بسبب انخفاض مستوى عرض النقود و سرعة التداول، لكن على المدى الطويل سرعة تداول النقود ثابتة بسبب العلاقة ما بين الاستثمار الحقيقي و سعر الفائدة و سعر الصرف "[201] فحسب اصحاب المدرسة النقدية في المدى القصير لا يتغير حجم السلع Q و انما الاسعار و هذا لعددة اسباب اذواق و تفضيلات المستهلكين، توقعات التضخم، ثبات مستوى السلع، الدخل، رد فعل المؤسسات، سلوك الفرد و المؤسسات بعدم الاحتفاظ بالسيولة...الخ، و طبقا "لفريدمان و شوارتز ان زيادة عرض النقود من خلال زيادة عمليات السوق المفتوحة للاوراق المالية الحكومية سيؤدي الى ارتفاع اسعار الاوراق المالية و انخفاض العائد، مما يغير معه ترتيب محفظة الاوراق المالية لدى الافراد حملة الاصول و بما ان الافراد لا يرغبون بالاحتفاظ بارصدة نقدية و طبق

[200] Marc montoussé ; 50 fiches pour comprendre les débats économique actuels ; bréal 2013 page 44
[201] John sloman et alison wride, principes d'économie , op, page 507

لاستراتيجية محافظ الاوراق المالية فسوف يندفعون الى شراء اوراق مالية مربحة، على حسب قيمة السند و العائد" [202] ، من خلال السوق المفتوحة تستطيع ان تتحكم في استقرار الاقتصاد الكلي مع تشجيع الاستثمارات المرغوب فيها، بهذه الطريقة تتحكم في الكتلة النقدية و توجها على حسب امكانيتها المتاحة.

ثانيــا : اهداف السياسة النقدية :

عندما نتحدث عن أهداف السياسة النقدية فهذا يتطلب منا التمييز ما بين أهداف أولية ، وسيطيه ونهائية لذا سنحاول التعرف على كل واحدة منها على حدى .

1-الأهداف النهائية

تبدأ استراتيجية السياسة النقدية بتحديد الأدوات النقدية لاستخدامها للتأثيرعلى الأهداف الأولية التي اختارتها السلطات النقدية، ثم التأثير على الأهداف الوسيطة وذلك من أجل الوصول إلى الأهداف النهائية التي ترسمها في ضوء السياسة الاقتصادية العامة، فقبل ظهور المدرسة الكينزية كان الهدف الوحيد هو استقرار الاسعار ومعالجة مشكلة التضخم ، إلا أنه بعد أزمة الكساد 1929 ،ظهرت أهداف جديدة من بينها تحقيق العمالة الكاملة ، تحقيق معدل نمو عالي، توازن ميزان المدفوعات وغيرها .

ا- استقرار المستوى العام للأسعار:

يعتبر من أهم أهداف السياسة النقدية نظرا لأهميته في تفادي مشكلة التضخم وكذا علاج مشكلة الكساد، فعدم استقرار الأسعار يعرض البنيان الاقتصادي لهزات أو أزمات كبيرة بسبب هذه التقلبات (الرواج و الكساد)، ففي حالة التضخم تتعرض العملة لتدهور قيمتها كما تحدث البطالة في حالة الكساد، بالإضافة الى عرقلة مسار التنمية الاقتصادية في الدول النامية [203]. إلا أننا نجد تباينا في الآراء حول ما إذا كانت السياسة

[202] عباس كاظم الدمي، السياسات النقدية و المالية و اداء سوق الاوراق المالية، مرجع سابق، صفحة 40-41
[203] صالح مفتاح ،مرجع سابق ، ص134

النقدية تهدف إلى الاستقرار الكامل للأسعار أم تهدف إلى تحقيق معدل تضخم معقول أو معتدل يكون مرغوبا فيه، ويبقى على السلطات النقدية أن تعمل على تحقيق استقرار مستويات الأسعار . إن استهداف السياسة النقدية علاج التضخم واستقرار الأسعار يظهر أن هناك علاقة بين النقود والأسعار، لأن وجهات نظر الكينزيين والنقديين لعملية التضخم ليست مختلفة كثيرا، إذ يعتقد كلاهما أن التضخم المرتفع يحدث فقط عندما يكون معدل نمو المعروض النقدي مرتفعا، ولذا يعتقد معظم المفكرين الاقتصاديين بوجود هذه العلاقة، ومن هنا يبرز أثر النقود على مستويات الأسعار.

كما أن تثبيت معدل نمو النقود قد يكون سهلا في الدول المتقدمة نظرا لوجود اقتصاد نقدي متطور وجهاز مصرفي أيضا متقدم، وتوافر الأسواق المالية والنقدية التي تتيح فرصة لتطبيق أدوات السياسة النقدية بشكل ملائم، ولكن الأمر يختلف عنه في الدول النامية نظرا لضيق السوق المالية والنقدية واعتماد اقتصادها على اقتصاد المديونية.

إن في استعمال السياسة النقدية لمحاربة التضخم أو استقرار الأسعار ميزة بحيث إن آثارها على تقييد عرض النقود وتقييد الائتمان سوف يتم الشعور بها بدرجات متساوية لدى الهيئات والأفراد، ثم إن آثارها هذه لا تبدو واضحة على الأفراد، وإنما تكون مختفية إذا ما قورنت بالسياسة المالية في محاربة التضخم واستقرار الأسعار، لأن هذه الأخيرة تشمل على تحقيق فائض في الإنفاق الحكومي في أوقات التضخم، بينما يعبر الأفراد عن رغبتهم دائما في خفض الدين العام للحكومة والوسيلة الوحيدة لتحقيق ذلك هي زيادة الضرائب أو خفض الإنفاق الحكومي، وهذين الإجرائيين لا يتمتعان بأية استجابة من طرف الأفراد، وهكذا تتمتع السياسة النقدية بميزة تقبل الأفراد لها نظرا لاختفاء الآثار عليهم في محاربة التضخم [204] . لم يعرف الاقتصاد

204عبد المنعم راضي، " تقييم دور السياسة النقدية والمالية في علاج التضخم"، محاضرات معهد الدراسات المصرفية، مصر، 1980، ص 52 .

الجزائري هدف استقرار الأسعار إلا في السنوات الأخيرة بعد صدور القانون 90-10 أي بعد سنوات الإصلاح الاقتصادي ومنها الإصلاح النقدي وأصبح الهدف هو التحكم في معدل التضخم، حتى تم تخفيضه ووصل إلى نسبة أقل من 5 في المائة.

ب- تحقيق العمالة الكاملة (محاربة البطالة):

بعد أزمة 1929 جاءت النظرية الكينزية بسياسة أخرى بديلة هي السياسة المالية أين ظهر هدف آخر لها و هو العمالة الكاملة الذي تسعى معظم الدول الوصول إليه، حيث تعمل كل قوانينها و تشريعاتها لتحقيق أقصى عمالة ممكنة ، و مازالت تمثل هدفا للسياسة الاقتصادية بصفة عامة و السياسة النقدية بصفة خاصة، بالتالي نستنتج مما تقدم أن السياسة النقدية لها دور مهم في تحقيق العمالة و تخفيض البطالة عن طريق تقوية الطلب الفعال، فعندما تقوم السلطات النقدية بزيادة المعروض النقدي تنخفض أسعار الفائدة فيزداد الاستثمار و بالتالي زيادة الاستهلاك ثم زيادة الدخل [205] ، أما في الاقتصاد الجزائري فإن تحقيق العمالة الكاملة لم يكن من ضمن الأهداف المعلنة للسياسة الاقتصادية سواء في مرحلة النظام الاشتراكي أو بعد الإصلاحات الاقتصادية سنة 1988, وإنما كان من ضمن الأهداف العامة للتنمية الاقتصادية، وتنفيذ المخططات العامة وخاصة في ظل النظام الاشتراكي، أما بعد الإصلاحات فإنه يكون ضمن برامج الحكومات ولكن في شكل حلول جزئية وتخفيف من حدة البطالة.

ج- دفع بالنمو الاقتصادي:

إذا نظرنا إلى دور السياسة النقدية في تحقيق معدل عال من النمو الاقتصاد الوطني، نجد أنه باستطاعتها أن تعمل على تحقيق ذلك و تساعد في المحافظة عليه مع توفير عوامل أخرى غير نقدية، كتوفير الموارد الطبيعية و

[205] صالح مفتاح،" النقود و السياسة النقدية"، مرجع سابق، ص 138

القوى العاملة الكفؤة، بالإضافة إلى توفير عوامل و ظروف سياسية و اجتماعية ملائمة، لذلك فإن دور السياسة النقدية يجب أن يعمل بالتنسيق مع هذه العوامل.

أما في الاقتصاد الجزائري فكانت التنمية الاقتصادية هدفا لكل السياسات الاقتصادية بصفة عامة، أما بالنسبة للسياسة النقدية فلم يكن لها هدف النمو واضحا ولكنه يمارس ضمنيا من خلال دور السلطات النقدية التي نقوم بالتوسع الائتماني لتوفير التمويل اللازم للأفراد والمؤسسات .

د- **تحقيق توازن ميزان المدفوعات:**

يكمن دور السياسة النقدية في تقليل العجز في ميزان المدفوعات من خلال قيام البنوك المركزية برفع سعر الخصم لأنه سيجعل البنوك التجارية ترفع من أسعار الفائدة ، ما يؤدي إلى انخفاض الإقبال على الائتمان أو طلبه ، وكذا انخفاض الأسعار ،و إذا انخفضت الأسعار محليا فإن هذا الإجراء سيؤدي إلى تشجيع الصادرات، و كما أن ارتفاع أسعار الفائدة محليا سيغري المستثمرين الأجانب إلى توظيف أموالهم بالبنوك الوطنية مما يساهم في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات، و عليه فإن هذه الإجراءات تجعل دور السياسة النقدية مهما في تصحيح الاختلالات، و خاصة عندما يعاني الاقتصاد من معدل مرتفع للتضخم بالإضافة إلى عوامل أخرى تؤدي إلى رفع قيمة العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي.

2-الأهداف الأولية

تعتبر كبداية لاستراتيجية السياسة النقدية، والتي من خلالها يقوم البنك المركزي بالتأثير على الأهداف الوسيطة، حيث عندما يقرر البنك المركزي تغيير معدل نمو النقود الاجمالية ، فإنه يجب تبني متغير احتياطات البنوك وظروف سوق النقد المتفقة مع إجمالي النقود في الأجل الطويل ، بالتالي يمكن أن نعتبر الأهداف الأولية كرابط

صلة بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطة ،وهي تتكون من مجموعتين من المتغيرات، المجموعة الأولى تتمثل في مجمعات الاحتياطات النقدية أما المجموعة الثانية تتعلق بظروف سوق النقد .

✓ **مجمعات الاحتياطات النقدية:**

تتضمن هذه المجمعات القاعدة النقدية ،احتياطات الودائع الخاصة و الاحتياطات الغير مقترضة [206] تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور و الاحتياطات المصرفية ، كما أن النقود المتداولة تضم الأوراق النقدية ، النقود المساعدة و نقود الودائع ،أما الاحتياطات المصرفية فتشمل ودائع البنوك لدى البنك المركزي و تضم الاحتياطات الإجبارية و الاحتياطات الإضافية و النقود الحاضرة في خزائن البنوك .،أما احتياطات الودائع الخاصة فتشمل الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات الإجبارية لدى البنك المركزي والودائع في البنوك الأخرى،أما الاحتياطات غير المقترضة تساوي الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات المقترضة (كمية القروض) [207].

ويبقى الجدل قائما داخل النظام المصرفي، وخارجه حول ما هو المتغير أو المجمع الاحتياطي الأكثر فعالية وسهولة ؟ وأصبح لكل منها مؤيد ومعارض، حول أهمية كل مجمع، وهكذا بقي الموضوع محل جدل نظرا لكونه يتصف بالتجربة وليس بالتنظير فقط، ويتعلق الأمر بمدى تحكم السلطات النقدية في أي من المجاميع المذكورة.

"يقوم البنك المركزي بفرض نسبة قانونية معينة على مجمل الودائع في البنوك التجارية للاحتفاظ بها في خزائنه، و الهدف منها حماية أموال المودعين في حالة الإفلاس البنوك أو انهيارها، و يعد الاحتياطي القانوني من أهم الوسائل التي تستخدمها البنك المركزي على الوضع الاقتصادي العام" [208] ، يستعمل البنك المركزي هذه الآلية للسيطرة على عرض النقود حيث يقوم بتغير نسبة الاحتياط الإجباري من الحين إلى الأخر، و يجب عليه

[206] باري سجل "النقود ، البنوك و الاقتصاد" ترجمة طه عبد الله المنصور و عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، دار المريخ للنشر المملكة العربية السعودية 1987 ص 293

[207] صالح مفتاح ،"النقود والسياسة النقدية "، مرجع سابق ،ص 124

[208] اياد عبد الفتاح النسور، مرجع سابق ص 145

مراقبة احترام البنوك التجارية للنسبة القانونية بحث لا يتعدها. و بهذه الآلية يتحكم بالودائع و حجم الإقراض بتخفيف شروط الإقراض أو تشديد الإقراض. لنفرض أن البنك المركزي أراد التحكم في الكتلة النقدية باستعمال سياسة الاحتياطي الإجباري، بدون أن يغير أدوات الأخر المتمثلة في (السوق المفتوحة open market و سياسة الخصم)، فقام برفع نسبة الاحتياطي لدى البنوك من 5% إلى 18%، هذا الارتفاع يدفع البنوك إلى بحث عن السيولة من اجل التسديد، فان لم تجد البنوك السيولة الكافية للتسديد تقوم بعملية بيع بعض السندات على حسب نسبة التداخل ما بين الائتمان و الإقراض فعالية هذا الإجراء يكون على درجة كفاءة السوق المالي، لكن في حالة ضعف السوق المالي و قام البنك المركزي برفع نسبة الاحتياط الإجباري فانه يؤثر على أصوله المالية مباشرة بدون تأثير على استثماراته المالية في الأسواق المالية، لان السوق المالي غير فعال بالنسبة لحركة السندات و الأسهم.

فعالية الاحتياطي الإجباري بالنسبة للدورة الاقتصادية

يهدف البنك المركزي المحافظة على فعالية النشاط الاقتصادي في جميع الحالات، فحسب الأدبيات الاقتصادية. فيؤثر على البنوك التجارية و سوق الاوراق المالية من اجل الحفاظ و توجيه الاقتصاد الى بر الامان.

في حالة الركود الاقتصادي يقوم البنك المركزي بتخفيض هذه نسبة الاحتياطي الاجباري لتشجيع النمو الاقتصادي، حيث يقوم من خلال هذه العملية بزيادة قدرة البنوك التجارية على الإقراض لمختلف القطاعات.

في حالة الانتعاش الاقتصادي يستهدف المحافظة على استقرار النسبي في الأسعار و مكافحة الاتجاهات التضخمية في الاقتصاد فتقوم السلطة بزيادة نسبة الاحتياطي القانوني لتقليل قدرة البنوك التجارية على الإقراض.

يتدخل البنك المركزي في حركة سوق الاوراق المالية عن طريق اذونات الخزينة و كذلك التاثير على البنوك التجارية على حسب الوضعية الاقتصادية و تسمى هذه العملية عمليات السوق المفتوحة (open market) ترتبط هذا الإجراء على حسب درجة السوق المالي، لان عملية السوق المفتوحة هي بيع و شراء الأوراق المالية (السندات و الأذونات)الحكومية من طرف البنك المركزي، و يهدف من وراء هذه العملية سحب فائض السيولة المتاحة لدى المجتمع مع المحافظة على مستوى مقبول من الأسعار.

✓ **ظروف سوق النقد :**

وتحتوي على الاحتياطات الحرة، ومعدل الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة الأخرى التي يمارس عليها البنك المركزي رقابة قوية، ويعني بشكل عام قدرة المقترضين ومواقفهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان، ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى، وسعر فائدة الأرصدة البنكية هو سعر الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة يوم أو اثنين بين البنوك. [209] وتمثل الاحتياطات الحرة الاحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروحا منها الاحتياطات التي اقترضتها هذه البنوك من البنك المركزي وتسمى صافي الاقتراض، وتكون الاحتياطات الحرة موجبة إذا كانت الاحتياطات الفائضة أكبر من الاحتياطات المقترضة وتكون سالبة إذا كانت الاحتياطات المقترضة أكبر من الاحتياطات الفائضة [210] .

كما استعملت ظروف سوق النقد كأرقام قياسية مثل معدلات الفائدة على أذونات الخزينة والأوراق التجارية ومعدل الفائدة الذي تفرضه البنوك على أفضل العملاء * ومعدل الفائدة على قروض البنوك فيما بينها .

3- الأهداف الوسيطة

وهي تلك المتغيرات النقدية التي من المفروض أن يسمح ضبطها و تنظيمها لبلوغ الأهداف النهائية، كما تعرف أيضا بأنها تلك المتغيرات النقدية القابلة للمراقبة بواسطة السلطات النقدية، والتي من خلالها يمكن بلوغ الأهداف النهائية. و لهذه الأهداف فائدتين، فالأولى تتمثل في كونها متغيرات نقدية يمكن للبنوكالمركزية أن

---

[209] أحمد أبو الفتوح الناقة، مرجع سابق ، ص 134

210 صالح مفتاح مرجع سابق ص 125

* ويسمى (Prime Len Rate) ويسمى (Base Rate) وهو سعر الفائدة على القروض التي تمنحها البنوك لعملائها الممتازين، وهو السعر الذي ترتكز عليه الفائدة على القروض بوجه عام، وكذلك الفوائد على الودائع .

تؤثر عليها، لأنها تعتبر إعلانا لاستراتيجية السياسة النقدية، لذا يشترط أن تكون سهلة وواضحة لدى الجمهور لاستيعابها، وهي تتمثل في مستوى معدلات الفائدة، سعر الصرف والمجمعات النقدية .[211]

✓ **مستوى معدل الفائدة**

إن الكنيزين يريدون أن يتم تثبيت معدل الفائدة إلى الحد الأدنى الممكن، بينما لا يهتم النقديون بها كثيرا لأن كمية النقود هي المهمة بالنسبة لهم، ويضيفون بأنه عندما نهتم بمعدلات الفائدة ينبغي ارتباطها بمستواها الحقيقي.212

إلا أن الأعوان الاقتصاديين من أفراد و مشروعات و العائلات على حد سواء هم شديدي الحساسية لمعدلات الفائدة من ناحية تكلفة قروضهم و تلقي التعويضات عند توظيف مدخراتهم، لذا يجب على السلطات العامة أن تولي اهتماما خاصا لتقلبات معدلات الفائدة، و لكن المشكل يكمن في تحديد المستوى الأفضل لهذه المعدلات، و على السلطات في هذه الحالة أن تحافظ على أن تكون تغيرات مستوى معدلات الفائدة ضمن هوامش غير واسعة نسبيا حتى تتجنب أن تنشأ عنها مراحل متعاقبة من التضخم و الركود.[213]

ويوجد العديد من معدلات الفائدة في الاقتصاديات المتطورة وأبرزها:

- المعدلات الرئيسية: وهي معدلات النقد المركزي وهي المعدلات التي يقرض بها البنك المركزي البنوك التجارية، كما يستند إليها في تحديد معدلات الإقراض بين البنوك.

- معدلات السوق النقدية: وهي المعدلات التي يتم على أساسها تداول الأوراق المالية القصيرة الأجل القابلة للتداول (سندات خزينة قابلة للتداول، شهادات إيداع، أوراق خزينة ... إلخ)

211وسام ملاك، " النقود و السياسة النقدية الداخلية"، الطبعة الأولى، لبنان، دار المنهل اللبناني للطباعة و النشر، 2000، ص 193

[212]Philipe Jaffré ,"Monnaie et Politiques monétaires" , 4 éd , Economica 1996 , P 102

213 وسام ملاك ، "النقود و السياسةالنقديةالداخلية"، مرجع سابق، ص 197

- معدلات السوق المالية أو المعدلات طويلة الأجل: وهي التي على أساسها تصدر السندات.
- معدلات التوظيف في الأجل القصير:(حسابات على الدفاتر، ادخار سكني ... إلخ) .
- المعدلات المدينة: وهي المطبقة على القروض الممنوحة.

وتتأثر هذه المعدلات كلها بمعدل الفائدة الذي يفرضه البنك المركزي على قروض النقد المركزي.

✓ **معدل الصرف:**

إن معدل صرف النقد هو مؤشر هام حول الأوضاع الاقتصادية لبلد ما، كما يعمل على تحديد أمور كثيرة من بينها مدى تنافسية السلع الوطنية مقابل السلع الاجنبية وكذا وضع ميزان المدفوعات، ويمكن أن تكون للسياسة النقدية مساهمة في التوازن الاقتصادي عبر تدخلها من أجل رفع معدل صرف النقد اتجاه العملات الأخرى، الذي قد يكون عاملا لتخفيض التضخم او ارتفاعه ،وهو ما يحقق الهدف النهائي للسياسة النقدية،كما أن استقرار هذا المعدل يشكل ضمانا لاستقرار وضعية البلاد اتجاه الخارج و لهذا تعمل بعض الدول على ربط عملتها بعملة قوية و الحرص على استقرارها، إلا أنه في حالة المضاربة الشديدة تحدث تقلبات في سوق الصرف مما يؤدي إلى عدم القدرة على التحكم في هذا الهدف. ولذلك فإن الاقتصاديات الواسعة والمتنوعة والتي تتميز بانفتاح قليل على الخارج والتي ترتبط بشريك اقتصادي أساسي، لا يمكن لها أن تركز جميع الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية على معدل الصرف، ولذلك فإن الهدف الوسيط الداخلي يبدو ضروريا في هذه الحالة، لأنه في حالة المضاربة على نقد معين، إذا لم يكن ذلك لأسباب اقتصادية موضوعية يمكن للبنك المركزي أن يستنفد احتياطاته من العملة الصعبة مقابل الخلق المفرط للنقد الوطني حتى يمكن تداوله محليا .

✓ **المجمعات النقدية:**

هي عبارة عن مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة و تعكس قدرة الأعوان الاقتصاديين الماليين المقيمين على الإنفاق214، ويعتقد النقديون بأن كمية النقد هي الوسيط المفضل للتوازن الاقتصادي ، حسب ما نص عليه فريدمان توجد ثلاثة مزايا لمنهج التثبيت هي: [215]

– يحول دون أن يصبح عرض النقود مصدر لعدم الاستقرار.

– زيادة معدل النقود بمعدل ثابت، فإن السياسة النقدية تستطيع أن تجعل آثار الاضطرابات الناجمة عن مصادر أخرى عند حدها الأدنى.

– تطبيق معدل ثابت لزيادة عرض النقود يجعل مستوى الأسعار في الأجل الطويل ثابتا.

ثالثـــا: طريقة مراقبة العرض النقدي:

1– اختيار الأهداف العام:

لنفرض أن السلطات النقدية قد اختارت معدل نمو العرض النقدي M1 بمقدار 3% لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في نمو الناتج الوطني بمقدار 4%، كما يمكن للبنك المركزي أن يستخدم هدف وسيط آخر هو تخفيض سعر الفائدة على أذون الخزانة إلى 7 % لتحقيق نفس الهدف النهائي، ولكن في الواقع لا يمكن استخدام هدفين وسيطين لتحقيق هدف نهائي واحد ولذلك على البنك المركزي اختيار هدف وسيط واحد . [216]

وهناك حالتان لاختيار الهدف الوسيط :

---

[214] قدي عبد المجيد، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية"، الجزائر، ديوان المطبوعات الجزائرية،2003 ، ص 75

[215] وسام ملاك،" النقود و السياسة النقدية الداخلية"، مرجع سابق، ص 205

[216] أحمد أبو الفتوح الناقة ،مرجع سابق ،ص 136

أ –نفرض أن الهدف الوسيط المختار من قبل السلطات النقدية هو التحكم في العرض النقدي دون الاهتمام بهدف سعر الفائدة كما هو موضح في الشكل الموالي:

المنحنى 3: التحكم في العرض النقدي

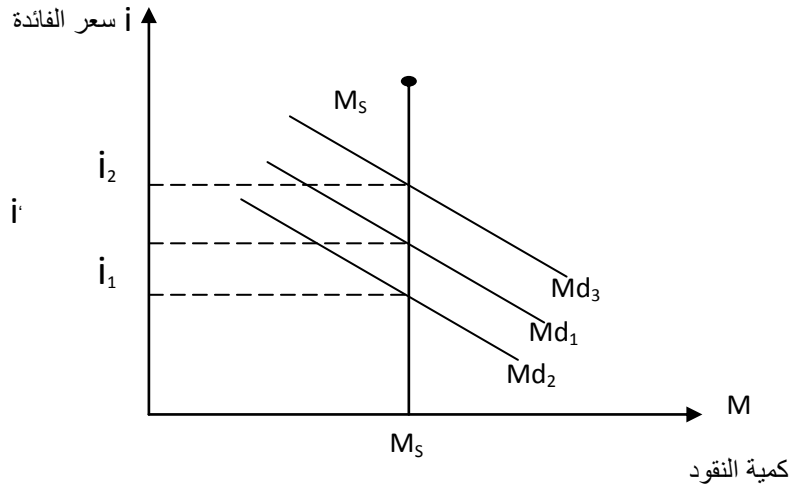

Source : Philipe Jaffré , Monnaie et Politiques monétaires , 4 éd économica1996, P 102 .

نفترض أن السلطات النقدية توقعت أن يكون منحنى الطلب على النقود هو Md1 ولكن منحنى الطلب على النقود في الواقع سيكون مداه في التغير بين Md3 و Md2 وهكذا تبعا لانخفاض أو ارتفاع الإنتاج الكلي أو التغيرات في المستوى العام للأسعار، كما أن الطلب على النقود قد ينتقل بطريقة غير متوقعة نتيجة لتغير في تفضيلات الأفراد بين حيازة النقود وحيازة السندات.

عندما يكون الهدف الوسيط هو معدل نمو النقود M1 بمقدار 3 % يكون منحنى العرض النقدي عند MS، فإن البنك المركزي سيتوقع أن يكون سعر الفائدة هو i ولكن نتيجة تقلب الطلب على النقود بين Md2 وبين Md3 فإن سعر الفائدة أيضا يتقلب بين i2, i1 وبالتالي تكون النتيجة هي :

إن استخدام العرض النقدي كوسيط سيجعل سعر الفائدة متقلبا.

ب -عندما يستخدم سعر الفائدة : كهدف وسيط عند i، ولكن البنك المركزي يتوقع أن يكون الطلب على النقود عند Md1 ولكنه يتقلب بين Md1 و Md2 نتيجة التغيرات غير المتوقعة في الإنتاج الكلي ومستوى الأسعار أوفي تفضيلات الأفراد في حيازة النقود أو السندات كما هو موضح في الشكل الموالي

المنحنى4: الهدف الوسيط لسعر الفائدة

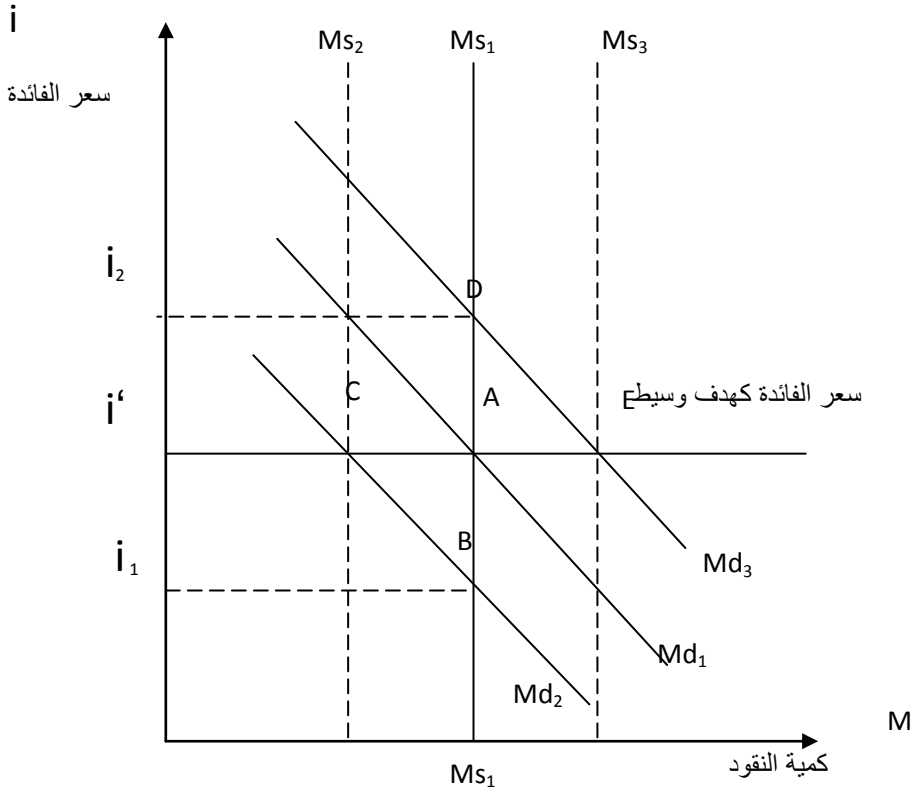

Source : Philipe Jaffré , Monnaie et Politiques monétaires ; op ; P 103

لنفترض أن الطلب على النقود قد انخفض إلى Md1، فإن سعر الفائدة سينخفض إلى i ولكن البنك المركزي يحاول منع هذا الانخفاض عن طريق بيع السندات، فيزيد عرض السندات ويخفض سعرها السوقي، ومن ثم يرتفع سعر الفائدة مرة أخرى إلى' i ويقوم البنك المركزي بعمليات السوق المفتوحة حيث يبيع السندات حتى

ينخفض العرض النقدي من Ms1 وMs2 حيث تتقاطع المنحنياتMs2 مع Md2 في النقطة c وبالتالي تعود إلى النقطةiمرة أخرى.

ومن ناحية أخرى إذا كان منحنى الطلب على النقود هو Md3 الذي يتقاطع مع Ms1 في نقطة التوازن D فإن سعر الفائدة التوازني يصبح i2 وبما أن سعر الفائدة هو الهدف الوسيط، فإن البنك المركزي يتدخل للتحكم فيه ومنعه من الارتفاع، ويقوم بعمليات شراء في السوق المفتوحة حتى يرتفع العرض النقدي من Ms1 إلى Ms3 والذي يتقاطع مع Md3 في النقطة E، ومن ثم يعود سعر الفائدة

إلى مستوى سعر الفائدة كهدف وسيط i فالبنك يحافظ على سعر الفائدة كهدف وسيط ولكنه في نفس الوقت يسمح للعرض النقدي بالتذبذب والنتيجة هي:

« إذا كان الهدف الوسيط هو سعر الفائدة فإنه سيجعل العرض النقدي متذبذبا » .

إن تبني أهداف نقدية باستخدام المعروض النقدي على نطاق واسعا كان في سنوات السبعينات التي زاد فيها التضخم، وكان المفهوم دائما بان نجاح وضع أهداف وسيطة نقدية يتوقف على استقرار الطلب على النقود، أو على الأقل إمكانية التنبؤ به، وبدأ هذا الأسلوب يتهاوى في سنوات الثمانينيات عندما خرجت معادلات الطلب على النقود عن المسار المتوقع وربما كان السبب هو سرعة التجديدات أو الابتكارات المالية [217]

[217] ستانيلي فيشر، مجلة التمويل والتنمية، عدد ديسمبر 1996، ص 24

2-معايير اختيار الأهداف الوسيطة:[218]

تؤخذ عند اختيار الأهداف الوسيطة ثلاثة معايير لها علاقة بالهدف الأولي ولها آثار على الهدف النهائي وتجعله يفي بالغرض أكثر من غيره وهي: قابلية الهدف الوسيط للقياس القدرة على التحكم فيه من قبل البنك المركزي، وقابلية التنبؤ بآثاره على الهدف النهائي .

أ- القابلية للقياس:

لكي تكون الحسابات دقيقة يجب أن يخضع الهدف الوسيط للقياس الدقيق لأنه يعتبر الإشارة التي تبين حقيقة اتجاه سير السياسة النقدية نحو تحقيق الهدف النهائي أو خارج إطار اتجاهها المحدد لها، وإتاحة البيانات يختلف من متغير لأخر فبيانات سعر الفائدة متاحة، أما البيانات عن الناتج الوطني تتاح بعد فترة قد تصل إلى ما بعد السنة كما هو الحال في بعض البلدان النامية مثل الجزائر وربع السنة في أمريكا مع تأخير شهر، ومن جهة أخرى فإن بيانات الناتج الوطني أقل دقة من بيانات القاعدة النقدية والعرض النقدي أومن بيانات سعر الفائدة، ومن ثم فإن الاعتماد على سعر الفائدة أو العرض النقدي لتكون أهداف وسيطة بدلا من الاعتماد على أهداف أخرى من الناتج الوطني، لأن الأولى تقدم إشارات دقيقة وواضحة عن اتجاهات سياسة البنك المركزي.

ويبدو أن أسعار الفائدة قابلة للقياس أكثر من العرض النقدي والقاعدة النقدية لأنها ليست فقط متاحة بسرعة ولكنها تتمتع بدرجة كبيرة من الدقة، ولا تراجع إلا قليلا أما العرض النقدي والقاعدة النقدية فإنهما يخضعان للمراجعة، وبالتالي تصبح أسعار الفائدة المعيار الأكثر فائدة كأهداف وسيطة ولكن سعر الفائدة هو سعر الفائدة الاسمي الذي يعتبر مقياس لا يكشف عن التكلفة الحقيقية للاقتراض وهو سعر الفائدة المعدل

[218] احمد أبو الفتوح الناقة ،مرجع سابق ،ص 139-140

بالتضخم المتوقع، إلا أن قياس سعر الفائدة الحقيقي يكون صعبا لأنه لا توجد طريقة لقياس التضخم المتوقع، وبهذا فإن قياس كل من سعر الفائدة والعرض النقدي والقاعدة النقدية له صعوبات، والاختيار بينهما أيضا يصبح صعبا كهدف وسيط.

ب- **القدرة على التحكم في الهدف الوسيط** :

للتأكد من بناء الاستراتيجية بشكل جيد وجني ثمارها يجب على البنك المركزي أن يكون لديه القدرة على التحكم في الهدف الوسيط، ولا تعني القدرة على السيطرة هي معرفة خروج المتغير المستخدم كهدف وسيط على الاتجاه الصحيح، وإنما يجب أن يكون لديه أيضا القدرة على إعادة المتغير المستخدم إلى الطريق المرسوم- له لتحقيق الهدف النهائي، ويمكن للبنك أن يسيطر على القاعدة النقدية وسعر الفائدة، ولكن قد تفوق سيطرة البنك على سعر الفائدة أكثر من العرض النقدي ولكن البنك المركزي لا يستطيع كما رأينا أن يحدد سعر الفائدة الحقيقي لأنه لا يمكنه السيطرة على توقعات التضخم ولهذا فلا يمكنه أن يجزم بأفضلية التحكم في سعر الفائدة أو القاعدة النقدية كهدف وسيط.

ج- **إمكانية التنبؤ بالأثر على الهدف النهائي** :

بالإضافة إلى المعيارين سابقي الذكر ينبغي أن يكون التنبؤ بأثر الهدف الوسيط المختار على الهدف النهائي ممكنا أو ينبغي أن نمتلك القدرة على توقع ذلك الأثر على الهدف النهائي ولا يزال النقاش قائما حول أفضلية سعر الفائدة والعرض النقدي كأهداف وسيطة مرتبطة بالأهداف النهائية مثل العمالة، مستوى الأسعار، الناتج الكلي، إلا أن التجارب العملية تتجه إلى تفضيل التنبؤ بأثر العرض النقدي على الأهداف النهائية على أثر سعر الفائدة مما يؤيد أكثر استخدام القاعدة النقدية كهدف وسيط .

3-ادوات مراقبة العرض النقدي المباشر

توجد طريقتين تتم بها المراقبة النقدية، الطريقة الأولى تتم عن طريق مراقبة مستوى سيولة التي تمتلكها البنوك التجارية، و الطريقة الثانية تتم عن طريق حجم تداول الأوراق المالية من سندات و اذونات الخزينة العمومية و هنا تتم المراقبة حجم التداول الكتلة النقدية في الأسواق المالية، و تسمى هذه العملية بـ (open-market). تحد هذه العملية بعض النمو الذي يشهد السوق النقدي على جميع المعاملات القصير و الطويل و جميع الأوراق المالية منها السندات و الأسهم، ينتج من وراء هذه العملية التحكم في تداول العرض النقدي عن طريق شراء أو بيع اذونات الخزينة.

مجال تغير الكتلة النقدية يحدد ثلاث مستويات المستوى الضيق M1، المستوى المتوسط M2 ، المستوى الأوسع M3 الذي يوضحه الجدول التالي:

محتويات الكتلة النقدية بالنسبة البنك المركزي الاروبي[219]

M1 النقود الائتمانية(billet et piéces) + الودائع الجارية
M2 =M1 + الودائع لأجل، أقصى اجل مدته سنتين + الودائع القابلة للاسترداد مدتها ثلاثة أشهر
M3 = M2 + محفظة OPCVM لأجل أقصاه سنتين + الأوراق المالية (السندات و الأسهم)

وتتكون المجمعات النقدية أساسا من (M1, M2 ,M3) كما يمكن استعمال الأساس النقدي H أو مجموع القروض [220] ،كما أنها اصبحت تستقطب اهتمام البنوك المركزية ،كما يمكن التعرف عليها بسهولة من طرف الجمهور إلا أن الإشكال يبقي مطروحا :

[219] JOHN SLOMAN ET ALISON WRIDE ; principes d' économie ;7e édition pearson paris 2011 page 480

[220] الطاهر لطرش ،"اقتصاديات النقود والبنوك " ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية –بن عكنون –الجزائر ، 2013،ص150

* يمثل M3ويشمل M2مضافا إلىها الودائع الحكومية لدى البنوك كالسندات و أذونات الخزينة

ما هي المجمعات التي يمكن ضبطها بسهولة و بدون غموض؟هناك من يؤيد المجمعات الواسعة* كاستهدافات وسيطة نتيجة لهذه الابتكارات لأنه يسمح بالتقرب أكثر إلى الحدود القصوى للتوظيفات النقدية على عكس المجمعات الضيقة** التي تركز على الوظيفة الضيقة للنقود.

مضاعف الكتلة النقدية : عبارة عن علاقة ما بين نسبة نمو الكتلة النقدية(العرض) MS و الكتلة النقدية(الطلب) Mb

بصفة أخرى عبارة عن علاقة نسبة نمو الكتلة النقدية الموسعة بالنسبة للكتلة النقدية الضيقة.

مشاكل مراقبة الكتلة النقدية

حجم نمو الكتلة النقدية M3 بالنسبة للكتلة M2

حجم نمو الكتلة النقدية M2 بالنسبة للكتلة M1

حجم نمو الكتلة النقدية M1 الذي يدل على حجم نمو السيولة لدى الأشخاص.

عملية التوازن بين الطلب و عرض النقود ليست بالأمر البسيط، فلبد على البنك المركزي أن يتحكم في الأدوات التي يملكها و لما يتدخل في عملية تحديد الكتلة النقدية يجب علية معرفة الطريقة التي يتدخل بها [221] ، ليست فقط عملية شراء و بيع الأوراق المالية الحكومية، فهنا عنصر داخلي يتمثل في معدل الفائدة، السيولة النقدية، الودائع، السندات، الأسهم و عنصر خارجي يتمثل في الاستثمار بالدرجة الأولى و الاستهلاك بالدرجة الثانية.

إن هذه المؤشرات النقدية (معدل الفائدة وسعر الصرف) لا تتمتع بالفعالية المرجوة لتكون أهدافا وسيطة للسياسة النقدية لأسباب عديدة تتعلق بمفهومها وطرق تحديدها وتأثيراتها المرتقبة ،كما أن مكونات الكتلة

**يمثلM2 أو M1 حيث تشمل M1 النقود الورقيةالإلزامية و النقود المساعدة، الودائع الجارية الخاصة، و M2:تشمل M 1 مضافا إلىها الودائع لأجل ، و ودائع الادخار قصيرة الأجل بالبنوك و الودائع لدى صناديق التوفير.

[221] Marc montoussé ; 50 fiches pour comprendre les débats économiques actuels ;6e édition bréal 2013 page 47

النقدية فقدت شيئا فشيئا من مكانتها كأهداف وسيطة مناسبة بالرغم من قدرة البنوك المركزية على التحكم فيها بسهولة نسبية، وهذا بسبب التقلبات التي يمكن أن تحدث نتيجة عدم استقرار الطلب النقدي، ما ينتج عنه عدم استقرار سرعة دوران هذه المجاميع .هذا ما أدى إلى تحول أساسي في استراتيجية السياسة النقدية، حيث أصبحت تحاول الوصول إلى الهدف النهائي للسياسة النقدية بشكل مباشر لتراجع الثقة في الأهداف الوسيطية لبلوغ الأهداف النهائية المتعارضة فيما بينها أحيانا ، وتقوم هذه الاستراتيجية الجديدة عمليا على مقاربة تعتمد على استهداف التضخم* الذي أثبت فعاليته في مختلف الدول [222].

4- أدوات الرقابة غير المباشرة[223]

- الإقناع الأدبي: حيث يقوم البنك المركزي بإعطاء التعليمات و التوجهات و الأوامر للبنوك التجارية ، عن طريق محاولة إقناعها بإدارة و إتباع السياسات التي تحقق الأهداف الاقتصادية التي تسعى البنك المركزي إليها، إضافة إلى التنسيق مع البنوك التجارية في القضايا النقد و الائتمان، و يأخذ الإقناع الأدبي عدة أشكال منها الرقابة الكمية، الرقابة النوعية.
- الودائع الخاصة: حيث يطلب البنك المركزي من البنوك التجارية الاحتفاظ بنسبة معينة من أرصدتها على شكل ودائع مجمدة في البنك المركزي مقابل فائدة معينة.

الرقابة المباشرة على الائتمان: مثل تعديل هوامش الضمان للقروض الممنوحة، و تقنين حجم و كمية الائتمان الممنوح لقطاع معين.

- الرقابة الإدارية: تمثل التفتيش الإداري المباشر على حسابات و أصول البنوك التجارية، و طريقة الإدارة و السياسة المتبعة فيها.
- سياسة الإفصاح المالي و النشر التي تستخدمها البنوك التجارية عن عملياتها المصرفية.

* سنتطرق اليه في المبحث الثاني

[222] الطاهر لطرش "اقتصاديات النقود والبنوك " مرجع سابق ص175

[223] اياد عبدالفتاح النسور، مرجع سابق ص 147

خاتمة الفصل الثاني

- تمثل السياسة الاقتصادية اقوى ادات لمعالجة التضخم ، لكن عدم الاستقلالية ما بين السلطات المالية و السلطات النقدية يؤدي الى عدم فعالية السياسة النقدية و السياسة المالية معا ، لانها تعتبر ادات ضبط حركة ارتفاع الاسعار و ادات معالجة حركة التضخم بدراسة السبب الحقيقي و اعطاء الحلول المناسبة التي تتوافق مع مبدا اقتصاد السوق و في اطار توجية الاقتصاد نحو النمو الحقيقي مع تفادي الازمات الاقتصادية و عدم تكرار نفس الازمة الماضية، فحسب الدول المتطورة فان السياسة النقدية هي اكثر فعالية و اكثر مرونة لمواجهة التضخم مقارنة بالسياسة المالية في الوقت الحالي ، لكن بالنسبة للجزائر فانها تعتمد على السياسة المالية اكثر لمواجهة ارتفاع الاسعار السلع الاسياسية حيث تعتمد على الية تسقيف الحد الادني للاجر من اجل مواجهة التضخم بتاثير سوق العمل على السعر لانه يوجد اختلاف كبير ما بين المتوسط الادنى للمعيشة و الاجر الادنى، ثانيا سياسة التدعيم التي تؤثر على معدلات التضخم عن طريق كبح تغير الاسعار حيث تقدر الاسعار المقننة اكثر من 40 % لقيمة متوسط العام للاسعار و تختلف هذه النسبة على حسب دخل العائلة فترتفع كثير كلما انخفض دخل العائلة لان السلوك الاستهلاكي للفرد و العائلة يتوجه نحو استهلاك السلع المدعمة كثيرا و تنخفض كلما ارتفع دخل العائلة فقد تكون اكثر ، اما انخفاظ مستويات التضخم في الجزائر في حدود اقل من 4% لا يبين تحسن مستوى احوال الافراد خصوص المحدودي الدخل، و عليه فان ادوت الرقابة المباشرة و غير مباشر للسياسة النقدية و اليساسة المالية تكون بدون جدوى لانها لا تؤثر على توجه الاسواق، سواء سوق راس المال او سوق العمل او سوق السلع و الخدمات، اما العنصر الثاني هو مرونة السياسة النقدية و السياسة المالية فالنظام الذي تعتمد عليه الجزائر هو نظام مركزي مما يؤثر على طريقة توزيع الثروة في المجتمع، خصوصا مجمع السكن و ملحقاته و كذالك مجمع الخدمات ، لان الاقتصاد الحديث مبني على القطاع الخدماتي في جميع الدول خصوصا الدول المتطورة، لهذا نلاحظ اليوم السياسة الاجتماعية بالنسبة للدول المتطور هي التي تخلق توازن المخرجات الاقتصادية .

الفصل الثالث

دراسة وصفية تحليلية لابعاد التضخم في الجزائر

مقدمة

هناك العديد من الدراسات التي اعدت حول الاقتصاد الجزائري المتعلقة بموضوع التضخم ، اما بخصوص الية استهداف التضخم فانها تعتمد في الوقت الحالي على حسب تجارب العديد من الدول المتطورة على ادوات السياسة النقدية ، بينما كان التضخم بالنسبة لنفس هذه الدول هو عنصر مشترك ما بين ادوات السياسة المالية و ادوات السياسة النقدية، كما نلاحظ اليوم التكتلات الاقتصادية في جميع انحاء العالم حيث تعتمد على توحيد اليات الرقابة و من بين هذه الاليات عولمة السياسة النقدية من اجل محاربة التضخم، كما تسعى هذه الدول الى تحقيق نمو اقتصادي، محاربة البطالة ، تحسين جميع المعاملات التجارية، رغم اختلاف الامكانيات بينهم ، لكن طبيعة الاقتصادية للدول النامية تتميز بضعف مؤسساتها اما طبيعة الازمات الاقتصادية فهي في الغالب تصنف ضمن ازمات سوء التسيير، اما الجزائر تسعى في محاربة التضخم فحسب قانون النقد و القرض يحدد تكليف البنك المركزي بمهام محاربة التضخم كاولوية للسياسة النقدية دون غيرها ، فالتضخم في الجزائر لم يشهد ادنى مستوياته الا سنة 2000 فقط حيث وصل الى 0.3 % ، كما ان الحد الادنى للاجر المضمون لم يتغير منذ سنة 2010 مما تسبب بانخفاض القدرة الشرائية للعامل ، اما قيمة العملة المحلية فقد انخفضت اكثر من نصف قيمتها امام سلة العملات المعنمدة من قبل البنك المركزي ، فمن بين اهداف السياسة النقدية للاتحاد الاوروبي الحفاظ على المستويات الدنيا للتضخم في حدود 2 % من اجل الحفاظ على القدرة الشرائية للعامل و المستوى الرفاهية له.

المبحث الاول: تحليل مؤشر المربع السحري لنيكولاس كالدور على الاقتصاد الجزائري مع المقارنة ببعض الدول النامية

اولا: ابعاد مؤشر نيكولاس كالدور

يعتمد مربع نيكولاس كالدور على اربع مخرجات فهو بذلك يربط ما بين عناصر المدرسة الكينزية و كذلك المدرسة النقدية.

1 -**تحليل مؤشر (1908-1986)nicholas kaldor**: يتهم مؤشر نيكولاس كالور بدراسة المتغيرات الاقتصادية التي تحدد طبيعة التوجه الاقتصادي بشكل عام، المتمثلة في **اولا** : مؤشر تطور النمو الاقتصادي، **ثانيا:** مؤشر البطالة و التشغيل، **ثالثا:** مؤشر توازن الميزان التجاري، **رابعا:** مؤشر استقرار الاسعار، لهذا نقول بان المربع السحري يبين بشكل مباشر الشكل العام للسياسة الظرفية المتهجة من قبل الحكومة اما على المدى الطويل فانه يوضح التغيرات في السياسة الهيكلية للبلد، لهذا نقول بان المربع السحري يحمل بعدين اولا على المدى القصير و ثانيا على المدى البعيد، فرغم صعوبة تحقيق التوزان الاقتصادي للمخرجات الاقتصادية المثالية وفق قواعد نكولاس كالدور، الا انه يعتبر اداة يبين شكل التوازن و الخلل المسيطر على هذا التوازن مقارنتا بمعايير الاقتصاد المثالي، لبد ان يحمل مؤشرات فانه يعتبر من الادوات المستعلمة لدراسة الاقتصاد سواء على المدى القصير او البعيد،

2 -**البعد الاقتصادي لمربع نيكولاس كالدور**: نركز هنا على السياسة الاقتصادية حيث تنقسم السياسة الاقتصادية الى عنصرين السياسة الاقتصادية الظرفية و السياسة الاقتصادية الهيكلية، لكن خصائص الاقتصادية بالنسبة لمربع كالدور اهتمت معدل النمو الاقتصادي، معدل التضخم ، معدل البطالة، معدل الميزان الجاري،

Sold courant= solde extérieur+ solde sur la balance des revenus primaires+ solde sur les transferts courants

تندرج من بين اهداف السياسة الاقتصادية الظرفية، و منه نقسم السياسة الاقتصادية الظرفية الى سياستين منفصلتين اولا السياسة النقدية حيث تهتم بتحديدها البنك المركزي برسم ابعادها الاستراتيجية، كما ان البنك المركزي يتمتع باستقلالية التسيير و تحضير سياسته العامة، اما السياسة المالية التي تعتمد عليها الدولة فانها تنقسم الى محورين سياسة التحصيل و سياسة الانفاق، اما "

السياسة الاقتصادية فتعرف على انها مجموعة من القرارات التي تقررها الحكومة باستعمال مختلف ادواتها المتاحة من اجل تحديد الهدف بالاتجاه المرغوب فيه" [224]، و عليه فان مؤشر نيكولاس كالدور تهتم بدراسة بعض المؤشرات التي تندرج ضمن اليساسة الاقتصادية الظرفية

3 -**شرح مربع كالدور**: يعتمد المربع على اربع زوايا تمثل الحد الاقصى للمتغير بحيث تكون اشارة المتغير موجبة، بالنسبة لمتغير النمو الاقتصادي PIB المتمثلة بالنقطة A و مؤشر الميزان التجاري المتمثلة بالنقطة B و كذلك مؤشر الاسعار المتمثلة بالنقطة C، اما متغير البطالة المتمثل بالنقطة D فهو دوما موجبة و بذلك اقل قيمة لمؤشر البطالة تعتبر اقصى قيمة تمثيلية في المربع ياخذ الحركة العكسية، اما القيم التي تكون اكبر بالنسبة لمؤشر البطالة تتجه نحو المركز، كذلك معدل التضخم يأخذ الحركة العكسية كلما انخفض يتجه نحو المركز.

الشكل1: رسم توضحي لمربع كالدور

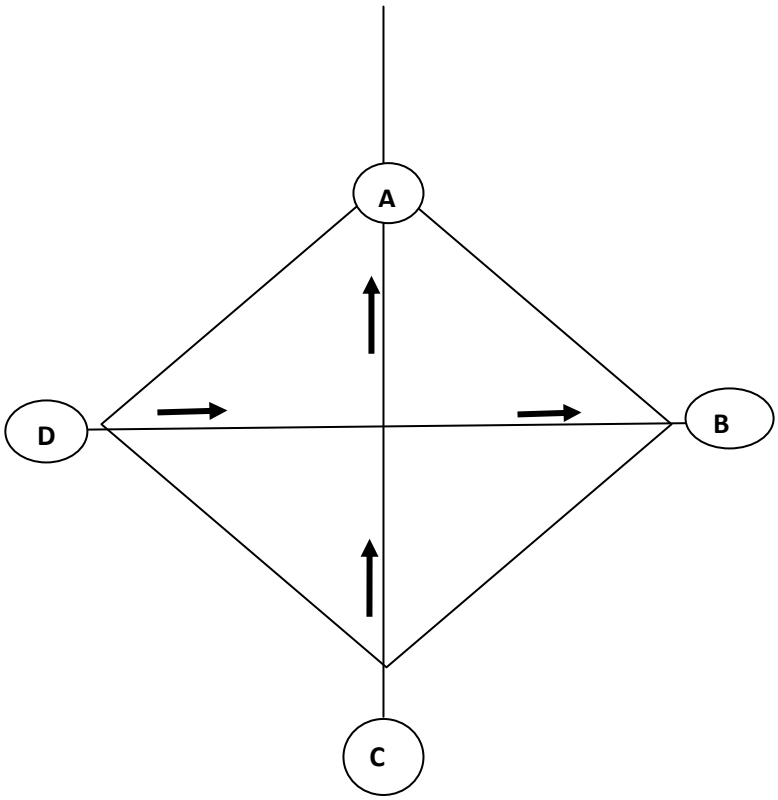

[224] Cours de mr diemer ; economie generale ; la politique economique de l'état ; IUFM ;DATE 25/04/2018 ; CITE oeconomia.net/ 12politique économique

مؤشر البطالة و التضخم لهم اتجاه عكسي مع نقطة المركز، اي كلما ارتفع قيمتهم يتجه نحو المركز ، و كما كانت قيمتهم تتجه نحو الصفر تاخذ اتجاه عكس المركز لهذا اتجاههم عكسي و ليس طردي، لكن معدل النمو الاقتصادي و معدل الميزان التجاري حركتهم طردية مع منحنى التمثيلي لكالدور.

4 -**مميزات مربع كالدور** : رغم صعوبة تحقيق المخرجات الاقتصادية المثلى من الناحية العملية، الا انه يعتبر اداة لتحليل السياسة الظرفية، فنكولاس كالدور اعتمد في طرح نموذجه على الدمج ما بين التحليل الكينزي و كذلك افكار المدرسة النقدية في ظل الحرية الاقتصادية و الدور التنظيمي للدولة الذي يحمي النشاط الاقتصادي، لكن عند تطبيق المربع السحري على مختلف دول العالم نجد فروقات في تطبيق السياسة الاقتصادية ما بين النظام الراسمالي الذي يعتمد على الفكر الليبرالي اما النظام الاشتراكي فانه يعتمد على الفكر الماركسي، لكن بعض ادول اعتمدت على انشاء نظام اقتصادي مزدوج يحمل افكار االراسمالية و الاشتراكية معا، و يسمى ايضا بالنظام المختلط .

لكن عند تطبيق الية المربع السحري نجد فروقات في اليات تطبيق السياسة الاقتصادية تنحصر هذه الفروقات من ضمن اليات الحماية الاجتماعية المعتمدة في البلد، التي تعتبر عنصر مهم من ضمن المخرجات الاقتصادية ،كما تتفاعل اليات الحماية الاجتماعية مع المخرجات الاقتصادية و بالتالي تؤثر على مخرجات النمو الاقتصادي و كذلك التوازن التجاري و البطالة و حركة الاسعار، من جهة اخرى فان النظام الراسمال قام بعملية بناء اسس الحماية الاجتماعية على اساس دعم للنظام الراسمالي و بالتالي نحافظ على القوة الاقتصادية.

ثانيا: ادوات السياسة الاقتصادية الظرفية :

نتهتم بالسياسة الاقتصادية الظرفية من زاوية نيكولاس كالدور و بذلك نقسمها الى فرعين سياسة التحفيز التي اتى بها الفكر الكينزي و سياسة الاستقرار مدعم بافكار المدرسة النقدية، بدون التطرق الى ادوات السياسة المالية و السياسة النقدية

1- **سياسة التحفيز** : خلال " الخمسينيات تم تقسيم النمو الاقتصادي الى ثلاث عوامل النمو في العمالة، نمو راس المال، نمو عوامل الانتاج، لكن نظرية النمو لـ solow 1956 اعتمدت على ثلاث

عوامل راس المال، العمالة، التكنولوجيا، تستند هذه النظرية الى كفاءة الاسواق، السلوك العقلاني للفرد و العوان الاقتصاديين، في حالة ارتفاع مستوى الطلب الاقتصادي العام، فان المؤسسات الاقتصادية تقوم برفع مستوى الانتاج من اجل تغطية ارتفاع الطلب، تغطية العجز الناتج عن فائض الطلب يؤدي دائما الى تحسن مستوى النمو الاقتصادي و كذلك يقوم بامتصاص البطالة عن طريق فتح فرص عمل مما تؤدي الى انخفاض مستوى البطالة مع تحسين مستوى اجور العمال، فسياسة التحفيز لعبت دور مهم بعد الازمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929، بعد الطرح الذي قدمه كينز حيث اعتمد على تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي مركز اساسي على دعم و خلق الديناميكية الاقتصادية عن طريق تدخل الدولة، لضمان النمو الاقتصادي ، و بذالك اصبحت الدولة لها دور التنظيم و توجيه و التحفيز الاقتصادي، اما الطرح الذي قدمه كينز يتركز بالاساس على تفعيل الطلب عن طريق تفعيل الاستهلاك الذي يعلب دور في دفع النشاط الاقتصادي بشكل عام و بالخصوص تفعيل الطلب الداخلي، الا ان العائق الذي يحد من تحقيق النمو الاقتصادي هو حالة التضخم السائدة، فدائما برامج التحفيز "النمو الاقتصادي يجب ان تراعي قيمة حركة الاسعار التي تحدث بالنسبة للسلع المادية و الخدماتية على المدى القصير، اما الطويل فهو دور توجهي لحركة النشاط الاقتصادي من اجل الحفاظ على النمو الاقتصادي" [225]، فكثير من برامج التحتفيز الاقتصادي كانت تنتهي بضعف القدرة الشرائية على المدى الطويل.

2- سياسة الاستقرار : عندما ترغب الحكومة ان تقوم بمحاربة التضخم فانها تستعمل العديد من الادوات التي تحقق في نهاية الامر حالة الاستقرار في الاسعار.

- ✓ تثبيت الاسعار: تستعمل هذه الطريقة عن طريق الضغط المباشر على المؤسسات و الشركات، و بالتالي تصبح المؤسسات غير مرنة مع حركة العرض و الطلب، تسمى بسياسة التثبيت المباشر"

هذه الطريقة فعالة على المدى القصير لكنها غير فعالة على المدى الطويل لانها تعيق تطور المؤسسات و قدرتها التنافسية، و تنعكس على مستوى الاقتصادي بعد انتهاء فترة الانتعاش الاقتصادي"[226].

[225]ABEL Francois ; économie politique dun plan de relance macroéconomique ; revue économique 2010/4 vol 61, pp 783-792, page798

[226] Piluso nicolas, la condition d'éfficacité de la politique économique dans les syntheses neoclassique : rigidité des prix ou asymetrie du rapport salarial ; cahiers d'économie politique vol 74 n0 1, 2018, pp139-159 ; page 143-144

- ✓ التحكم في الطلب: نستعمل في هذه الطريقة التاثير على خفض من قيمة الطلب عن طريق رفع من قيمة الضرائب، فهنا نستعمل ادوات السياسة المالية او نستعمل ادوات السياسة النقدية من اجل التحكم في القروض، نستعمل هذه الطريق من اجل رفع من قيمة الاسعار.
- ✓ التحكم في العرض:
- ✓ كبح القدرة الانفاقية: في هذه الحالة نستعمل سياسة الاجور و سياسة توزيع الدخل، و تهدف بالتاثير على القدرة الانفاقية من اجل خفض مستوى الاستهلاك، باستعمال سياسة توجيه الاستهلاك، فحسب علاقة فيليبس فانه توجد علاقة عكسية ما بين مستوى الاجور و مستوى الاسعار.

3- مختلف اشكال المربع السحري لكالدور بالنسبة لحالة الجزائر

نقدم هنا تطور المتغيرات الاربعة لنكولاس كالدور للمخرجات الاقتصادية من سنة 1991 حتى سنة 2017، مع شرح ابعاد هذا التغير الذي حدث،

بعض نماذج مربع نيكولاس كالدور لكل فترة زمنية

توضيح المتغيرات الاقتصادية

Sold courant= solde extérieur + solde sur la balance des revenus primaires+ solde sur les transferts courants.

Sold commercial= exportations de marchandises – importation de marchandises

Taux de chomage = (nombre de chomeurs / population active)* 100

IPC utilisé pour evaluer l'inflation se l'on la classification des biens et services consommés .

استعمل كالدور المعايير الاربعة لتحديد معالم السياسة الاقتصادية الظرفية حيث اعتمد على رصيد الميزان التجاري كمعيار للتوازن الخارجي للسلع و البضائع بالنسبة PIB ، لكن التوازن الخارجي اليوم ينظر اليه من خلال الميزان الجاري الذي يعبر عن مجمل العمليات المالية مع الخارج.

لكن ما يهم في دراسة مربع كالدور هو المتغيرات التالية معدل النمو الاقتصادي، معدل البطالة ، معدل التضخم، اما الميزان الجاري فهو يعبر عن جميع العمليات المالية مع الخارج ، لكن بالنسبة لحالة الجزائر فان التحويلات المالية هي عملية تتجه في اتجاه تحويل رؤوس الاموال الى الخارج ، اما الميزان التجاري فيتكون من 95% منه محروقات (النفط و الغاز)، اما الباقي فهي للقطاعات الاخرى بما فيها مشتقات بترولية، اما عملية الاستيراد فهي متنوعة تقريبا على جميع المنتوجات.

- ✓ اما بخصوص معدل الامثل للتضخم هو 3 % كما تطرقة اليه في الفصل الثاني، كما ان البنك يجب عليه ان يحافظ على معدل 3% للتضخم من خلال تثبيت سياسته النقدية ، و من خلال ضبط السياسة المالية عن طريق تقدير مجمل الانفاقات المحتملة.
- ✓ اما بخصوص معدل البطالة فهو كذالك في حدود 3% كمعدل مثالي للحالة الاجتماعية للمجتمع.
- ✓ اما النمو الاقتصادي فجميع دول العالم تسعى الى تحقيق معدل نمو حقيقي ايجابي ، فاذا ادنى معدل التضخم هو 3 % فان معدل النمو الاقتصادي يكون اكبر من 3 %

اختيار الاشكال يكون عشوائيا مقسم على فترات بالنسبة للاقتصاد الجزائري، من اجل ملاحظة تطور سياسة التوازن العام حسب مربع كالدور، مع العلم بان السياسة الظرفية تعتمد على مدى قصير تقريا مدته ثلاث سنوات على اقصى تقدير، و بشكل عام تحدد المخرجات الاقتصادية في حدود سنة واحدة ،كما نعلم بان السياسة الظرفية تنقسم الى سياستين سياسة مالية ، و سياسة نقدية ، حيث ان الجزائر دخلت مرحلة التحول الاقتصادي ذات الطابع الاشتراكي الجزائري الى مرحلة اقتصاد السوق تدريجيا ، و التي بشكل عام تسمى بمرحلة التصحيح الهيكلي، لهذا اخرت فترات عشوائيا، فترة التسعينات، فترة الالفية الثانية، الفترة الفين و عشر مقسمة على مرحلتين الفترة الاولى لما كان اسعار البترول مرتفعة و الفترة الثانية لما انخفضت اسعار البترول

بعض نماذج مربع كالدور بالنسبة لحالة الجزائر

الشكل2: نموذج سنة 1991

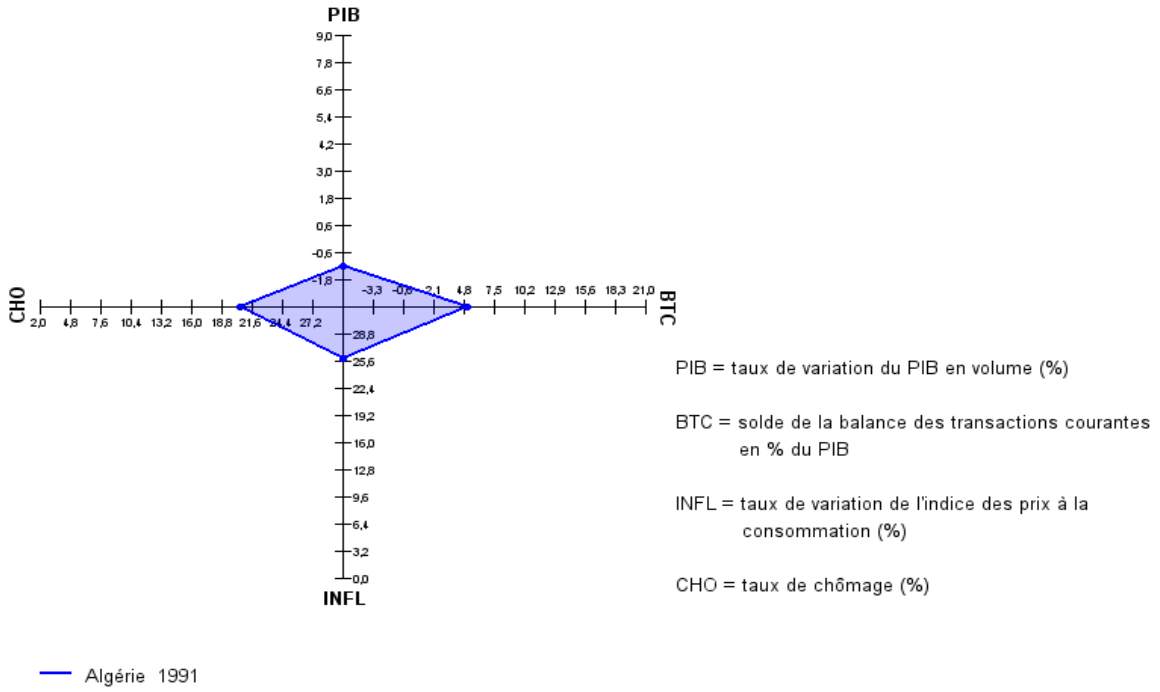

نلاحظ من الشكل البياني ان مساحة المربع صغيرة و تتجه نحو المركز ، لكن بالنسبة لمربع كالدور هي كلما اتجه المتغيرات الاربع بعيد عن المركز كلما دل على فعالية السياسة الاقتصادية المتبعة ، حيث نلاحظ ارتفاع في في معدلات التضخم و البطالة و هو نتيجة السياسة الانكماشية للحكومة التي اعتمدت عليها خلال فترة التسعينات ، و بالرغم من ان الميزان التجاري موجبة في سنة 1991 نتيجة ارتفاع اسعار البترول الا ان بشكل عام الحكومة الجزائرية حافظت على سياستها الانكماشية مع سياسة اعادة الهكلية للقطاعات الانتاجية عن طريق سياسة الخصصة، و هنا قامت بتقسيم المؤسسات الانتاجية على نوعين المؤسسات الاقتصادية الاستراتيجة مثل سونطراك سونلغاز...الخ، و المؤسسات الانتاجية غير الاستراتيجة كمؤسسة البناء، مؤسسة النسيج، و المؤسسات المصغرة و الصغيرة .....الخ، في هذه الحالة ارتفاع معدل التضخم و معدل البطالة لا تعني ركود تضخمي stagflation و انما هي نتيجة التصحيح الهكلي الاقتصادي .

الشكل 3: نموذج سنة 2002

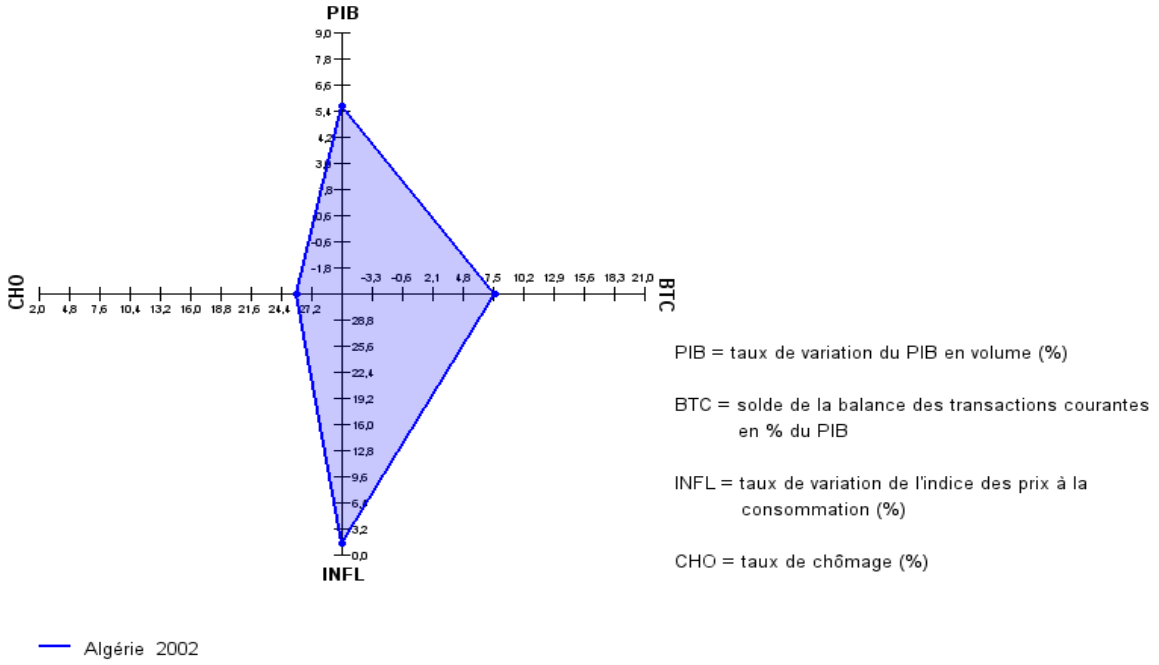

نلاحظ من المنحى تحسن متغير التضخم في حدود اقل من 3 % كما تحسن في مستوى معدل النمو الاقتصادي في حدود اكثر من 5% ، بينما معدل البطالة مازال بنسب مرتفعة اكثر من 24% ، في هذه الحالة هل نستطيع ان نقول بان ارتفاع في البطالة ساهم في استقرار الاسعار ؟، حسب علاقة فيليبس لكن نلاحظ تحسن في معدل اميزان الجاري الذي يقيس بدرجة كبير بالنسبة للجزائر معدل الميزان التجاري نظر للارتباط الكبير بين الميزان التجاري مع الميزان الجاري، لان صافي التحويلات المالية من الخارج لا تتعدى 0.05 % من قيمة الصادرات، و هنا لا نتكلم عن التحويلات غير الرسمية و انما نتكم عن التحويلات الرسمية، فالدول النامية تعتمد بخصوص تحويلات المالية من الخارج بدرجة كبيرة تحويلات المهاجرين، ففي هذه المرحلة استعملت الحكومة الجزائرية سياسة متشددة من اجل ضبط استقرار الاسعار مما يؤدي الى زيادة مستمرة في القيمة الحقيقية للنقود.

الشكل4: نموذج سنة 2013

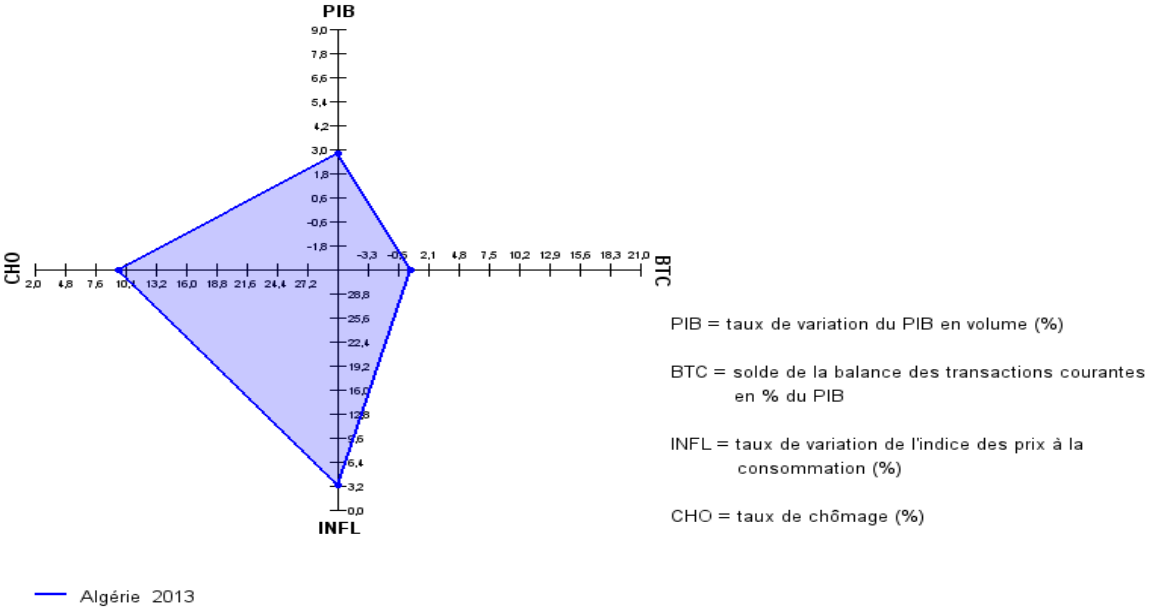

اما في هذه المرحلة اي خلال الفترة ما بين 2004 الى 2013 عملت الحكومة على محورين الحفاظ على الاسعار المنخفضة مع تخفيض معدل البطالة من اجل التحكم في مستوى البطالة حيث نلاحظ انخفاض معدل البطالة الى 9.8% بينما كان في سنة 2003 23.7% ، لهذا نلاحظ شكل مربع كالدور اصبح اكبر مساحتا مما كان عليه سابقا، لهذا نقول بان المستوى الرفاهية للفرد الجزائري تحسنت كثيرا في هذه الفترة مقارنتا مع فترة التسعينات ، لكن انخفاض معدل البطالة و معدل التضخم على يعكس تحسن في القدرة الشرائية للعائلة و يبقى انخفاض التضخم و البطالة لا يعكس تحسن القدرة الشرائية للعامل ، حيث قياس القدرة الشرائية عن طريق الكمية المستهلكة و حجم التنوع في الاستهلاك.

الشكل 5: نموذج سنة 2017

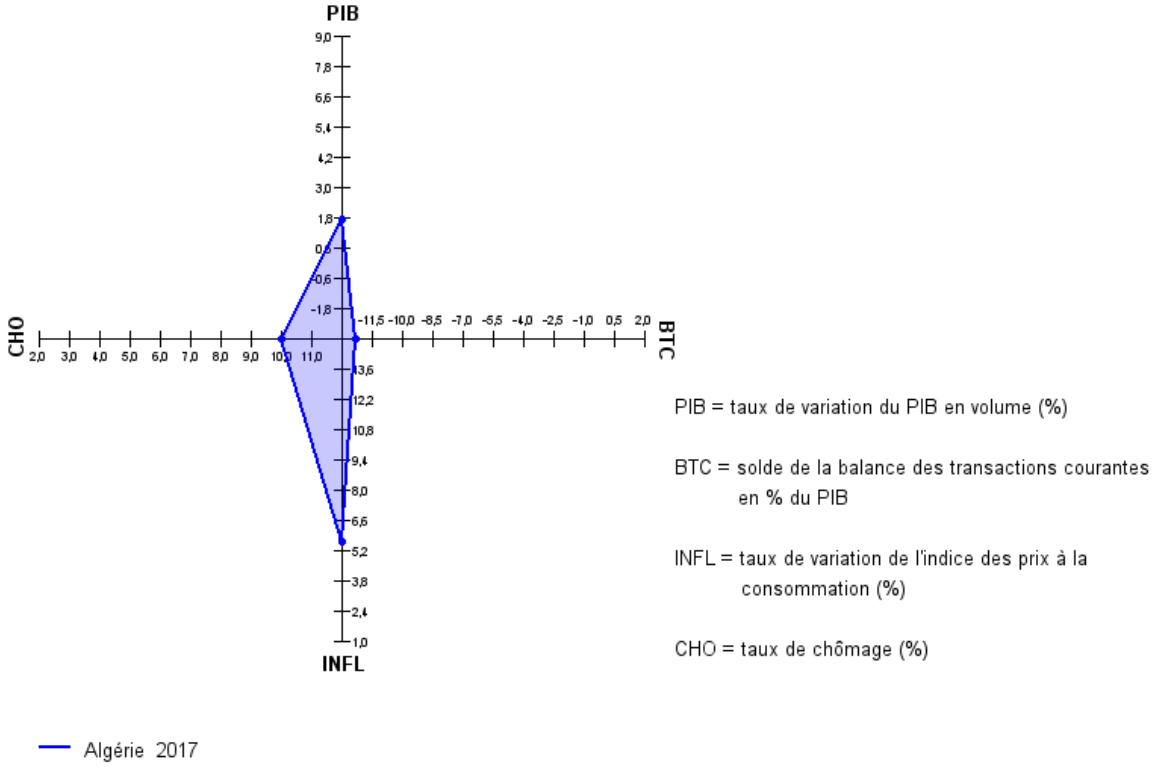

نلاحظ تقلص قيمة معدل الميزان الجاري و كذلك ارتفاع معدل البطالة بعدما كان في حدود 9 % انتقل الى حدود 12% ، و كذلك انخفاض الميزان الجاري حيث اصبح سالب بعدما كان موجب في الفترة السابقة حيث المتغير الخارجي الذي تغير في هذه الفترة هو انخفاض سعر البترول ، مع الحفاظ على استقرار الاسعار في حدود 6% بعدما كان في حدود 3% في الفترة السابقة، كذلك انخفاض معدل النمو الاقتصادي الى اقل من 2 % ، كما نلاحظ من الشكل البياني تقلص مساحته بعدما كان واسع في المرحلة السابقة، و هنا نقول هل هذه المرحلة هي مرحلة انكماش ؟ ، ام نتائج التبعية الاقتصادية للمحروقات ؟ او كما تسمى بالعلة الهولندية، فحسب خصوصيات الاقتصاد الجزائري هذه ليست بمرحلة انكماشية و انما تتشابه مع حالة العلة الهولندية لان تغير في سعر منتوج واحد اثر على التوازن الاقتصادي ككل.

العلة الهولندية: ومن مميزات العلة الهولندية" تحسن في سعر الصرف الحقيقي، تنقل عوامل الانتاج، التشغيل التام "[227]، حيث حركة سعر الصرف هي حركة مرنة و حركة الاسعار كذلك مرنة و هذا العنصرين عن موجودين في السوق الاقتصادي بسبب تدعيم بعض المنتوجات الاساسية و مراقبة حركة الصرف حيث البنك المركزي يستعمل استراتيجية سعر الصرف المدار، لهذا نقول هناك تشابه حالة الجزائر مع العلة الهولندية نظر لتاثير تصدير مادة اولية واحدة على التوازن الاقتصادي ككل.

ثالثـا: دراسة تحليلية لحالة الجزائر مع المقارنة ببعض الدول

نعتمد في هذا التحليل على تحليل ابعاد متغيرات الاربعة لكالدور، للمتغيرات PIB BTC CHO INFL ، كما ناخذ امثلة لمخرجات الاربعة دول نامية اخرى حققت نجاح اقتصادي على المستوى العالمي ، حيث حققت هذه النتائج عن طريق مجموعة من الاصلاحات الاقتصادية و السياسية ، بشكل عام تعتمد الحكومة على نمط التعديل الهيكلي انه" برنامج لتغيير مسار الاتصاد، بهدف الحد من الاختلالات الداخلية و الخارجية او ازالتها لضمان نمو اقتصادي من خلال تغيرات في السياسة الاقتصادية "[228]، فجميع هذه البلدان النامية قامت بالاصلاحات الاقتصادية الهيكلية من اجل النهوض باقتصاديتها، لهذا نحاول اسقاط مخرجات الاربعة لكالدور على البلدان كوريا الجنوبية، دولد ماليزيا، دولة تركيا، نحاول بالنسبة لهذه الدول نمط تغير المخرجات الاربعة خلال فترة الدراسة مع الجزائر من اجل المقارنة، فالاصلاح الهيكلي الاقتصادي هو حزمة من التدابير و الاجراءات التي تعتمدها الحكومة من اجل تصحيح الاختلالات الموجود في الاقتصاد.

INFL: معدل التضخم BIP: معدل نمو الناتج المحلي الخام او معدل نمو الدخل الوطني

CHO: معدل البطالة BTC: معدل نمو الميزان الجاري بالنسبة PIB

[227] عبد القادر دربال، مختار دقيش، العلة الهولندية : نظرية و فحص تجريبي في الجزائر الفترة 1986- 2006، جامعة وهران ، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير 2011 العدد11، ص ص 14، صفحة 12

[228] بوخرص عبد الحفيظ، زواق الحواس، دراسة تحليلية لتجربة الاصلاح الاقتصادي في تركيا، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة المسيلة 2018 العدد5، ص ص15، صفحة 5

نقوم بدارسة مقارنة تحليلية ما بين متغيرات كالدور مع بعض الدول النامية الاخرى التي حققت نجاح اقتصادي ،

1 بعض المؤشرات الداعمة لشرح المخرجات الاقتصادية

بعد الازمة الاقتصادية العالمية توجه الفكر الاقتصادي الى تحليل اهم العوامل التي تحقق النمو الاقتصادي مع المحافظة عليه، لهذا ظهرت العديد من النظريات الاقتصادية التي تربط ما بين عوامل التحكم في المخرجات الاقتصادية، نهتم بالتحليل من زاوية العناصر التي دعمت مخرجات الاربعة من النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة، الميزان التجاري، ففي كل سنة هي عبارة عن حالة استقرار ادت بالحصول على النتائج الموضحة في الجدول من سنة 1991 الى سنة 2017.

القواعد الداعمة في عملية التحكم في الاستقرار الاقتصادي

قانون اوكان loi d'Okun يستند الى انه يوجد علاقة عكسية ما بين البطالة و النمو الاقتصادي، اي انه كلما ارتفع معدل النمو الاقتصادي يؤدي الى انخفاض في معدل البطالة، و بذلك يرتكز على نمو المؤسسات الانتاجية و علاقتها بالنمو الاقتصادي

علاقة فيليبس la courbe de Phillips: توجد علاقة عكسية ما بين معدل التضخم و معدل البطالة، حيث يربط العلاقة الطردية ما بين معدل البطالة و الاجر الادنى، حيث فيلبس اهتم هنا بالاجر المتغير و علاقته بالتضخم.

نستطيع ان نستنج العلاقة بيانيا ما بين مغيرين فقط اما ان يكون طردي او عكسي،

قاعدة القيد الخارجي : تعتبر الميزان التجاري احد المعايير التي تعتمد عليها البلد من اجل تحقيق التوازن الاقتصادي، كما يرتبط تدهور الميزان الخارجي اثر سلبي للتجارة الخارجية على النمو الاقتصادي، حيث تؤثر الحالة الصحية للتجارة الخارجية على النمو الاقتصادي الداخلي.

عوامل النمو: تعتمد نظريات عوامل النمو على كيفية استغلال الامثل للمواد المتاحة حتى نحصل على نمو اقتصادي فعال، لهذا نلاحظ العديد من النظريات اهتمت بالبحث عن اسباب النمو الاقتصادي نذكر بعض النماذج فقط على سبيل المثال، نظرية"(solow 1956) التي اعتمدت على عوامل الانتاج و حددت في

ثلاث محاور رأس المال، العمالة، التكنولوجيا، حيث تستند هذه النظرية على كفاءة الاسواق، السلوك العقلاني، الاستغلال الامثل للموارد" [229]، اما نظرية نظرية النمو الداخلي اعتمدت على اعمال Romer(1986) و اختلفت عن باقي النماذج السابقة، حيث ارتكز على اربع عوامل رئيسية، رأس المال المادي، التكنولوجيا، رأس المال البشري، القدرة العمومية(البنى التحتية، البحوث الاساسية،..)، فقد ربط "رومر اثر التقدم العلمي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل فكانت النتيجة ان المعرفة التكنولوجية سلعة عمومية بدون منافس و هي كذلك سلعة ذات طابع اقتصادي تدفع بالنمو الاقتصادي"[230].

السياسة الاجتماعية : هي مجموعة من الاليات تستعملها الحكومة للربط ما بين التنظيمات الهياكل الاجتماعية مع هياكل السوق، و بذلك تهدف الى خلق العدالة الاجتماعية، التوزيع و اعادة التوزيع، الاستقرار الاجتماعي، الربط ما بين الاستهلاك و العمل و الانتاج، السياسة الاجتماعية هي الداعم الاساسي للتنمية الاجتماعية ،كما تعد السياسة الاجتماعية صمام الامان امام الازمات الاقتصادية، حيث يعتبر الاجر الادنى المضمون هو حلقة وصل ما بين العديد من الابعاد الاقتصادية منها، محاربة الفقر، اعادة توزيع الدخل، تحسين مستوى الحياة، تشجيع الانتاجية عن طريق الحد من ارتفاع الاجر المستمر.

2 مخرجات الاربعة للاقتصاد الجزائري

الجدول التالي يمثل تغير معدل المخرجات الاقتصاد الجزائري من سنة 1991 الى 2018 للمتغيرات PIB BTC INFL CHO الموضحة في الجدول.

BIP : taux de variation du pib en volume

INFL : taux de variation de l'indice des prix a la consommation

BTC : solde de la balance des transations courantes % a pib

CHO : taux de chomage

[229] Zied ftiti ; stabilité – croissance et performance économique : quelle relation selon une revue de la littérature ; revue halshs 2010 ; pp 1-29 ; page 6

[230] محمد الناصر حميداتو، نماذج النمو، مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية جامعة الواد ، العدد السابع المجلد الثاني، صفحة 14

الجدول1: المتغيرات الاحصائية لمخرجات نموذج كالدور من سنة 1991 حتى 2017 للجزائر

algerie				
ANNée	PIB %	BTC %	INFL %	CHO %
1991	-1,2	5,2	25,9	20,6
1992	1,8	2,6	31,7	23
1993	-2,1	1,6	20,5	23,2
1994	-0,9	-4,3	29	24,4
1995	3,8	-5,3	29,8	27,9
1996	4,1	2,7	18,7	28
1997	1,1	7,2	5,7	25,4
1998	5,1	-1,9	5	25,8
1999	3,2	0	2,6	25,6
2000	3,8	16,7	0,3	29,8
2001	3	12,9	4,2	27,3
2002	5,6	7,7	1,4	25,9
2003	7,2	13	4,3	23,7
2004	4,3	13	4	17,6
2005	5,9	20,5	1,4	15,3
2006	1,7	24,7	2,3	12,3
2007	3,4	22,5	3,7	13,8
2008	2,4	19,9	4,9	11,3
2009	1,6	0,3	5,7	10,2
2010	3,6	7,6	3,9	10
2011	2,9	8,8	4,5	10
2012	3,4	5,8	8,9	11
2013	2,8	0,6	3,3	9,8
2014	3,8	-4,4	2,9	10,6
2015	3,8	-16,4	4,8	11,2
2016	3,3	-16,5	6,4	10,2
2017	1,7	-12,3	5,6	10
2018*	1.5	-8.9	4.27	11.7

SOURCE : **BM FMI**; s.e.s ; académie versailles France, carrée magique,

*__source__ : **unctadstat** ; conférence des nations unies sur le commerce et le développement, cnuced, suisse, unctdstat.unctad.org

البيانات الاحصائية هي سلسلة نشرات :

*على مواقع البنك datos.bancomundial BM،

* الصندوق النقد الدولي FMI . imf.org

* unctadstat : conferance des nations unies sur le commerce et le développement , unctdstat.unctad.org

ملاحظة: اعتمدت على نفس البيانات من اجل المقارنة ، و ذالك بتفادي مصداقية صحة البيانات الاحصائية.

شرح الجدول : نحاول ان نقسم التغيرات الجدول الى مجموعات سنوية : الفترة الاولى 1991-2001، الفترة الثانية 2002-20012، الفترة الثالثة 2003- 2017.

ملاحظة: النسب في الجدول تحمل فقط رقم واحد وراء الفاصلة.

في الفترة الاولى: نلاحظ ارتفاع في مستويات البطالة و ارتفاع في مستويات التضخم، فهذه الفترة سمي ت بفترة التصحيح الهكلي للاقتصاد بانتقال من النظام الاشتراكي الذي كان يعتمد على هيمنة الدولة تقريبا على جميع الانشطة الاقتصادية و بالتالي الهيمنة على الاسواق و بالخصوص سوق العمل و سوق السلع و الخدمات ، اذن هذه الفترة اعتمدت على مبدا التحرر سواء في سوق السلع و الخدمات و كذلك سوق العمل، كما اهتمت هذه الفترة باعطاء المنافسة ما بين القطاع الخاص و القطاع العام، و بالتالي بدا يتحكم القطاع الخاص في بعض القطاعات نذكر منها بعض الانشطة في القطاع الخدماتي مثل الفندقة، الصحة، النقل، ..الخ و كذلك بالنسبة للقطاع الصناعي و تمثل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مثل صناعة البلاستيك ، صناعة المنظفات، القطاع الفلاحي.

في هذه الفترة اعتمد النظام الحكومي على مبدا التصحيح الهيكلي مع اعادة التوجيه للنظام الاقتصادي، مما اثر سلبا على مخرجات البطالة و التضخم، فخلال مدة الاصلاح الاول اثر نمط الاصلاحات على مستوى النمو الاقتصادي رغم النتائج الايجابية للميزان التجاري، ففي هذه المرحلة اعتمدت على مبدا التثبت لبعض الاسعار التي صنفت على اساس سلع اساسية مثل الحليب، الخبز، الماء، السكن، الطاقة، في حين تركت السلع الاخرى

وفق نمط العرض و الطلب، لهذا نلاحظ معدلات التضخم كانت مرتفعة، و من جهة اخرى استعملت سياسة الكبح من القدرة الانفاقية عن طريق التحكم في الاجور، لتحكم في مستوى الاسعار،

الفترة الثانية: في هذه الفترة نلاحظ تحسن في مستوى الميزان التجاري، بفضل ارتفاع في اسعار البترول، و بشكل عام نلاحظ استقرار في مستوى الاسعار حيث حددت مستويات التضخم ما بين 3% و 6%، و كذلك انخفاض في مستوى البطالة حتى حدود 10%، بعدما كانت في الفترة الاولى 30%، في هذه الفترة نسميها بفترة الانتعاش الاقتصادي نسبتا الى البرامج التي حددت في هذه الفترة لكل القطاعات الاقتصادية، سواء في قطاع الفلاحي او القطاع الخدماتي، القطاع الصناعي، مع التحكم في نمو مستوى الاجور، فنلاحظ بان اجور العمال في القطاع العام لم تتحسن الا مع بداية من سنة 2008، هنا نقول التحكم في مستوى الاجور حافظ على المستوى العام للاسعار رغم حالة الانتعاش الاقتصادي المطبقة من قبل الحكومة، فاذا لاحظنا تغير في مؤشر كتلة الاجور الاجمالية بالنسبة PIB نلاحظها قد انخفضت الى حدود 18.04% بالنسبة لسنة 2005 ثم ارتفعت الى 26.36% سنة 2011، انخفاض مستوى الاجور في فترة النتعاش الاقتصادي اثر على حالة توزيع الثروة في المجتمع، فعبدما انخفض اسعار البترول توجهة الحكومة الى حالة التقشف مما اثرت مباشرة على القدرة الانفاقية للعامل.

الفترة الثالثة: في المرحلة الثالثة شهدت حالة ارتفاع في مستوى الكتلة الاجور بالخصوص في القطاع العام، هذه الحالة اثرت على مباشرة على مستوى الاسعار لسوق السلع و الخدمات حيث انتقل من 4.5% الى 8.9% في السنة الموالية، بنسبة تغير 4.4% خلال سنة واحدة فقط، و من جهة اخرى نلاحظ تغير في حركة الميزان التجاري بعدما كانت ايجابية اصبحت سلبية بداية من سنة 2014 بسبب انخفاض اسعار البترول، ما اثر على المعدل العام لمستوى الاسعار بالارتفاع الى حدود 6%، و كذلك انخفاض مستوى النمو الاقتصادي لكن مستوى البطالة حافظ على مستواه في حدود 10% عكس الفترة الاولى، التي اثرت حركة السلبية للميزان التجاري على معدل البطالة بالارتفاع، تدل هذه المرحلة على هشاشة برامج الانعاش الاقتصادي التي السابقة بحيث ادى انخفاض اسعار المحروقات مباشر الى ضعف مستوى النمو الاقتصادي.

نموذج كالدور يعتمد على الربط ما بين اهداف السياسة المالية و اهداف السياسة النقدية في المدى القصير، حيث المدى القصير لا يتعدى ثلاث سنوات كاقصى تقدير، لكن لما نعتمد على فترة زمنية طويلة فاننا نقوم

بالربط ما بين اهداف السياسة الظرفية و اهداف السياسة الهكلية، لهذا فان الجزائر اعتمدت على برامج هيكلية في حالة ايجابية الميزان الجاري،

اما بالنسبة للتجارة الخارجية ، فان "التجارة الخارجية قبل سنة 1990 كانت تهيمن عليها الدولة عن طريق المؤسسات العمومية"[231]، اما بعد سنة 1990 جاء التعديل الحكومي و التحفيز من اجل تنويع الصادرات، لكن الجزائر اعتمدت على صادرات المحروقات رغم السياسات التحفيزية للتصدير الا ان اغلب فترات الميزان الجاري موجبة، اذن عملية التصدير غاب عنها سياسة تنويع الصادرات ، فالتصدير اعتمد على الاستراتيجية العامة التي تحددها الدولة و كذلك الى المقومات المادية، و الموقع الجغرافي ، لهذا توجهت الحكومة الى سياسة تنوعين الصادرات غير النفطية لكنها لم تخرج من دائرة الصادرات النفطية حيث لم تتعدى نسبة 5% على اكثر تقدير خارج قطاع المحروقات.

الخلاصة: اذا ما بحثنا عن حالة الاستقرار باستعمال قاعدة loi d'Okun التي تستند الى العلاقة العكسية ما ين البطالة و النمو الاقتصادي(راجع الصفحة 175)، كذلك علاقة la courbe de Phillips التي تستند الى العلاقة العكسية ما بين التضخم و البطالة ، مع العلم ان العلاقة الثنائية بين متغيرين فقط نستطيع استنتاجها بيانيا او من خلال المعادلة الرياضية، اما تحديد ميل الانحدار ما بين المتغيرات يتحدد رياضيا فقط، فمن خلال استنتاج البياني للعلاقة ما بين معدل النمو و البطالة بيانيا ، فانه

لا توجد الحركة العكسية ما بين البطالة و النمو الاقتصادي كما انه لا توجد الحركة العكسية ما بين التضخم و البطالة خلال فترة الدراسة ، اذن الاستقرار الاقتصادي في جميع الفترات لم يعتمد على قاعدة Okun و لا قاعدة Phillips، فهناك مبدا توجيه الحكومة للمخرجات الاقتصادية ، بالنسبة للتضخم فحسب القانون الجزائري فان البنك المركزي المكلف الوحيد من اجل الحفاظ على استقرار الاسعار ، اما بالنسبة للاتحاد الاوروبي فان البنك المركزي الاوروبي حدد سقف التضخم بان لا يتجاوز" 3% ففي حالة تجاوزه يطرح اعضائه للمسائلة " اذن السياسة الاقتصادية الحالية بالنسبة لمختلف الدول المتطورة مبنية على اساس محارب التضخم اما من الناحية السياسة النقدية الدولية فاننا نتكلم عن عولمة السياسة النقدية و بالتالي فان جميع دول العالم تتجه نحو محاربة التضخم رغم اختلاف الامكانيات الاقتصادية ما بين الدول المتطورة و الدول النامية،

[231] طالب دليلة، اثر الصادرات و الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة نماء للاقتصاد و التجارة، العدد الثالث جوان 2018، صفحة 237

لهذا فان علاقة فيليبس لا تتجاوب مع مبادئ السياسة الاقتصادية الحديثة ، فحسب البنك المركز الاوروبي [232] ، فتحديد اهداف السياسة النقدية تكون متكاملة مع اهداف السياسة المالية ، اما اهداف السياسة الهكلية لبد ان لا تؤثر على استقرار الاسعار، اذن الحلقة الاقتصادية ما بين الاهداف القصيرة و الاهداف الطويلة للسياسة الاقتصادية تكون متكاملة ، بدون خلق حالة التضخم (اتفاع في الاسعار) ، فالسياسات الاقتصادية في جميع البلدان المتطورة تعمل على خلق استقرار في الاسعار من اجل الحفاظ على القدرة الشرائية و الرفاهية للعامل، مع المحافظة على النمو الاقتصادي الحقيقي ، لكن علاقة فيليبس لا تاخذ بعين الاعتبار القدرة الشرائية للعامل و رفاهيته و انما تهتم بقدرة تاثير البطالة على التضخم رغم ان علاقة فيليبس لا تستطيع ان تحقق استقرار الاسعار في حالة التضخم الركودي، كما ان فيليبس درس المتغيرين البطالة و التضخم في ظل الحرية التامة للاسعار، اما الاقتصاد الجزائري يعتمد على اسعار سلع تخضع لمبدأ العرض و الطلب، اما بعض السلع المصنفة ضمن السلع الاساسية فانها مقننة و لا تتاثر بمبدأ العرض و الطلب، كما تصف سياسة التقنين من ضمن السياسات الاجتماعية لهذا نق ول بان الجزائر اعتمدت على السياسة الاجتماعية في عملية خلق الاستقرار الاقتصادي و توجيهه باستعمال ادوات السياسة الاجتماعية التي ربطت ما بين مخرجات النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة، الميزان التجاري، لكن السياسة الاجتماعية التي اعتمدت عليها الجزائر لا تساهم في خلق الرفاهية لدى العامل، بل قسمت الاحتياجات الاساسية على مختلف المواد الاستهلاكية، من مواد غذائية و سكن، نقل، الصحة، تعليم حيث دعمت هذه المجاميع الاستهلاكية حتى تحافظ على العجز المسجل لدى انفاق المستهلك، و من جهة اخرى حددت الاجر اقل من متوسط العام للانفاق على المواد الاستهلاكية، معتمد على اليات ضبط ما بين السياسة الاجتماعية و اجور العمال للقطاع العام، حيث يعتبر القطاع العام هو المهيمن على الفئة العاملة النشطة، اما القطاع الخاص تكيف مع اليات الانتقال التي اعتمدت عليها الحكومة الجزائرية حيث اصبح ان القطاع الخاص يملك ثلث الثروة الجزائرية، بعدما كان لا يتعدى نسبة 10% قبل مرحلة الاصلاحات، اما العنصر الذي اعتمدت عليه الحكومة للتحكم في حركة الميزان التجاري، هو التضخم و كذلك البطالة.

[232] POURQUOI LA STABILIT2 DES PRIX EST – ELLE IMPORTANTE ?La principale mission de la banque centrale européenne (BCE) consite a maintenir la stabilité des prix. Il s'agit de la meilleure contribution que les banques centrales puissent apporter en faveur du bien – étre de chacun , la stabilité des prix coucoyrt a assurer la croissance de l'économie mais aussi a protéger les emplois et a présrver le pouvoir d'achat, BCE ?

رابعا: مخرجات بعض الدول للمربع السحري.

نحاول ان نقارن ما بين مخرجات الاقتصادية الاربعة لكالدور مع نفس المخرجات الاقتصادية الاربعة لدول نامية اخرى شهدت نجاح في اقتصادها، المتمثلة في كل من كوريا الجنوبية، ماليزيا، تركيا، مع العلم ان بداية التسعينات شهدت اصلاحات هيكلية لمعظم دول النامية لكن ليس كل الدول النامية حققت نجاح اقتصادي ، و هنا نعتمد على معيار النمو الاقتصادي الذي يعد من معايير النجاح و في نفس الوقت هو معيار لمتغيرات الاقتصادية لكالدور.

فنمو الاقتصاديات الدول النامية ساهم في الحفاظ على النمو الاقتصادي العالمي، فاصبح النمو الاقتصادي العالمي من بين معايير سلامة الاقتصاد العالمي، حيث تهدف المنظمات الدولية الى توجيه السياسات الاقتصادية لكل الدول من خلال "ضبط السياسة النقدية لمحاربة التضخم على المسار الصحيح يحقق هدف البنك المركزي، و توجيه السايسة الاقتصادية الكلية نحو سحب الدعم الذي تقدمه السياسات تدريجيا، من اجل ثبات التوقعات التضخمية " [233] ، حيث تسعى كل دول النامية الى تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية تتماشى مع مستوى النمو الاقتصادي المستدام من اجل تحقيق رفاهية في المجتمع، لكن اليوم هناك بعض الدول النامية اصبحت مثال رائد للنجاح الاقتصادي على المستوى العالمي، لهذا نحاول مقارنة نتائج مربع كالدور للجزائر مع بعض الدول النامية التي حققت نجاح اقتصادي.

1-مخرجات الاقتصادية الاربعة لكوريا الجنوبية

يعتبر نموذج كوريا الجنوبية من افضل مخرجات الاقتصادية للمتغيرات الاربعة، حيث نلاحظ مستويات منخفضة من البطالة و التضخم مع الحركة السلبية للميزان التجاري في فترة التسعينات، لكن مستويات النمو الاقتصادي تعتبر ايجابية الا في سنة 1998 التي كانت بسبب الازمة المالية و لم تؤثر عليها كثيرا مقارنة بالدول الاسيوية الاخرى، حيث يعتبر عنصر مهم بالنسبة للاقتصاد كوريا الجنوبية حيث يتميز بقوة التصدي للازمات الخارجية، لهذا نقدم لمحة اقتصادية عن دولة كوريا الجنوبية بان الكثافة السكانية كانت اكثر من 42 مليون سنة 1990 ، ضعف القطاع الصناعي و كذلك ضعف الاستثمارات الاجنبية حيث قدرت سنة التدفقات الاستثمارية لسنة 1990 بـ 1,046 مليار دولار، اقل بكثير من دولة ماليزيا في نفس الفترة، عجز في الميزان التجاري مع

[233] تقرير الصندوق النقد الدولي، افاق الاقتصاد العالمي: تباطؤ في النمو و تعاف محفوف بالمخاطر، ابريل 2019، صفحة 17

ارتفاع في التضخم، لكنها بدات الاصلاحات الاقتصادية في بداية الثمانينات باعتمادها على الامكانيات الاقتصادية الخاصة بها. لكن نماذج النمو الاقتصادية تعتمد على الامكانيات المتاحة مع طريقة توظيف هذه الامكانيات (العنصر البشري)، اما المحطات الاساسية التي مرة بها، اولا في سنة " 1960 اعتمدت كوريا الجنوبية على نموذج تشجيع الصادرات، حيث انشاة قانون محاربة الفساد 16 ماي 1961 من خلال هذه السنة اعطى رؤية جديدة للسياسة اقتصادية التي اعتبروها الخبراء الاقتصاديين نقطة التطور الاقتصادي" [234]، كما اعتبروها نقطة البداية حيث حددت السياسة الاقتصادية اهدافها البعيدة على ثلاث محور، التحكم في التضخم، دفع بالنمو الاصناعي ، الدفع بالمبادلات التجارية مع اعطاء اهمية للصادرات، هنا نقول بانها ربطت ما بين ابعاد المادية و الابعاد الاجتماعية في تحديد مسار السياسة الاقتصادية، لكن "خلال الثمانينات تفقد كوريا الجنوبية قدرتها التنافسية ضد منافسين جدد و في نفس المنطقة مثل(ماليزيا، تايلاند، الصين، فيتنام، ...)، ، فتوجهة كوريا الجنوبية من شدة المنافسة الى قطاع السيارات و الالكترونيات و البحث و التطوير" [235]، لكننا الجدول التالي للمخرجا الاقتصادية الاربعة للفترة ما بين 1992 حتى سنة 2017

[234] Dominique barjot ; le développement économique de la corée du sud depuis 1950 ; les cahiers de framespa ; numéros 8 ; 2011 ; pp 31 ; p 10

[235] Dominique barjot ; le développement économique de la corée du sud depuis 1950 ; les cahiers de framespa ; numéros 8 ; 2011 ; pp 31 ; p 20

الجدول2: المتغيرات الاحصائية لمخرجات نموذج كالدور من سنة 1992 حتى 2017 لدولة كوريا الجنوبية.

corée du sud				
ANNée	**BIP**	**BTC**	**INFL**	**CHO**
1992	**6,2**	**-0,7**	**6,3**	**2,5**
1993	**6,8**	**0,5**	**4,7**	**2,9**
1994	**9,2**	**-1**	**6,3**	**2,5**
1995	**9,6**	**-1,8**	**4,5**	**2,1**
1996	**7,6**	**-4**	**4,9**	**2**
1997	**5,9**	**-1,8**	**4,4**	**2,6**
1998	**-5,5**	**10,7**	**7,5**	**7**
1999	**11,3**	**4,5**	**0,8**	**6,3**
2000	**8,9**	**1,9**	**2,3**	**4,4**
2001	**4,5**	**0,5**	**4,1**	**4**
2002	**7,4**	**0,8**	**2,8**	**3,3**
2003	**2,9**	**1,7**	**3,5**	**3,6**
2004	**4,9**	**3,9**	**3,6**	**3,7**
2005	**3,9**	**1,4**	**2,8**	**3,7**
2006	**5,2**	**0,4**	**2,2**	**3,5**
2007	**5,5**	**1,1**	**2,5**	**3,2**
2008	**2,8**	**0,3**	**4,7**	**3,2**
2009	**0,7**	**3,7**	**2,8**	**3,6**
2010	**6,5**	**2,6**	**2,9**	**3,7**
2011	**3,7**	**1,6**	**4**	**3,4**
2012	**2,3**	**4,2**	**2,2**	**3,2**
2013	**2,9**	**6,2**	**1,3**	**3,1**
2014	**3,3**	**6**	**1,3**	**3,5**
2015	**2,8**	**7,7**	**0,7**	**3,6**
2016	**2,9**	**7**	**1**	**3,7**
2017	**3,1**	**5,1**	**1,9**	**3,8**

source : BM, FMI, DATE 01/02/2019

قبل فترة التسعينات تتدخل الحكومة من اجل التكيف ما بين لصناعة الثقيلة و الصناعة الخفيفة، مع المحافظة على النمط الاقتصادي الذي يحافظ على استقرار الاسعار و كذلك مستويات منخفضة للبطالة، فرغم حركة السلبية للميزان التجاري، فان نسبة النمو الاقتصادي هي اكبر من مستوى البطالة و كذلك مستوى التضخم، فالاقتصاد الكوري في بداية انطلاقه خلال الستينات اعتمد على عنصر البحث و التكوين، و زاد اهتمامه بالبحث و التطوير في فترة الثمانينات، فخلال كل فترة يرفع اهتمامه بالبحث و التطوير باعباره مورد حقيقي للنمو الاقتصادي، حيث في فترة التسعينات ارتفعت وتيرة الاستثمارات في قطاع الاتصالات السلكية و اللاسيكية، و كذلك الاهتمام بالصناعة الثقيلة كصناعة الحديد و تدعيمها بصناعات مرافقة لها مثل صناعة البواخر و كذالك صناعة السيارات، حيث نلاحظ سلبية الميزان التجاري و كذلك ارتفاع مستوى النمو الاقتصادي اذن في فترة التسعينات محور السياسة الاقتصادية التي اعتمد ت عليها كوريا الجنوبية اعادة تفعيل النشاط الصناعي بهدف المنافسة الخارجية، حيث كانت تعتمد على تصدير المنتوجات الرخيصة وفق ميزة ، استراد الكثافة التكنولوجيا مقابل تصدير منتوجات رخيصة التي تعتمد على كثافة اليد العاملة، هذه الميزة هي اساس المبادلات التجارية التي اعتمدت عليها كوريا، حيث كانت تهدف من خلال السياسة الاقتصادية محاربة البطالة الى مستويات منخفضة و كذلك المحافظة على استقرار الاسعار، ففي " بداية التسعينات بدأت العلاقات ما بين كوريا الجنوبية و الصين، مع فتح المبادلات التجارية بينهم و مع سنة 1997 اصبحت الصين ثالث اكبر متعامل مع كوريا الجنوبية، حيث فتحت كوريا الجنوبية استثماراتها في الصين مع رفع المبادلات التجارية بينهما، كما يدل الجدول على استقرار المخرجات الاقتصادية الاربعة خلال الفترة ما بين 1992 حتى 2017، لكن نوضح المستوى الحياة لكوريا الجنبية بالتمثيل البياني:

الشكل6: تمثيل بياني لابعاد مؤشر الحياة الرئيسية لكوريا

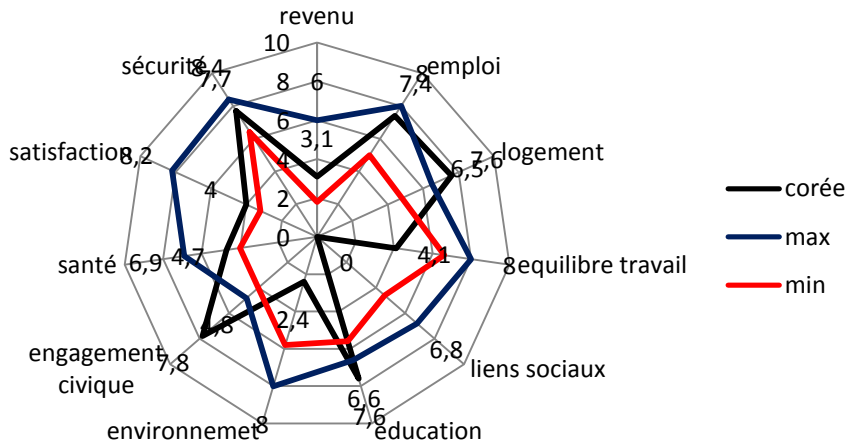

المصدر: مخرجات excel باعتماد على بيانات OCDE data bien-etre 2016

مخيدل المنحنى على الحد الاقصى و الادنى للمتغيرات الاقتصادية الاجتماعية : الدخل، التشغيل، السكن، توازن عمل- حياة، الروابط الاجتماعية، التعليم، البيئة، المشاركة المدنية(الثقة في السلطات العمومية هو امر ضروري للتماسك الاجتماعي و الرفاه [236])، الصحة، الرضا بمستوى الحياة، الامن، ينعكس مستوى النمو الاقتصادي الفعال ايجابيا على المتغيرات الاجتماعية ، لهذا تقدم منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية العلاقة ما بين حقيقة النمو الاقتصادي و مستوى الحياة للدول الاكثر تصنيعا، نلاحظ من المنحى ان جميع المتغيرات الاجتماعية هي اكبر من الحد الادنى، ما عدا فقط متغيرين الروابط الاجتماعية، البيئة، في هذه الحالة نقول بان النمو الاقتصادي لكوريا الجنوبية انعكس ايجابيا على مستوى الحياة الفرد، هذه الحالة هي نتيجة فعالية الساسية الاقتصادية المطبقة في كوريا الجنوبية التي اعتمدت على التكامل ما بين السياسة قصيرة المدى و السياسة طويلة المدى، فرغم المؤشرات الايجابية لمستوى الحياة في المقابل هناك مؤشرات غير ايجابية منها "نسبة الفقراء العاملين 13%، بسبب انخفاض مستوى الاجر الادنى المضمون، حيث تعتبر الاسر المتكونة من اربع

[236] OECD ; engagement civique, oecdbetterlifeindex.org

اشخاص هي المرجعية في اتخاذ القرارات حول السياسة الاجتماعية"[237]،فرغم النمو الاقتصاي فن نصيب الفرع من الدخل الوطني مازال ضعيف مقارنتا مع باقي الدول الاخرى.

2- مخرجات الاقتصاد الاربعة لتركيا

تقدر الكثافة السكانية لسنة 1990للمجتمع التركي بـ 53 مليون نسمة، اما الاصلاحات الاقتصادية في تركيا بدأت تقريبا منذ سنة 1960 بصورة ضعيفة، اما في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي لسنة 1980 بدأت جدية الاصلاحات الاقتصادية ، لكن في كل مرحلة يحدث عجز في استمرار البرامج الاقتصادية، و تسبب عجز في الميزانية مما يجبر البنك المركزي التدخل من اجل خلق استقرار اقتصادي، حيث يفرض على الحكومة اعادة التوازن من جديد ، مما ينعكس سلبيا على مستوى الاسعار بالارتفاع كل مرة ، فرغم عدم الاستقرار الاقتصادي الا ان الاقتصاد التركي في فترة الثمانينات شهد نمو اقتصادي قوي، لكن مع بداية التسعينات اثرت ازمة الخليج العربي سلبيا على الاقتصاد التركي، "حيث فقدت تركيا حصة صادراتها مع العراق المقدرة بـ 3 مليار دولار، انعكست هذه الازمة على القطاع المالي، لكن بفضل احتياطات البنك المركزي، ضاعفت الحكومة التركية حجم نفقاتها على الهياكل القاعدية" [238]، فجميع الاصلاحات الاقتصادية كانت دائما تخلق عجز في الميزانية لهذا البنك المركزي التركي يقوم دائما باعادة تعويم العملة، مما ينتج عنه ارتفاع في مستوى الاسعار، هذه الحالة بالنسبة للاقتصاد اصبحت متكررة في جميع الاصلاحات الاقتصادية التركية و ينتج عنها دائما عجر داخلي و خارجي، نتيجة التدهور فقدت قيمة العملة التركية مكانتها اما العملات الاجنبية، و بسبب الارتفاع الكبير لمعدل التضخم فقدت العملة مصداقيتها كاساس للتبادل او الحفاظ و النخرين، مما خلقة مشكلة ازمة العملة في فترة التسعينات لهذا نلاحظ الارتفاع الكبير لمعدل التضخم خصوصا سنة 1994 حتى سنة 1998، لكن مع بداية سنة 2000 نلاحظ انخفاض في معدلات التضخم تدريجيا و هذا راجع الى دخول تركيا في مفاوضات مع الصندوق النقد الولي التي فرضت عليها شروط الرقابة المالية و النقدية من اجل تحقيق استقرار في الاسعار، لهذا نوضح المخرجات الاقتصادية الاربعة.

[237] Chang hack shim, y a-t-il activation des politiques sociales en corée du nsud, journals. Openeddition, pp 1-18, page 12

[238] Zahra yasim gurbuz besek; credibilité et efficacité de la politique de ciblage d'inflation en turquie sur la periode 2002-2006, economies et finances, université rennes2, 2008 francais, hal ; page 13

الجدول3: المتغيرات الاحصائية لمخرجات نموذج كالدور من سنة 1992 حتى 2017 لدولة تركيا

turquie				
ANNée	**BIP**	**BTC**	**INFL**	**CHO**
1992	**5**	**-0,6**	**70,1**	**8,5**
1993	**7,7**	**-3,6**	**66,1**	**9**
1994	**-4,7**	**2**	**106,3**	**8,6**
1995	**7,9**	**-1,4**	**88,1**	**7,6**
1996	**7,4**	**-1,3**	**80,3**	**6,6**
1997	**7,6**	**-1,4**	**85,7**	**6,8**
1998	**2,3**	**0,7**	**84,6**	**6,9**
1999	**-3,4**	**-0,4**	**64,9**	**7,7**
2000	**6,6**	**-3,6**	**54,9**	**6,5**
2001	**-6**	**1,9**	**54,4**	**8,4**
2002	**6,4**	**-0,3**	**45**	**10,4**
2003	**5,6**	**-2,4**	**25,3**	**10,5**
2004	**9,6**	**-3,5**	**10,6**	**10,8**
2005	**9**	**-4,2**	**10,1**	**10,6**
2006	**7,1**	**-5,6**	**9,6**	**8,7**
2007	**5**	**-5,5**	**8,8**	**8,9**
2008	**0,8**	**-5,2**	**10,4**	**9,7**
2009	**-4,7**	**-1,8**	**6,3**	**12,6**
2010	**8,5**	**-5,8**	**8,6**	**10,7**
2011	**11,1**	**-8,9**	**6,5**	**8,8**
2012	**4,8**	**-5,5**	**8,9**	**8,1**
2013	**8,5**	**-6,7**	**7,5**	**8,7**
2014	**5,2**	**-4,7**	**8,9**	**9,9**
2015	**6,1**	**-3,7**	**7,7**	**10,2**
2016	**3,2**	**-3,8**	**7,8**	**10,8**
2017	**7,4**	**-5,6**	**11,1**	**11,3**

source : BM, FMI, DATE 01/02/2019

الملاحظات الاولية بخصوص الجدول استقرار معدل البطالة من سنة 1992 حتى 2017 ، حيث اكبر قيمة لمعدل البطالة سنة 2009 بـ 12.6% بينما اقل قيمة لمعدل البطالة هو 6.5% سنة 2000،

كما يوضح الجدول اربع حالات نتجت عنها المعدل السلبي للنمو الاقتصادي، الا ان تفسير سلبية النمو الاقتصادي هو نتيجة الاصلاحات الاقتصادية النقدية، و كذلك الازمات الاقتصادية مثلا سنة 2009 هي ازمة اقتصادية عالمية، اثرت على الصادرات التركية بانخفاض لكنها لم تستمر طويل، بل تكيف الوضع الاقتصادي سريعا مع الازمة الاقتصادية، و من مميزات الصادرات التركية في الوقت الحالي:

- خصائص الاقتصاد التركي الحالي
- اول مصدر لجهاز التلفزيون الى اوربا.
- رابع مصنع للسيارات بالنسبة للاتحاد الاوروبي.
- اول منتج و مصدر للسماد الكيماوي.
- ثلاث مصنع للاجهزة المنزلية.
- خامس مصدر للحديد.

كما نلاحظ من الجدول سلبية الميزان التجاري في جميع مراحلها، لانه يعتمد في المقابل على القطاع السياحي حيث يقدر السياح في الوقت الحالي اكثر من 20 مليون سائح، و كذلك تحويلات المهاجرين لسنة 1991 قدرت بـ 2820 مليون دولار و في سنة 2018 قدرت 1139 مليون دولار، فالمهاجرين الاتراك لعبو دور مهم في تحويل الاستثمارات من الخارج الى تركيا، فالمناخ الاستثماري ساهم في جلب المهاجرين الاتراك و كذلك الرفع من مستوى الصادرات، اما الفترة ما بين 2003 و 2004 شهدت اضعف قيمة للتحويلات المهاجرين حيث قدرت بـ 800 مليون دولار، هذه الفترة تدل على قرار البنك المركزي التركي بالتحكم في معدلات التضخم عن طريق اعادة ازدار عملة جديدة لتركيا، مما اثر على مخاوف المهاجرين، بعد ذالك استقرار معدلات التضخم اقل من 9% في المتوسط العام، الذي يعتبر اكبر من استراتيجية استهداف التضخم المحددة بـ 3% على اقصى تقدير، اذن رغم الاصلاحات الاقتصادية في تركيا الا انها لا تستطيع ان تتحكم في معدلات التحكم وفق استراتيجية استهداف التضخم، فرغم المعدلات المنخفضة للبطالة الا انه يوجد عجز في التحكم في مخرجات الميزان التجاري، و كذلك معدلات التضخم، الا ان النمو الاقتصادي التركي اعتمد على" تفعيل الطلب الداخلي عن طريق رفع مستوى الانفاق الحكومي و من جهة اخرى خلق فرص عمل و

تحسين مستوى الاجور من اجل تحسين المستوى المعيشي، مع الاهتمام بالقطاع الصناعي حتى يتواكب مع مستوى الانفاق المسطر له"[239]

اما نقطة قوة النمو الاقتصادي خلال 18 سنة الاخيرة، تعتمد بالاساس على محاربة الفساد في جميع القطاعات الاقتصادية، مع اعطاء مصداقية للمؤسسات و للحكومة، عن طريق وضع اسس واقعية للسياسة الاقتصادية و بذلك يتشابه الاقتصاد التركي مع الاقتصاد لكوريا الجنوبية حول طبيعة الاصلاحات الاقتصادية، لكن الاختلاف بينهما هو اعتماد كوريا على النمو الخارجي اما تركيا فانها تعتمد على النمو الداخلي، و مع ذالك نوضح بعض المؤشرات الاقتصادية ذات الطابع الاجتماعي لسنة 2016 بالنسبة لدولة تركيا.

الشكل 7: تمثيل بياني لابعاد مؤشر الحياة الرئيسية لتركيا

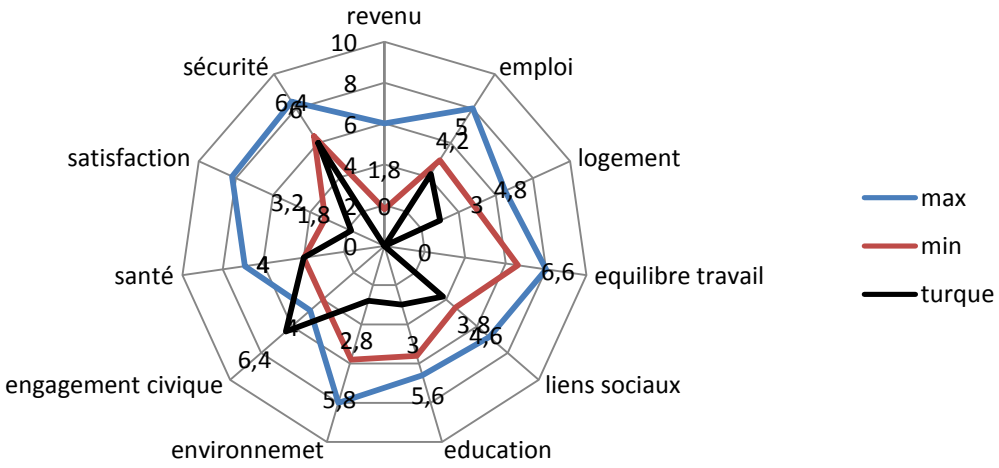

المصدر: مخرجات excel باعتماد على بيانات OCDE data bien-etre 2016

فحسب منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OCDE، بالنسبة للاقتصاد التركي حول مستوى المعيشة يوضحه المنحنى **، فان مؤشرات الاقتصادية لمستوى المعيشة للفرد التركي كلها اقل من الحد الادنى الا مؤشر المشاركة المدنية (engagement civique) افضل من الحد الاقصى، فنوعية الوظائف لها تاثير مباشر على

[239] www.oecd.org/ fr/ eco/ etudes/ études économiques de l'ocde turquie ; guillet 2016 synthése ; pp49 ; 4, date 19/06/2019

مستوى المعيشي للاسر، بدون التطرق الى مستوى العمالة الرسمية و غير الرسمية و مستوى الحد الادنى للاجر و سياسة التشغيل، فمستوى العمالة المنخفضة لا يدل على الرفاهية العامل بل، او تحسن مستوى حياة العامل، قالقطاع التشغيل في تركيا تشتد فيه المنافسة ما بين العمالة المحلية و العمالة الاجنبية بالخصوص لدول الجوار، "فقطاع التصنيع مقسم ما بين المؤسسات الحديثة ذات التقنية العالية و الجودة، و الشركات ذات الجودة المنخفضة في القطاع شبه الرسمي او غير الرسمي" [240]، فاليوم لم يعد مؤشر النمو الاقتصاد يوضح الواقع الاداء الاقتصادي للبلد، بل نهتم كذلك بالمتغيرات الاجتماعية التي تحمي الاقتصاد من الصدمات الداخلية او الخارجية، فطبيعة الاداء الاقتصادي يظهر على مستوى الحياة الاجتماعية و خصوصا العامل.

3- مخرجات الاقتصادية لدولة ماليزيا

على ضوء مخرجات الاقتصاد الجزائري نلاحظ تغير هذه المتغيرات بالنسبة لدول اخرى نامية، لهذا نقدم الجدول التالي الذي يمثل مخرجات الاقتصاد الماليزي في شرق اسيا، نقدم فقط بعض المعطيات الخاصة بسنة 1990 الجانية و لها علاقة بالمخرجات الاربعة، اولا الكثافة السكانية سنة 1990 تقدر باكثر من 18 مليون نسمة، مع حجم التدفقات المالية الاجنبية تقدر باكثر من 10 مليار دولار الداخلة، اما التدفقات الخارجة قدرت حسب موقع cnuced بـ 129 مليون دولار، ارتفاع حجم الاستثمارات الاجنية يدل على طبيعة المناخ الاستثماري لذي تقدمه البلد، فهي تقدم مناخ استثماري تنافسي مع باقي الدول الاسيوية.

[240] www.oecd.org/ fr/ eco/ etudes/ études économiques de l'ocde turquie ; guillet 2016 synthése ; pp49 ; p13, date 19/06/2019

الجدول4: المتغيرات الاحصائية لمخرجات نموذج كالدور من سنة 1992 حتى 2017 لدولة ماليزيا

	MALAISIE			
ANNée	**BIP**	**BTC**	**INFL**	**CHO**
1992	**8,9**	**–3,7**	**4,8**	**3,7**
1993	**9,9**	**–4,5**	**3,5**	**3**
1994	**9,2**	**–6,1**	**3,7**	**3**
1995	**9,8**	**–9,7**	**3,5**	**3,1**
1996	**10**	**–4,4**	**3,5**	**2,5**
1997	**7,3**	**–5,9**	**2,7**	**2,5**
1998	**–7,4**	**13,2**	**5,3**	**3,2**
1999	**6,1**	**15,9**	**2,7**	**3,4**
2000	**8,9**	**9**	**1,5**	**3**
2001	**0,5**	**7,9**	**1,4**	**3,5**
2002	**5,4**	**7,1**	**1,8**	**3,5**
2003	**5,8**	**12,1**	**1**	**3,6**
2004	**6,8**	**12,1**	**1,5**	**3,5**
2005	**5,3**	**13,9**	**3**	**3,5**
2006	**5,6**	**16,1**	**3,6**	**3,3**
2007	**6,3**	**15,4**	**2**	**3,2**
2008	**4,8**	**16,9**	**5,4**	**3,3**
2009	**–1,5**	**15,7**	**0,6**	**3,7**
2010	**7,4**	**10,1**	**1,7**	**3,3**
2011	**5,3**	**10,9**	**3,2**	**3,1**
2012	**5,5**	**5,2**	**1,6**	**3**
2013	**4,7**	**3,5**	**2,1**	**3,1**
2014	**6**	**4,4**	**3,2**	**2,9**
2015	**5**	**3,1**	**2,1**	**3,1**
2016	**4,2**	**2,4**	**2,1**	**3,4**
2017	**5,9**	**3**	**3,8**	**3,4**

source : BM, FMI, DATE 01/02/2019

يوضح النموذج الماليزي على ان الفترة ما بين 1992 حتى 1997 شهدت الحركة السلبية للميزان التجاري، لكنها لم تؤثر على مخرجات معدل التضخم و معدل البطالة و كذلك معدل النمو الاقتصادي، في هذه المرحلة نقول بان هناك تكيف الواقع الاقتصادي الداخلي مع سلبية الميزان التجاري، فسلبية الميزان التجاري تغطي عن طريق القطاع الخدماتي و بذلك نستنتج بان القطاع الخدماتي كان المهيمن في هذه الفترة، اما سنة 1998 نلاحظ الحركة الايجابية في الميزان التجاري و اثرت سلبا على النمو الاقتصادي، فهذه الفترة اعتمد على اعادة توجيه النشاط الاقتصادي باصلاحات وجهة الى القطاع الانتاج بشكل عام و بشكل خاص القطاع الصناعي، مع المحافظة على التوازن بين معدل البطالة و معدل التضخم، اما الفترة ما بين 2001 الى 2012 تدل على انعاش القطاع الانتاجي و انعكس ايجابيا على مستوى البطالة و مستوى التضخم حيث انخفظت الى مستويات دنيا خلال هذه الفترة، و خلال هذه الفترة كذلك نلاحظ الطفرة في النمو الاقتصادي التي كانت بسبب الازمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008 لكنها لم تؤثر كثيرا على الواقع الاقتصادي بماليزيا، فالاقتصاد الماليزي اليوم يمتلك القوة الاقتصادية لمواجهة حتى الازمات الاقتصادية الخارجية.

اما من الناحية السياسة الهكلية نلاحظ تغير توجيه الاقتصاد حيث كان يعتمد على القطاع الخدماتي و المواد الطبيعية الخامة، لخلق حالة التوازن للمخرجات الاقتصادية الاربعة الى القطاع الانتاجي خصوصا القطاع الصناعي حيث اصبح الميزان التجاري موجب بعد سنة 1998، لكن انخفاض مستو البطالة يدل على اعادة توجيه لليد العاملة الاجنيبة، لان القطاع الصناعي يتطلب يد

المبحث الثاني: تطور الواردات و الصادرات في الجزائر

الميزان التجاري يدل على الحركة ما بين الصادرات و الوردات، لكن بالنسبة للجزائر فان نسبة الصادرات لقطاع المحروقات تتعدى 95% من قيمة الصادرات الاجمالية اذن هناك هيمنة عامة لقطاع المحروقات على باقي الصادرات الاخرى، لهذا نتطرق الى دراسة حركة الوردات في الجزائر، لان سياسة التحكم في الميزان التجاري بالنسبة للجزائر تعتمد على الية التحكم في الوردات.

اولا: تطور حركة الواردات:

1 – تطور الوردات في الجزائر ما بين 2004 حتى 2017

في بداية سنة 1991 بدات الجزائر تتوجه نحو "تحرير القيود المتعلقة بشهادات الاستيراد ، مما ادى الى استراد العديد من السلع دون ضوابط تظيمية لعملية الاستيراد" [241]، لهذا تعتبر فترة التسعينات عملية تحرر الصادرات بخفض قيود السيطرة التي كانت تعتمد عليها الدولة سابقا، اما بعد سنة 1992 توجهة الجزائر الى الصندوق النقد الدولي بعدما ارتفع حجم المديونية الخارجية الى 29 مليار دولار، حيث اعتمد البنك الدولي برامج اعادة هيكلة النظام الاقتصادي الجزائري بالاعتماد على مبادئ اقتصاد السوق تدريجيا، ومن اهم الخطوات التي سطرها البنك الدولي و صندوق النقد الدولي هو فك الهيمنة القطاع العام عن الانشطة الاقتصادية سواء خدماتية او انتاجية، بالاحتفاظ فقط على بعض الانشطة الاستراتيجية فقط، و لكي تسيطر الحكومة الجزائر على حركة الواردات اعتمدت على عنصرين الرقابة المباشرة على الواردات عن طريق التحكم في التعريفة الجمركية و الرقابة على الصرف، و من اجل توضيح نقدم التمثيل البياني التالي:

ملاحظة : بيانات منحنى تطور الو ارادت يرتكز على سنة الاساس 2004 حسب بيانات الديوان الوطني للاحصائيات ONS .

[241] طالب دليلة، اثر الصادرات و الوارات على النمو الاقتصادي في الجزائر في ظل التطورات العالمية الراهنة، مجلة نماء للاقتصاد و التجارة، العدد الثالث جوان 2018، صفحة 237

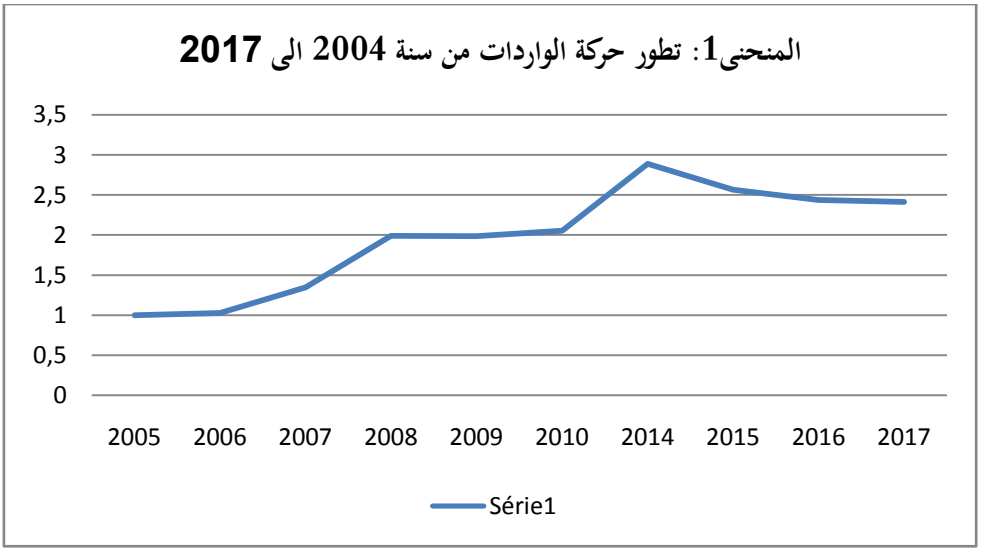

المصدر: مخرجات excel باعتماد على معطيات الديوان الوطني للاحصائيات[242]

يدل منحنى تطور حركة الواردات على ثلاث مستويات المستوى الاول ما قبل سنة 2006، نلاحظ ان حركة الواردات مستقرة بنفس حركة 2004، اما المستوى الثاني من 2006 الى 2010 نلاحظ ارتفاع لحجم الواردات مع استقراره من سنة 2008 حتى 2010 عند مضاعف 02 مرتين اي حجم الواردات المستوى الثاني مقارنة بالمستوى الاول ارتفعت مرتين، اما المستوى الثالث من 2010 الى 2017 نلاحظ ارتفاع عند مستوى ثلاث اضعاف ثم استقرار عند مستوى 2.5 مرة بالنسبة لسنة الاساس 2004، اذن ارتفعت حجم الواردات من 2004 الى سنة 2017 الى حدود 3 ثلاث اضعاف بالنسبة لمستوى الواردات لسنة 2004. و السؤال الذي نطرحة ما سبب هذا الارتفاع؟، نظريا هناك اجابتين اولا ارتفاع اسعار السلع و البضائع في بلدان المنشأ، تنامي الطلب الداخلي، بالنسبة للمستوى الاول ما قبل سنة 2004 اطلق السيد رئيس الجمهورية برنامج الانعاش الاقتصادي قدرة قيمته 11.9 مليار دولار و كان يهدف الى تحسين الظروف المعيشية للمواطن سواء في الريف او الحضر فاعدت برامج للقطاع الفلاحي للنهوض بالقطاع الزراعي و تنمية الريفية، مع تحسين الظروف المعيشية من خلال الرفع من الاجر القاعدي سنة 2001 الى 8000دج.

[242] Collection statistique N^{0} 215, rectrospective des comptes économiques de 1963 a 2018 ; mars 2020

من " سنة 2005 الى 2009 قرر السيد رئيس الجمهورية وضع مخطط دعم النمو الاقتصادي خصص له المبالغ المالية على النحو التالي

الجدول5: مخصصات البرنامج التكميلي من سنة 2005 الى 2009

القطاعات	المبالغ المالية :مليار دج	النسبة %
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
تطوير المنشات الاساسية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	08
تطوير الخدمات العمومية	203.9	4.8
تطوير تكنولوجيا الاتصال	50	1.1
المجموع	4202.7	100

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الاول، ص02، www.premier-ministre.gov.dz

خصص لهذا البرنامج ما قيمته 55 مليار دولار، فكان الهدف من هذا البرنامج الانعاش الاقتصادي، الرفع من وتيرة الاستثمارات المحلية و الاجنبية، تحسين الظروف المعيشية" [243]، نلاحظ من الجدول ان الاستراتيجيتين تحسين ظروف معيشة السكان و تطوير المنشات الاساسية ياخذان اكبر حصة في حدود 85.5% من قيمة المخصصات 55 مليار دولار. كذلك ارتفاع الاجر القاعدي لسنة 2004 الى 10000 دج و ارتفاع اخر في الاجر القاعدي لسنة 2007 بـ 12000 دج، من اجل تحسين الظروف المعيشية للطبقة العاملة لهذا نلاحظ ارتفاع وتيرة الوردات ثم استقرارها حتى سنة 2010، اما المستوى الثالث فقد" خصص له قيمة 286 مليار دولار لدعم برنامج تنموي حدده السيد رئيس الدولة من سنة 2010 الى 2014، قيمة المخصصات موزعة على النحو التالي:

[243] **خير الدين معطي الله، سامية بزازي**، البرامج التنموية و اثرها على تفعيل مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية بالجزائر خلال الفترة 2001- 2014، المؤتمر الدولي تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي- بجامعة سطيف 1، ص 13-14

الجدول6: مخصصات البرنامج التكميلي من سنة 2010 الى2014

القطاعات	المبالغ المالية :مليار دج	النسبة %
التنمية البشرية	10122	49.5
تطوير المنشات القاعدية الاساسية	6448	31.5
دعم التنمية الاقتصادية	1566	07.7
تطوير الخدمات العمومية	1666	8.16
الحد من البطالة	360	1.8
تطوير تكنولوجيا الاتصال و البحث العلمي	250	1.2
المجموع	21214	100

المصدر: بيان مجلس الوزراء الجزائري، برنامج التنمية الخماسي 2010- 2014

مع بداية 2010 اعيد تعديل شبكة الاجور وفق رؤية جديدة مع ارتفاع في الاجر القاعدي لسنة 2010 بقيمة 15000دج و ارتفاع ثاني لسنة 2012 بقيمة 18000 دج.

حيث البرامج المالية خصصت لها وفق ابعاد التنمية الاقتصادية حسب تقرير المخصص في الجدول اعلاه "[244] نقوم بربط البرامج الثلاثة مع تطور حركة الوردات نلاحظ كل مرة يقوم باعداد برنامج تنموي الا انه ينعكس على حركة الوردات بالارتفاع ثم يستقر، لكن الانخفاض الذي شهده من سنة 2015 كان سببه انخفاض في اسعار البترول مما قررت الحكومة الغاء معظم البرامج التنموية المقررة في هذه المرحلة، الغريب في الامر ان البرامج التنموية كان هدفها دفع عجلة التنمية في الجزائر لكن اذا ربطنا بين الدفع التنموي (المبدا الكينزي الذي يعتمد على سياسة توسعية لتحريك عجلة النمو الاقتصادي عن طريق تفعيل الطلب الفعال) نلاحظ ان السياسة التوسعية للبرنامج الاول و الثاني و الثالث ساهمت في تفعيل الوردات، فالمبدا الكينزي يعتمد على تلبية الطلب الداخلي مع تصدير الفائض من المنتوجات، لانه يوجد ارتباط ما بين الطلب الداخلي و الطلب الخارجي للسلع و البضائع، فلبد على الحركة التنموية ان تساهم في رفع ورتيرة التصدير لا رفع وتيرة الوردات،

[244] **زكرياء مسعودي**، تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة 2001-2016، ، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية– عدد 06/ جوان 2017 ، ص 220.

فرغم البرامج التنموية الثلاث فالمؤسسات الصناعية عجزت في اقتحام الاسواق الخارجية رغم وجود المناخ الاقتصادي الذي يشجع على ذلك، من انخفاض الاجور و توفر المواد الاولية، البنية التحتية الاساسية، و يبقى السؤال لماذا؟. و اذا قرنا بين البرامج الحكومية في الفترة السابقة و التي سمية بالمخططات الثلاثية و الرباعية و الخماسية، مع هذه البرامج نقول من ناحية سياسية انها اخذت نفس المسار و فشلت في خلق نمو اقتصادي حقيقي.

خلاصة: ارتفاع قيمة الورادت خلال الفترة من سنة 2005 الى سنة 2017 كان بسبب البرامج التنموية التي حددها الرئيس بوتفليقة، لكن من الناحية الاقتصادية البرامج التنموية تحقق ديناميكية داخل الاقتصاد كما تساهم في دفع وتيرة الصادرات، لكن مع انخفاض سعر البترول لحظنا عجز في الميزان التجاري و لم يتحقق الفائض خلال مدة انخفاض سعر البترول، كما حددت ميزانية الدولة على مرجعية سعر البترول هو 40 دولار لكن في ظل الانخفاض لحظنا عدم تطابق الميزانية التقديرية مع الميزانية الفعلية، و ان سعر المرجعي هو اكبر من هذا الحد، نقول بان البرامج التنموية لم تساهم في رفع المستوى الاقتصادي الداخلي و القدرة التنافسية في التصدير، اذن البرامج التنموية كانت ذات طابع اجتماعي اكثر منه اقتصادي، مما خلق عدم التوافق ما بين السياسة الاجتماعية و السياسة الصناعية.

2 – تطور الواردات حسب النشاط الاقتصادي في الجزائر

2-1 تطور الوردات حسب القطاعات من سنة 2004 الى 2010

نستنتج من مما سبق ان البرامج التنموية اثرت ايجابيا على حركة الوردات لهذا نحاول دراسة اهم القطاعات التي انتعشت ورداتها في ظل هذه البرامج، اهم القطاعات التي انتعشت هي صناعة الحديد و الصلب و الكهرباء حيث فاقت قيمة ورداتها من 53.2% الى 63.9% خلال الفترة ما بين 2004 و 2010، نقول هنا ان البرامج التي اعدت لهذه الفترة تعتمد بالدرجة الاولى على مختلف مشتقات الحديد و الصلب.

الجدول7: اهم الوردات حسب النشاط الاقتصادي للفترة 2004 الى 2010

libeelé	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**
industries sidérurgiques, metal, mécanique,électries	53,2	56,4	57,1	57,2	58,6	63,9	60,6
industries agroalimentaires, tabacs, allumettes	11,4	9,7	10,1	10,2	9,1	8,3	9,3
agriculture, péche, chasse	11,8	10,6	10	9,9	12,8	8,5	7,4
chimie, caoutchouc, plastiques	13,6	13,2	13	12,5	11,3	11	12
hydrocarbures	0,5	0,4	0,5	0,6	0,9	0,8	1,8

Source : collection statistique, N201/2016 ; evolution des echanges exterieurs de marchandises de 2000 a 2015 ; ons, page 20-21

واقع انتاج الحديد و الصلب في الجزائر:

كان متوسط الانتاج للحديد و الصلب خلال السبعينات ما بين " 2 و 3 مليون طن سنويا حيث كنا نصدر الى ايطاليا و بريطانيا ، ولكن مع بداية التسعينات ضعف انتاج الحديد و الصلب و تحولت الجزائر الى دولة مستوردة لهذه المادة الحيوية، حيث اصبحت واردات الجزائر من المواد الاولية الخاصة بقطاع الحديد و الصلب تقدر ما بين 2.5 و 3 ملايين طن سنويا حيث نجد 60% منها مستوردة من اسبانيا و ايطاليا و بلغت واردات الحديد و الصلب حوالي 10 مليارات دولار سنويا "[245] في الفترة الممتدة ما بين 2004 الى 2010 الناتج عن ارتفاع البرامج التنموية الاولى و الثانية، لان البرامج التنموية بالنسبة للجزائر اهتمت بالهياكل القاعدية و كذالك القطاع العقاري و اصبح اهم محرك للنمو الاقتصادي، لسوق و صناعة الحديد و الصلب بينما الدول الصناعية و المتقدمة القطاع الصناعي هو المحرك الرئيسي لسوق الحديد و الصلب.

فالسياسة التنموية في هذه الفترة تندرج تحت اطار بحث الصناعات فكان نصيب القطاع الصناعي و الحديد و الكهرباء اكبر قيمة لحجم الواردات و ذالك حسب البرامج المخصصة لها، فحسب " المعطيات الجمركية ان

[245] **سمير بوختالة، محمد زرقون**، دور قطاع صناعة الحديد و الصلب في تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية في الجزائر- دراسة اقتصادية تحليللية-، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، العدد02- جوان 2015، ص 86

اكثر من 67.8% الموارادات مخصصة نحو النشاط مواد التجهيز الصناعية، الفلاحة، نصف المصنعة، الخامة"[246] ، و منه اثرت الاستراتيجية التنموية على سياسة الصرف المعتمدة من قبل البنك المركزي المسماة (التعويم الموجه) حيث جزء كبير من ايرادات صادرات الحر وقات هي "التي تغذي الاحتياطات الرسمية للصرف عائدات الصرف " [247] ، لهذا نقول بان لاستراتيجية التنموية اثرت سلبا على احتياطات الصرف في الفترة الممتدة ما بين 2004 و 2010، في حين سجلت مصالح الجمارك انخفاض في "الايرادات الجمركية خارج قطاع المحروقات من 47.2 % سنة 2004 الى 13.9 % سنة 2010"[248] ، ارتفاع في حجم الواردات و انخفاض في قيمة عائدات الجمركية هو نتيجة التحفيزات الاستثمارية لبعث الاستثمارات في الجزائر .

2-2 : تطور الواردات حسب القطاعات من سنة 2011 الى 2016

البرنامج للفترة ما بين 2004 الى 2010 حافض على نفس وتيرة الاستراد، بدون احداث نمو على الصادرات خارج قطاع المحروقات، حيث حافظ شعبة الحديد و كذالك الكهرباء على حجم الواردات لتلبية العجز المسجل في السوق الداخلي، كما يوضحه الجدول الموالي:

[246] بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010 ، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر طبع في جويلية 2011، صفحة 34
[247] بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010 ، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر طبع في جويلية 2011، صفحة 62

[248] تقرير بنك الجزائر، مرجع سابق ، صفحة 79

الجدول8: اهم الواردات حسب النشاط الاقتصادي للفترة 2011 الى 2016

libeelé	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016***
industries sidérurgiques, metal, mécanique,électries	54,1	49	49,9	52,5	53,1	52,8
industries agroalimentaires, tabacs, allumettes	11,6	11,1	10,7	11,7	10,3	10,9
agriculture, péche, chasse	11,7	8,9	8,4	8,5	9,1	8,3
chimie, caoutchouc, plastiques	12,4	13,2	12,7	13,1	13,4	14,6
hydrocarbures	1,9	**9,8**؟	8؟	4,9	4,6	3,4
Industries textiles, bonneterie, confection	1.4	1.6	1.7	1.8	2.0	2.3

Source : collection statistique, N205 serie e ; evolution échanges exterieurs de marchandises de 2011 a 2016 ; ons, page 22-23

الجدول:يدل على نسب المخصصات لاهم الواردات موزعة حسب طبيعة النشاط الاقتصادي لكل سنة .

في هذ البرنامج اعتمد البرنامج الحكومي على سياسة التصنيع من اجل رفع وتيرة الصناعة الداخلية بسبب الضعف المسجل في القطاع الصناعي كما تميزت بتعديلات قانونية في هذه المرحلة من اجل دفع وتيرة الصناعة في الجزائر و تمثلت التسهيلات بتخفيف العبئ الجمركي على الواردات بهدف الصناعات الوسيطية او التحويلية ، من اجل منافسة المنتوجات النهائية المستوردة، لكن صعوبة مناخ الاستثمار و القيود المرفوضة علية من قبل الحكومة واقع الصناعة في الجزائر ظل يمشين بنفس الوتيرة الاولى، لهذا نحاول ان نقارن ما بين الجدول الاول و الثاني تقودنا الى طرح تساؤل لماذا حافظت الواردات الجزائرية على نفس الطابع خلال 17 سنة؟، فيالجدول الثاني نحاول ان نوضح اهم اسباب سير ركة الواردات بنفس النمط، حركة الورادت هي عبارة عن تلبية الاحتياجات السوق الداخلي، سواء كمواد وسيطية او نصف وسيطية او نهائية، لكن هنا لا نتكلم عن الاستهلاك النهائي للعائلات و انما نتكلم عن باقي القطاعات منها الصناعية و العقارية، ..اخ، هذه القطاعات تعتمد على توجيه بصورة كبيرة من قبل الحكومة، لان الدولة تملك العديد من الوسائل من اجل تحديد مسار جميع القطاعات الاقتصادية فهو جانب تنظيمي تقوم به الحكومة، فحركة الواردات هي كذلك

تخضع لاستراتيجة الحكومة، مثل استراتيجية دعم الصادرات، لكن استراتيجة الواردات لبد ان تتماشى مع السوق الداخلي و هو امر سهل بان تتحكم فيه الحكومة عكس استراتيجة الصادرات التي تعتمد على العديد من المقومات الخارجية و اخرى داخلية مثل سعر الانتاج، تكاليف التصدير، التحكم في الانتاج، ...الخ.

3: تطور الواردات حسب الاستعمال حسب الاستعمال من سنة 2011 الى 2017

تصنيف الواردات حسب الاستعمال يوضح الجوانب الخفية للواردات الذي يعكس الطلب الداخلي للسلع و البضائع، و هذا ما نحاول ان نوضحه في هذا الجدول.

الجدول9: تطور الواردات حسب الاستعمال

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
alimentation, boissons, tabac	**20,8**	**17,9**	**17,4**	**18,8**	**18**	**17,5**	**18,4**
énergie et lubrifiants	**2,5**	**9,8**	**8**	**4,9**	**4,6**	**3,4**	**7,4**
matières premières	**3,5**	**3,5**	**3,2**	**3**	**2,8**	**3,1**	**0,2**
produits bruts	**0,2**	**0,2**	**0,2**	**0,2**	**0,2**	**0,2**	**0,2**
demi- produits	**22,6**	**21,1**	**20,6**	**21,9**	**23,3**	**24,3**	**23,9**
équipements agricoles	**0,8**	**0,7**	**0,9**	**1,1**	**1,3**	**1,1**	**1**
Equipements industriels	**38,4**	**34,8**	**36,2**	**32,4**	**33**	**32,7**	**30,8**
biens de consommation	**11**	**12,1**	**13,6**	**17,6**	**16,8**	**17,7**	**18,4**

Source : collection statistique, N205 serie e ; evolution échanges exterieurs de marchandises de 2011 a 2016 ; ons, page 36-37

يوجد ثلاث عناصر مهمة في هذا الجدول لحركة الواردات،قسم المعدات صناعية، قسم المواد الغذائية، قسم السلع الوسيطية او السلع التحويلية، هذه العناصر هي التي تشكل اكبر حجم لحصة الواردات في الجزائر، حيث نلاحظ ارتفاع طفيف للقسم المواد نصف المصنعة و انخفاض طفيف بالنسبة للمواد الغذائية و المعدات الصناعية حيث توضح البيانات بانه هناك سياسة صناعية من اجل الحد من الواردات عن طريق تفعيل القطاع الصناعي، حتى تحافظ الحكومة الجزائرية على الحركة الايجابية للميزان التجاري، و خلق قيمة مضافة للاقتصاد الجزائري

ثاينـا:تطور الصادرات في الجزائر

1- **تطور الصادرات خلال السبعينات و الثمانينات** : ظهر تحول اقتصادي جديد بعد إلغاء قاعدة الذهب في المبادلات التجارية الدولية، حيث اعتمدت الدول خلال فترة السبعينات و الثمانينات على إستراتيجية النمو الاقتصادي التي تعتمد على التصدير، فالميزان التجاري بالنسبة للدول المتطورة دائما كان يحقق فائض ،كما ارتفع حجم المبادلات التجارية الدولية، مما اثر على تعزيز قيمة العملات للدول المصدرة مع انخفاض في قيمة العملات للدول المستوردة، و بذالك بدأت تنتشر التنافسية أولا:سعر السلعة في الأسواق الدولية، ثانيا: قيمة العملة أمام العملات الأجنبية، ثالثا: التطور التكنولوجي ، خامسا: إحداث تنمية اقتصادية واسعة بالنسبة للبلدان المصدرة ، سادسا: تطور النظام النقدي.

ارتفاع مستوى الإنتاج العالمي و حجم المبادلات التجارية الدولية ساهم في انفتاح العديد من الدول النامية على الاقتصاد العالمي الجديد مع إعادة تغيير الهيكلي لاقتصادها، في المرحلة الأولي بعد إلغاء قاعدة الذهب أسعار الصرف لم تكن مستقرة، فكان سعر الصرف سريع التغير خاضع لمبدأ العرض و الطلب على العملة المقترن بتبادل السلع و الخدمات، لكن في هذه المرحلة الجزائر اعتمدت على سعر الصرف الثابت الذي يخالف مرونة الأسعار الدولية، أما بعد سنة 1990 بدأت الجزائر تعتمد على سعر الصرف المعوم المدار تدريجيا، من اجل تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات و في نفس الوقت ارتفاع أسعار السلع المستوردة حتى تتمكن المؤسسات الإنتاجية منافسة السلع المستوردة و التوجه نحو التصدير.

2 -**إستراتيجية تفعيل الصادرات**: يعتبر الموقع الجغرافي للبلد كموقع استراتيجي في المبادلات التجارية الدولية ، أما العنصر الثاني طبيعة السياسة الاقتصادية إما أن تكون حافز لنمو الصادرات أو عائق أمام الصادرات، فقبل سنة 1990 اعتمدت الجزائر على هيمنة قطاع العام على معظم الأنشطة الاقتصادية بما فيها التجارة الخارجية، فالقطاع الخاص خلال هذه الفترة كان منحصر حول المنتجات الفلاحية فقط، لكن بعد سنة 1990 بدأت التجارة الخارجية تتحرر من القيود التي وضعتها الحكومة سابقا حيث "كانت الجزائر من اختلالات هيكلية عميقة تحد من عملية نمو الصادرات

حيث كانت تحتفظ بمعدل للحماية ، و ضعف الانتاجي للقطاع الخاص"[249]، بدون ذكر عامل البيروقراطية الذي اصبح عامل هام يعيق حركة الصادرات للقطاع الخاص.

اما بالنسبة لسعر الصرف يعتبر اهم عنصر لتشجيع الصادرات و التقليل من حجم الوردات ، ففي حالة تخفيض قيمة العملة المحلية تنخفض اسعار المنتجات المحلية امام السلع المستوردة مما ينعكس ايجابيا نحو تشجيع الصادرات، هذه الاستراتيجية اعتمدها كل كوريا الجنوبية، و تركيا و العديد من الدول النامية ، لكن هنا تلعب تكاليف النقل دور مهم في تفعيل الصادرات بالاضافة الى حركة النقل البحري التي اصبحت تعتمد كثيرا على موانئ العبور لنقل السلع بحريا، فهي تساعد على تخفيض تكاليف النقل و كذلك تقليص المدة الزمنية

3-تطور الصادرات ما بين سنة 2004 حتى 2016: تسعى الجزائر بعد سنة 2000 دخول عام التصدير خارج قطاع المحروقات، بعدما حققت الاكتفاء الذاتي في بعضم المنتوجات الصناعية او الفلاحية، حيث "اكد وزير التجارة السعيد جلاب ان الجزائر تطمح في المدى المتوسط بتصدير 10 مليار دولار"250، فالجزائر تحاول تكثيف العلاقات الثنائية مع العديد من البلدان النامية و المتطورة من اجل خلق جو التبادل التجاري جنوب شمال، جنوب جنوب، لهذا نقدم الجدول الموالي حوال الصادرات الجزائرية:

[249] زايري بلقاسم، دربال عبد القادر، تسهيل التجارة و تحديات الاصلاح التجاري في الجزائر، مجلة الاقتصاد و المجتمع جامعة وهران العدد5/ 2008، ص ص 31 ، الصفحة 8

[250] Journal electronique sud horizon, 18 decembere 2018, date 22/02/2019

الجدول10: نسبة الصادرات على مختلف المجاميع السلعية

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
alimentation, boisson, tabac	0,2	0,1	0,1	0,1	0,2	0,2	0,5	0,5	0,4	0,6	0,5	0,7	1
énergie et lubrifiants	97,4	98,1	97,9	97,8	97,5	97,7	97,4	97,2	97,2	96,9	95,8	95,8	95,3
Matières premières	0	0	0	0	0	0	0	0	0,2	0	0	0	0
produit bruts	0,3	0,3	0,3	0,3	0,4	0,4	0,1	0,2	2,1	0,2	0,2	0,3	0,1
demi – produits	1,9	1,4	1,4	1,6	1,8	1,5	1,8	2	0	2,2	3,5	3,1	3,4
Equipements agricoles	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Equipements industriels	0,2	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0	0	0	0	0,1	0,2
biens de consommation	0	0	0,1	0,1	0	0,1	0,1	0	0	0	0	0	0

source: rétrospective 1962-2011, comptes economiques ; ons;

page 234-236

Source: collections statistique ; ons , année 2012-2016

يوضح الجدول ان اغلب الصادرات الجزائرية تشمل المنتوجات البترولية الخامة و تتراوح النسبة ما بين 95.5% حتى 98.1% من حجم الصادرات الكلية ، اما القطاع الثاني فهو المنتوجات نصف المصنعة و تتراوح النسبة ما بين 3.4% الى 1.4% ،كما تمثل المنتوجات نصف مصنعة عن مواد مشتقة من البترول مثل مادة الامونياك ، اما صادرات المواد الغذائية و المشروبات و التبغ في ارتفاع طفيف و مستقرة اقل من 1% من اجمالي الصادرات الكلية و هنا تشارك الصناعة الغذائية في عملية التصدير حيث تتمثل المواد المصدرة مثلا السكر، العجائن الغذائية، المصبرات ....الخ، ضعف التصدير خارج قطاع المحروقات نابع اولا من طبيعة السياسة الاقتصادية المنتهجة في الجزائر، ثانيا الضعف الدعم اللوجستيكي ما بين الجزائر و باقي دول العالم ، ضعف القطاع الصناعي حيث نسبته لم تتعدى 0.2 % ، ضعف الانتاج الصناعي ذا الطابع الفلاحي و هذا نتيجة ضعف القطاع الصناعي الخاص في هذا المجال لانه يندرج ضمن مجال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لقطاع الحديد و الصلب. اما اليوم فهناك تكتلات اقتصادية ذات البعد الجغرافي و الجزائر امام مواجهة

تكتلات اقتصادية مثل تكتل الاقتصادي للاتحاد الاوروبي ، ضعف الموانئ الجزائرية فهي مخصصة للناقلات السفن الصغيرة مما يساهم في رفع التكاليف النقل البحري ، فالاستراتيجية النقل البحري في الوقت الحالي تؤثر عليها السفن العملاقة التي تحتاج الى موانئ حديثة لكن الجزائر" تمتلك موانئ من الجيل الاول ذات الطابع القديم "[251] فالهياكل القاعدية للموانئ ضعيفة مما يسبب ضعف التسيير و ارتفاع التكاليف،و منه يساهم في ارتفاع تكاليف النقل ، فتصدير المنتوجات نصف المصنعة او المصنعة او المنتوجات الفلاحية يحتاج الى نمط الحاويات ، فتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات يحتاج الى التحكم في التكاليف و سهولة تنقلها بالاضافة الى سرعة تنقل البضائع، اما مرونة القطاع البنكي في التعاملات مع البنوك الخارجية كما الفروع البنكية بالخارج الى ربط حركة المبادلات التجارية و هذه العملية تحتاج الى ارادة سياسة ذات الطابع الاقتصادي و الى اتفاقيات دولية ثنائية، فصعوبة حركة الاموال الصعبة ما بين الدول تساهم في انقطاع المبادلات التجارية بينهم ، فعدم فتح فروع بنكية في مختلف الدول الاوروبية و الافريقية يصعب من عملية تحويل الاموال و تعتبر هذه الالية من بين اليات الدعم اللوجستكي للصادرات.

فاليات تفعيل الصادرات يعتبر من بين اليات السياسة الاقتصادية العامة للبلد، و يعتبر من بين اليات السياسة الهكلية المتمثلة في سياسة النقل، و الى الامكانيات الموارد المتاحة للبلد من اليد العاملة المؤهلة و الى الموارد الاولية، اما بالنسبة للمؤسسة تحتاج الى سياسة التسويق الدولي و تطوير المنتوجات عن طريق البحث و الطوير.

المبحث الثالث: التضخم و الإنفاق العائلي في الجزائر

اولا: دراسة النفقات في الجزائر

الاستهلاك العائلي هو العامل المؤثر على سوق السلع و الخدمات فاي تغير للاسعار بالارتفاع يؤدي الى تدهور القدرة الشرائية، و تتدهور اكثر القدرة الشرائية للعامل اذا كان الاجر غير مرتبط بنمط تغير الاسعار كما ينعكس سلبيا على النمو الاقتصادي، فالمحافظة على القدرة الشرائية للعائلة من خلال الحفاظ على استقرار الاسعار في مستويات دنيا يعتمد على قدرة السياسة الاقتصادية ككل و تدل في نفس الوقت على فعالية السياسة النقدية، لان القدرة الشرائية تدل على العلاقة ما بين الدخل العائلي و الانفاق، و تقدر

[251] فاطمة الزهراء، فوزية رميني، الموانئ الجزائرية تحول صعب في تسييرها، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا العدد 07،

بطريقتين، اولا متوسط العام للانفاق و علاقته بالدخل، ثانيا عن طريقين الوحدات الاستهلاكية (unité de cosommation UC)، حيث تقيس حجم الانفاق للعائلة حسب الوحدات الحرارية لكاروري، من خلال هذا التصنيف نحدد مستوى الحياة في البلد.

ملاحظة: الديوان الوطني للاحصائيات يتمتلك اخر دراسة له في مجال دراسة الانفاق العائلي له سنة 2010، اما البيانات الاحصائية للانفاق العائلي فهي اخر بيانات احصائية رسمية تعتمد عليها الديوان الوطني للاحصائيات.

1-توزيع الكثافة السكانية حسب حجم أفراد العائلة

نأخذ عينة حسب بيانات الديوان الوطني للإحصائيات لسنة 2011 التي تعتبر أخر دراسة للديوان،

الجدول11: توزيع الكثافة السكانية حسب عدد افراد الاسرة

taille du menage	ensemble	%
1 a 2 personnes	367189	1
3 a 4 personnes	5029609	13,7
5 a 6 personnes	13344458	36,4
7 a 8 personnes	10185500	27,7
9 + personnes	7790244	21,2
total	36717000	

Source : collection enquete nationale sur les dépenses de consommationet le niveau de vie des ménages 2011,ons mars 2014 page52

يوضح الجدول ان تمركز العائلات الجزائرية اكثر من ثلاث أفراد يمثل 99% من الكثافة السكانية، في حين أن اكبر نسبة لحجم العائلة هي العائلات التي تتكون من 5 إلى 6 أفراد في العائلة، اي ان هذه ا لعائلات هي الاكثر انتشارا في المجتمع الجزائري بعدما كانت افراد العائلات في فترة الستينات و السبعينات تتمركز حول 8

افراد في العائلة، يدل هذا على التغير في السلوك التكاثري في الجزائر، و له العديد من الاسباب من بينها الاسباب الاقتصادية، فتغير السلوك الاستهلاكي و طريقة توزيع النفقات على مختلف المجاميع الاستهلاكية، يلعب دور في تحديد الكثافة السكانية،

2- توزيع النفقات الاستهلاكية للعائلات الجزائرية

تقدر النفقات الاجمالية لمجمع المواد الغذائية و المشروبات" بـ 590 مليار دينار، لسنة 2011"[252] ، حيث يقدر نسبة الانفاق على المواد الغذائية للعائلات ما قيمته 41.8% من قيمة الدخل العائلي، و باستعمال هذه التقديرات نحدد توزيع النفقات للعائلات التي لا يتعدى دخلها الحد الادنى للاجر المضمون، الموضحة في الجدول التالي:

الجدول12: توزيع الهيكلي لنفقات العائلات حسب المجمعات الاستهلاكية

groupes de produits	*Année=A	D=A*salaire minimum DA
alimentation et boissons	**41,8**	**7527**
habillement et chaussures	**8,1**	**1458**
logements et charges	**20,4**	**3672**
meubles et articles ménagers	**2,7**	**486**
santé et hygiene corporelle	**4,8**	**864**
transport et communications	**12**	**2160**
education, culture et loisirs	**3,2**	**576**
produits divers et autres dépenses	**7**	**1260**

Source * enquete nationale sur les dépenses de consommationet le niveau de vie des ménages 2011, collection statistique n 183 ; ons mars 2014 ; page 30

[252] ONS ; enquete sur les dépenses de consommation et le niveau de vie des ménages 2011 ;collection statistique n 183 ; mars 2014 ; page 27

يمثل الجدول متوسط توزيع النفقات بشكل عام على مختلف المجمعات الغذائية المقسمة الى سبع ثمن مجمعات استهلاكية، حيث متوسط الانفاق على مجمع المواد الغذائية و كذلك مجمع السكن و ملحقاته معا ما قيمته 62.2% من اجمالي النفقات اما باقي الاحتياجات تمثل 37%، هذا التوزيع تقريبا هو مستقر على جميع الفترات الزمنية خصوص من سنة 1990 حتى سنة 2017، نستطيع ان نقول بانه يمثل المتوسط الامثل لتوزيع النفقات الاستهلاكية للعائلة الجزائرية، كما ان مخصصات الانفاق على مجمع المواد الغذائية يحدد بـ 41.8% من قيمة الدخل ، اما السكن فهو في حدود 20% ، ارتفاع حجم الانفاق على الغذاء و السكن يؤثر على انفاق باقي المجمعات الاستهلاكية الاخرى، اما في حالة توزيع متوسط العام للسلوك الانفاقي العائلي بالنسبة الحد الادنى للدخل فنجد مخصصات التوزيع الانفاقي للعائلات موزعة في الخانة D ، حيث تستخدم" دراسة النفقات و مؤشر الاسعار لمجموعة واسعة من الاغراض منها تكييف الاجور و الاعانات الحكومية و اعانات الضمان الاجتماعي جزئيا او كليا "[253] ، و من الملاحظة في نمط توزيع النفقات العائلات ان النسب مستقرة مع الدراسات السابقة للديوان الوطني للاحصائيات ، و بما ان توزيع النفقات الاستهلاكية يتبع الدخل بشكل عام، لكن نقدم الجدول الموالي لتوضيح مختلف متوسط اجور العمال بالنسبة للقطاع اعام و القطاع الخاص

الجدول13: متوسط الاجر الشهري حسب نوعية القطاع

	Cadres DA	effectif	Agents de maitrise DA	effectif	Agents d'execution DA	effectif
public	52749	806143	36974	973366	27076	1587591
privé	324588	324588	27145	603957	18100	2408891

Source : collection statiques N^0 189, revenus salariaux et caractéristique individuelles ; ons novembre 2014, page 13

في الجدول السابق لاحظنا توزيع النفقات بالنسبة للاجر الادني حسب الدراسة المقدمة من ons لسنة 2011 التي تعتبر احدث دراسة بخصوص دراسة الانفقات في الجزائر رغم ان معطيات الجدول نشرت في سنة

[253] منظمة العمل الدولية، احصاءات دخل و انفاق الاسر المعيشية ، مؤشر الاسعار، المؤتمر الدولي السابع عشر لخبراء احصاءات العمل، جنيف 3 ديسمبر 2003، صفحة 38

2014، فحسب مسح الدراسة فانه يوجد تقريبا توازن في توزيع العمال ما بين القطاع العام و القطاع الخاص و الذي يقدر حجم العمالة بالنسبة لسنة 2011 بـ اكثر من 6 ملايين عامل، و يعتبر عمال التنفذيين (agents d'execution) من حجم العمالة الاجتمالية اكثر من 59%، حيث لا يتعدى متوسط اجرهم عند القطاع العام 27 الف DA اما متوسط اجرهم عند القطاع الخاص 18 الفDA ، اما نسبة التفاوت ما بين متوسط العمال الاطاريين و بين متوسط العمال النتفذيين 1.47 مرة ، فحسب البيانات الاحصائية لسنة 2011 كما يشير مؤشر L'indice de GINI حسب تقدير ons 0.355 الذي يبن عدالة توزيع الدخل و و دائما يكون $0 \leq GINI \leq 1$ لكنه يدل على توزيع الاجر ما بين الطبيقات العمالية و هو يقترب من الصفر مما يدل على عدالة توزيع الاجر ما بين الطبيقات العمالية

فحسب تقدير منظمة العمل الدولية معامل GINIللدخل لسنة 2008 " 0.44 دول افريقيا الشمالية، دول الاوروبية و شرق اسيا 0.35 ، الدول ذات الدخل المرتفع 0.31 ، دول جنوب افريقيا 0.68 "[254] فحسب تقديرات oit فان افضل مؤشر لـ gini يتاجر ما بين $0.31 \leq GINI \leq 0.4$ و بما ان مؤشر توزيع الاجر في الجزائر هو 0.35 فانه يعد مقبول على حسب الامكانيات الاقتصادية للبلد ، لكن تبقى المشكلة الاساسية في القدرة الشرائية للعامل بالنسبة لتوزيع الاجر على مختلف المؤسسات الاقتصادية .

و نظرا لكون الاجر القاعدي لم يتغير منذ سنة 2010 حتى سنة 2020 ، لكن نلاحظ تغير في مستوى الاسعار على حسب الجدول الموالي

[254] Ortiz, isabel et cummins , matthew, global inequality : beyond the bottom billion, new york, unicef 2011, Organisation internationle du travail oit ; egalité

الجدول14: مؤشر تغير التضخم ما بين سنة 2010 حتى 2018

Anneés base 2001

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
مؤشر التضخم	3.91	4.52	8.89	3.25	2.92	4.78	6.4	5.59	4.27

Source : indice des prix a la consommation , collection statistiques N^0 103, serie E ; mai 2020, page 8

ارتفاع في الاسعار خلال الفترة ما بين 2010 حتى 2018 بدون تحسين في مستوى الاجور له تاثير مباشر و سلبي على القدرة الشرائية لانها تنخفض تدريجيا حسب مستوى الاسعار السائدة فحسب بيانات ons فان الاسعار تضاعفت مرتين بالمقارنة مع سنة القاعدية 2001 ، اما بالنسبة لسنة 2010 فانها تضاعفت بـ 1.54 مرة ، الارتفاع في الاسعار خلال الفترة ما بين 2010 حتى 2018 لم يصاحبه تحسين في الاجور مما يسبب انخفاض في القدرة الشرائية للعامل ، حيث تبلغ نسبة "العمال الاجراء 67.3% من اجمالي الفئة العاملة لسنة 2014"[255] موزعة على مختلف صيغ العمل ما بين القطاع العام و القطاع الخاص، و بما ان الاجور لم تتغير فان قيمة الاجر انخفضت مستواها عن سنة 2010 مما تسبب في تدهور القدرة الشرائية للعامل و يؤثر سلبا على سلوك المستهلك و طبيعة توزيع الانفاقي على مختلف المجمعات الغذائية.

2-1 المقارنة ما بين نمط توزيع العائلات الجزائرية مع العائلات الكندية و التونسية

نحاول توضيح في هذا الفقرة هل توجد اختلاف ما بين السلوك الاستهلاكي لدولة الجزائر و دولة تونس و دولة كندا، انطلاقا من كون ان الفرد عقلاني و انطلاقا من نظرية تعادل القوة الشرائية ppp الذي تعتبر من بين اليات قياس سعر الصرف مع مختلف العملات الاجنبية فهو يقيس قيمة الاسعار ما بين جميع الدول على اساس سعر الصرف، فان سلوك المستهلك يقوم بتوزيع تفضيلاته على مختلف المجمعات الغذائية ونمط التوزيع يدل على طبيعة سلوك العائلي ما بين مختلف الدول على حسب العوامل(الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، القانونية، التسويقية...الخ)، و باهمال جميع المتغيرات الاجتماعية و الاهتمام بالمتغيرات الاقتصادية فقط، فاننا

[255] Collection statistique N^0 198 , Enquete emploi aupres des menages 2014, ons février 2016, page

نركز على (السعر، الدخل) ، حيث يرتبط السلوك الاستهلاكي مع الدخل و يتحدد من خلال السلوك الاستهلاكي مستوى الرفاهية للفرد و العائلة، فعقلانية الفرد تخلق سلوك عقلاني لتوزيع دخله و تحديد اولوياته الضرورية في ظل الدخل السائد و الاسعار .

و من خلال توضيح السلوك الاستهلاكي للجزائر نحاول ان نقارنه مع بعض الدول الاخرى، و عليه تم اختيار كندا كدولة متطورة و دولة تونس كدولة خاضعة لمبدأ الاقتصاد الجغرافي، لان تحليل بيانتهم يتشابه مع تحليل بيانات الجزائر، باختيار اكثر المجمعات الاستهلاكية انفاقا من قبل العائلة .

الجدول15: توزيع نفقات العائلات الكندية حسب المجمعات الاكثر استهلاك

groupes de produits	1969	1987	1982	1986	1992	1996	1999	2005
alimentation et boissons	26,7	24,5	23	21,5	19,1	18,7	17,9	12.8
logements et charges	20,9	22,7	24,7	23,8	26,3	27	28,6	26
transport	12,5	14,1	13,8	14,6	13,6	14,1	14,9	17.5

Source : simon langlois ; structures de la consommation au canada, cite cms.fss.ulaval.ca , dte 20/6/2019 ; page 225

نركز في التحليل على اهم توزيع المخصصات الغذائية للعائلة ، حيث باقي المجمعات الغذائية الاخرى فهي ضعيفة الانفاق و لا تتعدى 6% على اكثر تقدير ، فالنسبة لتوزيع نفقات العائلات الكندية فان مجمع المواد الغذائية و السكن و ملحقاته و النقل هم اكثر انفاقا عن باقي المجمعات الغذائية الاخرى.

يوضح الجدول على ان توزيع النفقات تغيرت خلا الفترة الزمنية ما بين 1969 حتى 2005 بالنسبة لدولة كندا، فهناك العديد من الاسباب التي تدفع الى تغير السلوك الانفاقي للمستهلك، من بينها، تغير الاسعار يؤثر بصورة مباشرة على سلوك الانفاقي للمستهلك، ثانيا تغير النمط السلوكي الفرد كان نتيجة الوفرة في الانتاج بسبب التطور التكنولوجي، هي كذلك تتغير فهناك العديد من السلع التي كانت تصنف في الماضي على انها سلع كمالية لكن اليوم تنصف على اساس سلع اساسية، كما نلاحظ نصيب الانفاق على السكن ارتفع مما يدل على ارتفاع في تكاليفه ، تغير مستوى الحياة يظهر على شكل القدرات الانفاقية على مختلف المجمعات الاستهلاكية، لكن لما نلاحظ توزيع النفقات للعائلات الجزائرية حسب تقدير الديوان الوطني

للاحصائيات لا نلاحظ الارتفاع في مخصصات الانفاق حيث يقدر متوسط الانفاق على المواد الغذائية و السكن و ملحقاته و كذلك النقل يمثل 74.2% من حجم الدخل العائلي ، مما يسبب في ضعف مستوى الانفاق على باقي المخصصات الاخرى، لكن بالنسبة لكندا و تونس مخصصات الانفاق على المجمعات الثلاثة لا تتعدى 62% من حجم الدخل.

الجدول16: توزيع نفقات العائلات التونسية حسب المجمعات الاكثر استهلاك

groupes de produits	**2010**	**2015**
alimentation et boissons	**29.37**	**28.9**
logements et charges	**24.4**	**26.6**
transport	**9**	**9.3**

Source : consommation et niveau de vie, statistique tunisie, décembre 2016, cite ins.nat.tn, date 18/4/2019

يتشابه نمط توزيع العائلات التونسية مع العائلات الكندية، حيث حجم النفقات بالنسبة للمواد الغذائية لكلا الدولتين هي اقل من من 30% من حجم الانفاق، مع ارتفاع حجم الانفاق على السكن و ملحقاته، اما بالنسبة للجزائر فان مخصصات الانفاق على مجمع المواد الغذائية هو اكبر من 41% من حجم دخل الفرد، مما نطرح تساؤل دور السياسة الاجتماعية في الجزائر، التي تهدف الحتافظة على مستويات انفاقية افضل للعائلة الجزائرية ، و كذلك هذه 41% هي بفضل سياسة دعم بعض المنتوجات الاساسية، اذن في حقيقة الامر ان نسبة الانفاق هي اكبر في ظل غياب سياسة الدعم، مما يدل على ضعف الانفاق للعائلات الجزائرية و خصوصا الطبقة العاملة، لان توزيع الاجر في الجزائر ياخذ بعين الاعتبار سياسة الدعم الاجتماعي و سياسة التصنيع مع سياسة ضبط الواردات، كما تعتبر سياسة ضبط الانفاق للعائلات من بين الادوات التي تستعملها الدولة حتى تحافظ على مستويات منخفظة للتضخم.

2-2 توزيع النفقات العائلية و الفقر: تحديد مستوى الفقر اخذ العديد من المفاهيم، فحسب البنك الدولي فان نصيب الفرد الفقير يتحدد وفق 2 دولار في اليوم للفرد الواحد، لكن يوجد دراسات اخرى يحتوى على

المرونة في تحديد مستوى الفقر حيث يحدد الفقر على حسب السعرات الحرارية التي يحصل عليها الفقير من المواد الغذائية ثم تسعر هذه المواد المواد لكي تحدد قيمة الانفاق على المواد الغذائية حسب الصيغة التالية:

خط الفقر حسب السعرات الحرارية للعائلة: وفق تقدير منظمة التعاون للتنمية الاقتصادية OCDE

- "يحدد المعامل واحد(1) للفرد كبير السن في العائلة المتمثل بالاب
- يحدد المعامل النصف 0.5 او (1/2) لكل فرد كبير الثاني او اكثر من افراد العائلة.
- يحدد المعامل 0.3 لكل فرد في العائلة لا يتعدى عمره 14 سنة"[256].

فاذا فرضنا مثلا عدد افراد العائلة هو 5 افراد فان الاب ياخذ المعامل واحد و الام تاخذ المعامل 0.5 اما الافراد اقل من 14 سنة ياخذون معامل 0.3 لكل فرد و تمثل هذه الطريقة بحد الفقر المتغير، وتستعمل لقياس حد الفقر بالنسبة لدول المتطورة اما الدول السائرة في طريق النمو فيحدد حسب تعريف البنك الدولي بان حد الفقر هو 1.9 دولار للفرد بالنسبة لسنة الاساس 2011. فحسب تقدير المعهد الوطني للاحصائيات و الدراسات الفرنسي INSEE لمستوى الحياة لسنة 2014 على المجتمع الفرنسي فان معدل الفقر موزع على الطبقات الاجتماعية على النحو التالي، نسبة المعاش 7.6%، الطبقة العمالية النشطة 7.7%، البطالين 36.6%، الاسر ذات الوالد الوحيد FAMILLE MONOPARENTALE 35.9%، الاطفال اقل من 18 سنة 19.8%، رغم ان دولة فرنسا تحدد الحد الادنى للاجر اكبر من حد الفقر لكن باستعمال قواعد الفقر المتغير فيحدث حالات للفقر بالنسبة للطبقة العاملية النشطة، فتمثل 7.7% من المجتمع العمالي، اما بالنسبة للجزائر فسياسة الربط ما بين الفقر و الاجر تتمثل في سياسة الدعم الاجتماعي للسكن حسب الاجر اقل 24 الف دينار، ما بين 24 – 108 الف دينار، ثم اكبر 108 الف دينار، و كذلك النقل عن طريق سياسة تقنين الاسعار المواد الطاقوية، اما الصحية فيتمثل في سياسة مجانية الاستشفاء، و كذلك التعليم بسياسة مجانية التعليم، اما المواد الغذائية فبعض المواد الاساسية فقط هي المقننة كالحليب و الخبز، اما باقي المواد خاضعة لمبدا السوق، فمن وراء السياسة الاجتماعية يحدد نمط توزيع الاجر في الجزائر بالنسبة للقطاع العام، اما القطاع الخاص يتفاعل مع مستوى الاجور المحددة في القطاع العام، بسبب شدة المنافسة ما المؤسسات الانتاجية و الخدماتية و كذلك ضعف الاستهلاك الناتج عن ضعف الدخل، و ضعف حجم

[256] Insee en bref ; pour comprendre la mesure de la pauvreté, date 20/04/2019 ; pp1-13, page 3

السوق الداخلي فالعديد من المؤسسات قدرات الانتاجية اكبر من حجم السوق اما التوجه الى الاسواق الخاصية فعنصر الجودة و السعر يلعب دور مهم في عملية التصدير.

خلاصة: من خلال المقارنة نمط توزيع العائلات الكندية و التونسية يظهر التشابه ما بين سلوك العائلي رغم اختلاف البعد الجغرافي و اختلاف الامكانيات الاقتصادية ما بينهم ، لكن بالنسبة للجزائر نمط توزيع العائلات يختلف حيث تقدرة انفاق العائلات الجزائرية على مجمع المواد الغذائية اكثر من 41 % اما توزيع المجمعات الغذائية النقل و السكن و المواد الغذائية يقدر حجم انفاقه اكثر من 70 % ، باعتبار اكثر الطبقات الاجتماعية انتشارا هي الطبقة العاملة فان سياسة الاجور في كندا و تونس ساهمت في خلق نمط توزيع المتشابه في حين ان الجزائر القدرة الشرائية لا تتماشى مع اجر العامل ساهمت في خلق نمط التوزيع، بالاضافة الى طبيعة السياسات الاخرى .

3-2 تقدير حد الانفاق حسب دراسة ONS مع حد الفقر بالنسبة BM

نستعين بالدراسة التي قدمها الديوان الوطني للاحصائيات و كذلك تقدير البنك الدولي بحيث توضح الدراسة التي قدمها ONS تغير مستوى الانفاق للعائلات مع حجم افراد العائلة حسب المسح الذي قدمه الديوان لسنة 2011 التي تعتبر اخر سنة لمسوحات الانفاق للعائلات الجزائرية، و من خلال دراسة حجم الانفاق على مختلف المنتجات الاستهلاكية التي تنقسم الى 6 مجموعات، حددت الديوان الوطني متوسط الانفاق لكل فئة حسب حجم افراد العائلة هو العنصر المتغير في هذه الدراسة، اما تقدير البنك الدولي لحد الفقر بالنسبة لدول النامية يعتمد على درجة الانفاق اليومي المحدد بـ 2 دولار للفرد الواحد، و بالاعتماد على سعر الصرف الرسمي لسنة 2019 نحدد حد الفقر وفق معالم البنك الدولي من اجل المقارنة ما بين المستويين.

الجدول17: توزيع تقدير الانفاق الاستهلاكي وفق ONS و حد الفقر للبنك الدولي.

la taille du ménage	**1 a 2**	**3 a 4**	**5 a 6**	**7 a 8**	**9+**
*dépense mensuelle moyenne des ménages DA	**40795**	**49152**	**58017**	**65556**	**78101**
seuil de pauvreté / BM DA	**1440**	**2880**	**4320**	**5760**	**5760**

SOURCE : ons ; depenses de consommation des menages 2011 ; collactions statistique n 183 mars 2014 ; page 40

على حسب تقدير ons نلاحظ بان متوسط الانفاق العائلات الجزائرية اكبر من حد الفقر حسب تقدير البنك الدولي، رغم اختلاف الفترة الزمنية فتقدير البنك الدولي لسنة 2019 بينما الدراسة في سنة 2011، فهناك تغير في مستوى الاسعار حصل ما بين الفترتين، باهمال هذا التغير نستنتج العناصر التالية:

1 -تقدير الانفاق ons هو اكبر من حد الفقر للبنك الدولي

2 -لما نقارن ما بين حد الفقر و الاجر الادنى المضمون نلاحظ بان حجم العائلة التي تتكون من 4 افراد هو اكبر من الاجر الادنى المضمون مما يتشكل حالة الفقر لدى فئة العمال الدنيا، هنا نستعين بما دعى اليه كارل ماكس karl max الذي ربط ما بين مستوى الاجور و مستوى الحياة، حيث دعى الى الاجر الاجتماعي الذي يغطي مصاريف العامل اليومية له و لعائلته.

3 -شبكة الاجور في القطاع العام لا يغطي المصاريف العائلية، مما تتوجه العائلات الى التكيف مع الاجر على حسب النمط الاستهلاكي للفقراء.

4 -ضعف السياسة الاجتماعية في خلق ديناميكية داخل سوق العمل، و بذالك القطاع العام اصبح هو المهيمن الحقيقي لسوق العمل.

5 -طبيعة نمط توزيع شبكة الاجور في الجزائر تدل على ان العامل هو الذي يتحمل الصدمات الاقتصادية، و بذلك اي صدمة اقتصادية تنعكس سلبا على الطبقة العمالية و اجابيا على القطاع الخاص، و منه ينتج عدم التكامل ما بين القطاع الخاص و القطاع العام.

3 تقدير مستويات الانفاق حسب ONS في الجزائر

اعتمد الديوان الوطني للاحصائيات في عملية دراسة النفقات المجتمع الجزائري على تقسيم المجتمع الى خمسيات (1/5) وفق معدل الانفاق السنوي للفرد الموضحة في الجدول التالي.

الجدول18: توزيع المجتمع على حسب النفقات السنوية للفرد لسنة 2011

Quintile	**1**	**2**	**3**	**4**	**5**
MIN	**moins de 64802**	**64802**	**85979**	**111527**	**plus de 155747**
MAX		**85979**	**111527**	**155747**	
Moyenne de quintile mensuel	**5400**	**6282**	**8229**	**11136**	**12978**

Source: ons; collection statistiques N^0 183 ; enquete sur les dépenses de consommation et le niveau de vie des ménages 2011 ; page 15

تدل النتائج على ان 17% من الكثافة السكانية للمناطق الحضرية لا يتعدى دخل الفرد الواحد 5400 دج، بينما في المناطق الريفية فيتعدى 26% من الكثافة السكانية الريفية التي لا تتعدى الدخل الشهري5400دج للفرد، اما الخميسي الثاني فمتوسط دخل الفرد الشهري فيها هو 6282دج حيث تمثل نسبة 18% من الكثافة السكانية بالنسبة المناطق الحضرية و 24% من الكثافة السكانية الريفية، كما ان 50% من الكثافة السكانية لا يتعدى الدخل الشهري 7255دج للفرد الواحد، حيث يوضح هذه المعطيات في الجدول التالي:

الجدول19: هيكل الانفاق لسنة 2011 وفق المجاميع السلعية و الفئات الخماسيات

groupes de produits	1	2	3	4	5	TOTAL
alimentation et boissons	53.7	51.5	47.8	44.8	32.3	41.8
habillement et chaussures	7.7	8.6	8.8	8.6	7.5	8.1
logements et harges	19.71	19.4	21.3	21.7	19.8	20.4
meuble et articles ménagers	1.7	2	2.3	2.9	3.2	2.7
santé et hygiene	4.1	4.9	4.9	5.2	4.6	4.8
transport et communications	6.4	6.6	7	7.9	19.1	12
education , culture et loisirs	2.4	2.5	2.8	3.1	3.8	3.2
produits divers et autres	4.4	4.6	5.1	5.8	9.8	3.2
structure de la population URBAIN	16,8	18	20,7	21,7	22,8	
structure de la population RURAL	26,3	23,9	18,7	16,6	14,5	

Source : ons ; depenses de consommation des menages 2011 ; clloctions statistique n 183 mars 2014 ; page 37

نلاحظ من الجدول ان 60% من الكثافة السكانية لا يتعدى الدخل الشهري للفرد الواحد 8229 دج، بينما لا يتعدى الانفاق هذه الفئة 46% من حجم الانفاق الكلي على المواد الغذائية و المشروبات، اما اذا لاحظنا التوزيع على حسب المجمعات الاستهلاكية ناخذ على سبيل المثال انخفاض الانفاق بالنسبة لمجمع المواد الغذائية و المشروبات من 54% بالنسبة للخميسي الاول الى 33% بالنسبة للخميسي الخامس بينما المتوسط الوطني لهذا المجمع هو 41.8%، هذا الانخفاض في النسب لا يدل على انخفاض في الانفاق لان حجم انفاق الخميسي الخامس يتعدى 589.7 بينما حجم الانفاق الخميسي الاول هو 202.4 اي فارق بمقدار ثلاث مرات تقريبا، نفسر هذا الفارق بان فئة الخميسي الاول و الثاني و الثالث تخصص انفاقها على المواد الغذائية الاساسية فقط بينما الفئات الاخرى تتعدى الى المواد الغذائية المصنفة

على اساس انها مواد كمالية، كما ان السلوك الانفاقي للخميسي الخامس هو 32.3% على المواد الغذاية، 19.8% على السكن و ملحقاته، 19.1 على النقل و التصالات، بدون ذكر البقية نلاحظ توزيع هذه الفئة يتشابه مع المتوسط العام للانفاق بالنسبة للدول المتطورة مثل كندا، كما يوضح الجدول ان كما ارتفع الدخل يتغير السلوك الانفاقي حيث تنخفض المخصصات على المواد الغذائية و ترتفع على باقي المجاميع الاخرى، التغير في التوزيع الاستهلاكي هو ناتج عن ضعف المستوى الانفاقي للعائلات الجزائرية،

4 -توزيع النفقات الاستهلاكية للعائلات الجزائرية حسب تقدير ons

نقارن هنا ما بين توزيع النفقات الاستهلاكية للعائلات الجزائرية مع سياسة الاجور التي تمثل دخل العامل، دائما لما تضع الحكومة سياسة عملية توزيع الاجور تبدأ اولا بتحديد الاجر الادنى المضمون الذي يحدد واقع سوق العمل، و كذلك خلق ديناميكية في سوق العمل و كذلك هو عملية تحريك لسوق السلع و الخدمات، لكن العامل دائما يبحث عن تحقيق اقصى رفاهية له في سوق العمل، فهو دائما يبحث عن العمل الافضل الذي يلبي احتياجاته الضرورية له و لافراد عائلته، و لهذا نقدم الجدول الموالي

الجدول20: توزيع النفقات العائلية حسب عدد الافراد و المجمعات الغذائية لسنة 2011

groupes de produits	**1 a 2**	**3 a4**	**5 a 6**	**7 a 8**	**9+**
alimentation et boissons	16345	20182	23900	27848	33650
habillement et chaussures	2504	3857	4628	5509	6595
logements et harges	9280	11176	12388	12469	13476
meuble et articles ménagers	1476	1460	1619	1683	1873
santé et hygiene	2214	2469	2740	3025	3711
transport et communications	4608	5550	6982	7974	9944
education , culture et loisirs	1114	1461	1933	2285	2059
produits divers et autres	3253	2998	3827	4763	6792
total	**40795**	**49152**	**58017**	**65556**	**78101**

Source : ons ; depenses de consommation des menages 2011 ; clloctions statistique n 183 mars 2014 ; page 40

يدل الجدول عى المخصصات النفاقات للعائلات الجزائرية على حسب حجم العائلة، الذي يمثل المتوسط الوطني للانفاق، حيث الحد الادنى لمتوسط الانفاق هو 40795 دج و يعتبر اكبر بكثير من الحد الادنى للاجر المضمون المقدر بـ 18000دج، و بذلك سياسة الاجر الادنى المضمون في الجزائر لا تراعي المستوى المعيشي للعامل الجزائري، كما يوضح الجدول ان نصيب الفرد الاضافي في العائلة يقدر نفقاته بـ 9000دج للفرد الواحد، حيث حجم العمالة في القطاع المنظم تقدر بـ 4 ملايين عامل لا يتعدى متوسط دخلهم بـ 22 الف دينار جزائري، لهذا نقول بان سياسة توزيع الاجور في الجزائر تهدف الى كبح

تطور الاسعار، اي محاربة التضخم، و من جهة اخرى التحكم في حركة الواردات، اذن الالية التي تعتمد عليها الجزائر لمحاربة التضخم لا تقتصر على السياسة النقدية و اخذت اتجاه السياسة الاجتماعية، فالسياسة الاجتماعية في الجزائر لديها العديد من الاهداف المعلنة، اما غير المعلنة تاخذ شكل محاربة التضخم.

في الفصل الثاني تطرقنا الى دور السياسة الاجتماعية في تحقيق الاقتصاد و الحفاظ على النمو الاقتصادي، هذا التوجه تعتمد عليه الدول الراسمالية مثل فرنسا باعتمادها على مبدأ حرية الاسواق، حيث كان الداعم الحقيقي لتوازن المخرجات الاقتصادية الاربعة، التضخم، النمو الاقتصادي، البطالة، الميزان التجاري، لكن بالنسبة للجزائر ادوات محاربة التضخم غير واضحة، رغم تصريح دور البنك المركزي في محاربة التضخم و مراقبة الكتلة النقدية، و اهم عنصر يجب ان يتميز به البنك المركزي في محاربة التضخم هو الشفافية، و مراقبة حتى البرامج الحكومية المسطرة، القريبة و البعيدة هذا الامر كان واضح، بالنسبة للسياسة النقدية التي تتميز بالاستقلالية الذاتية في اتخاذ القرار، مما يقودنا الى البحث عن اسباب استقرار الاسعار في الجزائر، هنا نقول بان استقرار الاسعار اعتمد على السياسة الاجتماعية التي تلعب دور هام بالنسبة للسياسة الاقتصادية الجزائرية، فالياتها تعمل على خلق استقرار في المدى القصير و الطويل.

لكن من بين مميزات السياسة الاجتماعية في الجزائر، ناخذ على سبيل المثال السكن بان الفئات الاجتماعية التي تستفيد من السكن الاجتماعي لا يتعدى دخلها 24 الف دينار جزائري، اما الفئات التي يتعدى دخلها هذا العتبة تتوجه نحو السكن المدعم، رغم ان حجم العمالة غير الرسمية التي تفوق 37% من الفئة العاملة النشطة، حيث متوسط حجم العائلات في الجزائر ما بين 5 الى 6 افراد في العائلة، التي تمثل متوسط انفاقها اكثر من 58 الف دينار، و من جهة اخرى فان حجم العمالة النشطة تنشط في القطاع العمومي، بينما القطاع الخاص فكثافة العمالية لا تتعدى 30% من حجم العمالة الاجمالية النشطة.

ثانيا : دراسة وصفية لواقع البطالة و التشغيل في الجزائر

بعد الازمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929 اتجهت الحكومات بالبحث عن الاليات الممكنة التي تتجنب تكرار هذه الازمة، بعد فشل كل من الفكر الكلاسيكي و النيوكلاسيكي في تحديد اليات المعالجة، اما العنصر الذي تطرق اليه كينز هو الفصل ما بين التوازن الجزئي و التوازن الكلي، و بذلك انقطع مفهوم الربط بينهما و مصطلح التوازن التلقائي، و خلال فترة الستينات ظهرت العلاقة ما بين التضخم و البطالة فاصبحت كاداة تستعملها الحكومة للمفاضلة ما بين مستوى التشغيل و مستوى الاسعار، لكن سرعان اثبت الواقع الاقتصادي عكس هذه الحالة التي سمية بالتضخم الركودي.

1 – الدراسات السابقة

نطرح هنا بعض الدراسات الاكاديمية على سبيل المثال فقط.

أ – **ادراسة** : ليلى خواني و زهيرة بجاوي بجامعة تلمسان[257]

هذه الدراسة اعتمدت على العلاقة ما بين التضخم و البطالة للفترة ما بين 1985 حتى 2012، حيث اعتمدت على المتغيرات التالية معدل البطالة CH ، معدل الإنفاق العمومي DEP ، معدل التضخم INF، الاستثمار INV ، الإنتاج الداخلي الخام PIBC ، معدل نمو الديمغرافي POP، أسعار البترول PP، الكتلة الأجور SA ، فكان النموذج على النحو التالي

نتائج النموذج تدل على العلاقة الايجابية ما بين التضخم و البطالة ، و رغم ان النموذج مقبول من الناحية الاحصائية لكن توجد علاقة سلبية ما بين أسعار المحروقات و معدل البطالة و كذلك العلاقة الايجابية ما بين كتلة الأجور و البطالة ، رغم ان النموذج مقبول احصائيا لكنه توزيع العلاقة ما بين المتغيرات حول التاثير الايجابي و السلبي ما بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة نلخصها في المخطط التالي

[257] Leila Khaouani ;z ahira bedjaoui; pour quelle liaison entre le chomage et l'inflation ; cas de l'économie algerienne1985-2012 ; revue algerienne de développement économique N^0 05/ dec2016, pp13 ; page 12

الشكل: مخطط توضحي لنتائج دراسة ليلى خواني و زهيرة يحياوي

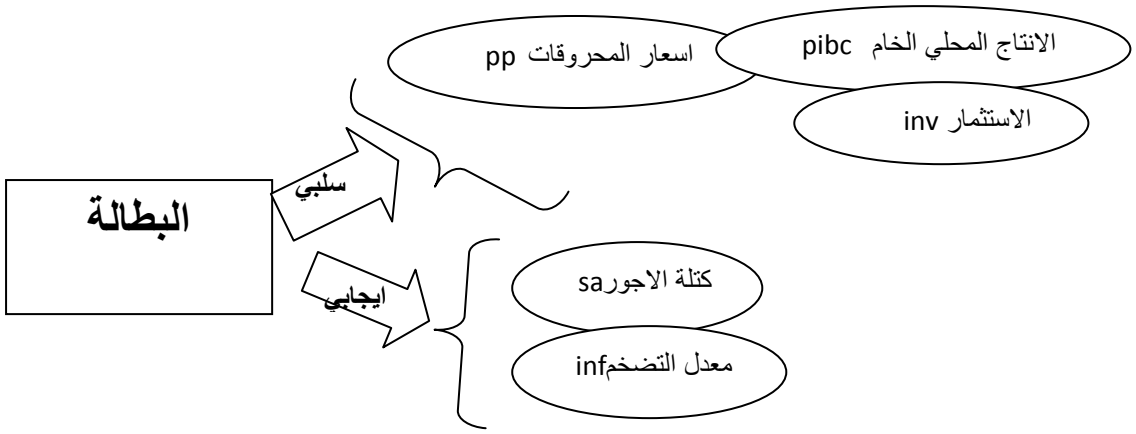

المصدر: من اعداد الطالب باعتماد على نتائج النموذج

شرح النموذج: ما يلاحظ على هذا النموذج العلاقة الطردية ما بين متغير تابع البطالة و متغير مستقل التضخم التي هي عكس علاقة فيليبس التي تربط الحركة العكسية ما بين البطالة و التضخم، لكن العلاقة الايجابية ما بين التضخم و البطالة هل يدل على حالة التضخم الركودي التي كانت معاكسة لعلاقة فيليبس، حيث يدل التضخم الركودي على الارتفاع الايجابي لكل من التضخم و البطالة ، لكن نموذج فيليبس على حرية سوق العمل في حين تصبح الدولة منظمة لهذا السوق حتى لا تتكرر حالة الازمة الاقتصادية لسنة 1929، اذن تحديد العلاقة ما بين البطالة و التضخم هو اليوم رغم انه سهل نظريا لكن من الناحية العملية يبقى صعب لان البطالة و التضخم تتداخل بين العديد من المتغيرات الاقتصادية و السياسية، فمثلا حالت سوء الامن في بلد ما تسبب ارتفاع الاسعار لمدة طويلة، اليوم من القطاع الخاص هو المهيم ن على سوق العمل و خصوصا القطاعات الانتاجية، فحسب " p. samualson et R.solow فان العلاقة السلبية ما بين التضخم و البطالة هو ناتج عن توجه السياسة الاقتص ادية للدولة حتى تقوم بالتحكم ما بين البطالة و التضخم، فهذا القرار يكون على حسب الحالة الاقتصادية السائدة" [258]، فمن الناحية الاقتصادية نقول ليس بالضرورة ان تكون العلاقة العكسية ما بين التضخم و البطالة فهذا ينبع من واقع الاقتصادي الذي يتميز به الدولة و من جهة هو نمط لتوجه السياسة الاقتصادية،

[258] Mathieu mucherie ; courbe de phillips ; melchior.fr ; date 25/6/2019

دراسة مقدمة: من يوسف حميدي، عمر هارون، وردة موساوي حول محددات التضخم في الاقتصاد الجزائري للفترة ما بين 1990 -2010 [259]

تحمل هذه الدراسة العلاقة ما بين المتغيرات "سعر الصرف tch اسعار البترول ppt الاجور smg النمو الاقتصادي croi النفقات العامة depp التضخم المستورد infet الكتلة النقدية m2 مع التضخم الذي يعتبر المتغير التابع

نتائج الدراسة تدل على العلاقة السلبية ما بين التضخم و سعر الصرف مع حجم الكتلة النقدية في حين ان النفقات العامة و كذلك كتلة الاجور و اسعار البترول له اثر ايجابي على معدل التضخم اي باتفاع هذه العوامل تؤثر مباشرة على معدل التضخم بالارتفاع حيث اكبر متغير يؤثر عى معدل الاسعار هو التغير في الكتلة الاجرية،

حسب الدراسة نلاحظ بان الكتلة الاجرية تساهم بصورة طردية مع التغير الذي يحدث للاسعار لهذا نقوم بدارسة الكلية لكتلة الاجور.

[259] يوسف حميدي، عمر هارون، وردة موساوي، حول محددات التضخم في الاقتصاد الجزائري للفترة ما بين 1990 -2010 ، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة، العدد 29 المجلد2 -2014، حجم 30، ص25

2 - تطور معدل البطالة في الجزائر:

الجدول21: معدل البطالة في الجزائر حسب تقدير ons

année	1990	1991	1992	1993*	1994*	1995	1996
taux de chomage	19,7	21,2	23,8	23.2	24.4	28,1	25,9
année	1997	1998*	1999*	2000	2001	2002	2003
taux de chomage	26,41	25.8	25.6	28,89	27,3	23,7	17,7
année	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
taux de chomage	15,3	12,3	13,8	11,3	10,2	10	10
*Année	*2012	*2013	*2014	*2015	*2016	*2017	*2018
taux de chomage	11	9.8	10.6	11.2	10.2	10	11.7

Source : rétrospective 1962-2011, chapitre emploi ; ons page 72

المصدر* : الجزائر بالارقام، الديوان الوطني للاحصائيات رقم48، نشرة 2018 ، صفحة 13

الملاحظ الاولية على تطور معدل البطالة في الجزائر ما بين 1990 حتى 2011 هو ارتفاع معدل في بداية فترة الاصلاحات الاقتصادية، حيث وصل الى 28% سنة 1995 و سنة 2000 ، بعد ذلك بدا ينخفض لكن الغريب في الانخفاض لمعدل البطالة ما بين سنتين 2002 و 2003 من 23.7% الى 17.7% بفارق 6 نقاط خلال سنة واحدة فقط، اما العنصر الثاني الملاحظ هو استقرار معدل البطالة عند حدود 10% ما بين الفترة 2010 حتى 2017 رغم تقليص حجم الانفاق العمومي على المنشأت القاعدة بداية من سنة 2015، معدل البطالة مستقر عند حدود 10%، فخلال 15 سنة لم ينخفض معدل البطالة عن 15% رغم تحفيز سوق العمل، عن طريق دعم الاستثمار للقطاع الخاص، الحفاض على مستويات دنيا للاجر الادني المضمون، هنا نقول بان الاستثمارللقطاع الخاص لم يحقق الدور الاقتصادي الحقيقي له، رغم نهاية التسعينات انشأ الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ و الصندوق الوطني للتامين عن البطالة

cnac و الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM من اجل الدفع بالقطاع الخاص و خلق ديناميكية في سوق العمل، لكنها لم تحقق الهدف المرجو منها الا بفتح عقود ما قبل التشغيل للشباب ما بين 19 و 35 سنة، بفضل هذه الالية استقر معدل البطالة عند حدود 10%، فمن الناحية الاقتصادية محاربة البطالة تحتاج اعادة النظر في العديد من السياسات منها سياسة الاستثمار، السياسة الصناعية، و دعم حقيقي للبحث العلمي بحيث يتوافق مع الواقع الصناعي.

3 - **تطور كتلة الاجور** : تسيير الكتلة الاجرية من قبل الدولة تدل على وضعية الحالة الاقتصادية و كذلك قدرة التحكم فيها، كما انها تعد اداة من ادوات السياسة المالية التي تعتمد عليها الحكومة، عن طريق فرض شكل خاص لسياسة الاجور التي يجب ان تتماشى معها الدولة وفق الحالة الاقتصادية، كما تعد من اهم ادوات الانفاق العمومي التي تقوم بتسييرها، حتى تحقق الاستقرار الاقتصادي على المدى القصير و الطويل، بحيث الشكل العام للكتة الاجرية يتمثل في "ايجاد توازن ما بين ثلاث قيود

وضع شبكة توزيع للاجور لتحفيز القوى العاملة.

مراعاة مردودية المؤسسات حتى تحقق ارباح.

خلق فرص عمل لطالبي العمل "[260].

ومن جهة اخرى ننظر الى الكتلة الاجرية كبعد للسياسة الاجتماعية التي تعتمد عليها الحكومة، من هذه الجانب نحاول ان نشرح الجدول التالي لتطور الكتلة الاجرية لازمنة مختلفة.

[260] Eric gissler ; fabienne helvin ; pilotage de la masse salariale des opérateurs de l'état ; tomerevues de dépenses 2016 ; pp98 ; p3

الجدول22: تطور كتلة الاجور في الجزائر

الوحدة: مليار دينار

année	**1977**	**1978**	**197**	**1980**	**1981**	**1982**
administration	8,8	11,2	13,7	17,5	20,7	24,5
hors-administration	20,8	26,3	32,4	39,6	45,1	52,4
année	**1990**	**1991**	**1992**	**1993**	**1994**	**1995**
administration	73,9	103,3	149,4	178,1	206,2	255
hors-administration	106,1	152,2	191,9	234,4	263,7	313,8
année	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**
administration	404,9	453,4	489,1	543,1	598	684
hors-administration	479,7	517,2	559,8	594,8	680	816,1
année	**2010**	**2011**				
administration	1627,5	2433,5				
hors-administration	1280	1412,4				

Source :rétrospective 1962-2011 ; ons, chapitre salaires ; page 75

شرح الجدول: في الفترة ما بين 1977 حتى سنة 1982 نلاحظ هيمنة الكتلة الاجرية لقطاعات الغير الادراية على القطاع الادراي، حيث تدل هذه الفترة على هيمنة الدولة على جميع القطاعات الاقتصادية، اذ كانت تستعمل التسعيرة الادراية بعيدة عن مبدا توازن العرض و الطلب، فكان السبب الرئيسي في ضعف

القطاع الخاص لعدم امتلاك القدرة التنافسية مع القطاع العام، لانه بشكل عام جميع السلع تخضع للرقابة الادراية بعيدة توازن العرض و الطلب، فكانت بشكل عام تمثل اسعار ادارية لا اسعار السوق، لكن في الفترة ما بين 1990 حتى 2007 كانت تمثل مرحلة الاصلاحات الاقتصادية فكان على الحكومة ان تمنح مناخ العمل للقطاع الخاص بمبدا خلق المنافسة ما بين القطاع الخاص و القطاع العام لكن الحكومة حافظة على ملكية و تسيير بعض القطاع على اساس سلع استراتيجية و اساسية، لهذا نلاحظ التقارب ما بين كتلة الاجور للقطاع الاداري و غير الادري بعدما كان هناك فوارق كبير بينهما، و بعد سنة 2010 نلاحظ نلاحظ الكتلة الاجرية للقطاع الادراي هي الاكبر نتيجة العديد من التغيرات التي حدثت منها ارتفاع اجور العمال، ارتفاع الحد الادني للاجر، ارتفاع نسبة المتقاعدين، تحسين مستوى الانفاق لدى العاملين، لكنها بشكل عام ادت الى ارتفاع تكاليف العمال.

تطور البطالة و مستوى الانفاق كبعد اجتماعي

السياسة الاجتماعية تلعب دور اساسي في المحافظة على استقرار المتغيرات الاقتصادية الظرفية و المستقبلية، حيث يعد الحد الادنى للاجر كاهم متغير يقاس به مستوى الانفاق للعامل، كما يحمل بعد ضمان ديمناميكية التشغيل، و على اساس الحد الادنى للاجر يتشكل التوزيع العام للاجور لجميع الفئات العمالية، و كذلك يعاد تقييم توزيع المعاش.

4 – واقع الحد الادنى للاجر كبعد لسياسة التشغيل في الجزائر:

تطرق الفكر الكلاسيكي الى الحد الادنى للاجر بصورة اجر الكفاف الذي ذكره ادم سميت في كتاباته و كان مفهومه هو تغطية الاحتياجات الضرورية للعامل من المواد الغذائية، كما" اعتمدت المملكة المتحدة اول تشريع خاص بالحد الادنى للاجور في العام 1909 في اربع قطاعات فقط" [261]، و من اهمية الحد الادنى للاجور يدرج ضمن اهتمامات منظمة العمل الدولية كما تسعى الى تطبيق اتفاقية الحد الادنى للاجر في جميع انحاء العالم، فالحد الادنى للاجر يعتبر حماية للعامل و يضمن له عدالة توزيع الاجر ما بين جميع العمال ما بين القطاع الخاص و القطاع العام، كما يحد من الفقر و يضمن الحفاظ على المستوى المعيشي للعامل كما يسعى

[261] باتريك بيلسير ، خبير اقتصادي ، منظمة العمل الدولي ، الحد الادنى للاجور : الجوانب المؤسساتية، ص 5

الى تحقيق الرفاهية للعامل ،كما يعد صورة انعكاسية لواقع السياسة الاجتماعية و سياسة التشغيل بالنسبة للبلد. حيث الشكل الموالي يمثل اهمية الخاصة للحد الادنى للاجور.

الشكل8: الابعاد الرئيسية للحد الادنى للاجر الفعال

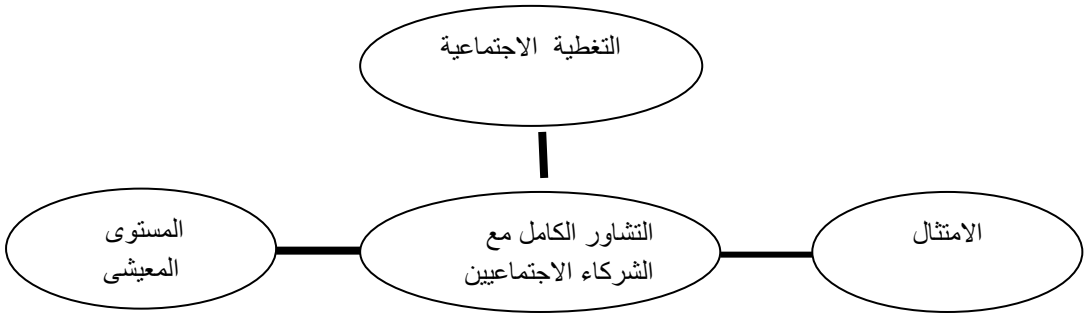

المصدر: منظمة العمل الدولية 2015[262]

تحديد المستوى المعيشي يرتكز بالاساس على مفهوم العدالة الاجتماعية لكل دولة ، ففي حالة غياب العدالة الاجتماعية يكون تميز ما بين مستويات الاجور بين القطاعات الاقتصادية ، فيصبح قطاع معين يراعي المستوى المعيشي في حين قطاع اخر لا يراعي أي تغير في المستوى المعيشي ، اما التغطية الاجتماعية فتتمثل في حق الضمان الاجتماعي و حق التقاعد و حق العطل و المرض بدون تحديد مستوى التغطية فهنا فقط تفعيل الية التغطية الاجتماعية للعامل و تختلف من دولة الى خرى، اما الامتثال نقصد بها درجة التنصيق ما بين الانظمة المؤسساتية منظمة العمل، المؤسسات الاقتصادية، المؤسسات الحكومية ، فدرجة التفاعل و التكامل بينهم ترفع من مستوى الامتثال للوائح الدخلية و الخارجية، فحسب منظمة العمل الدولية هناك "فجوة بين الاحتياجات المشروعة للعمال و اسرهم و ما يستطيع الاقتصاد دفعه من حيث الحد الادنى للاجور، و من غير الممكن القضاء على هذه الفجوة من خلال اجراء تعديل واحد للحد الادنى للاجور، فهنا تشير الى ضرورة وجود هدف متوسط الاجل و طويل الاجل لهذه السياسة" [263]، فطبيعة الساسة الاقتصادية هي التي تحقق التوازن ما بين الحد الادنى للاجر مع المستوى المعيشي كما تربط ما بين عدالة توزيع الاجور ما بين الطبقات العمالية، و هنا الصورة الربط ما بين السياسة الاجتماعية المعتمدة في الدولة و السياسة

[262] International labour conference ; labour protection a transforming world of work ; 104 th session 2015
تقرير مترجم الى العربية دليل سياسات الحد الادنى للاجور، صفحة 05
[263] تقرير منظمة العمل الدولية، سياسات الحد الادنى للاجور سنة 2015 ، مرجع سابق، صفحة 50

الاقتصادية ككل، و الربط هنا يكون على المدى القصير و المدى البعيد، فالحد الادنى لاجور المتدني هو نابع من طبيعة السياسة الاقتصادية المتعمدة في الجزائر من خلال سياسة التشغيل .

في غالبية البلدان العالم تنص التشريعات على ضرورة تحديد الحد الادنى للاجور بطريقة متوازن مع الاخذ بعين الاعتبار المعايير التالية:

الجدول23: معايير الحد الادنى للاجور و نسبة البلدان التي تعتمدها

المعايير	**نسبة البلدان التي تعتمد هذه المعايير %**
المعايير الاجتماعية	
حاجات العمال و اسرهم	32
كلفة المعيشة / التضخم	61
مستوى الاجور العام	35
مستويات منافع الضمان الاجتماعي	14
العوامل الاقتصادية	
الوضع الاقتصادي / او التنمية	51
قدرة الشركات على الدفع	16
الاستخدام	26
الانتاجية	26

المصدر[264]: الامم المتحدة، دليل مبادئ العدالة الاجتماعية في السياسات الانمائية، اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي اسيا بيروت 2020، ص 59

حسب التقرير لمنظمة العمل الدولي فان " 90% من اعضاء المنظمة لديها اجر ادنى واحد او اكثر يحدده التشريع او الاتفاقات الجاعية " [265] ، حيث معظم الدول تاخذ بعين الاعتبار الحد الادنى للاجر في معظم بلدان العالم لكن بعين الاعتبار القدرة المعيشية ما نسبته فقط 61 % في تحديد الحد الادنى للاجر حيث تحاول هذه الدول الربط ما بين متغير التضخم و انعكاساته على القدرة الشرائية اما الجزائر منذ سنة 2012 لم تحسن الحد الادنى للاجر رغم الارتفاع المستمر للاسعار، اذن خلال فترة ثمن سنوات تدهورت القدرة

[264] الجدول من تقرير الخبير **بيلسير باتريك** ، خبير اقتصادي لدى مكتب العمل الدولي.
[265] منظمة العمل، دليل سياسات الحد الادنى للاجور، مرجع سابق صفحة 5

الشرائية للعامل الجزائري ما قيمته 57 % عن القيمة الشرائية لسنة 2012، اما تحديد الحد الادنى للاجر حسب الوضعية الاقتصادية التنموية فيقدر على حسب المستوى العالمي 51 % من حجم الدول التي تعتمد في تحديدها البرامج التنموية الاقتصادية اي تقريبا اكثر من نصف الدول تسعى الى خلق نتنمية اقتصادية متوازنة على حسب قدراتها الخاصة ، فمثلا" فرنسا يتم زيادة الحد الادنى للاجور تلقائيا من خلال اضافة قيمة التضخم للعام الماضي ، اذا كان فائض التضخم يساوي 2% و لا يقل عن نصف معدل نمو اجر العامل"[266] و اذا ما لاحظنا الى السياسة النقدية للاتحاد الاوروبي تحدد معدل التضخم لا يتعدى 2% من بين اولوياتها و من بين اهداف البنك المركزي الاوروبي و البنوك المركزية للدول الاعضاء المشاركين بان لا يتعدى معدل التضخم 3% كاهداف رئيسية للبنوك المركزية، اذن لما تقوم بربط ما بين الحد الادنى للاجر و التضخم من اجل الحفاظ على القدرة الشرائية ليس شعار سياسي فقط و انما هو مجموعة من الاليات الاقتصادية التي تعتمدها من خلق ديناميكية اقتصادية مستدامة و عدالة اجتماعية عن طريق الربط ما بين الاهداف الاقتصادية القصيرة و الطويلة ، و هنا يبرز اهمية السياسة الاجتماعية في خلق توازن اقتصادي.

فتحديد الحد الادنى في الجزائر يعتمد على مبدا التشاور الثلاثي ما بين ممثلين ارباب المال و ممثليين للعمال و ممثليين للحكومة ، اذن مبدا التشاور موجود حيث اتفاقية الحد الادنى للاجر تطبق على القطاع الخاص و القطاع العام معا، كما تلتزم الحكومة على تطبيق اجراءات الحد الادنى المضمون ، لكن من الجانب الاقتصادي نربط ما بين اليات التطبيق الحد الادنى للاجر التي تعبر عن قوة مؤسساتها ، و انعكاس الحد الادنى للاجرمع المستوى المعيشي ، ، حيث الدول النامية ادرجت سنة 1970 ضمن اتفاقية تحديد الحد الادنى للاجور، فكان المبدا هو الحفاظ على الاجور شديدة الانخفاض التي تنتج عن تفاعل سوق العمل، فالجزائر كانت من بين الدول النامية التي صادقت على هذه الاتفاقية، لكن في بداية التسعينات توجت الجزائر الى الاصلاحات الاقتصادية باعتمادها على مبدا تشجيع القطاع الخاص، فحدد له مزايا من بينها، الربط ما بين الاجر و تكاليف العمل، عن طريق تحديد الحد الادنى للاجر من طرف الاطراف الثلاثة ارباب العمل، منظمة العمل المتمثلة في الاتحاد العام للعمال الجزائريين، الحكومة، تنتج عن هذا المجلس العديد من الاتفاقيات من بينها، الحد الادنى للاجر اما الجدول التالي يوضح تطور الحد الادنى للاجر بداية من سنة 1990

[266] الامم المتحدة، دليل مبادئ العدالة الاجتماعية في السياسات الانمائية سنة 2020، نفس المرجع السابق، صفحة 61

الجدول24: تطور الحد الادنى للاجر في الجزائر

année	SNMG	معدل تغير الاسعار بالنسبة لسنة الاساس 1998 %
01-janv-90	1000	1,3
01-janv-91	1800	1,6
01-juil-91	2000	1,6
01-avr-92	2500	2,15
01-janv-94	4000	3,35
01-mai-97	4800	5,45
01-janv-98	5400	5,72
01-sept-98	6000	5,72
01-janv-01	8000	6,37
01-janv-04	10000	8,54
01-janv-07	12000	9,18
01-janv-10	15000	10,58
01-janv-12*	18000	12,04

Source : rétrospective 1962-2011 ; chapitre salaires page 80

***Source** : ministére du travail de l'emploi et de la sécurité sociale –algérie-, législation du travail,

SNMG

يعتبر الحد الادنى للاجر معيار ياخذ بعين الاعتبار واقع الاجر بالنسبة لسوق العمل و يقاس على حسب انتاجية العامل سواء في القطاع العام او الخاص، و من جهة اخرى هو عبارة عن الواقع الاجتماعي للعامل البسيط، كما تطبق معيار الحد الادنى للاجر كذلك على منح المتقاعدين(المعاش) حتى تحافظ على القدرة الانفاقية لهذه الفئة، كما يحدد الحد الادنى للاجر كعنصر استقرار الاسعار، و من اجل المقارنة نقدم الجدول الذي يمثل تطور الاسعار بالنسبة لسنة الاساس 1990، مما يدل على التكيف ما بين تطور مستوى الاسعار مع مستوى الحد الادنى للاجر المضمون، لكن بالنسبة لسنة 1990 كانت تقريبا جميع الاسعار غير خاضعة لمبدأ المنافسة في السوق لكن التوجه الاقتصاد الجزائري بدا يحرر مبدا تقنين الاسعار الى مبدا اقتصاد السوق، لكنه احتفظ ببعض المنتوجات كعناصر اساسية و مقننة.

حيث نلاحظ ما بين سنة 1990 حتى سنة 2012 اسعار السلع ارتفعت 12 مرة ، في حين الحد الادنى للاجر ارتفع ب18 مرة، لكن هذا الارتفاع ما بين متوسط عام في الاسعار و الحد الادني للاجر المضمون لا يعنى تحسن في المستوى المعيشي للعامل، لان دراسة مستوى المعيشي هي دراسة احصائية استبيانية تقديرية تقوم بها الديوان الوطني للاحصائيات، فحسب دراسة onsفان "ادنى متوسط انفاق للعائلة حسب الاسعار السائدة لسنة 2011 متكونة من طفل او طفلين هو 40795"[267]، اذن ان متوسط انفاق الاسرة حسب تقدير ons اكبر من مرتين من قيمة الحد الادنى للاجر ، و بالمقارنة نستنتج بان الحد الادنى لا يعكس المستوى الادنى المعيشي للعامل و عليه فان الحد الادنى للاجر لا يلبي الاحتياجات الضرورية للعامل، و بما ان هناك ترابط ما بين توزيع الاجر ما بين مستويات العمال حسب تقدير معامل gini المقدر حسب ons 0.35 فان توزيع الاجر ما بين الطبقات العمالية ضعيف و عليه فان اجور توزيع العمال لا تعكس المستوى المعيشي للعامل الموزعين على جميع الطبقات العمالية، و عليه فان الاجر في الجزائر لا يعكس المستوى المعيشي للعامل.

فحسب منظمة العمل الدولية و كذلك منظمة الامم المتحدة "فان الحد الادنى للاجر ياخذ بعين الاعتبار العائلة و كذلك افراد العائلة من ناحية و من ناحية اخرى اخرى ياخذ العوامل الاقتصادية، لهذا يجب دمج العوامل الاجتماعية و كذلك الاقتصادية حتى يتحقق التوازن في تحديد الحد الادنى للاجر" [268] ، فهناك العديد

[267] Source : ons , N 183 , op, page 40

[268] BIT ; 2015 ; indonesia : wages and productivity for sustainable development; guide des politiques en matiere salaire minimum, date 15/03/2019; pp 1-23;page 2

من الاليات التي يتحدد عن طريقها الحد الادنى للاجر منها طريقة الانفاق على المواد الغذائية التي تاخذ بعين الاعتبار افراد العائلة و كذلك تميز ما بين مستوى الانفاق للفرد الفقير و كذلك مستوى الانفاق للفرد العادي، لكن ما نلاحظه في الجدول اعلاه الاستقرار ما بين الحد الادنى للاجر و كذلك مستوى تطور الاسعار بالنسبة لسنة الاساس 1989، حيث دائما يحدث ارتفاع في الاسعار اولا ثم يحدد مستوى الحد الادنى له دائما، هذا الاسلوب المعتمد من طرف الحكومة الذي يعتمد على مبدا التوازن ما بين الظروف الاجتماعية و الظروف الاقتصادي، الا انه في الواقع لا يراعي الظروف الاجتماعية بل الظروف الاقتصادي هي التي تحدد الحد الادنى للاجر التي تهدف الحكومة من ورائها الى تقليص مستوى الاستيراد عن طريق خفظ مستوى الاستهلاك العائلي، هذه العلاقة تقريبا تتشابه مع علاقة فيليبس التي تربط ما بين استقرار في الاسعار و البطالة فاصبحت كنوع من السياسة الاقتصادية الظرفية التي تعتمد عليها الحكومات.

5 – تحليل مقارنة ما بين نسبة توزيع المعاش و توزيع الاجر الادنى بالنسبة لتغير الاسعار

نهتم هنا بمقارنة ما بين تطور توزيع المعاش و كذلك تطور توزيع الاجرالادنى للعامل في الجزائر، كبعد للسياسة الاجتماعية التي تعتمد عليها الحكومة، فاعادة تقييم معاشات التقاعد يتحدد من قبل الحكومة بناء على اقتراح من مجلس صندوق الوطني للمعاشات، فيتم حساب معدل اعادة تقييم المعاش وفق معدل الاسعار لكل سنة، و لتوضيح اكثر نقدم الجدول التالي

الجدول 25: معدل تغير منحة التقاعد و معدل التضخم

année	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**
TAUX d'augmentation des pension de retraite %	4	4	5	5	7	10	10	11
IPC	2,31	3,68	4,86	5,74	3,91	4,52	8,89	3,3

Source : caisse nationale des retraites 2014 ; ons

IPC: مؤشر تغير في اسعار السلع

TAUX d'augmentation des pension de retraite %: نسبة ارتفاع في قيمة معاش (منحة المتقاعدين)

نلاحظ بان نسبة منحة التقاعد يتغير كل سنة من 2006 الى 2013 حيث يتخذ بعين الاعتبار مؤشر الاسعار، لان نسبة تغير في منحة المعاش اكبر من نسب تغير الاسعار خلال فترة الدراسة، لكن نسبة تغير الاجر الادنى المضمون لا ياخذ بعين الاعتبار تغير نسبة تغير في الاسعار، لانه لم يتغير الاجر الادنى المضمون منذ سنة 2012، أي خلال فترة ثمن سنوات لم يتغير الاجر االادنى المضمون رغم الارتفاع المستمر للاسعار ، و منه فان سياسة الحكومة تغير بعين الاعتبار قيمة المعاشات بدون ان تاخذ بعين الاعتبار الحد الادنى للاجر المضمون ، فرغم قلة التفاوت ما بين توزيع اجور العمال حسب تقدير ons حيث مؤشر gini لسنة 2014 هو 0.355 مما تدل على عدالة توزيع الاجور ما بين العمال ، لهذا فان انخفاض في قيمة الاجر الادنى هو دليل على انخفاض على مستوى قيمة اجور العمال لان درجة التفاوت ضعيفة ، و اذا كان منحة المعاشات هي الية من اليات سياسة التشغيل بالاضافة الى سياسة الحماية الاجتماعية فهنا الحكومة تاخذ بعين الاعتبار تحسن المعاشات الذي يتوافق مع مستوى تغير الاسعار في حين ان الاجور القطاع العام لا تاخذ بعين الاعتبار الترابط التوازن ما بين تغير في الاسعار و تغير في الاجور خصوصا الطبقة العمالية التنفيذية التي تمثل اكثر من 40 % من حجم العمالة الكلية، فمستوى اجور العمال دائما يخضع الى تدهور القدرة الشرائية من خلال عدم الترابط ما بين مستوى تغير الاسعار و مستوى تغير الاجور و من جهة اخرى ضعف السياسة النقدية في المحافظة على الدرة الشرائية باحفاظ على مستويات دنيا لتغير الاسعار.

فمن خلال هذا الجدول نحاول ان نبرز عدالة السياسة الاجتماعية في الجزائر من خلال الية نسب توزيع منحة المتقاعدين الى نسبة تغير في الاجور العمال الفعليين، فهذه الالية تعتمد على التكامل ما بين الطبقة العاملة مع الطبقة المتقاعدين، لانه يوجد ديناميكية ما بين سياسة التشغيل و سياسة الاجتماعية ، و تعبر على امكانية ارتباط السياسة الاقتصادية الظرفية (القصيرة)مع السياسة الهكلية (الطويلة).

6 – تحليل الطبقة الشغيلة في الجزائر

دراسة الطبقة الشغيلة في الجزائر هي افضل من دراسة البطالة، لان الفئة البطالة هي حالة استثنائية من فئة النشطة، اما معدل البطالة في الجزائر فنلاحظه مستقر و منخفض بالخصوص في السنوات العشر الاخيرة، مما يدل على توجه الحكومة الى سياسة محاربة البطالة كاولية لسياستها الاقتصادية، لهذا نقوم بتحليل واقع القوى العاملة في الجزائر باعتماد على معطيات الديوان الوطني للاحصائيات.

القوى العاملة: تحدد القوى العاملة على اساس الكثافة السكانية النشطة التي تتراوح ما بين سن 16 الى 64 سنة بالنسبة لاجمالى الكثافة السكانية، حيث تتكون الفئة النشطة من القوى العاملة المتستخدمة (في حالة عمل) و كذلك حجم الفئة البطالة(في حالة البحث عن عمل)، حيث تحدد الفئة البطالة وفق القواعد التالية

- ان تكون مسجلة في وكالة العمل.
- انها في حالة البحث عن العمل.
- انها لم تعمل اي نشاط عملي خلال 3 اشهر و لو كان العمل بسيط.
- لا يحق لها رفض فرص العمل مهما كان.
- اما المراة المتزوجة حتى و لو كانت تبحث عن عمل فانها لا تصنف على اساس بطالة لانها من الناحية القانونية تنشط في عمل منزلي بدون اجر.

الشكل : مخطط توضحي لتقسيم الفئات العمالية في المجتمع الجزائري

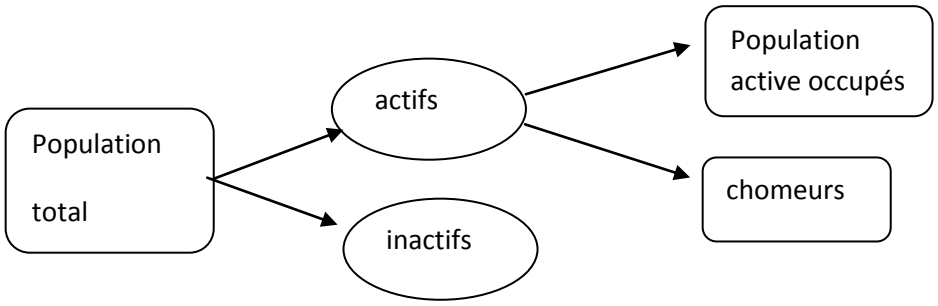

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على تصنيف الكثافة السكانية

الجدول26: توزيع الفئة النشطة الشاغلة على مختلف القطاعات الاقتصادية

secteur d'activité	**1983**	**1988**	**1991**	**1997**	**2006**	**2011**
agriculture	**18,1**	**17,4**	**17,5**	**15,5**	**18,15**	**10,77**
industrie	**23,57**	**23**	**16,9**	**10,2**	**14,25**	**14,24**
B,T,P	**6,1**	**7,2**	**7,3**	**10,3**	**14,18**	**16,62**
commerce; service; administration	**52,6**	**52,2**	**58,3**	**64**	**53,42**	**58,37**

Source : réctrospective 1962-2011 ; ons ; page54 -60

يدل الجدول على ان القطاع التجاري و الخدماتي و الاداري هو الذي يمثل اكبر نسبة للفئة العاملة حيث تراوحت ما بين 52%- 64% خلال الفترة من سنة 1983 حتى سنة 2011 اما القطاع الفلاحي و القطاع الصناعي فقد انخفض معدل الفئة النشطة فيه بسبب الاصلاحات الاقتصادية خلال فترة الفترة الثانية من المخطط الخماسي في الجزائر فاول قطاع مسه الاصلاحات الاقتصادية هو القطاع الفلاحي اما القطاع الصناعي هو الذي تضرر كثير لانه انخفض معدل الفئة النشطة فيه من 23.57% الى 10.2%، اما خلال فترة الانتعاش الاقتصادي نلاحظ ارتفاع فئة النشطة للعمال في القطاع الاعمال العمومية بسبب البرامج التي مست المنشات القاعدية بصورة كبيرة، و كذلك تحسن طفيف في القطاع الصناعي مع انخفاض مستوى الفئة العمالية النشطة في القطاع الفلاحي بسبب استعمال الالات الفلاحية بدل العامل مما خفض من نسبة الفئة العمالية النشطة في هذا القطاع نتيجة ارتفاع تكاليف اليد العاملة و كذلك انخفاض مردودية الانتاج الفلاحي، بصورة عاملة فان الفئة العمالية النشطة تحركها قطاع الاداري و كذلك التجاري و الخدماتي

واقع سوق العمالة : تعلب السياسة الاجتماعية التي تحددها الدولة دور هام في خلق ديناميكية ما بين توازن معدل التضخم و معدل البطالة، كما تلعب دور التصدي للازمات الاقتصادية و كذلك تحمي الاستهلاك الذي هو اساس النمو الاقتصادي طبقا للتوجه الفكر الكينزي، لكن في الوقت الحالي ظهر مفهوم ما يسمى بالعمل غير الرسمي، فاول كلمة استعملة فيها مصطلح غير الرسمي secteur informel سنة 1991 من قبل منظمة العمل الدولية، لكن حسب تعريف منظمة العمل الدولية للمؤتمر الخامس عشر فان "العمل غير الرسمي يمثل مجموعة من الانشطة المستقلة و الصغيرة، التي تعمل بالاجر او بدون اجر مع مستوى

منخفض من التنظيم و التكنولوجيا و بدون موافقة رسمية من السلطات الادراية قصد الهروب من القوانين و الضرائب"[269]، و من خلال المفاهيم الحديثة التي تقسم الفئة العاملة النشطة الى عمل رسمي و عمل غير رسمي نلخصها في الشكل الموالي:

الشكل: مخطط مكونات القوى العاملة

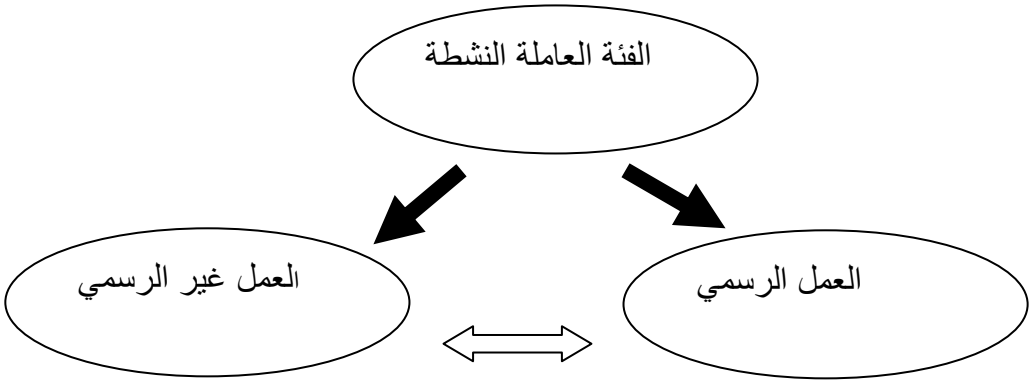

المصدر: من اعداد الطالب

بصورة بسيطة فان العمل غير الرسمي هو

النشاط يعمل في اطار مخالف للقوانين التنظيمية التي تعتمد عليها الدولة سواء كان باجر او بدون اجر، و من اهم اللوائح التنظمية لسوق العمل التي تحدد الحكومة محصورة حول التظيمات التالية:

- اجر العامل يجب ان يكون اكبر من الحد الادنى المضمون.
- الضريبة على الدخل.
- اقتطاعات الضمان الاجتماعي و المعاشات.
- احترام السلامة المهنية في العمل.

[269] بن عطية محمد، شعيب بونوة، واقع العمل غير الرسمي للمراة في الجزائر باعتماد على بيانات الديوان الوطني للاحصائيات، مجلة d'études sur les institutions et le développement، رقم 5 جوان 2019، صفحة 207-208
،

6-1 توزيع العمال حسب المستوى الوظيفي في القطاع الرسمي :

الجزائر كغيرها من الدول النامية تسعى الى تحقيق الرفاهية داخل المجتمع الجزائري عن طريق تحسين الظروف المعيشية للاسر الجزائرية و ذلك بتحسين مستوى اجور العمال، رغم تقديرات الاجور ادني من مستوى الانفاق الاسرة حسب الديوان الوطني للاحصائيات ، حيث ادنى انفاق في حدود 40الف دينار جزائري، لهذا نلاحظ عدم التوافق ما بين توزيع الاجور و توزيع الانفاق الاستهلاك للاسر الجزائرية حسب تقديرات ONS، فحسب اخر تقديرات للديوان الوطني للاحصائيات حول الاجور لسنة 2011 التي تعتبر اخر شبكة للاجور المعدلة حتى الان نلاحظ التوزيع التالي.

الجدول27: توزيع الاجر في الجزائر بالنسبة للقطاع المنظم

	cadres	agent de maitrise	agent d'éxicution
Salaire DA	52056	33210	21666
effectif	1130731	1577323	3996482

Source : collection statistique n0189, reveneus salairiaux et caractetistiques individuelles, 2011, ons

يدل الجدول على ان اغلب الفئات العمالية في الجزائر تنتمي الى الرتب البسيطة (agent d'éxicution) التي لا يتعدى دخلها 21 الف دينار جزائري، و اذا ما قرناها مع توزيع متوسط الانفاق للاسر الجزائرية فلا تتعدى نصف الانفاق لدى الاسر، هذا يدل على الفئات العمالية في الجزائر تعيش حالة ضعف الانفاق مما نصنفها من ضمن الطبقات الفقيرة، و هذه حالة خطير لان العامل في حد ذاته فقير فانه يسعى الى تعزيز دخله ليس من اجل الرفاهية و انما من اجل سد الاحتياجات الضرورية، الوضع الصعب التي تعيشه الاسر الجزائرية تدفع المرأة الى البحث عن العمل سواء في القطاع الرسمي او غير الرسمي، و هنا نطرح سؤال ما طبيعة المرأة التي تعمل بصفة غير رسمية ؟ ، اذا ما تمعنا في الواقع الاجتماعي الجزائري نجد بان المرأة تقبل العمل في القطاع غير الرسمي نتيجة انخفاض دخل للاب كونه عامل بسيط.

2-6حجم العمالة غير الرسمية في الجزائر

يقتصر تعريف العمل غير الرسمي بالنسبة لمنظمة العمل الدولية، على اساس واقع المؤسسات امام القوانين التنظيمية التي تعتبر المناخ الخارجي للمؤسسة، فهي بذلك لا تراعي العلاقة ما بين العمل غير الرسمي و مستوى الفقر، لهذا نقول بان تعريف العمل غير الرسمي بالنسبة لمنظمة العمل الدولية يبقى ناقص و يعطي الاهتمام بحقوق العامل و انما يهتم فقط بواقع المؤسسة.

الجدول28: توزيع حجم العمالة غير الرسمية بالنسبة للعمال الشاغلين

	emploi total		**emploi informel**		
	mas	**fém**	**mas**	**fém**	**total %**
2001	**84,27**	**15,7**	**33,3**	**34,9**	**33,5**
2003	**84,25**	**15,7**	**36,6**	**31**	**35,8**
2004	**82,91**	**17,08**	**41,4**	**42,1**	**41,5**
2005	**83,55**	**16,45**	**42,7**	**34,1**	**41,3**
2006	**81,9**	**18,06**	**45,1**	**44,3**	**45**
2007	**70,87**	**29,12**	**45,9**	**33,9**	**43,8**
2008	**83,77**	**16,22**	**45,5**	**36,9**	**44,1**
2009	**83,77**	**16,22**	**46,2**	**36,3**	**44,6**
2010	**83,97**	**16,03**	**46,2**	**42,5**	**45,6**
2011	**82,31**	**17,68**	**43,2**	**29,2**	**40,7**
2012	**81,65**	**18,34**	**40,3**	**26,3**	**37,7**
2013	**81,13**	**18,86**	**40,2**	**25,1**	**37,4**
2014	**82,12**	**17,87**	**40,6**	**24,2**	**37,7**

Source: collection statistiques N 198; ons, enquete emploi aupres des menages 2014 ; page 31

تقدير حجم العمالة غير الرسمية بالنسبة للديوان الوطني للاحصائيات اخذ بعين الاعتبار تقرير منظمة العمل الدولية لسنة 1993، للمؤتمر الثالث عشر بخصوص تصنيف العمالة غير الرسمية، " حيث يحدد العمل غير

الرسمي لجميع القطاعات باستثناء القطاع الفلاحي، على انه ينشط في عمل غير رسمي اذا لم يحترم حقوق العامل القانونية حتى و لو كان ينشط في مؤسسة تنشط في اطار القانوني" [270] ، يدل الجدول على ان حجم العمالة غير الرسمية خلال الفترة ما بين 2001 حتى 2014، تفوق 33.5% من حجم العمالة الشاغلة اي ان ثلث العمالة الجزائرية تنشط في اطار غير قانوني بدون ادراج القطاع الفلاحي، و كذلك المراة هي الاخرى تنشط في القطاع غير الرسمي رغم انها تنشط في قطاعات محددة مثل القطاع الاداري و القطاع الخدماتي، القطاع التجاري، الذي يتميز بمستوى الاجور المنخفضة، اما نسبة الذكور فهي اكبر فئة تنشط في القطاع غير الرسمي، فهناك العديد من الاسباب التي تدفع ارتفاع الى ارتفاع العمالة غير الرسمية في الجزائر .

المبحث الرابع: إمكانية تطبيق سياسة استهداف التضخم في الجزائر

نركز في هذه النقطة على المعايير ا لنوعية في إطار مؤسساتي للبنك المركزي، لأنها احد أهم المعايير المستعملة على المستوى الدولي و لدى المؤسسات المالية الدولية، و ترفع من مستوى أداء البنك المركزي مع الجمهور و المؤسسات الداخلية و الخارجية.

1-المعايير النوعية

أ -**الشفافية و المساءلة**: طرحت مفهوم الشفافية و الاتصال الخارجي بالنسبية لبنك الاتحاد الأوروبي سنة 1998 من اجل تعزيز أكثر فعالية و كفاءة السياسة النقدية، ومنه حددت العناصر الإستراتيجية للسياسة النقدية للاتحاد الأوروبي المتمثلة في 2% كحد أقصى لمعدل التضخم على المدى المتوسط اذ يعتبر معيار يخدم المساءلة البنك المركزي، وضع الإطار الهيكلي للاتصالات الخارجية و الداخلية من اجل التواصل الداخلي و الخارجي، قدرة ربط بين استقرار الأسعار الداخلي و الصدمات الخارجية مثلا ارتفاع أسعار البترول، لا يمكن للسياسة النقدية أن نتحكم في تغيرات قصيرة الأجل في معدل التضخم الناجم عن الصدمات الاقتصادية المفاجئة و عليه لابد ان ندرس جميع النماذج الاقتصادية للوضع الحقيقي حتى نستطيع أن نربط بين التحليل الاقتصادي و التحليل

[270] : collection statistiques N 198; ons, enquete emploi aupres des menages 2014 ; page 30

النقدي، من اجل وضوح السياسة النقدية أمام المتعاملين الاقتصاديين و مسار توجهها، فالسياسة النقدية المستقبلية مرتبط بالوضعية الحالية و ثقة المتعاملين الاقتصاديين أما الحكومات يجب عليهم إقناع الوكلاء الاقتصاديين والجمهور بأن قرارات السياسة النقدية للبنك المركزي تركز باستمرار مع مرور الوقت على تحقيق الهدف المعلن [271] ، تعد الشفافية من أهم مقومات السياسة النقدية لأنها تعد الرابط الحقيقي بين البنك المركزي و المتعاملين الاقتصاديين، فسلوك المتعاملين الاقتصاديين هو الذي يؤثر على حالة التضخم. " كما تسهم الشفافية في استقرار الاقتصاد الكلي و النمو طويل الأجل من خلال تعزيز آلية تحديد الأسعار و الأجور و بتحسين أداء سوق العمل فلا يتعين على العمال المطالبة بزيادة الأجور الإضافية للتعويض عن مخاطر التضخم و تعلم الشركات مسبقا أنها لن تستطيع رفع الأسعار المستهلكين فشافية السياسة النقدية تعزز الشركات على التحكم في إدارة تكاليف إنتاجها "....

ب – **المصداقية**: تعد مصداقية البنك المركزي من أهم القضايا التي يطرحها الجمهور ، لكن الحكومات تنظر على أن استقرار الأسعار هو أهم دليل على استقلالية البنك المركزي " مسألة المصداقية من القضايا المرتبطة مع استقلالية البنك المركزي؛ إذ يمثل ركيزة أساسية تساعده على تحقيق أهداف السياسة النقدية. ويقصد بالمصداقية التزام البنك المركزي باتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف السياسة النقدية، ومما لا شك فيه، أن اكتساب البنك المركزي المصداقية يجعل الفعاليات التي تتأثر بقراراته الجهاز المصرفي تسير بالاتجاه المطلوب بشكل أسرع. كما أن استقلالية البنك المركزي تُعتبر ركيزة مهمة لتنفيذ سياسة نقدية أكثر فاعلية وتعجل بتحقيق أهدافها، الأمر الذي يعزز مصداقيته"[272]

---

[271] Collin Constantine, **Economic structures, institutions and economic performance**, journal of economic structure 2017,6/2 , page 6

[272] إياد عبد الفتاح النسور، **أساسيات الاقتصاد الكلي**، دار صفاء للنشر و التوزيع –عمان– الاردن 2014،صفحة 132

ح- **كفاءة السوق**:"أدرك ادم سميت انه لا يمكن تحقيق فضائل اقتصاد السوق بالكامل إلا بوجود عمليات تعمل على تدقيق و تفعيل المنافسة الكاملة، بحيث من منطلق أن اليد الخفية تعمل على أن توازن ما بين جميع الأسواق و حتى السوق بنفسه تخلق فيه تنافسية بشكل تام لكي يتحقق توزيع الناتج ما بين المدخلات و المخرجات، فهناك عدة عوامل تجعل الأسواق تقتصر عن تحقيق المنافسة" [273]،كما "تشير اليد الخفية إلى تلك القوى التي توجه السلوك الاقتصادي للأعوان نحو التوازن الاقتصادي، كما ينظر البعض الأخر على أنها قوى تصحيح الانحرافات غير مرغوبة فيها، و تعمل على تحيق رغبات الأفراد و عدالة توزيع المخرجات بين الأعوان الاقتصاديين، و كأحد عناصر غير المرئية التي تحقق استقرار في الأسعار[274]، وأدرك ميلتون فريدمان خفيا عمل اليد الخفية على خلق توازن اقتصادي مبرز أهمية السياسة النقدية في الحفاظ على استقرار الأسعار مخالف التوجه الكينزي الذي يعتمد على السياسة التوسعية من اجل خلق نمو اقتصادي و سياسة انكماشية من اجل الحد من التضخم، حيث يرى فريدمان السياسة التوسعية الكينزية هي سبب نكسات الاقتصادية لسنوات الستينات و السبعينات و إنما هي ارتفاع في الأسعار فقط فسرعان ما رجعت حالة التضخم من جديد مما تؤثر على النمو الاقتصادي الحقيقي، فالسياسة المالية غير فعالة إذا لم تتماشى مع السياسة النقدية، إذ ن نستطيع القول أن كفاءة الأسواق هي آلية عمل حقيقية لتفاعل الأسواق مع بعضها البعض و نستطيع أن ننظر إلى كفاءة الأسواق على أساس قدرة تحقيق نمو اقتصادي حقيقي أفضل في المستقبل مع قدرتها على تحمل الصدمات الداخلية و الخارجية.

ج- **البنية الاقتصادية**: إذا تكلمنا عن البنية الاقتصادية لا ننظر فقط إلى المنشآت القاعدة التي تمتلكها البلد و إنما طبيعة السياسة الاقتصادية منها المالية و النقدية و قدرة التكنولوجية و المعرفية لدى الفرد و كذلك النظام المؤسساتي القائم في البلد، فاليوم المستثمر الأجنبي لا ينظر فقط إلى البنية التحتية التي تمتلكها البلد بل إلى العديد من المعايير الاقتصادية التي تتمحور حول مصداقية المتعامل الاقتصادي، و أهم عنصر في البنية الاقتصادية هو القاعدة الإنتاجية الموجودة في أي بلد كان "لأنها تعبر عن مصدر العوائد و توزيع المداخيل،

[273] Jean- claude trichet, banque centrale européenne ; pourquoi la stabilité des prix est – elle importante pour vous ; 2009, page 6

[274] RANDALL G. HOLCOMBE,les fondations comportementales de l'analyse économique autrichienne, revue francaise économique, année 2008 ; pp19-43 ; page 32

فارتفاع العوائد للمؤسسات الإنتاجية يؤدي إلى تتدفق الأجور و الإرباح المرتفعة إلى قطاعات أخرى و كذلك إلى المزيد من الابتكارات التكنولوجية، بهذه الطريقة يصيح مصدر النمو هو القاعدة الصناعية"[275] .

د– استقلالية البنك المركزي :هو التزام صريح بمهام البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية و عليه العمل وفق هذه القواعد من اجل إبعاد السياسة النقدية عن الضغوطات السياسية التي قد تؤثر عليها، و هو تمتع البنك المركزي بالحرية الكاملة من اجل تحديد أهدافه مع مقاربة كل المتغيرات التي تؤثر على مسار الأهداف المحددة، ومن أهم أسباب استقلالية البنك المركزي

أولا: تجنب الوقوع في أزمات الاقتصادية و مسايرتها في حالة وقوع فيها.

ثانيا: تحقيق التوازن ما بين المكتسبات السياسية و الإصدار النقدي.

ثالثا: تحقيق استقرار الأسعار كبعد اقتصادي و اجتماعي و سياسي.

لما نتكلم عن استقلالية البنك المدى لا ننظر إلى مدى تطبيق الأدوات السياسة النقدية، فمبدأ الاستقلالية هو مدى التحكم في الكتلة النقدية من اجل خلق نمو اقتصادي حقيقي، و هنا ننظر الى اليات التحكم في الكتلة النقدية و الى طريقة تطبيقة البرامج الحكومية.

هـ–الإطار المؤسساتي لبنك الجزائر

إن التعليمة رقم 35 المعدلة و المتممة للمرسوم 03-11، 26اوت 2003 تنص على أن مهمة بنك الجزائر هي ضمان استقرار الأسعار كهدف للسياسة النقدية ، خلق النقود، الائتمان، تحديد سعر الصرف ، من اجل تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، بموج هذا القرار يلزم البنك الجزائر العمل كإطار مؤسساتي على تحقيق استقرار الأسعار بصفته هدفا صريحا للسياسة النقدية، ليس في المدى القصير و إنما المتوسط و الطويل، بحيث تبقى الأسبقية هي تحقيق الاستقرار على وتيرة النمو الاقتصادي.

في نظام استهداف التضخم يلعب التوقع عنصر أساسي في آليات السياسة النقدية، في حين يتطلب نظام التنبؤ قاعدة بيانات إحصائية تتميز بالشفافية و الشمولية و طبيعة السلوك النقدي للعوامل الاقتصادية ، و

[275] Jean– claude trichet, banque centrale européenne ; pourquoi la stabilité des prix est – elle importante pour vous ; 2009 ; page10

كذلك حجم الأسواق المالية، حاليا جميع المؤسسات و بالخصوص المؤسسات المالية تطلب سرعة تدفق المعلومات من اجل اتخاذ القرار المناسب، و يكون هذا بفضل بنية إعلامية متطورة ،كما أكد محافظ بنك الجزائر [276] (محمد لكصاصي) ان السياسة النقدية للبنك ترتكز بالدرجة الأولى على محاربة التضخم من خلال امتصاص الفائض في السيولة النقدية، الذي انعكس ايجابيا على مستوى التضخم و تراجعه إلى معدلات مقبولة و اقل من التوقعات المقدرة. و حسب النموذج المقترح(لرياض منصوري ، نائب مدير بنك الجزائر) أن أسباب التضخم تعود بالدرجة الأولى إلى الكتلة النقدية (M2) خارج ودائع سوناطراك و خارج الودائع بالعملة الصعبة بنسبة 62%، يأتي في المرتبة الثانية التضخم المستورد بنسبة 22%، ثم معدل صرف العملة المحلية بنسبة 9%، و أخيرا مؤشر أسعار الخضر و الفواكه بنسبة 7%. كما عبرة (عبد الرحمان خالفة، رئيس جمعية البنوك و المؤسسات المالية) آن مهمة محاربة التضخم تقع على عاتق بنك الجزائر من اجل المحافظة على القدرة الشرائية، نافيا آن يكون السبب الأساسي في زيادة التضخم ارتفاع في كتلة الأجور .

2-دراسة تحليلية لدول شمال إفريقيا

مع نهاية التسعينات بدات تتشكل التكتلات الاقتصادية ذات الطابع الاقليمي او الدولي، من اجل خلق تبادل تجاري و تقسيم العمل الدولي ، ومن ابرز التكتلات نجاحا التكتلات الاقتصادية التي تعتمد على البعد الجغرافي نظرا للمميزات الاقتصادية المشتركة في المنطقة ، اما الجزائر هي كذالك امام تكتل اقتصادي لدول شمال افريقيا حيث اقتصاد كل دولة يحتاج الى الاخر تحت مبدا التبادل ،كما تتميز دول شمال افريقيا بمميزات مشتركة ، دول سائرة في طريق النمو ، سهولة الحركة التجارية في المنطقة، البعد الغوي ، البعد الثقافي ، البعد الديني، اذن هناك العديد من المقومات المشتركة ما بين دول شمال افريقيا و كذالك التشابه في البنية الهكلية الاقتصادية.

لهذا نقدم هنا دراسة تحليلية لبيانات دول شمال إفريقيا المتمثلة في المغرب، الجزائر، تونس، الجزائر للفترة ما بين سنة 1990- 2016، مع التركيز على اهم المتغيرات الخارجية الميزان التجاري، ميزان المدفوعات، حركة رؤوس الموال. لان السياسة النقدية تهتم كثيرا بخلق التوازن الداخلي مع التوازن الخارجي، و لهذا نقول ان

[276] – محمد لكصاصي، محافظ بنك الجزائر، **أولوية السياسة النقدية في محاربة التضخم** ، جريدة الشعب www.djazairess.com، يوم28/ 2018/03

المتغيرات الأساسية لأدوات السياسة النقدية لها بعدين، و منه نستطيع أن نسلط الضوء على اهم المتغيرات الخارجية التي تؤثر على الاقتصاد باعتماد على أهداف السياسة النقدية، حيث يوجد اجماع شبه تام من قبل الباحثين ان افضل وسيلة لتحقيق استقرار الاسعار على المدى القصير و المتوسط هو الالتزام البنك المركزي بمراقبة و التحكم في مخرجات الاقتصاد، و هناك التزام شبه تام من قبل المؤسسات المالية العالمية بان السياسة النقدية هي الأداة الأكثر فعالية في خلق استقرار الأسعار و التوجه نحو نمو اقتصادي حقيقي.

1-2تطور معدل التضخم لدول شمال إفريقيا

نحاول توضيح اثر السياسة النقدية على استقرار الأسعار من خلال تحليل منحنى التضخم لدول شمال إفريقيا. لقد ساد الاعتقاد في الادبيات الاقتصادية ان منحنى فليس ناجح و افضل وسيلة لتحقيق استقرار الاسعار تعتمد على المفاضلة بين البطالة و التضخم، فالحكومة اذا ارادت ان نحافظ على استقرار الاسعار فعليها ان تتقبل مستويات مترتفعة من التضخم، فهذا الالية تعتمد على دور السياسة المالية على خلق استقرار الاسعار، لكن الواقع الاقتصادي نفى هذا المبدا فقد ظهر حالة تسمى بالتضخم الركود اي ارتفاع نسبة البطالة و التضخم معا ، لكن فريدمان نفى هذه العلاقة معتمد على ان التضخم هو حالة لاعادة توزيع الثروة في المجتمع، و هي بالاساس ظاهرة نقدية، "ان فائض المعروض النقدي هو من الأسباب الرئيسية للتضخم وأيضاً للفقر فتميل الحكومات إلى ضخ الأموال في السوق في محاولة لتلبية نفقاتها المتزايدة. وإذا لم تواكب الطاقة الإنتاجية الزيادة في المعروض النقدي في السوق هذا سيؤدي إلى وفرة المعروض النقدي بالنسبة للبضائع المتوافرة. وعندها تسع الفجوة بين العرض والطلب فيضطر المستهلكين إلى تغيير عاداتهم الشرائية وذلك بسبب إرتفاع اسعار السلع والخدمات كما يضطر المصنعين الى خفض انتاجهم وهذا يؤدي إلى إرتفاع الأسعار أكثر"[277]

[277] بول ساموبلسون، **الاقتصاد** ترجمة هشام عبد الله، مرجع سابق ص 458

المنحنى 2: تغير معدل التضخم لدول شمال افريقيا

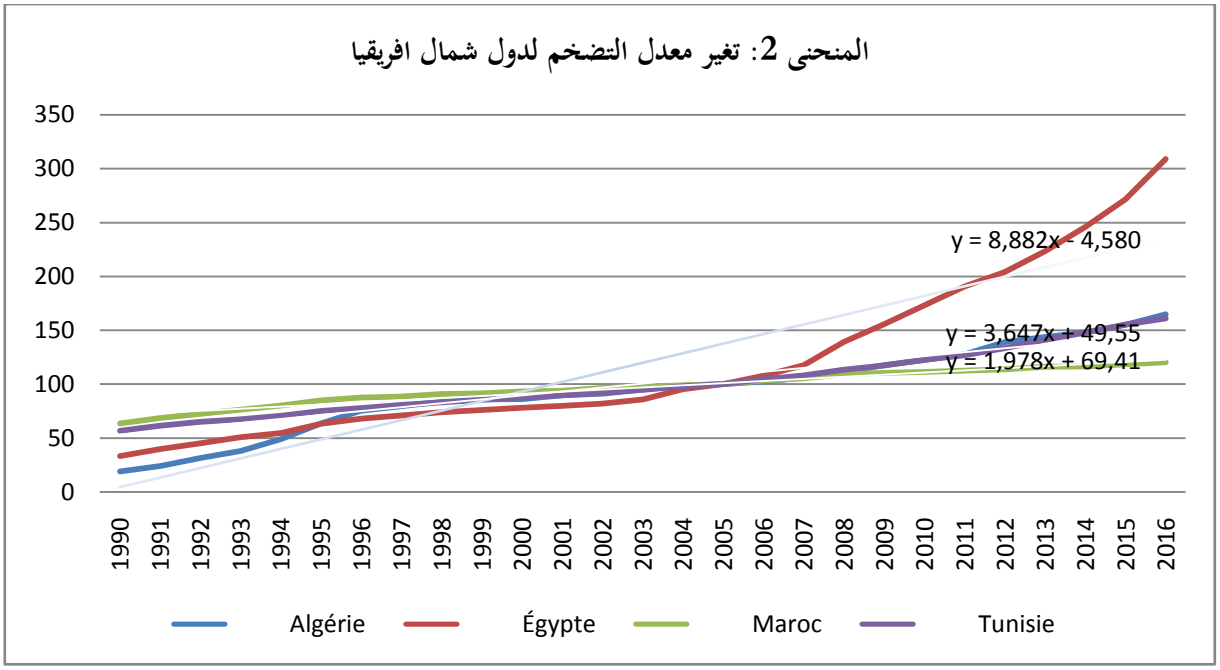

المصدر: مخرجات excel باعتماد على بيانات Unctadstat[278]

يدل المنحى أن المغرب هو أفضل دول شمال إفريقيا استقرار للأسعار مقارنة مع باقي الدول الأخرى خلال الفترة ما بين 1990-2016 في حين أن مصر شهدت نوعا ما استقرار في الأسعار قبل سنة 2005 لكنه بدا الانحراف الشديد بعد هذه السنة مواصل حدته، اعتبر محافظ بنك المركزي المغربي(عبد اللطيف ألجواهري) أن المغرب تتوجه نحو نظام سعر صرف مرن سيساهم في امتصاص الصدمات الخارجية و الحفاظ على القدرة التنافسية و عليه لابد أن نقوم بإصلاحات اقتصادية تدريجيا منها رفع الدعم عن المنتجات الاستهلاكية، إصلاحات مالية الاندماج في السوق المالي العالمي، إصلاحات هيكلية للمؤسسات المالية في ظل هذه الإصلاحات لم يتجاوز العجز المالي حدود 3.5% و التضخم دون 1% ، كما يوضح المنحنى البياني أن المغرب هو أكثر تحكما في أسعار المنتجات على غرار باقي شمال افريقيا الأخرى، مما يدل على التكامل القوي بين السياسة المالية و السياسة النقدية في الحفاظ على استقرار الأسعار ، رغم الإصلاحات الاقتصادية التي تمر بها المغرب، ويدل المنحنى على التطابق بين مسار التضخم لكل من الجزائر و تونس و الغريب في الأمر هو التطابق مؤشرات التضخم حتى في فترة عدم الاستقرار التي شهدتها تونس، أما بالنسبة للجزائر فقد شهدت العديد من التغيرات خلال فترة الدراسة من المديونية إلى فائض في احتياطات الصرف، أولا من فترة

[278] Conférence des nations unies sur le commerce et le développement , nations unies cnuced

1990 إلى 1997 هي فترة الإصلاحات الاقتصادية الناتجة عن الاستدانة الخارجية لصندوق النقد الدولي و تميزت بشدة تضخم السلع الاستهلاكية أما فترة 1997 حتى 2010 تقريبا نقول بان التضخم مستقر عند حدود لا تتجاوز 3% أما بعد سنة 2010 نلاحظ رجوع حدة التضخم من جديد تفوق 3% تقريبا نفس الفترة الأولى وهذا ناتج عن ارتفاع في الأجور التي شهدتها هذه المرحلة مع ارتفاع الأسعار السلع المستوردة بسبب ارتفاع سعر الصرف و ارتفاع الأسعار المستوردة في البلد المنشأ، كما استهدف البنك المركزي الجزائري معدل التضخم ما بين 4% و 5% كخطة إستراتيجية لتنفيذ سياسته، حيث أكد السيد رياض منصوري نائب مدير في بنك الجزائر حول أسباب التضخم في الجزائر ودائع سوناطراك بـ 62%، التضخم المستورد22%، معدل صرف العملة 9%، مؤشر الخضر و الفواكه بـ 7%، أما مصر فقد شهدت قبل سنة 2007 تقريبا نوع من الاستقرار في الأسعار نستطيع أن نقول في حدود ما بين 4% و 5% بعد سنة 2007 دخلت الحكومة المصرية في جملة من الإصلاحات الاقتصادية جراء تكرار العجز في الميزان التجاري و انعكاسات الأزمة المالية العالمية و الوضع الاقتصادي الداخلي، بعد سنة 2007 قفزة مستويات التضخم بالنسبة لمصر من 10% إلى حدود 30% جراء هذه الإصلاحات و الاستقرار السياسي التي تعيشه حاليا. نحاول أن نقيم إستراتيجية محاربة التضخم بين المفهوم النظري و واقع تطورات التضخم نستنتج أن المغرب هو أحسن دولة تتماشى مع هذه الإستراتيجية على غرار باقي الدول الأخرى نظرا إلى استقرار الأسعار في فترة الدراسة التي لم تتجاوز حدود 4% على أكثر تقدير، و للتضخم أثار سلبية أخرى لم ندرجها في هذا البحث مثل انخفاض الادخار والاستثمار، الفقر، اتساع الفجوة بين الطبقات الاجتماعية، انخفاض مستوى الاستهلاك خصوصا على السلع النصف المعمرة و المعمرة و بصورة عامة يؤدي التضخم الى عدم الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي معا و قد يقود الى الاستقرار الامني.

2-2-تطور الميزان التجاري لدول شمال إفريقيا

يعبر الميزان التجاري عن حركة السلع و البضائع مع باقي الدول الخارجية، لكنه كمؤشر يعطي العديد من الأبعاد الاقتصادية فهو مؤشر على صحة الاقتصاد و قدرته التنافسية، قدرة التصدي للازمات و التقلبات الاقتصادية الدورية، استنزاف احتياطات الدولة من العملة الأجنبية، هو دافع خارجي لتغير السياسة الهيكلية الداخلية منها المالية و النقدية، تأقلم الوضع الاقتصادي الداخلي مع الخارجي.

المنحنى 3: تغير الميزان التجاري لدول شمال افريقيا

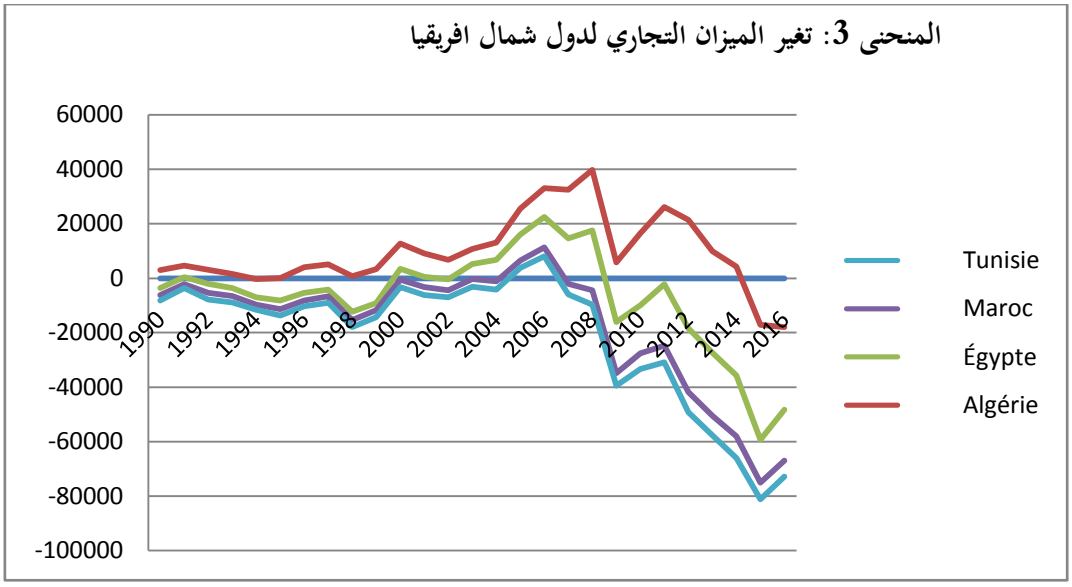

المصدر: مخرجات excel باعتماد على بيانات Unctadstat

يدل المحنى على أن الجزائر من أكثر دول شمال إفريقيا تحسنا في الميزان التجاري فقد شاهد في الميزان التجاري من سنة 1990 حتى 2014، هذا التحسن لا يدل على القدرة التنافسية و إنما إلى ارتفاع أسعار المواد الأولية و بالدرجة الأولي المحروقات، فقد شهدت أسعار المحروقات ما بين 2007 حتى 2014 معدل البرميل الواحد من البترول إلى أكثر من 70 دولار الناتجة عن التقلبات الاقتصادية و المضاربة في الأسواق العالمية، فحسب الإحصائيات الجزائرية معدل صادرات المحروقات يفوق 95% من حجم الصادرات الكلية، إذن مبدأ التنوع في الصادرات ضعيف جدا مقارنة بباقي دول شمال إفريقيا و هذا لعددت أسباب منها ضعف البنية التحتية للتجارة الخارجية منها الموانئ و كذلك شفافية المؤسسات القائمة عليه، ضعف الصناعة الداخلية من حيث الكم و النوع وعدم قدرتها على التنافس كما تعتبر الجزائر من اكبر الدول التي تحمل درجة عالية من المخاطرة بالنسبة للاستثمارات الأجنبية على غرار دول شمال إفريقيا و كذلك القوانين التنظيمية للاستثمارات تعتبر هي الأخرى أكثر تعقيدا و ضعف الجهاز المصرفي، لكن حالة المغرب شهدت تذبذب ما بين العجز و الفائض في الميزان التجاري فخلال فترة 1990 حتى 2000، اغلب صادرات المغرب كانت بالدرجة الأولى المنتجات الزراعية نحو أوروبا و كذلك الصناعات التقليدية و المواد الأولية غير النفطية مثل الفوسفات و النحاس ...، لكن في السنوات الأخيرة ساهمت صناعة السيارات و أجزاء الصائرات كأول مصدر للتجارة

الخارجية لكن رغم تنامي صادرات المغرب إلا أن الوردات كانت اكبر من الصادرات نتيجة الإصلاحات الاقتصادية و بنيوية في الهياكل القاعدية و تحرير التجارة الخارجية المغربية لكن ضعف تنافسية السوق المغربي أمام باقي السلع المستوردة رجعة كفة الواردات و كذلك الرفع من وتيرة البرامج التنموية بسبب التأخر الذي كانت تشهده المغرب في البنية القاعدية مقارنة بالدول الأخرى لكن هناك بعض التحسن في الميزان التجاري بعد سنة 2016، أما حالة مصر فهي مشابهة لحالة المغرب فهناك تذبب في الميزان التجاري الناتج عن التوجه الاقتصادي الذي أتبعده مصر على شكل دعم لبعض السلع و المنتجات، لكن بعد سنة 2008 قررت بدا تدريجا في الإصلاحات الاقتصادية و ازداد العجز بعد سنة 2012 نتيجة هذه الإصلاحات و لعدم الاستقرار السياسي، أهم صادرات مصر على العموم هي مواد البناء، الصناعات الالكترونية، الملابس، و منتجات أولية غير نفطية، فقد تجاوز صادرات مصر سنة 2017 ما يفوق 20مليار دولار، أما تونس شهدت هي الأخرى عجز في الميزان التجاري ابتدأ من سنة 2007 اغلب "الشركات التصديرية التونسية كانت لشركات أجنبية ضخمة تنظر إلى تونس على أساس قاعدة تصدير فقط، أما واقع الشركات التونسية فكان ضعيف التنافسية و نتيجة الإصلاحات الاقتصادية في إطار الاتفاقيات الدولية" [279] ، تفاقم الوضع كثيرا و أهم صادرات تونس هي منتجات فلاحية التمور، الزيتون و مشتقاته، ملابس، الفوسفات، الحديد،... ، نلاحظ جميع الدول لشمال إفريقيا تشهد عجز في الميزان التجاري على غرار الجزائر شهد فائض على العموم أما الدول الأخرى فكان العجز نتيجة الإصلاحات الاقتصادية لبناء اقتصاد يعتمد بالدرجة الأولى على التنوع في الصادرات مما نشهد تحسن في ميزان التجاري بعد سنة 2016 حتى الأن.

3-2- تطور ميزان المدفوعات لدول شمال إفريقيا

يدل ميزان المدفوعات على صافي المعاملات بين الداخل و الخارج، و هو يدل على صافي التدفقات المالية للسلع و الخدمات، و من ملاحظة الميزان التجاري انه على العموم يتراوح ما بين العجز و الفائض، لكن الشكل البياني لميزان المدفوعات تقريبا مستقر عند الصفر مما يدل على اختلاف حركة الميزان التجاري مع حركة ميزان المدفوعات فهنا لعبت تدفقات الصافية للخدمات و التحويلات المالية دور تصحيح عجز الميزان

[279] البنك الدولي، **تنمية الصادرات في تونس** 2014، www.albankaldawli.org، بتاريخ 2018/03/02

التجاري، لكن الجزائر منحنى الميزان المدفوعات يأخذ نفس الشكل للميزان التجاري مما يدل على ضعف تدفقات المالية للخدمات و كذلك التحويلات المالية، اما بالنسبة للجزائر فصافي المعاملات الخداماتية نتيجتها في صالح الدول الاجنبية عكس دول تونس و مصر و المغرب فالمبادلات الخدماتية في صالح الاقتصاد الداخلي، اذن يخلف الاقتصاد الجزائري عن باقي دول شمال افريقيا رغم الامكانيات الكبيرة التي تمتلكها الجزائر فحتى القطاع الخدماتي ضعيفة فيه، بالاضافة الى ضعف استقطاب الاستثمارات الاجنبية و الجهار المصرفي، فحسب تصريحات البنك الدولي بان البنك الجزائري لايقوم بكشف عن طبيعة و حجم التحويلات المالية، اما البنوك الجزائرية فهي بعيدة عن خلق خدمات مالية داخليا و خارج الوطن،حيث نلاحظ العديد من البنوك الاجنبية تهتم بالاقتصادية الجزائري رغم غياب المرونة في اليات السياسة النقدية، الا ان البنوك الجزائرية لم تقوم بفتح فروع لها في دول اجنبية من اجل خلق تبادل تجاري و خلق مجال الاستثمار في الخارج و الداخل .

المنحنى 4: تغير ميزان المدفوعات لدول شمال افريقيا

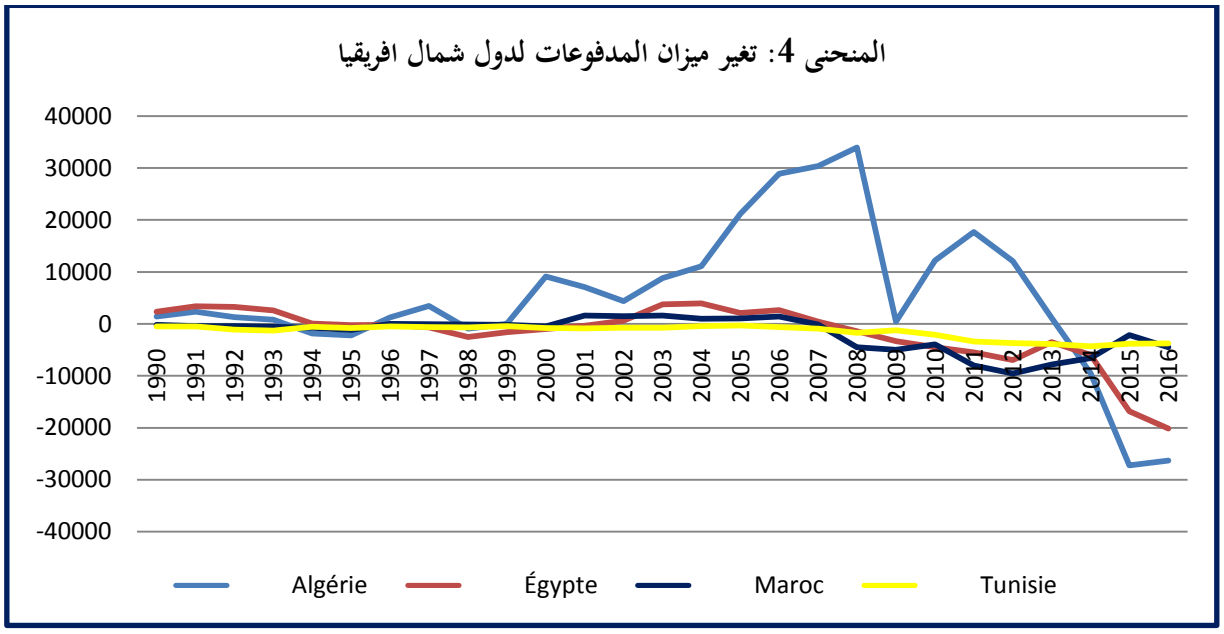

المصدر: مخرجات excel باعتماد على بيانات Unctadstat

4-2- تطور تحويلات المهاجرين لدول شمال إفريقيا

تعد اليوم تحويلات المهاجرين من بين أهم المحاور التي تهتم به المؤسسات الدولية المالية، فقد حققت مؤسسة western union أرباحا كبيرة من وراء هذه التحويلات، كما ساهمت هذه التحويلات بتغطية العجز المسجل في الميزان التجاري في الكثير من الدول و كذلك حققت برامج تنموية في بلدان الأصلية من تعليم و صحة ..إلى غير ذلك، كما نستطيع أن ننظر إلى تحويلات المهاجرين على أساس قوة سياسة سعر الصرف التي

تعتبر من أهم العناصر الأساسية للسياسة النقدية فإذا كان لا يوجد الفرق الكبير بين سعر الصرف الرسمي و الغير الر سمي تنتعش القنوات الرسمية لسعر الصرف.

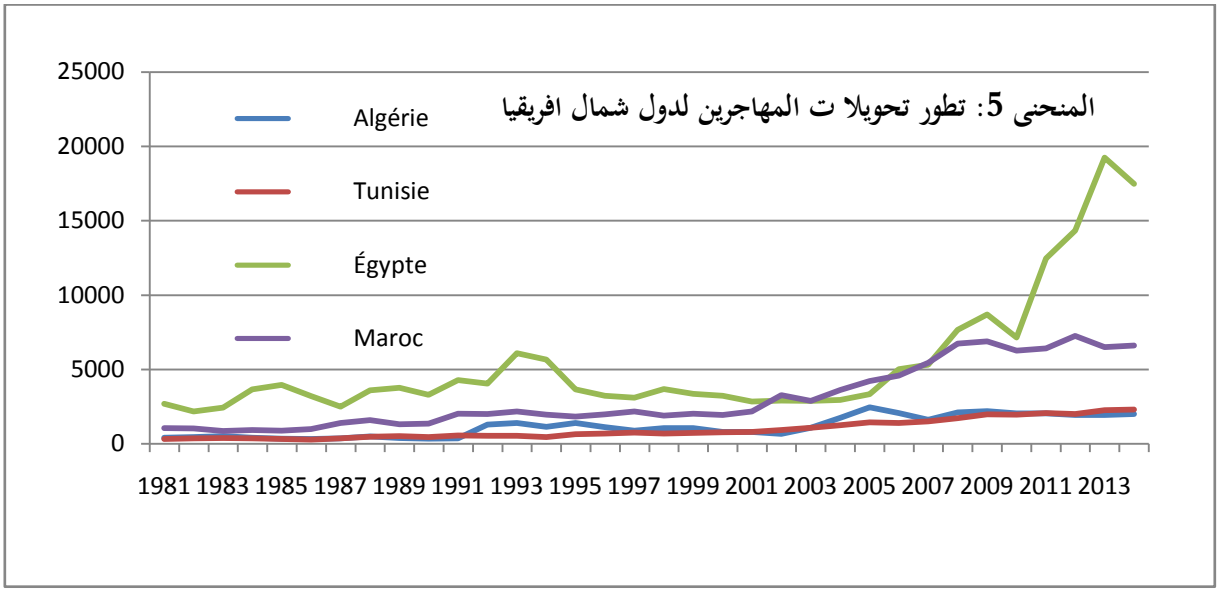

المصدر: مخرجات excel باعتماد على بيانات Unctadstat

الشكل العام لمنحى دول شمال إفريقيا مستقر على العموم من سنة 1981 إلى 2004 لكن بعد هذه السنة يشهد تحسن طفيف للجزائر و تونس لكن بشكل كبير لدولة مصر و المغرب، "فتحويلات المهاجرين المصرين مصدرها الأكبر دول الخليج و خصوصا المملكة السعودية و نظر لاعتماد دول الخليج على برامج التنمية التشغيل في هذه الدول. لكن الجارية المغربية و الجزائرية و التونسية فوجهتها بالخصوص الدول الأوروبية .و إذا ما قرنا بين الدول الاقتصادية ارتفع معدل الأربعة لشمال إفريقيا فنلاحظ قيمة تحويلات المهاجرين الجزائريين هي الأضعف فيما بينهم لكن المنحنى يدل فقط على تحويلات للقنوات الرسمية كما نوضح نظام الصرف الجزائري هو الأضعف ما بين هذه الدول. " سنة 2013 بلغ عدد المهاجرين المصرين في دول مجلس التعاون الخليجي 2.4 مليون"[280] تطور تحويلات المهاجرين لدول شمال إفريقيا.

5-2-تغير سعر الصرف لدول شمال إفريقيا

يعد سعر الصرف من أهم عنصر للسياسة النقدية لأنه يربط حركة السلع و البضائع الداخلية مع باقي دول الخارجية،و يؤثر على المستوى العام للأسعار إما بارتفاع أو الانخفاض فاليوم الأسعار تقربا تتماثل تقريبا مع

[280] **تقرير الهجرة الدولية لعام 2015**، www.escwa.un.org، ص 25 بتاريخ/ 2018/03/02

جميع الدول، يدل المنحى على التغير الكبير لأسعار الصرف ما بين سنة 1990 حتى 1999 ناتج عن إصلاحات الاقتصادية و سوء الوضع السياسي التي كانت تمر به الجزائر أما ما بين سنة 2000 حتى 2010 نلاحظ تقريبا استقرار في سعر الصرف نتيجة تحسن فائض الميزان التجاري بسبب ارتفاع في أسعار المحروقات لكن بعد سنة 2010 توجه الجزائر إلى برامج تنموية واصح من اجل التشغيل و تحسين مستوى المواطن الجزائري لكن هذه البرامج تصادفت مع انخفاض التدريجي لأسعار البترول و ارتفاع سعر الصرف مشابه إلى نفس المرحلي الأولى

لكن الدول الباقية مصر و المغرب و تونس دخلت في إصلاحات اقتصادية واسعة، فحسب بيان أعلنه الصندوق النقد الدولي في 2017/08/17 بان الاقتصاد التونسي بدأ يتحسن ببطء نتيجة تحسن قطاع الفوسفات و الفلاحة و السياحة ولكن المعوقات الهيكلية لا تزال تشكل عبئا على الصادرات و مع مستوى ارتفاع الاستهلاك الناتج عن المطالبة بارتفاع في الأجور ينشأ التضخم بسبب تزايد عجز المالية العامة و العجز الخارجي، و رغم العجز المسجل في الميزان التجاري و المالية العامة فان سعر الصرف لم يتأثر كثيرا، و في 20ديسمبر 2017 أجابت مصر على الأسئلة صندوق النقد الدولي برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي وضعته الحكومة المصرية حقق بالفعل نتائج مبشرة. فقد اعتمدت السلطات ضريبة القيمة وسمحت بتحديد سعر الصرف من خلال قوى السوق، وخفضت الدعم غير الكفء على الوقود والكهرباء. وكان رد الفعل إيجابيا من جانب المستثمرين الأجانب وغير المقيمين

المنحنى 6: تغير سعر الصرف لدول شمال افريقيا

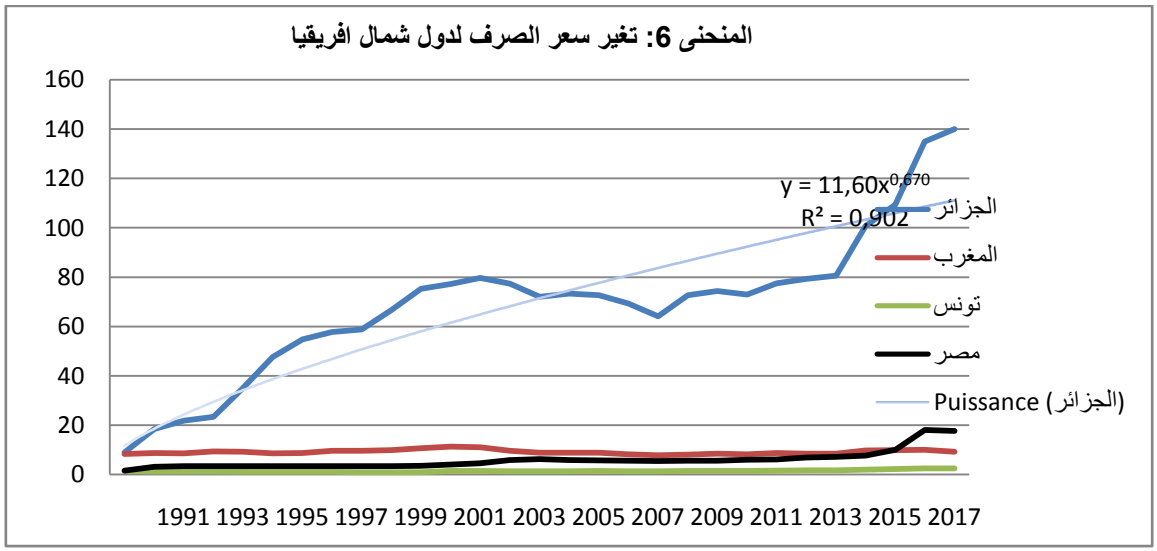

المصدر: مخرجات excel باعتماد على بيانات Unctadstat

نلاحظ من المنحنى تغير مؤشر الاسعار للجزائر بشكل كبير و ظاهر خلال الفترة ما بين 1991 حتى 2017 في حين باقي الدول العربية(المغرب و تونس و مصر) نلاحظ بانها تقريبا مؤشر اسعارها خلال نفس الفترة مستقرة تقريبا، اذن التغيرات الطفيفة بالنسبة للمغرب و تونس و مصر لا تظهر في المنحنى بسبب شدة تغير مؤشر الجزائر ، فمنحنى الجزائر نلاحظه مر بثلاث مراحل المرحلة الاولى هي مرحلة الصعود و تقريبا دامت ما بين 1991 حتى سنة 2000 ثم المرحلة الثانية مرحلة الاستقرار النسبي ما بين سنة 2000 الى سنة 2012 ثم المرحلة الثالثة كذالك الصعود السريع بين سنة 2011 حتى 2017 و يبلغ معدل الميل 11.60 بالنسبة للدالة الاسية و تمثل معامل الانحدار R^2=0.902، في حين لا نرى تغير كبير بالنسبة للمغرب و تونس و مصر بالمقارنة مع الجزائر.

من اجل توضيح أكثر لتغيرات سعر الصرف للمغرب و تونس و مصر ندرج المنحى التالي :

المنحنى 7: سعر الصرف لدول شمال افريقيا دون الجزائر

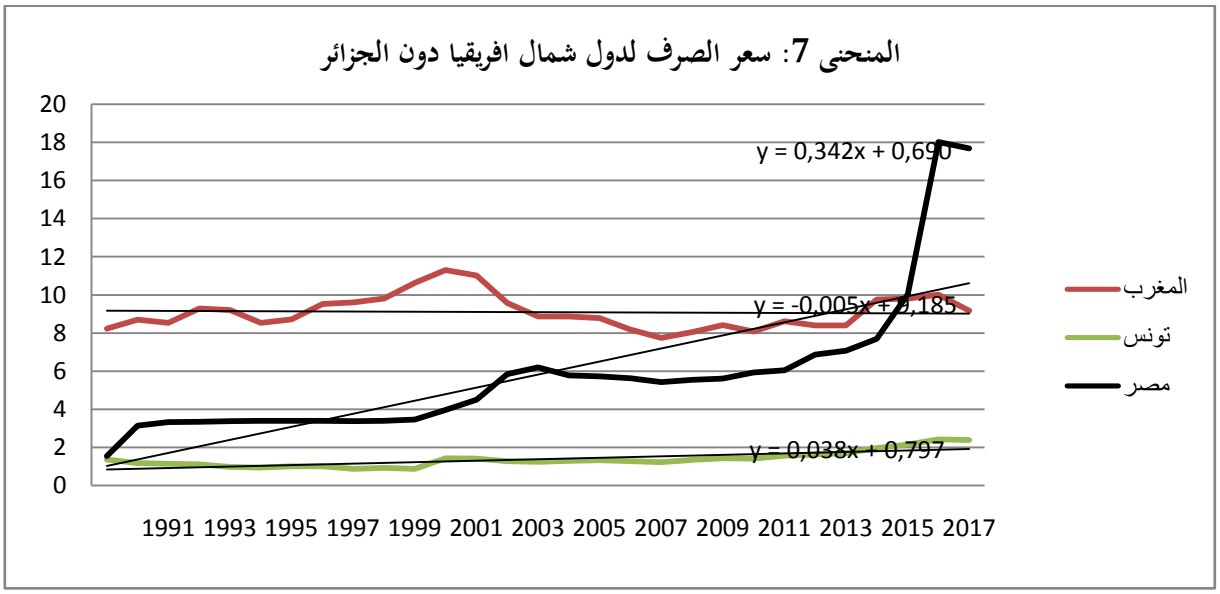

المصدر: مخرجات excel باعتماد على بيانات Unctadstat

على العموم نلاحظ تغير سعر الصرف لهذه الدول الثلاث تقريبا مستقر بسبب تغير الكبير الموجود في سعر الصرف للجزائر، و إذا قارنا ما بين منحنى الدول التالية تونس، المغرب، مصر مع الجزائر نلاحظ الفرق الكبير في شدة تغير سعر الصرف، فقد ارتفعت مستوى العام للسنوات الأخيرة في حدود 30% بسبب الإصلاحات الاقتصادية و الأكثر منها إصلاحات سياسة النقدية، ونظرا للعجز المسجل في الميزانية العامة فقد لجأت هذه الدول للاستدانة الخارجية، فاهم توصيات التي اقرها صندوق النقد الدولي على التوالي تخفيض نسبة العجز في حدود 3%، تبني سياسة نقدية تعتمد على

مرونة في سعر الصرف، و عليه خاضت كل من مصر و تونس و المغرب أشواطا متقدمة طبقا لتوصيات البنك الدولي، حيث "قدم صندوق النقد الدولي لمصر 12 مليار دولار لمدة ثلاث سنوات مركزة على المحاور الأساسية التالية، الإصلاحات النقدية و المالية و الهيكلية، تخفيض الدين العام من خلال تقليص فاتورة الإعانات منها إعانات الوقود، و زيادة الإنفاق على المجموعات الضعيفة الأطفال، النساء، العائلات الفقيرة،..، إصلاح المنظومة القانونية و تبسيطها" [281] (19) وبعد تعويم الجنيه، انتهى نقص العملات الأجنبية واختفت السوق الموازية. وكان انخفاض سعر الصرف انعكاسا لنقص العملات الأجنبية السائد في السوق. ويتحدد سعر الصرف حاليا بناء على قوى العرض والطلب في السوق. " وقد تمكنت مصر من إعادة بناء احتياطياتها الدولية مع استعادة الثقة وعودة التدفقات الرأسمالية. وفي الفترة المقبلة، سيكون لسعر الصرف الذي تحدده قوى السوق أهمية كبيرة في ضمان تنافسية الاقتصاد المصري دولياً، ودعم الصادرات، ومن ثم تحقيق نمو أقوى وأكثر توفيرا لفرص العمل"[282]، أما المغرب فسياسة الإصلاح الاقتصادي بدأت منذ فترة التسعينات لكنها انحرفت قليلا في السنوات الأخيرة مما أدى إلى تفاقم المشاكل الاقتصادية بسبب البرامج التنموية الأخيرة و رغم ذلك حافظت على النسب المتدنية للتضخم و إذا ما ربطنا تغيرات في الأسعار و سياسة سعر الصرف المرنة كانت اقل حدة مقارنة بمصر بسبب التحكم بمخرجات السياسة المالية و النقدية، فنعد تعويم الدهم المغربي على حسب قوى السوق لم يتأثر كثير مقارنة بالحالة المصرية، أما تونس فمازالت تتدخل سياستها من اجل الحفاظ على قيمة العملة مرتكزة على جاذبية السوق التونسي للاستثمارات الأجنبية .

---

[281] Collin Constantine, **Economic structures, institutions and economic performance**, journal of economic structure 2017,6/2 , page 6

[282] **وزارة الاقتصاد و المالية , 2017** Synthèse de l'édition 2017 du Rapport

3-تغير معدل التضخم على حسب تصنيف الاقتصادي لدول العالم

تنقسم اقتصاديات دول العالم الى ثلاث مستويات اولا مستويات الدول المتطورة، ثانيا مستويات الدول في المرحلة الانتقالية، ثالثا مستويات الدول السائرة في طريق النمو، كما يدل هذا التقسيم على تشابه السلوك الاقتصادي للدول فيما بين نفس المستوى، لهذا نقدم التمثيل البياني التالي

تختلف إستراتيجية استهداف التضخم على حسب القوة الاقتصادية للكل دولة كما نستطيع أن نقسم الدول ثلاث مستويات أولا دول متطورة أو متقدمة في النمو الاقتصادي ثانيا دول سائرة في طريق النمو ثالثا دول تمر بمرحلة انتقالية، على حسب تقسيم منظمة CNUCED، وفق إستراتيجية استهداف التضخم فان القواعد السياسة النقدية الجديدة تميز ثلاث مستويات مختلفة. فالنسبة للدول المتقدمة فان "سياسة استهداف التضخم الميدانية ترفع من قيمة المصداقية و المسؤولية السلطة النقدية و تمتص الصدمات الاقتصادية العنيفة " [283] ، الملاحظ من الشكل البياني رقم 01 انه لم يتطور كثيرا معدل التضخم للدول المتطور خلال ألازمة الاقتصادية لسنة 2008 عكس باقي مجموعات الدول الأخرى، في هذه الحالة نستطيع أن نقول إستراتيجية استهداف التضخم إلى درجة كبير ناجحة رغم البنك المركزي للاتحاد الأوروبي و البنك المركزي الفدرالي الأمريكي لم يكلف ضمنيا مهام البنك المركزي باستقرار الأسعار . كما اعتبرت الأزمة 2007 اشد من أزمة الكساد العظيم لأنها لم تستعمل الأدوات التقليدية للسياسة النقدية، مثلا بدل اللجوء إلى ارتفاع معدلات الفائدة ذهبت البنوك المركزية للدول الصناعية إلى الحد من ارتفاع معدلات الفائدة.

[283] Banque de France , document de travail n 655, 2017

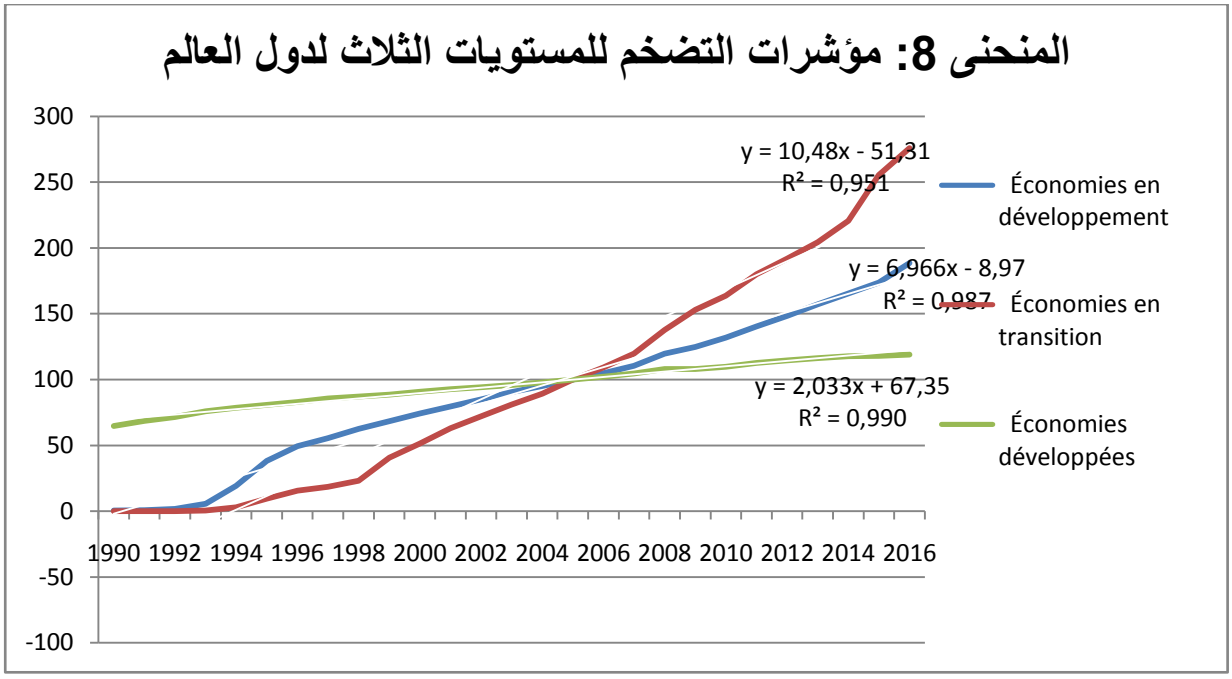

المصدر: مخرجات excel باعتماد على بيانات Unctadstat

من الملاحظ أن اقتصاديات الدول السائرة في طريق النمو و اقتصاديات دول الناشئة مستقر قبل سنة 1993، بعد ذالك يحدث تغير سريع في معدلات التضخم لعدت أسباب أهماها الإصلاحات الهيكلية، عدم الاستقرار السياسي و المالي، هشاشة البنية النقدية إلى غير ذلك، و ما نلاحظه هو حدت تغير معدلات التضخم و تطورها من سنة إلى أخرى. فخلال الفترة ما بين 1990 و 2016 معدل التضخم هو في حدود 2% بالنسبة للدول المتطور إلا آن الدول السائرة في طريق النمو في حدود 7%، و أخيرا الدول الناشئة في حدود 10%، و عليه فان الدول المتقدمة كانت تعمل على استهداف التضخم في حدود 2% ميدانيا "معتمدة على الموازنة بين السياسة النقدية و السياسة المالية مما جعلتها تتحكم في صدمات المتغيرات الخاصة بالمخرجات[284]" ،

لان إستراتيجية استهداف التضخم تحدد معدل التضخم لا يتعدى 3 % على المدى الطويل و القصير، إلا انه بالنسبة للدول النامية لم تستطيع تحقيق هذا الرقم فقد كان في حدود 7% حتى 10%، لهذا نقول بان استهداف التضخم في حدود 3 % بالنسبة للدول النامية يبقى بعيد المنال في ظل الإمكانيات الاقتصادية التي تمتلكها، و كذالك طبيعة السياسة الاقتصادية التي تعتمد عليها الدول النامية.

[284] Banque de France , document de travail n 655, 12/12/2017

الخاتمة

دخول الجزائر دائرة الاصلاحات الاقتصادية بالاعتماد على المنهج الراسمالي ذات الطابع الاقتصادي دفع الى ارتفاع معدلات التضخم و البطالة معا ، لكن مع بداية سنة 1999 نلاحظ انخفاض معدلات التضخم ما بين ادنى مستوى لها 1.4% الى اقصى مستوى 6.4% ، بعدما كان سابقا يتعدى 25% ، حيث نلاحظ بان البيانات الاحصائية تعمد على ايجابية الميزان الجاري ، لكن مع بداية سنة 2014 هناك سلبية للميزان الجاري مما ساهم في ازمة اقتصادية انعكست سلبا على القدرة الشرائية للعامل ، في حين دولة تركيا اعتمد النموذج الاقتصادي على سلبية الميزان الجاري خلال نفس فترة الدراسة مع الجزائر لكن دولة كوريا الجنوبية تعمد على الحركة الايجابية للميزان الجاري، رغم ان الدول المذكورة تتشابه انتمائها كدولة نامية اعتمدت على نموذج اصلاح اقتصادي الذي يدل على طبيعة الاستراتيجية الاقتصادية التي تعتمد عليها كل دولة، فمن دراسة بيانية لاهداف السياسة النقدية في محاربة التضخم كونه تعتمد عليه الدول المتطورة و المنظمات الدولية ، و كون تشابه في تصنيف الاقتصادي لدول العالم الى ثلاث مستويات اقتصادية دول نامية، دول ناشئة ، دول متطورة ، فان الدول النامية لم تستطيع ان تحافظ على معدل تضخم اقل من 3% ، ب تعدى معدل التضخم للدول النامية حدود 7 % في حين الدول الناشئة تعدى 10 % اما الدول المتطور لم يتجاوز

2.5 % رغم الازمات الاقتصادية التي مرت بها مثل الازمة الاقتصادية لسنة 2008، فهذا يدل على قدرت سياسة البنك المركزي و السياسة الاقتصادية ككل في الحفاظ على معدلات منخفضة للتضخم من اجل الحفاظ على القدرة الشرائية للعامل.

الخاتمة

الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر بعد سنة 1990، تميزت في بدايتها بالارتفاع معدل التضخم و معدل البطالة، لكن تدريجيا بدأ ينخفض سواء معدل البطالة او معدل التضخم، اما من الناحية النظرية يوجد العديد من الاليات لمحاربة التضخم، فالنسبة لكينز فادوات السياسة النقدية تستطيع ان تحقق التوازن ما بين التضخم و البطالة، لكن بالنسبة للمدرسة النقدية فالسياسة النقدية هي لوحدها تستطيع ان تحقق استقرار اقتصادي و تحافظ عل مستويات دنيا لمعدل التضخم لانه ظاهرة نقدية فقط، كما تطرف نيكولاس كالدور الى العلاقة ما بين المخرجات الاقتصادية الاربعة و كذلك التوازن الاقتصادي، فهنا ربط ما بين اهم العناصر الاساسية لكينز و كذالك اهم العناصر الاساسية للمدرسة النقدية لتحديد الاستقرار الاقتصادي، لكن العنصر الغائب في النظريات الاقتصادية التي تفسر اليات محاربة التضخم ا واليات محاربة البطالة، فانها تربط دائما ما بين النمو الاقتصادي كعنصر اساسي اولا، ثم وضع الاستراتيجية لمحاربة البطالة و التضخم كعنصر ثانوي، لكن العنصر الغائب هو التنمية الاقتصادية التي تعتبر مفهوم اوسع و اشمل من النمو الاقتصادي، اما التجربة الجزائرية التي اعتمدت عليها في محاربة التضخم و التوجه نحو اقتصاد السوق ، هي مزدوجة ما بين اليساسة الاجتماعية و سياسة التشغيل و كذلك الميزان التجاري، حيث استخدمت التحرر التدريجي للاسعار اولا ثم تعديل الاجور باقل من مستوى الاسعار، مما تشكل ضعف في مستوى الانفاق الاستهلاكي حيث اصبح العائلة الجزائرية تفوق اكثر من 55% بالنسبة لدخل العائلة على المواد الغذائية، ضعف مستوى الانفاق يؤدي الى انخفاض في الاستهلاك بالنسبة للمجمعات الاستهلاكية الاخرى، و كذلك يتغير السلوك الاستهلاكي حيث تصبح العائلات الجزائرية تستهلك فقط السلع الاساسية، من جهة اخرى القطاع الخاص ارتفع مستوى دخله بالنسبة للمجتمع

الجزائري، حيث اصبح يمتلك 30% من الخواص ما قيمته 90% من الثروة المجتمع الجزائري، حيث النموذج الجزائري في محاربة التضخم و البطالة تشكل من ورائه سوء توزيع الثروة في المجتمع، مما اثر على مستوى الطبقات الاجتماعية.

كما انتشر سوق غير الرسمي في الجزائر حيث اصبح حجمه يفوق 35% من حجم السوق الكلي رغم الاصلاحات الاقتصادية ما بين 1999 حتى 2017، مما يضعف قدرة البنك المركزي التحكم في الكتلة النقدية، لهذا نستنتج بالبنك المركزي غير فعال في تطبيق سياسته ن اجل الحفاظ على استقرار الاسعار، اما العنصر الثاني هو حجم تدوال اصول بورصة الجزائر لا يتعدى 0.01% من الناتج الداخلي الخام، كما انها لا تساهم في تويل نشاطات الاقتصاد الوطني مما يؤثر على اليات تطبيق السياسة النقدية، فيوجد العديد من التناقض في القوانين، فمن جهة تكلف الحكومة البنك المركزي بمحاربة التضخم و من جهة اضعاف اليات اليساسة النقدية، لكن من الناحية الاقتصادية نهتم بواقع الاليات التي تعتمد بخلق الاستقرار الاقتصادي، و هي ضعيفة بالنسبة للسياسة الاقتصادية فتبقى فقط اليات السياسة المالية، و اليات السياسة الاجتماعية بالنسبة للاقتصاد الجزائري، فهنا الم

فاضلة ما بين اهمية اليات السياسة المالية و اليات السياسة النقدية، فالحكومة الجزائرية اعتمدت على اليات السياسة المالية من اجل تسيير حركة الايرادات للسلع و البضائع و ربطها بالبرنامج الانفاقي المسطر له ، و كذالك اعتمد على هذه الاستراتيجية المتملة في البرامج الحكومية من اجل خلق نمو اقتصادي و كذالك خلق استقرار في الاسعار مما تسبب في اضعاف البنك المركزي في التحكم و تسيير الكتلة النقدية، و من جهة اخرى المحافظة على ايجابية الميزان التجاري، اما السياسة الاجتماعية فكانت تتمحور حول سياسة تدعيم و تقنين الاسعار، و سياسة التكفل بالطبقة الضعيفة، فحسب الديوان الوطني للاحصائيات فان اكثر 34.3% من قيمة الاسعار مقنن او مدعمة التي تدخل في تشكيل المؤشر العام للاسعار، لهذا نلاحظ انخفاض في مستوى الاسعار رغم شدة المرونة السعرية في الجزائر، كذلك في الفترة الاخيرة قام البنك المركزي بخفض قيمة الدينار

حيث انخفض سعر الصرف بمقدار 26%، مما ادى الى ارتفاع مستوى التضخم من نقطتين الى ثلاث نقاط، مما يدل على ارتباط حركة الاسعار الداخلية بالمتغيرات الخارجية، امات سنة 2012 فقد حقق مستوى التضخم الى 8.9% رغم استقرار سعر الصرف، فالصدمات التضخمية التي تحدث في الجزائر تكون نتيجة سياسة سعر الصرف او ارتفاع الاسعار في بلدانهم الاصلية، فاستراتيجية استهداف التضخم من قبل البنك المركزي ضعيفة ، لعدم تحكم البنك المركزي في الكتلة النقدية فاي اختلال في الميزان التجاري يلجأ الى خفض قيمة الدينار، من اجل خفض مستوى الاستهلاك الداخلي، اما السياسة الاجتماعية و سياسة التشغيل تعتبر من بين اليات خلق الاستقرار الاقتصادي، فمستوى الاجور هو منخفض كثير عن مستوى العام للانفاق، و يؤثر على سلوك الاستهلاكي العائلي للمجتمع الجزائري، فنلاحظ توزيع النفقات العائلية تهيمن عليها مجمع المواد الغذائية حيث متوسط الوطني هو 43.4%،حيث نفس المجمع لدولة تونس لا يتعدى موسط 27%، يتماثل تقريبا مع دولة كندا في نمط توزيع النفقات الغذائية، مما يدل على ضعف مستوى الانفاق الاستهلاكي في الجزائر، اما التشغيل في الجزائر مهيمن عليه القطاع العام ، رغم انخفاض مستوى البطالة في حدود 10% الا ان العمل غير الرسمي يمثل اكبر من 37.7%، لكن حسب احصائيات صندوق الضمان الاجتماعي فان نسبة العمل غير المؤمن هي اكثر من 60%، مما يوضح ضعف سياسة التشغيل في الجزائر و كذلك ضعف السياسة الاجتماعية في خلق الاستقرار الاقتصادي، فاصبحت اليوم السياسة الاجتماعية من بين اليات السياسة الظرفية التي تحافظ على التوازن الاقتصادي كما تساهم في دفع عجلت النمو الاقتصادي، كذالك استعملت الحكومة الجزائرية السياسة الاجتماعية من اجل التحول الاقتصادي، و كذلك من ضبط اليات التوازن المخرجات الاقتصادية من خلال توجيه و تحكم في نفقات الطبقة العاملة، سواء في القطاع العام او القطاع الخاص، لكن من جهة اخرى هناك عدم اجتماعي في قطاع التعليم و قطاع الصحة و بعض المواد الغذائية الاساسية من اجل خلق التوازن الاجتماعي، لكن هذه السياسة لم تساهم في تحسن المستوى الاقتصادي فمثلا دولة تونس القطاع الصحي يساهم في جلب العملة الصعبة في حين القطاع الصحي في الجزائر لم

يتحسن كثيرا بسبب حجم النفقات الكبيرة التي تتحملها الحكومة، و هذا هو الاشكال بالنسبة للسياسة الحكومية المعتمدة عليها، فالسياسة الاجتماعية للدول المتطورة تساهم في النمو الاقتصادي لانها تعتمد على اليات اقتصاد السوق و كذالك المنافسة ما بين القطاعات.

اما من الجانب الاخر يوجد غياب استراتيجي لسياسة التصنيع في الجزائر، التي تنقسم الى مساهمة القطاع الخاص، مساهمة القطاع العام، مساهمة البحث العلمي، لان السياسة التصنيعية ليس فقط المناخ الاستثماري الذي تحققه الحكومة، و انما يجب ان يكون هناك تفاعل ديناميكي ما بين هذه القطاعات الاستراتيجية، من اجل التحكم في الانتاج و تجديد و تحسين المنتوجات الصناعية، حتى نحصل على مستوى انتاج قادر على المنافسة الدولية، و كذلك التطور في مستوى الانتاج، فالسلع اليوم هي سريعة التغير على حسب اذواق المستهلك، لان الميزان التجاري الدولي في الوقت الحالي تسيطر عليه نمط التبادل الدولي التالي : الكثافة في الانتاج مقابل الكثافة في اليد العاملة.

اما بالنسبة للجزائر فان السياسة الحكومية نجحت التحكم في معدلات التضخم و معدلات البطالة، مع اعادة توجيه الاقتصاد نحو مبادئ اقتصاد السوق، باعتماد على السياسة الاجتماعية و السياسة المالية هما المسيطيرين على التوازن الاقتصادي، اما السياسة النقدية في الجزائر ضعيفة مقارنتا بالسياسة المالية و السياسة الاجتماعية، لكن الاستقرار تشكل على حساب رفاهية العامل لهذا تخلل في تطبيق هذه السياسة نمط سوء توزيع الثروة في المجتمع، مع سوء تحكم البنك المركزي في السيولة النقدية، لهذا سياسة الانفاق في الجزائر اصبحت المحرك الحقيقي لنمو الاقتصادي، و بذالك اصبح السوق يتفاعل اكثر مع السياسة المالية التوسعية و السياسة المالية الانكماشية، و من عيوب الاعتماد على السياسة المالية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي و محاربة التضخم و البطالة هو تنامي سوء توزيع الثروة في المجتمع، مع اضعاف القدرة الانفاقية للعامل.

توصيات:

من اجل الحفاظ على استقرار الاسعار و تحقيق استقرار حقيقي للاقتصاد الوطني.

اولا: يجب على الحكومة ان تعطي اكثر مصداقية للبنك المركزي من اجل مراقبة الكتلة النقدية، مع اعطاء دور اكبر للمؤسسات التي تتعامل مع البورصة، على غرار التي لا تتعامل مع البورصة.

ثانيا: تدفع بالصادرات خارج قطاع المحروقات، و يكون هذا فقط بتفعيل سياسة التصنيع، مع اعطاء استقلالية اكثر للبنك المركزي، مع الدعم اللوجستيكي لسياسة النقل البحري و البري و الاهتمام بالتكتلات الاقتصادية من اجل خلق جو للتبادل التجاري الدولي.

ثالثا: تفعيل دور المنافسة عن طريق الشفافية في المعاملات التجارية، و الرقابة الفعالة التقنية و الادارية.

رابعا: الاهتمام بالبحث العلمي خصوصا البحث العلمي التقني.

خامسا: تحرر الاسعار المدعمة تدريجيا و تحسين في مستوى دخل العامل، من اجل اعطاء قدرة البنك المركزي التحكم اكثر في الكتلة النقدية.

سادسا: تفعيل اليات اعادة توزيع الثروة في المجتمع، تدفع القطاع الخاص الى خلق الاستثمار بدل الاكتناز، و المضاربة في سوق السلع و الخدمات.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

- **السيد محمد احمد السيتسي، علي عبد الوهاب نجا** ، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية الاسكندرية مصر 2008.

- **اياد عبد الفتاح النسور** ، اساسيات الاقتنصاد الكلي ، دار صفاء عمان .2014 .
- **اكن لونيس** ، رسالة ماجستير السياسة النقدية و دورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر، جامعة الجزائر 3، سنة2011 .
- **ايمان عطية**، النظرية الاقتصادية الكلية ، دار الجامعة الجديدة 2008 .
- **اسامة بشير الدباغ**، البطالة و التضخم ، الأهلية للنشر و التوزيع 2008 .
- **د الشريف ريحان و د. الطاوس حمداوي**، بورصة الجزائر – رهانات و تحديات التنمية االقتصادية، التواصل في العلوم إلنسانية واالجتماعية.
- **الطاهر لطرش** ،"اقتصاديات النقود والبنوك " ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية –بن عكنون –الجزائر ،2013.
- **إياد عبد الفتاح النسور** ، أساسيات الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر و التوزيع –عمان– الاردن 2014.

- **باري سجل** ،"النقود ، البنوك و الاقتصاد" ترجمة طه عبد الله المنصور و عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، دار المريخ للنشر المملكة العربية السعودية 1987 .
- **بول ا. ساموبلسون، ويليام د.نوردهاوس** ، الاقتصاد ، ترجمة هشام عبد الله، دار الاهلية 2006، عمان.

- **بن عصمان محفوظ**، مدخل في الاقتصاد الحديث، دار العلوم للنشر و التوزيع 2003.
- **حازم البني** ، الاقتصاد الكلي ، المؤسسة الحديثة للكتاب 2006.

المراجـع

- **خير الدين معطي الله، سامية بزازي** ، البرامج التنموية و اثرها على تفعيل مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية بالجزائر خلال الفترة 2001- 2014، المؤتمر الدولي تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي- بجامعة سطيف 1، ص 13-14
- **صادق الحاج** ، المالية العامة، دار صفاء للنشر و التوزيع 1999 .
- **ضياء مجيد الموسوي** ، اسس علم الاقتصاد، الجزء الثاني الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية 2014.
- **دونالدس واتسن** ، ماري هولمان،نظرية السعر و استخداماتها، ترجمة ضياء مجيد الموسوي، ديوان المطبوعات الجامعية .

- **رجاء الربيعي**، دور السياسة المالية و النقدية في معالجة التضخم الركودي، ، دار أمنة للنشر و التوزيع ، 2013
- **ريش السعيد**، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر و التوزيع2007.
- **لحول موسى بخاري** ،سياسة الصرف الأجنبية و علاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة الحسين، 2010.

- ترجمة **هاني صالح** ، **مايرز ليكسيكوفريق** المعهد البيبلوغرافي المانيا، ، الاقتصاد اليوم كيف يعمل، مؤسسة العبيكان السعودية 2008 .
- **عبد المنعم راضي** ، " تقييم دور السياسة النقدية والمالية في علاج التضخم"، محاضرات معهد الدراسات المصرفية، مصر، 1980.
- **عبد علي كاظم المعموري** ، تاريخ الافكار الاقتصادية، دار الحامد للنشر و التوزيع الطبعة الأولى 2012.
- **عبد المجيد قدي** ، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية- دراسة تحليلية تقييمية-، ديوان المطبوعات الجامعية 2006.
- **قدي عبد المجيد** ، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية"، الجزائر، ديوان المطبوعات الجزائرية،2003 .
- **عبد الحسين جليل الحسن الغالبي**، سعر الصرف و ادارته، دار الصفاء للنشر و التوزيع 2011– عمان- .

المراجـع

- **عباس كاظم الدمي** ، السياسات النقدية و المالية و اداء سوق الاوراق المالية، دار صفاء عمان ،2009
- **عامر كمال**، نظرية التوقعات الرشيدة و كفاءة اسواق المال، مجلة الاقتصاد الجديد ، العدد 11 المجلد 02-2014.

- **عباس كاظم الدعمي**، السياسات النقدية و المالية، دار صفاء للنشر و التوزيع – عمان- 2010 .
- **عائشة سالمي ، محمد سمير عياد**، اقتصاد السوق الاجتماعي و العدالة الاجتماعية ، اية علاقة، المجلة الجزائرية للامن الانساني جانفي 2020.
-
- **غازي حسين عناية**، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية 2000.
- **دردوري لحسن**، عجز الموازنة العامة للدولة و علاجه في الاقتصاد الوضعي، مجلة ابحاث اقتصاديو و ادارية، العدد الرابع 2013،ص

- **محرزي محمد عباس**، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية 2012.
- **محمد الناصر حميداتو** ، نماذج النمو، مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية جامعة الواد ، العدد السابع المجلد الثاني

- **وسام ملاك**، " النقود و السياسة النقدية الداخلية"، الطبعة الأولى، لبنان، دار المنهل اللبناني للطباعة و النشر، 2000.
- .**طالب دليلة**، اثر الصادرات و الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة نماء للاقتصاد و التجارة، العدد الثالث جوان 2018.
- **سميسم سلام عبد الكريم مهدي**، التوازن الاقتصادي العام في النظام الاقتصادي الوضعي و النظام الاقتصادي الاسلامي ، دار مجدلاوي –عماالاردن 2010 .
- **سي محمد كمال**، عدم مساعرة الصرف في الجزائر، مجلة روئ اقتصادية الوادي، العدد 10 جوان 2016 .
- **سمير بوختالة، محمد زرقون** ، دور قطاع صناعة الحديد و الصلب في تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية في الجزائر- دراسة اقتصادية تحليللية-، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، العدد 02- جوان 2015.

- **بول ساموبلسون ، ويليام نوردهاوس،** الاقتصاد ، ترجمة هشام عبد الله، مراجعة اسامة الدباغ ، دار الاهلية2006

- **شعيب بونوة ،بن عطية محمد** ، ، واقع العمل غير الرسمي للمراة في الجزائر باعتماد على بيانات الديوان الوطني للاحصائيات، مجلة d'études sur les institutions et le développement، رقم 5 جوان 2019.

- **شعيب بونوة ،زهرة بن يخلف** ، "مدخل إلى التحليل الاقتصادي الكلي "، ديوان المطبوعات الجامعية ،2010.

- **يوسف حميدي،** عمر هارون، وردة موساوي، حول محددات التضخم في الاقتصاد الجزائري للفترة ما بين 1990 -2010 ، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة، العدد 29 المجلد2 -2014، حجم 30.

- **زكرياء مسعودي،** تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة 2001-2016، ، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية– عدد 06/ جوان 2017 .

- **رمزي زكي،** الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لاخطر مشكلات الراسمالية المعاصرة،اكتوبر 1998، عالم المعرفة سلسلة كتب الكويت.

- **زايري بلقاسم، دربال عبد القادر،** تسهيل التجارة و تحديات الاصلاح التجاري في الجزائر، مجلة الاقتصاد و المجتمع العدد5/ 2008.

المراجع باللغة الاجنبية

- **Alain samuelson** , Les grands courant de la pensée économique , edition ebook 2013, page 58-59[1] Jean-pierre delas ; économie contemporaire fait ; concepts ; theories ; edition ellipses 1991 .
- **Agnes bénassy-quéré ;pierre jacquet** ; politique économique ;groupe de boeck2009 .
- **Aline Brochot**, « Territorialiser la politique de l'environnement en France », Strates [En ligne], 8 | 1995, mis en ligne le 20 décembre 2005, Consulté le 01 octobre 2016.

- **Amiya Kumar Bagchi**, KEYNES, KALDOR AND DEVELOPMENT ECONOMICS, OCCASIONAL PAPER July 2004, idsk.edu.in, pp19.
- **ABEL Francois** ; économie politique dun plan de relance macroéconomique ; revue économique 2010/4 vol 61, pp 783-792.
- **Antoine Bouveret et Henri Sterdynia**k ; www.ofce.sciences-po.fr; LES MODÈLES DE TAUX DE CHANGE Équilibre de long terme, dynamique et hystérèse.

- **Bernard bernier** ; yves simon ; initiation a la macroéconomie ;dunod 9e édition2007 paris .
- **Barnard multon, gael robin** , hamid ben ahmed ; situation énergetique mondiale a l'aube de 3ieme millenaire ; perspectives offetes par les ressources renouvelables ; la revue 3E l'électricite de l'électronique et des technologies de l'information et de la communication 2004 .
- **Chang hack shim**, y a-t-il activation des politiques sociales en corée du nsud, journals. Openeddition, pp 1-18.
- **Collin Constantine**, Economic structures, institutions and economic performance, journal of economic structure 2017,6/2 .
- **Cyriac guillaumin**; macroéconomie, collection openbook 2020.

- **Dominique barjot** ; le développement économique de la corée du sud depuis 1950 ; les cahiers de framespa ; numéros 8 ; 2011 ; pp 31 .
- **Eric gissler** ; fabienne helvin ; pilotage de la masse salariale des opérateurs de l'état ; tomerevues de dépenses 2016 ; pp98 .

- **Einzing** , "monetary policy Means and End ", penguin Book Harnonsdworth Midlesex,1964 .
- **François seurot** ; inflation et emploi dans les pays socialistes ; collection libre échange France 1er édition 1983 pp 47.
- **Françoise Charpin** ،Département d'économétrie de l'OFCE et université de Paris ، www.ofce.sciences-po.fr
- **Fearon james**, fragilité des états indicateurs de gouvernance et risque de guerre civil, state fragility governance indicators and the risk of civil conflict, revue d'économie du développement ; 2001 .

- Traduction par **Elise tosi pierre dehez** ;principes de l'économie de boeck 2013 page 835 John sloman et alison wride ; principes d'économie.
- **JEAN PASCAL BENASSY** ; macroéconomie et theorie du déséquilibre ; dunod paris 1984 .
- **Jean Pisani-Ferry,** « Politique économique : avons-nous appris ? », Revue économique 2008/3 (Vol. 59), p. 387-412.

- **Joseph deiss,** philippe gugler, politique économique et social, groupe de boeck 2012, bruxelles.
- **James A. Robinson**, « Politique industrielle et développement : analyse en termes d'économie politique », Revue d'économie du développement 2010/4 (Vol. 18), p..
- **Jérôme Creel, Éloi Laurent et Jacques Le Cacheux**, POLITIQUES ET PERFORMANCES MACROÉCONOMIQUES DE LA ZONE EURO Institutions, incitations, stratégies, Revue de l'OFCE 102,2007 .
- **John B , taylor**, monetary policy implications of greater fiscal discipline in dudget deficit and debt issues and options , federal reserve bank of kansas 1995.
- **Hamid a temmar**, la transition de l'économie émergente, opu-2011.
- **Gean pascal benassy** ; macroéconomie et théorie du déséquilibre ;dunot paris 1984 .
- **GREGORY N ;MANKIW** ; macroéconomie ;traduction de la 7e édition américaine .
- **Greg Leiserson**, If U.S. tax reform delivers equitable growth, a distribution table will show it, September 2017, The Washington Center for Equitable Growth, cdn.equitablegrowth.org.
- **Leila Khaouani** ; ahira bedjaoui; pour quelle liaison entre le chomage et l'inflation ; cas de l'économie algerienne1985-2012 ; revue algerienne de développement économique N0 05/ dec2016, pp13 .
- **Lehsen abdelmalk** ; rené sandrerro ; politiques commerciales des grandes puissances ; boek 2011 .
- **michael wickens** ;analyse macroécomique approfondie ;boeck bruxelles 2010 .
- **Michaël Goujon**, Les indicateurs de politique économique révélée : une présentation générale de la méthode, séminaires du CERDI. L'atelier du 29 mai 2009, www.ferdi.fr.
- **Michael wickens**, analyse macroéconomique approfondie,.
- **Marc montoussé** ; 50 fiches pour comprendre les débats économiques actuels ;6e édition bréal 2013 .
- **Momi dahan**, the fiscal efects of monetary policy, IMF1998,14-16
- **Munir sheikh, patrick grady et paul lapointe**, efficacité de la politique bugétaire en économie ouverte, 1980 .
- **Rabah BELAID**, Farid GASMI, Laura RECUERO VIRTO, La qualité des institutions influence-t-elle la performance économique ? Le cas des

télécommunications dans les pays en voie de développemen,tsewp septemdre 2009.

les institutions sont bonnes, ce sont les politiques qui sont mauvaises

- **RIGAS ARVANITIS and HATEM M'HENNI,** Monitoring Research and Innovation Policies in the Mediterranean Region, DG Research for ESTIME project, contract n°INCO-CT-2004-510696 under Framework, journals.sagepub.com,
- **RANDALL G. HOLCOMBE**,les fondations comportementales de l'analyse économique autrichienne, revue francaise économique, année 2008.

- **Khaled Abdel-Kader**, Qu'entend-on par politiques structurelles?, L'ABC de l'économie, www.brainternet.net, mars 2013.

www.connaissancedesenergies.org

- **Philippe deubel** ; analyse économique et historique des sociétés contemporaines ; pearson 2008 .
- **Gerard duthil et william marois**, politique économiques,ellipses1998 ;
- **PIERRE BEZBAK** ; inflation et désinflation, septieme édition collections repéres, 2011.

- **Pierre Kohler**, DESA Working Paper No. 139 ST/ESA/2015/DWP/139, www.un.org/en/development, .
- **Paul A Samuelson**, économique,
- **Pierre.Pattat**, « Monnaie , Institution Financière Et Politique Monétaire » ,4éme ed, economica paris , 1987.
- **Philipe Jaffré** ,"Monnaie et Politiques monétaires" , 4 éd , Economica 1996 .
- **Philipe Jaffré** , Monnaie et Politiques monétaires , 4 éd économica1996.
- **simon langlois** ; structures de la consommation au canada, cite cms.fss.ulaval.ca , dte 20/6/2019 .

- **Sanoussi Bilal,** The Political Economy of Agricultural Policies and Negotiations, WTO, citeseerx.ist.psu.ed.
- **Shari spiegel**, politique macroéconomique et politique de croissance, UNDESA 2007.
- **Serge rey** ; www.erudit.org/apropos/utilisation.htm; L'apport du NATREX à la modélisation des taux de change d'équilibre.

- **Zied ftiti** ; stabilité – croissance et performance économique : quelle relation selon une revue de la littérature ; revue halshs 2010 ; pp 1-29 .
- **Zahra yasim** gurbuz besek; credibilité et efficacité de la politique de ciblage d'inflation en turquie sur la periode 2002-2006, economies et finances, université rennes2, 2008 francais, hal .

- **Valentin Petkantchin**, directeur de la recherche àµl'Institut économique de Montréal ; collection réglementation ; avril 2006 ; www.iedm.org.
- **Vladimir Mau**, Lessons in stabilization and prospects for growth: Russia's economic policy in 2016, Russian journal of economic 3 année 2017, pp(109-128).

- **Viviem levy-garboua et bruno weymuller** , macro économie contemporaine ; economica 1981.
- **Ons,** collection statistiques N 198; ons, enquete emploi aupres des menages 2014 .
- **ons** ; collection statistique n 183 ; ons.

المواقع الالكترونية

- **باتريك بيلسير** ، خبير اقتصادي ، منظمة العمل الدولي ، الحد الادنى للاجور : الجوانب المؤسساتية .
- البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الاول، ص02، www.premie
- **حفيظ صواليلي** ، جريدة الخبر، ، 25 نوفمبر 2019.
- **محمد لكصاصي**، محافظ بنك الجزائر، أولوية السياسة النقدية في محاربة التضخم ، جريدة الشعب.
- **البنك الدولي**، تنمية الصادرات في تونس 2014، www.albankaldawli.org.
- **وزارة الاقتصاد و المالية** , **2017** Synthèse de l'édition 2017 du Rappor.
- **عصام الزعيم**، اقتصاد السوق الاجتماعي بين محددات العولمة و التحديات الوطنية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، www.mafhoum.com/syr/articles_06/zaim .
- النشرة الاحصائية الثلاثية لنبك المركزي الجزائري، جوان 2019.
- **مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية** ، اجتماع الخبراء بشأن مساهمة السياحة في التنمية المستدامة، جنيف مارس 2013، unctad.org.

- **بنك الجزائر**، التقرير السنوي 2010 ، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر طبع في جويلية 2011.
- **منظمة العمل الدولية** ، احصاءات دخل و انفاق الاسر المعيشية ، مؤشر الاسعار، المؤتمر الدولي السابع عشر لخبراء احصاءات العمل، جنيف 3 ديسمبر 2003.

- ://www.acgrenoble.fr/disciplines/ses/Content/Pratique/terminal/specialite/friedman-keynes.pdf
- Journal electronique sud horizon, 18 decembere 2018, date 22/02/2019
- OECD ; engagement civique, oecdbetterlifeindex.org
- Banque de France , document de travail n 655, 2017
- BIT ; 2015 ; indonesia : wages and productivity for sustainable development; guide des politiques en matiere salaire minimum, date 15/03/2019; pp 1-23;page 2

- Perspectives énergétiques mondiales Les politiques d'efficacité énergétique dans le Monde , world energy concil, www.ademe.fr, page 12

Cours de mr diemer ; economie generale ; la politique economique de l'état ; IUFM ;DATE 25/04/2018 ; CITE oeconomia.net/ 12politique économique

- L'entrprise et la conjoncture économique générale, date publier 2009 ; cite :wikipedia.org ; date 12/06/2019 .
- Économie géographique et PIB par habitant , ISSN 1813-2731, Editions de l'OCDE n04, 2008.
- Évaluer la performance économique, le bien-être et la soutenabilité, Paris, 2010 - ISBN : 978-2-11-008437-8, www.cae-eco.fr, .
- bulletin de la Banque de France • N° 190 • 4ieme trimestre 2012

BEER BEHAVIORAL EQUILIBRIUM EXCHANGE RATE

- The Concepts of Equilibrium Exchange Rate ; www.seacen.org
- michael goujon, séminaires du CERDI

- Évaluer la performance économique, le bien-être et la soutenabilité, Paris, 2010 , op .
- **Catherine Baumont.** Economie géographique et intégration régionale (quels enseignements pour les pays d'Europe Centrale et Orientale ?). [Rapport de recherche] Laboratoire d'analyse et de techniques économiques(LATEC), may 2017.
- Insee en bref ; pour comprendre la mesure de la pauvreté, date 20/04/2019 ; pp1-13.

- POLITIQUE NATIONALE DE LA RECHERCHE ET DE L'INNOVATION 2014-2019, www.economie.gouv.qc.ca, Octobre 2013.
- **Patrick mardellat** ; qualité de vie et consommation soutenable : une perspective pratique ; développement durable et territoires décembre 2010 vol1 n0 3 .
- **Ons**, indice des prix a la consommation , collection statistiques N^0 103, serie E ; mai 2020.
- Jacques sapir ; inflation monitaire ou inflation struturelle ; un modele bétérodoxe bi sectoriel ; FMSH-WP-2012-14. JUIN2012.

مؤشر الحياة لدولة كوريا

coréé	Indice de coréé	max	Min
Revenu	3.1	6	1.8
Emploi	7.4	8	5
Logement	7.6	6.5	4.8
Equilidre travail	4.1	8	6.6
Liens sociaux	0	6.8	4.6
Education	7.6	6.6	5.6
Environnement	2.4	8	5.8
Engagement civique	7.8	4.8	4
Santé	4.7	6.9	4
Satisfaction	4	8.2	3.2
sécurité	7.7	8.4	6.4

مؤشر الحياة لدولة تركيا

turque	Indice deturque	max	min
Revenu	1.6	6	1.8
Emploi	5	8	5
Logement	4.7	6.5	4.8
Equilidre travail	3.1	8	6.6
Liens sociaux	3.8	6.8	4.6
Education	3	6.6	5.6
Environnement	2.7	8	5.8
Engagement civique	5.9	4.8	4
Santé	7.2	6.9	4
Satisfaction	2.6	8.2	3.2
sécurité	7	8.4	6.4

المصدر: بيانات OCDE

ملخص

هذه الرسالة تقدم محاولة تحليل إشكالية التضخم في الجزائر خلال الفترة ما بين 1990 - 2018 و تنقسم إلى ثلاث أجزاء : الجزء الأول هو إطار مفاهيمي للتضخم و البطالة و سعر الصرف، الجزء الثاني خصص للأبعاد السياسة الاقتصادية و السياسة المالية و النقدية ، أما الجزء الثالث فهو إطار تحليلي وصفي للعوامل المؤثرة على التضخم في الجزائر, كان البحث حول الأدوات الاقتصادية التي تعتمد عليها الحكومة من اجل التحكم في التضخم، فكانت النتيجة بان الجزائر تعتمد على السياسة الاجتماعية و سياسة الأجور و كذالك سياسة الصرف من اجل خلق توازن اقتصادي داخلي و خارجي، إلا انه خلال هذه الفترة ازدهر الاقتصاد الموازي مع تدني مستوى تحكم البنك المركزي في الكتلة النقدية، بسبب آليات تطبيق الإصلاحات الاقتصادية و من جانب أخر ضعف التنسيق في آليات دعم النمو الاقتصادي مما ساهم في ضعف مستوى الإنفاق لدى العائلات الجزائرية مقارنتا بمستوى الأسعار الحقيقي .

Résumé

Cette thèse présente une analyse du problème de l'inflation en Algérie pendant la période 1990-2018 et elle est divisée en trois partie : la première partie est un cadre conceptuel pour l'inflation, le chômage et le taux de change, la deuxième partie est consacrée aux dimensions de la politique économique et de la politique budgétaire et monétaire Quant à la troisième partie, il s'agit d'un cadre analytique et descriptif des facteurs affectant l'inflation en Algérie. La recherche portait sur les outils économiques dont le gouvernement dépend pour maîtriser l'inflation. Le résultat a été que l'Algérie s'est appuyée sur la politique sociale et la politique des salaires, ainsi que sur la politique des changes pour créer un Solde économique interne et externe, mais durant cette période l'économie parallèle a prospéré avec le faible niveau de contrôle de la banque centrale dans le bloc monétaire, dû aux mécanismes de mise en œuvre des réformes économiques, et d'autre part, une mauvaise coordination des mécanismes de soutien à la croissance économique, qui a contribué au faible niveau de dépenses des familles algériennes par rapport au niveau des prix réels.

Abstract

This thesis presents an attempt to analyze the problem of inflation in Algeria during the period between 1990 and 2018 and is divided into three parts, the first part is a conceptual framework for inflation, unemployment and the exchange rate, while in the second part devoted to the dimensions of economic policy and fiscal and monetary policy As for the third part, it is an analytical and descriptive framework for the factors affecting inflation in Algeria. The research was about the economic tools that the government depends on in order to control inflation. The result was that Algeria relied on social policy and wages policy, as well as exchange policy in order to create Internal and external economic balance, l During this period, the economy boomed parallel with the low level of central bank control money supply, due to the implementation of economic reforms and mechanisms by other poor coordination mechanisms in support of economic growth, which contributed to the low level of spending among Algerian families Mqarndta the real price level